

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة باتنة 1
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ وعلوم الآثار

نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة
1962-1954

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962

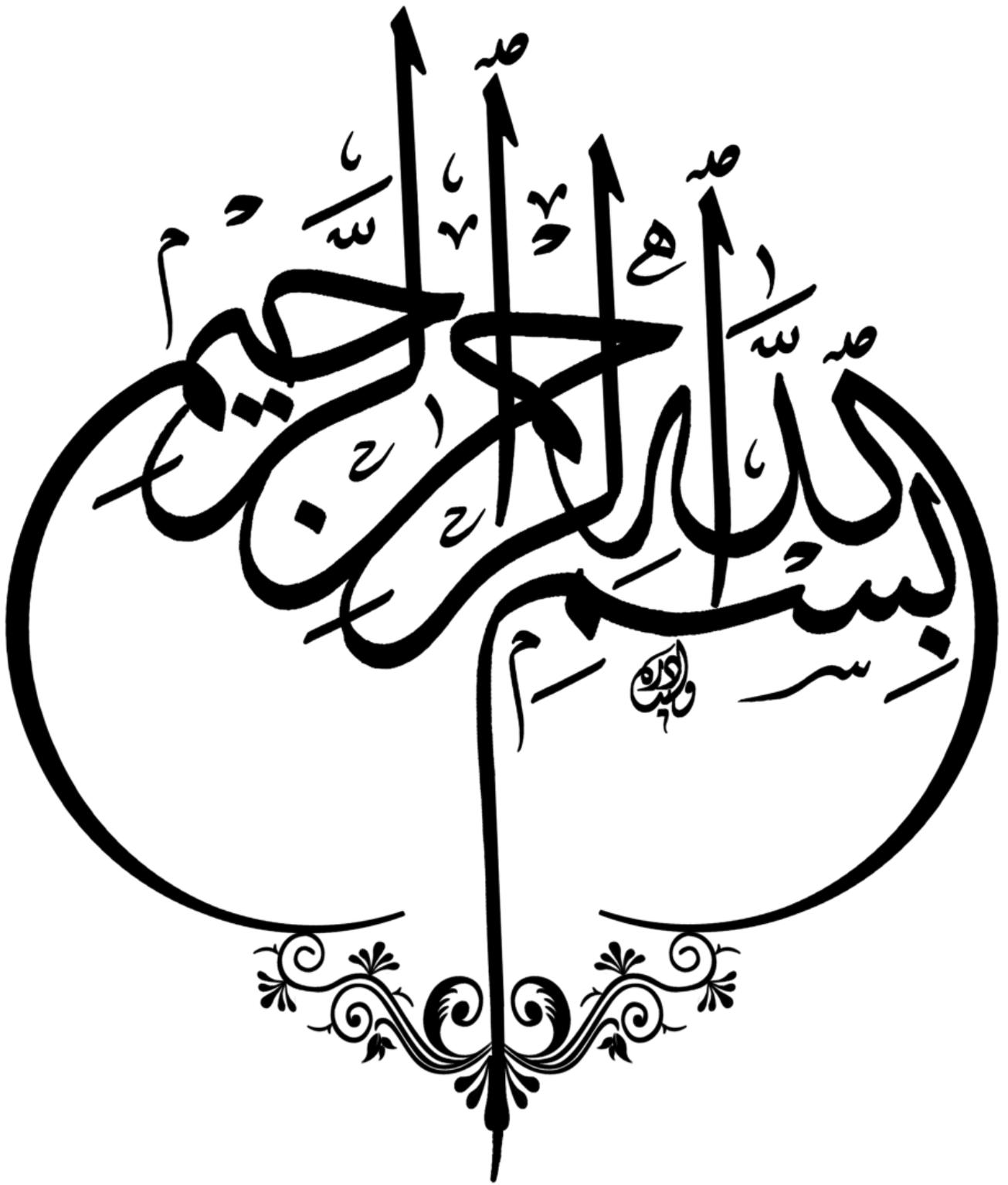
تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د علي أجقو

إعداد الطالبة:
خالدي سعاد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
أ.د/ علي أجقو	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
أ.د/ صالح لميش	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	عضوا مناقشا
أ.د/ غيلاني السبتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
أ.د/ الشايب قدارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
د/ سليمان قريبي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021



الإهداء :

إلى شهداء ثورة أول نوفمبر 1954 .

إلى كل من سالت قطرة من دمه في سبيل الوطن

إلى كل طلبة العلم في العالم بلا استثناء

إلى روح والدي الغالي اسكنه الله فسيح جنانه

إلى روح أستاذي الجمعي خمري جزاه الله عنا خير جزاء

إلى والدتي الحبيبة وكل أفراد عائلتي

إلى أحبائي مجد و لونا سندس ولؤلؤة

شكر وتقدير

عرفانا بالجميل أتقدم لأستاذي المشرف البروفيسور {علي أجقو} بخالص الشكر وعظيم الامتنان , على سعة صبره في تتبع خطوات هذه الدراسة منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت بحثا علميا , واشكره جزيل الشكر عني وعن كل الطلبة الذين أشرف على أطروحاتهم والذين سوف يشرف على أبحاثهم أمد الله بطول العمر ووافر الصحة والعافية , حيث لن تفي كل كلمات العرفان والامتنان على حسن مرافقته ومساعدته لي , حيث كان كمثال للعالم الجليل والمرشد والناصح , فلم يبخل جهدا في توجيهي ومساعدتي , فشكرا على رحابة صدره وشكرا على تشجيعاته فله مني أسى عبارات التقدير والاحترام ودمت ذخرا لكل طلبة العلم .

كما أشكر مدير المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 على التسهيلات المقدمة لي وللباحثين .

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة قسم التاريخ جامعة باتنة بدون استثناء وإلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على روحهم وأمانتهم العلمية .

المختصرات:

S.C.A.A: service de coordination des affaires Algeriennes .

S.A.T.F.M: service d'Assistance Technique aux Français musulmans d'Algerie.

F.P.A : Force de police Auxiliaire.

B.R.S : Bureau de Renseignement specialisé.

B.A.V : Brigade des Aggressions et violence's.

S.E.C.E : مصلحة التوثيق الخارجي للجوسسة

E.O.E.C : Européenne organisation économique coopération.

COM : comité d'organisation Militaire.

مقدمة

انطلاقاً من الأهمية التي يمثلها مستوى المعرفة التاريخية كدرع قوي في وجه ثقافة النسيان والتدليس، كانت الكتابة التاريخية العلمية والموضوعية أكبر حاجز تمكن من إثراء وإنعاش الذاكرة التاريخية للشعوب، خاصة في مواضيع ذات ارتباط وثيق ومباشر بالتاريخ الوطني الجزائري خاصة إذا تعلق الأمر بتاريخ الثورة التحريرية الجزائرية والتي كانت ولا زالت من أهم المحطات التاريخية للجزائر في العصر الحديث.

الحقيقة لازال البحث في تاريخ الثورة الجزائرية للباحثين محفوفاً بالغموض، ومع ذلك كان البحث في تاريخ الثورة الجزائرية بالنسبة للباحثين الجزائريين واجبا لإمطة اللثام عن ذلك الإرث الذي تركه الوطنيون الجزائريون، وكذلك سدا أمام الإرث الضخم من البحوث التي تركتها لنا المدرسة التاريخية الاستعمارية، والتي مازالت دراساتها وأطروحاتها الإيديولوجية والمعرفية تلقى رواجاً لدى الباحثين، وإن كنا لا نغفل الكثير من الدراسات التي تناولت الحقائق بموضوعية وبحس تاريخي علمي كبير.

ضمن هذا النسق البحثي كان اختياري لموضوع "نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1954-1962" مسaire ومكاملة لعدد من المشاريع البحثية الهادفة ذات الارتباط المباشر بتاريخ الثورة التحريرية الجزائرية.

لا يخفى على الباحثين مدى أهمية موضوع نشاط الوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة، لأن هذا النشاط بمثابة الشريان الرئيسي الذي مد الثورة التحريرية الجزائرية بأهم مقومات العمل الثوري وهما الحراك الدبلوماسي والدعم اللوجستي اللذان كانا بلا شك أهم الأعمال على الصعيد الخارجي التي دعمت الثورة وأكسبتها شرعية دولية عالمية رغم الآلة الإعلامية والدبلوماسية والعسكرية التي جندتها فرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية.

كما يرى أغلب الباحثين أن حركة النشاط الثوري منذ انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية في ليلة الفاتح نوفمبر 1954م، إلى غاية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، كانت

دائماً بحاجة إلى دعم خارجي وهي أهم دعائم العمل الثوري، لذلك حاولت في هذه الدراسة تسليط الضوء على قضايا متعددة مرتبطة بموضوع يعني بنشاط الوفد الخارجي الجزائري بالقااهرة، والذي ساهم في صنع الانتصارات العسكرية لجيش التحرير الوطني بالداخل، وانتصارات سياسية ودبلوماسية لجهة التحرير الوطني في المحافل الدولية.

أسباب اختيار الموضوع :

انطلاقاً من أهمية الموضوع وحساسيته لارتباط جانب كبير منه بنشاط الوفد الخارجي سواءً في حالات الإخفاق أو النجاح، وما قابله من محاولات فرنسية نشيطة، تولدت لدي رغبة علمية في اختيار هذا الموضوع دون غيره ولعل من أهم أسباب اختيار للموضوع التالي:

1. الدافع العلمي بحكم التخصص في التاريخ الجزائري خصوصاً مرحلة الثورة الجزائرية 1954-1962.
2. الدافع الذاتي وهو الرغبة في البحث في موضوع سياسي، دبلوماسي، عسكري، وقد عرفت أنه يمكن أن أجد ضالتي في موضوع نشاط الوفد الخارجي بالقااهرة 1954-1962.
3. الرغبة في إثراء وتعميق المعرفة التاريخية فيما يتعلق بالوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني بالقااهرة، والإجابة على عديد التساؤلات المطروحة حول نشأته وجذوره وعمله وكذلك المساهمة في كتابة تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية.
4. الكم المحدود من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، بعيداً عن الأقلام الاستعمارية وشهادات بعض الفاعلين في الحدث، وأملاً في بناء تصور تاريخي علمي موضوعي نظراً لعدم امتلاك أصحاب تلك الشهادات لأدوات الكتابة التاريخية للأكاديمية.

5. الإمام بالدور الكبير الذي لعبه الوفد الخارجي الجزائري سواء كوفد لجبهة التحرير الوطني أو وفد ممثل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والعقبات التي واجهته في ظل الحكومة المصرية أو في ظل الجمهورية العربية المتحدة.
6. إظهارا لارتباط الوثيق بين نشاط الوفد الخارجي بالقاهرة، ونشاط بقية الوفود التي تمثله ببقية البلدان العربية والعالمية، منذ ما قبل 1947 إلى غاية 1962.

إشكالية الموضوع:

تتوقف إشكالية الدراسة على الإجابة على السؤال الجوهرى التالي :

ما مدى فاعلية نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطنى بمصر للتعريف بالثورة وتدويلها وإقناع دول العالم بدعمها سياسيا وعسكريا؟

في ضوء هذه الإشكالية سوف نقوم بالإجابة على جملة من التساؤلات والتي جاءت على الشكل التالى:

- متى وكيف بدأت العلاقات بين النخب الجزائرية والحكومة المصرية؟
- هل ساهمت النخب الوطنية الموجودة في القاهرة في فكرة مكتب المغرب العربي ولجنته بالقاهرة؟
- كيف كانت بدايات الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطنى بالقاهرة، وهل تمكنوا من إقناع القيادة المصرية بدعم الثورة بقيادة غير معروفة على المستويين الداخلى والخارجى في ظل وجود قيادات عارضت هذا العمل؟
- ما هي مختلف النشاطات السياسية والدبلوماسية والعسكرية التي صاحبت أداء الوفد الخارجى لجبهة التحرير الوطنى قبل حادثة القرصنة الجوية يوم 22 أكتوبر 1956 وبعدها، وقبل مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956 وبعده، وقبل تأسيس الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958 وبعدها وقبل وحدة مصر وسوريا وفي ظل الوحدة ما بين (1954-1962).

- ما هي الآثار التي أحدثها مؤتمر الصومام على أداء ونشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة؟

- ما هي الطرق والوسائل التي انتهجتها السلطات الاستعمارية الفرنسية لإعاقة نشاطات وفد جبهة التحرير الوطني 1954-1962؟

منهجية البحث:

للإجابة على الإشكاليات المطروحة في البحث ومن أجل الإلمام بالحقائق التاريخية، تطلب منا العمل وتقرير المعطيات التاريخية وتحليلها ومناقشتها، والمقاربة بين مواقف ودعم الدول العربية والإسلامية و الدول الأخرى ، اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي في تقصي الأحداث التاريخية ، والمنهج التحليلي في دراسة النصوص ومناقشة سياسات الدول، واستنتاج الخصائص التي ميزت ووجهت علاقات الوفد الخارجي للدول الداعمة الكفاح التحرري الجزائري ، والظروف الإقليمية والعالمية التي اندلعت فيها الثورة التحريرية الجزائرية، وما مدى استغلالها من قبل الحكومة المؤقتة لتحقيق الاستقلال .

كما اعتمدنا على المنهج التاريخي لقراءة وتحليل واستغلال المعلومات الواردة بالوثائق وتوظيفها.

الدراسات السابقة :

خلال رحلتي البحثية تمكنت من الاطلاع على العديد من الرسائل الجامعية التي لها علاقة بموضوع دراستي أهمها "العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 للباحث عبد الله مقلاتي" التي تناول فيها العلاقة بين أقطار المغرب العربي منذ 1945 وتطورها والتنسيق بين هذه الحركات التحريرية، و" السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 للباحث إسماعيل الدبش " التي تناول فيها المواقف السياسية لدول العالم الداعمة للقضية الجزائرية، و"علاقة جبهة التحرير بالحكومة المصرية 1954-1962 للباحث بوطورة مصطفى" والتي قدم فيها العلاقات المصرية

الجزائرية في عهد جمال عبد الناصر بشكل مفصل ودعم الحكومة المصرية للثورة الجزائرية خاصة في المجال الدبلوماسي، وقد استعنت بهم في بعض مناحي الدراسة، حاولت من خلال دراستي إضافة بعض الجوانب المتعلقة بنشاط جبهة التحرير الوطني خلال فترة 1954-1962 وتتبع نشاط الوفد الخارجي خلال تطوره من نواة في مكتب تحرير المغرب العربي إلى وفد رسمي للحكومة المؤقتة معتمدة على تقارير من الأرشيف الأمريكي والأرشيف السويسري .

إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات ذات الأهمية التاريخية هامة، كانت بحاجة إلى خطة بحث تضمنت مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وقائمة متنوعة من الملاحق، وببليوغرافيا متنوعة نظرا لطبيعة الموضوع في حد ذاته وهي كالآتي:

- **مقدمة:** قمت فيها بإبراز أهمية هذه الدراسة والوقوف على خلفية البحث الذاتية والعلمية ثم تطرقت إلى تحديد الإشكالية من خلال طرح جملة من التساؤلات المرتبطة بموضوع البحث ثم تمت باستعراض خطة شاملة، كما تطرقت إلى المصادر والمراجع التي اعتمدها وذكرت أهمها محددة المنهج المعتمد في الدراسة، بالإضافة إلى ذكر جملة الصعوبات والتي اعترضت البحث في بعض مراحلها.

- **الفصل الأول:** وقفت في الفصل الأول على موضوع علاقة الجزائريين بالمشرق العربي عامة وبمصر خاصة من سنة 1947-1954، من خلال تتبع أهم النخب الوطنية الجزائرية التي كان لها حضور مميز بالمشرق العربي عامة وبالقاهرة خاصة، وأهم روادها، وكيف كانت التجربة النضالية الجزائرية في القاهرة من خلال مكتب المغرب العربي الذي ساهمت أنشطته في نضج هذه التجربة في القاهرة، والتعريف بالقضية الجزائرية ضمن إطارها المغاربي في عديد المحافل الدولية، بين نجاحات المكتب وإخفاقاته، حتى بروز نواة جبهة التحرير الوطني الجزائري التي حلت محل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في المكتب مستقلة بقضيتها عن تونس والمغرب.

كما تطرقنا لتجربة المنظمة الخاصة من خلال قاداتها الذين كانوا نواة لوفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة والذين استطاع ممثلها أحمد بن بلة من إقناع القيادة المصرية بدعم الثورة التحريرية الجزائرية في ظل ظروف عصفت بحركة انتصار الحريات الديمقراطية ساهمت في الإسراع من تفجير ثورة 1 نوفمبر 1954، معتمدة على مذكرات وشهادات حية.

- **الفصل الثاني:** تناولت في هذا الفصل نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1954-1958 أي قبل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقبل قيام الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958، وهي مرحلة المبادرة والعمل من خلال إبراز مختلف الأنشطة السياسية والدبلوماسية وبقية الأنشطة لهذا الوفد من جهة والأنشطة اللوجيستية عبر المناطق الحدودية، في مقابل الدور البارز الذي لعبه قادة الثورة بالخارج وعلى رأسهم أحمد بن بلة إلى غاية اعتقالهم في حادثة القرصنة الجوية ومن ثم تأثيرات هذه الحادثة على الوفد الخارجي، وكذلك تأثيرات قرارات مؤتمر الصومام على أعضاء وعمل الوفد الخارجي بالقاهرة إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لسنة 1958.

- **الفصل الثالث:** في هذا الفصل تم تناول رد فعل فرنسا على نشاط الوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة من خلال مختلف الاستراتيجيات السياسية والمشاريع الديغولية كسلم الشجعان، وحق تقرير المصير ومناوراته التي اعتمدها وفده التفاوضي التي أفضت إلى اخفاق المفاوضات الأولى بين فرنسا وممثلو الثورة التحريرية الجزائرية، بالإضافة إلى العمليات العسكرية داخل الحدود الجزائرية من خلال بناء خطي شال وموريس إلى العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م، واختطاف واعتقال قادة الوفد الخارجي سنة 1956، كل هذه المناورات والاستراتيجيات التي فشلت في توقيف نشاط هذا الوفد بالخارج انطلاقا من القاهرة.

- **الفصل الرابع:** أما الفصل الرابع فتناولت فيه نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962) والتي استهدفت من خلالها النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة

انطلاقاً من تأسيسها و موقف الجمهورية العربية من نشاطها , وأهدافها النضالية ثم ركزت على الوزارات التابعة لها وخاصة وزارة التسليح والتموين ودورها في دعم الثورة بالسلاح ومدّها بالذخيرة عن طريق البر والبحر في ظل تحديات ورهانات إقليمية أنشأتها في العديد من الدول والتي لعبت دوراً محورياً في التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم الدولي لها من خلال مختلف النشاطات التي كانت تضمها وترعاها هذه المكاتب التي كانت صوت الثورة التحريرية الجزائرية على الصعيد الدولي .

أما في الختام توصلت إلى جملة من النتائج من خلال دراستي لموضوع نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقااهرة 1954-1962، بالإضافة إلى محاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة في المقدمة في شكل استنتاجات بعد أن أخضعت للنقد والتحليل استناداً إلى المادة التاريخية المعتمدة.

مصادر ومراجع الدراسة:

تعددت وتنوعت المادة العلمية التي اعتمدت عليها في البحث لذلك قمت بالتركيز على أهمها، والتي اتخذتها سبيلاً في إنجاز هذه الأطروحة، والذي أرجوا أن أكون قد وفقت فيها.

1- وثائق محفوظة بالمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية: ممثلاً في رصيد المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر وقد تحصلت منه على وثائق هامة تتعلق بصلب الدراسة بشكل مباشر، وأهم هذه الوثائق تشير إلى أرشيف يخص الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما تشير إلى قوائم الأسلحة والذخيرة التي دخلت إلى الولايات.

2- الأرشيف السويسري : والذي تضمن وثائق هامة تصب في صلب الدراسة، وهي عبارة عن تقارير عن المساعدات السويسرية والأوروبية المقدمة لجبهة التحرير لوطني وبعض التقارير عن نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني بأوروبا انطلاقاً من سويسرا.

3- **أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية:** والذي يعتبر مادة علمية جيدة كونها تضمنت عدة تقارير حول القضية الجزائرية.

4- **الشهادات الحية:** بنوعها المكتوب والشفوي، وتضمنت شهادة عدد من القادة والمناضلين في الثورة التحريرية وحركتي المقاومة في كل من تونس والمغرب خلال البرامج التلفزيونية والملتقيات والندوات التاريخية، أهمها على الإطلاق شهادة أحمد بن بلة، وآيت أحمد وبشير قاضي، وفتحي الديب وهو ضابط مخابرات مصري مسؤول عن ملف الثورة الجزائرية من اندلاعها حتى استقلال الجزائر.

كما حرصت على توظيف الشهادات الحية المكتوبة والمرئية في بعض الكتب والملتقيات وبالعودة إلى بعض الدوريات الجزائرية والتي تزخر بعدد هائل من الشهادات الحية من قادة الثورة كصحيفة المجاهد، والمجلة المغاربية التاريخية...إلخ.

5- **الوسائل السمعية البصرية:** لقد ساعدت الوسائل السمعية البصرية المتاحة لي من المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وقناة الجزيرة الفضائية في نقل الأحداث التاريخية المعالجة في بعض المحطات التاريخية بشكل مباشر من صانعيها، لما تضمنته من شهادات حية مسجلة ومحفوظة في شكل أقراص مضغوطة وخاصة القرص المضغوط الذي أصدره المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر حول تاريخ الجزائر 1830-1962، والذي تضمن شهادات حية لأكثر من 50 مجاهدا وكمية معتبرة من الوثائق الأرشيفية ومقاطع من الصحف والجرائد حول مرحلة تاريخ الثورة الجزائرية.

6- **الكتابات الجزائرية:** حول مواضيع ذات علاقة بموضوع الدراسة بما في ذلك المذكرات والدراسات النقدية والتحليلية والسردية حول الثورة التحريرية الجزائرية كمذكرات أحمد بن بلة، ومراد صديقي وآيت أحمد وعلي مهساس وغيرهم، بالإضافة إلى الدراسات لجمال قنان ومحمد حربي وعمار بوحوش ومحمد البجاوي ورضا مالك ومحمد العربي...إلخ.

7- **الكتابات العربية:** واعتمدت فيها في دراسة نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة بالقاهرة والتضامن والدعم العربي للثورة الجزائرية ماديا وبالأسلحة والذخيرة ومن أهم هذه المؤلفات أذكر: فتحي الديب، وبسام العسلي.

8- **الرسائل والأطروحات الجامعية:** اعتمدت على بعض من الرسائل والأطروحات الجامعية بما في ذلك الماجستير والدكتوراه والتي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث لاعتمادها على مادة علمية متنوعة وموثقة ويمكنني عرض بعضها دراسة كل من أبو بكر حفظ الله، ومريم الصغير.

9- **الكتابات الأجنبية:**

- تم اللجوء إليها لعدم توفر المادة العلمية لبعض الأحداث التاريخية وبعض القضايا المهمة التي تتعلق ببعض جوانب الدراسة ولعل الجانب الذي ميزها أنها اشتملت على مؤلفات لبعض الساسة والصحفيين أو الكتاب الأوروبيين أمثال: ايف كوريار، وجبار ميني، وبنيامين ستورا...إلخ.

- وقبل أن أنهي هذه المقدمة، وتقديم الشكر لكل من مد يد العون والمساعدة لا بأس من ذكر الصعوبات التي رافقتني أثناء البحث والتي سألخصها في ثلاث نقاط رئيسية:

1. صعوبة موضوع البحث وتشعبه وطبيعته بفعل صعوبة الكتابة التاريخية للباحث المبتدئ وعوامل السكوت عن بعض الأحداث التاريخية الحساسة.

2. المزوجة بين الوظيفة والبحث العلمي في آن واحد.

3. قلة الخبرة في مجال البحث، وندرة الوسائل المادية المتاحة أمام الباحث.

- ختاماً يسرني أنني أنهيت البحث وأتمنى أن أوفق فيه، فهنيئاً لنفسي بهذه المحاولة التي إن لقيت قبولا فذلك يعود لأستاذي الذي رافقني ونصحتني خلال مراحل هذا البحث والذي حظيت منه بالدعم والنصح والتشجيع.

- كما أتقدم له بخالص الشكر والعرفان كونه لم يبخل عليا بما يحمله من رصيد علمي ومعرفي فله مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير كما أشكر كل من قدم لي يد العون في سبيل إعداد هذا البحث وعلى رأسهم عائلتي ووالدي رحمه الله تعالى وزملائي.

الفصل الأول

علاقة الجزائريين بالقاهرة

(1947-1954)

لقد تجلت اليقظة السياسية لدول المغرب العربي نتيجة تأثر بعض النخب السياسية بما كان يحدث من يقظة فكرية وسياسية في دول المشرق العربي، وكذلك شعور هذه النخب بالانتماء والهوية العربية الإسلامية لذلك ساهمت عدة عوامل في نشأة وتطور العمل السياسي في كل من الجزائر والمغرب وتونس .

يجدر بنا أن نذكر أن الحركة الوطنية المغاربية تأثرت بمجموعة من العوامل كانت لها انعكاساتها على نشأتها وتطورها وتوجهاتها وعلى أوضاعها بصفة عامة، وانطلاقا من الروابط التاريخية للمغرب العربي مع العالم الإسلامي فإن الحركة الوطنية الناشئة قد تأثرت بهذه الارتباطات، ونستنتج ذلك من خلال إرسال البعثات الطلابية إلى المشرق العربي، وهذا كان له التأثير في توجهات وارتباطات هذه الحركة بالعالم العربي والإسلامي منذ وقت مبكر بالإضافة إلى الروابط الشخصية والتعليمية لهؤلاء الوطنيين أمثال عبد السلام بنونة⁽¹⁾، بزعامات مصرية ذات التوجه التحرري، وذلك منذ النصف الأول من القرن العشرين حيث ساهم في ربط أواصر الحركة الوطنية المغربية بالعالم العربي في المشرق العربي⁽²⁾.

الواقع أن انجذاب زعماء الحركة الوطنية المغاربية نحو المشرق العربي شيء طبيعي يرجع إلى الانتماء الديني بحيث كان منطلق تفكيرهم وتوجهاتهم نابع من محاولة صيانة الدول الوطنية القائمة، والوقوف في وجه المخططات الاستعمارية الهادفة إلى السيطرة على بلدان نصف الكرة الجنوبي، أما الشعور الوطني في المشرق العربي فمصدره هو الرغبة في

(1) - عبد السلام بنونة (1935-1982)، لقب بأب الحركة الوطنية المغربية، ولد يوم 2 أبريل 1882 بتطوان، تلقى دراسته الأولى بمسقط رأسه، ثم أكمل الجامعة بجامعة القرويين بفاس، عين عضوا بالأكاديمية الملكية الإسبانية منذ 1921، أنشأ المدرسة الأهلية في تطوان سنة 1924، كما ساهم في إنشاء مطبعة المهديّة التي ساهمت في طبع الكتب والمجلات وجرائد الحركة الوطنية، أنشأ مع علال الفاسي ومجموعة من الوطنيين التنظيم السري تحت اسم الزاوية سنة 1928، أرسل الكثير من البعثات الطلابية إلى المشرق وخاصة إلى نابلس بفلسطين، كانت له علاقة متميزة مع زعماء الحركة الوطنية في دول المشرق العربي. انظر:

J-WOLF : Maroc la vérité sur le protectorat franco espagnol, edit, Balland, 1994, p 149.

(2) - A. Benjelloun : Les developement du mouvement nationalist marocain dans la 1 zone nord sur le plan international, Revue d'histoire maghrebine, N° 45-46, Tunis, temimi, juin 1987, p 31.

الاستقلال عن الدولة العثمانية، وحينما انطلق المغاربة في مقاومتهم لهذا المد الغربي كان في تصورهم هدفان، الأول هو الاستقواء بتضامن إخوانهم المشاركة والاستلهم بنماذج المقاومة التي كانت تمتد من دول المشرق العربي.

لذلك كانت النهضة الوطنية في المغرب العربي والمقاومة الوطنية النابعة من كل قطر، والحركة الوهابية، وهو ما يضمن الحفاظ على الاستقلال السياسي وأيضاً التجديد الديني ومحاربة البدع والخرافات، وهذا ما روجت له صحافة ذلك الوقت⁽¹⁾، حيث ساهمت هذه الصحف في ربط جسور التواصل بين العالم العربي والإسلامي في المشرق العربي، ففي مصر نشر الشبان المغاربة في "الزهراء" والسياسة، ومجلة الشبان المسلمين ونور الإسلام التي كان يصدرها الأزهر والشورى أول مقال لعبد الخالق الطرس بعنوان "سياسة إسبانيا بالمغرب"، فخواطر شبان المغرب العربي كانت تهفوا نحو الأمة العربية الإسلامية في المشرق الذي كان ملاذهم لمقاومة سطوة الدول الاستعمارية الغربية، لذلك كانت صحافة دول المشرق العربي متنفساً طبيعياً لهؤلاء الوطنيين المغاربة.

كما أن تجمعات الطلاب العرب في أوروبا كانت وسيلة تواصل ونذكر منها "جمعية الثقافة العربية"، والتي كان من أبرز عناصرها حسن الوزاني، والفاصي، وبدأت هذه التجمعات تبرز رغم ما عرفته من عراقيل.

لقد سعى الوطنيون المغاربة بكل ما بوسعهم لربط دول المغرب العربي بمحيطه العربي والإسلامي وذلك للعودة به إلى منابع حضارته، ولفك العزلة عنه وتخليصه مما كان يراد له من ارتباط مطلق بالغرب، سياسياً وفكرياً وحضارياً، حيث استطاع رواد الحركة الوطنية تحطيم إطار العزلة الذي فرض عليهم وعلى شعوبهم المحنتلة من الاتصال بالحركات العربية

(1) - العربي واحي: مجلة السلام والمشروع الإصلاحى للحركة الوطنية في المنطقة الخليفية، المنطقة الشمالية والكفاح الوطني (1909-1956)، تطوان، 16-18 ديسمبر 1996، المعارف الجديدة، الرباط، 1996، ص 101.

والإسلامية في كل من مصر وسوريا وفلسطين والعراق، ومع الشخصيات ذات الاتجاه العربي والإسلامي⁽¹⁾.

المبحث الأول: علاقة النخب الوطنية الجزائرية بالقاهرة

1. الهجرة الجزائرية إلى البلاد العربية (المشرق العربي):

كانت هجرة الجزائريين إلى البلدان العربية بداية العلاقات الجزائرية بالدول العربية عامة ودول المشرق العربي خاصة، فقد شهدت الجزائر موجة نزوح وهجرة بدأت مع الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م واستمرت إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت هجرة جماعية لجأ من خلالها الجزائريون إلى دول المشرق العربي بعد أن أصبحت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي⁽²⁾.

لقد ساهمت أسباب عدة في هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي أهمها.

أولاً: أسبابها:

1. الأسباب الاقتصادية:

كنتيجة للسياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر وخاصة في الناحية الاقتصادية، عمدت السلطات الفرنسية إلى تجريد الجزائريين من أراضيهم، حيث تشير الإحصائيات في تلك الحقبة إلى امتلاك المعمرين الفرنسيين لحوالي 2400000 هكتار ترجع ملكية حوالي

(1) عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية المغربية من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، ج2، مطابع الشركة المغربية للطبع والنشر، الدار البيضاء، 1976، ص 557.

(2) طرشون نادية: الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام، هجرة أحمد بن سالم وجماعته عام 1847م، الرؤية، مجلة دورية تعنى بالثقافة والمعرفة التاريخية، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، السنة 2، العدد 3، السداسي الأول، 1997، ص 167.

1700000 هكتار للجزائريين سلبت منهم وطردوا إلى الجبال والمناطق القاحلة⁽¹⁾. مما عرضهم للفقر والعوز والبطالة، بعدما أصبحوا بدون عمل ولا مصدر للرزق، لذلك اتخذوا وجهة لهم البلاد العربية عامة والمشرق خاصة ملاذاً آمناً لهجرتهم⁽²⁾.

وخلصة للسياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر وخاصة في الجانب الاقتصادي، تجمع الآراء على أن دوافع الهجرة من بلد إلى آخر قامت على سببين رئيسيين الأول هو أن تصبح الحالة التي يعيشها المواطن في الموطن الأصلي له صعبة بحيث لا يطيقها والثاني أن يبدو لطالب الهجرة بلد يجد فيه ما عز إليه وجوده في بلده،⁽³⁾ فالعوامل الاقتصادية تتمحور حول سلب الأرض من أصحابها الشرعيين ويستولي عليها المعمرين وأصحاب الشركات الكبرى فالأرقام التالية تشير إلى ذلك، فالأوروبيون في الجزائر يمتلكون 2400000 هكتار منها 1700000 هكتار منزوعة الملكية، كما يملك 735 منهم أكثر من 100 هكتار⁽⁴⁾

بالإضافة إلى ذلك نضيف عمليات الاضطهاد وعدم التعويض للأموال المصادرة فقد أثبتت سياسة الاستيطان التي استمرت لأكثر من قرن إجبار الجزائريين على العمل في مزارع المستوطنين التي كانت من قبل ملكا لهم، وذلك مقابل أجور زهيدة لا تفي بضروريات الحياة ففي فترة قصيرة بدأت فكرة الهجرة تنقش في أوساط الشباب⁽⁵⁾ وذلك كله سعياً منهم لنيل حريتهم الفردية ووطنوا أنهم بهجرتهم هذه يستطيعون بناء مستقبلهم وفق ما يتماشى مع

(1) رابح تركي : عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 29.

(2) عبد الكريم بوصفصاف: الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجاً، ج1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص 107.

(3) سليمان بن رابح : العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين 1919-1939، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف صالح فركوس، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2007-2008، ص11.

(4) يحي بوعزي: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، د، ر، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص238.

(5) مصالي الحاج : مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر، محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص103.

رغباتهم المتمثلة في أن الهجرة تتيح لهم عرض غير محدود للعمل وتكوين الثروة والحصول على شهادة علمية ومن هنا يتضح لنا أن الهدف الرئيسي للهجرة هو الحصول على الكفاءة التي تفتح المجال للمشاركة في مسايرة المسؤولية عند عودتهم وكذلك نظرا لتدهور المستوى المعيشي، ونظرا لفقد الجزائريين لأراضيهم وقطعان ماشيتهم⁽¹⁾ وأملاتهم وانتشار الفقر والبطالة بينهم انتشارا لا مثيل له في العالم آنذاك، بحيث كان عدد العاطلين عن العمل في ارتفاع مستمر.⁽²⁾

بالإضافة إلى قلة الأراضي التي بقيت بأيدي الجزائريين وضعف إنتاجيتها إلى جانب الأساليب التقليدية التي ظلوا يستعملونها ما جعل إنتاج أغلب الفلاحين لا يفي بحاجات أسرهم وهذا ما أجبر أعدادا هائلة على مغادرة قراهم فلم يبقى في أيدي الجزائريين إلا أراضي قاحلة.

2. الأسباب الاجتماعية:

بموجب مرسوم 22 جوان 1834 م أصبحت الجزائر مقاطعة فرنسية، ومع توالي القوانين الفرنسية وخاصة قانون الأهالي سنة 1871م، و الذي قيد حرية الجزائريين وحولهم من مواطنين إلى أهالي، طبقت عليهم قوانين جائزة غير محتملة ومهينة كانت سببا في تراجع المستوى المعيشي للفرد الجزائري بعد أن جرد من أرضه وقيد بقوانين جعلته يبحث عن حياة أمنة، فاتخذوا من الهجرة وسيلة للبحث عن العمل الشريف والشعور بالكرامة والإنسانية المهذورة في وطنه المسلوب، في ظل الاحتلال الفرنسي⁽³⁾.

كما أن قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م، الذي ألزم الشباب الجزائري بأداء الخدمة الوطنية وظروف الحرب العالمية الأولى جعلتهم يبحثون عن أماكن يتمتعون فيها بالحرية

(1) - عمار بوحوش : العمال الجزائريون في فرنسا ، ط خ ، ش و ن ت ، الجزائر ، 2008 ، ص ، ص 163 - 164 .

(2) - سعيد بورنان : نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936 ، 1956 ، دار هومة للطباعة والنشر

التوزيع ، الجزائر ، د س ن ، ص 29 .

(3) - رابح تركي : المرجع السابق ، ص 29 .

الفردية والتطلع إلى مستقبل بعيدا عن جبهات الحرب العالمية الأولى⁽¹⁾، وقد كتب العقاد في هذا الصدد في كتاب "المغرب العربي": "... وكان لهذا القرار قرار التجنيد الإجبار يصدى عنيفا بين الجزائريين إلى حد أن هاجر على إثره جماعات متلاحقة إلى الشام... لقد دفعت الجزائر ثمنه غاليا"⁽²⁾ وهكذا ونتيجة لهذه الأوضاع المزرية وجدت الهجرة الجزائرية إلى المشرق العربي تحديدا مبرراتها الموضوعية⁽³⁾.

3. الأسباب السياسية:

منذ الوهلة الأولى لاحتلال فرنسا للجزائر اتبعت سياسة ضد الشعب الجزائري عامة والنخب الجزائرية خاصة، حيث بدأ إصدار السلطات الفرنسية لمرسوم 24 أكتوبر 1870⁽⁴⁾، والذي جرد الجزائريين من جميع حقوقهم المدنية والسياسية خاصة، والذي دعم بموافقة البرلمان الفرنسي على مشروع ينص على تطبيق القوانين الفرنسية بالجزائر، والتي هي في الأساس عبارة عن مجموعة مراسيم فرضت قيود في جميع المجالات، وحدثت من حريات الفرد الجزائري حتى لا تتاح له فرصة مضايقة المواطن والسلطة الاستعمارية الفرنسية، كما أن لحركة ونشاط الأحزاب الوطنية والطبقة المثقفة الجزائرية ضد هذه القوانين وضد المعاملات السيئة التي كان يتعرض لها الجزائريون في ظل السلطة الاستعمارية الجزائرية سببا في ذلك⁽⁵⁾.

(1) - عمار بوحوش: المرجع السابق ، ص 165.

(2) - عبد الرحمن بن براهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة 1920-1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 44.

(3) - صالح عوض: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962، ج1، ط2، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص 182.

(4) - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 156.

(5) - عمار بوحوش: المرجع نفسه، ص 157.

كذلك من أهم الأسباب السياسية الاحتلال الفرنسي في حد ذاته الذي ألحق الجزائر قانونيا بفرنسا وذلك بإصدار الاستعمار الفرنسي سلسلة من القوانين الرهيبة أهمها الذي قانون الأهالي وهو مجموعة من النصوص القانونية الاستثنائية والإجراءات الصعبة التي بدأ الاستعمار في تطبيقها على الشعب الجزائري منذ سنة، 1874 والتي تخول للسلطات الإدارية حق معاقبة الجزائريين على العديد من المخالفات المنصوص عليها في القانون وهو واحد من عشرات القوانين المسلطة على الجزائريين أثناء فترة الاحتلال، بالإضافة إلى إقدام الإدارة الفرنسية على خرق قوانين السنة المحمدية وذلك بحرمان التجمعات المحلية من حق اختيار قادة كل جماعة حسبما جرى عليه العرف والتقاليد الإسلامية.

أما العامل السياسي الآخر للهجرة هو تطبيق القوانين العادية بالنسبة للمعمرين وتطبيق قوانين خاصة بالجزائريين، وتسرعت فرنسا في تطبيق هذه السياسة منذ 1874، وذلك حين وافق البرلمان الفرنسي على مشروع ينص على عدم تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر إلا إذا وافق الحاكم العام بالجزائر عليهم، ومنذ ذلك الحين والجزائريون مجردون من جميع الحقوق السياسية التي تتيح لهم المشاركة في الانتخابات البلدية.⁽¹⁾

أضف إلى ذلك تزايد نشاط قادة رجال الأحزاب الوطنية والطبقة المثقفة التي أصرت على إظهار امتعاضها من المعاملة السيئة التي تلاقىها من الجالية الأوروبية بالجزائر وانعدام المنظمات والهيئات التشريعية التي تمثل مصالح الجزائريين وتدافع عنهم.

لقد اعتبر القانون الفرنسي الجزائريين كرعايا، فلم تعترف بحقهم بالتمتع بكامل الحريات المدنية والسياسية كمواطنين، حيث طبقت فرنسا قانون الأهالي الذي أفقدهم حرية التعبير وقد كان قانون التجنيد الإجباري من بين هذه الأسباب ذلك لأنه جعل الجزائر كلها تعيش في اضطراب فقد عارضته كل طبقات الشعب خاصة الأعيان.

(1) - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص، ص 156-157.

4. الأسباب العسكرية:

وهي من أبرز العوامل التي ساهمت في هجرة الجزائريين القصرية من وطنهم وخاصة بعد فشل بعض المقاومات والانتفاضات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي، وما صاحبه من قيام السلطات العسكرية الفرنسية من ممارسات قمعية ضد العائلات الجزائرية، وكذلك ملاحقة الشبان⁽¹⁾، مما دفع عدد من الأسر الجزائرية وكذلك الأفراد إلى مغادرة الجزائر، بالإضافة إلى وطأة قانون التجنيد الإجباري الذي دفع العائلات الجزائرية إلى الهجرة باتجاه سوريا ومصر تحت شعار "لن نسلم أبناءنا"⁽²⁾.

5. الأسباب الدينية:

وتمثلت أساساً في نقض معاهدة الاستسلام 5 جويلية 1830م، من خلال انتهاك حرمة المساجد ومدافن المسلمين⁽³⁾، والمساس بشرف العائلات فكانت الهجرة السبيل المتاح للجزائريين هروبا من ممارسات السلطات الاستعمارية، وقد دعا علماء جزائريون إلى الهجرة كملاذ آمن ضد هذه الانتهاكات ونذكر من بينهم الشيخ حمدان لونيبي والذي كان يدعو إلى مقاطعة الإدارة الفرنسية ويحث على الهجرة وهذا ما قام به هو حيث هاجر إلى المدينة المنورة بسبب ملاحقات الإدارة الفرنسية⁽⁴⁾.

(1) - أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954، ج5، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص 473.

(2) - جلول مكي: المساهمة الجزائرية في النهضة العربية في بلاد الشام 1856-1918 من خلال نشاط الأمير عبد القادر والشيخ طاهر الجزائري، دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة الدراسات التاريخية (1979-1980)، ص 18.

(3) - حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيبي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 304.

(4) - محمد الصالح الجابري: رحلات جزائرية ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001، ص 01.

ومن بين الشيوخ الذين هاجروا أيضا الشيخ جلول شلبي خطيب الجامع الكبير بتلمسان الذي كان يحض الجزائريين على رفض قانون التجنيد الإجباري، ودعا إلى الهجرة إلى البلاد الإسلامية كي لا يتم تجنيد الشباب الجزائري في الجيش الفرنسي ويقاوم تحت لواء جيش كافر، هذه الدعوة التي وجدت ترحيبا لها من قبل العائلات الجزائرية وكذلك عديد الشيوخ الذين اتخذوا الهجرة سبيلا لعديد البلدان الإسلامية على غرار المغرب وتونس ومصر والشام وتركيا⁽¹⁾.

كما سار على هذه الخطى الإمام عبد الحميد بن باديس، والذي نظم بعثات علمية لطلاب جزائريين إلى البلاد الإسلامية، مدفوعا بثقافته العربية الإسلامية للحفاظ على الدين الإسلامي وتكوين شباب جزائريين من أجل رفع راية الإسلام فكان جامع الزيتونة والأزهر وجهتهم⁽²⁾.

مما لا شك فيه أن التعليم هو المؤهل الأساسي للحصول على أي عمل لائق داخل الوطن، ولو أتيحت الفرصة لأكثر عدد ممكن من أبناء الجزائر في الصغر أن يتعلموا لما كانت هناك ضرورة للهجرة⁽³⁾.

لقد أغلقت السلطات الفرنسية عدة مراكز تعليمية عربية، وذلك لطمس الهوية والشخصية وإحياء ثقافتها وتراثها الحضاري على أرض الوطن وإبعاد اللغة العربية عن الحياة العلمية المفيدة وقامت بعملية توسيع تعليم اللغة الفرنسية، كما قامت بإنشاء المدارس الفرنسية في عدة مناطق من أجل تثقيف الشعب بالثقافة الفرنسية⁽⁴⁾.

(1) - محمد صالح الجابري: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 55.

(2) - رابح لونيسي: مصالي الحاج رائد الوطنية، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 8.

(3) - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 161.

(4) - مليكة قليل: هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2008-2009، ص 20.

إضافة إلى محاربة الإسلام من خلال مصادرة الأوقاف وتضييق الخناق على التعليم العربي ومحاربة اللغة العربية بضرب المؤسسات التعليمية وحظر فتح المدارس والكتاتيب إلا بترخيص من الإدارة وإبعاد العربية عن الحياة العلمية، كذلك المساس بشرف العائلات فكانت الهجرة كمخرج أخير للجزائريين للحفاظ على عقيدتهم وقد لعب في هذا الصدد العديد من العلماء والفقهاء أدوارا في ذلك بالدعوة إلى الهجرة على قبول العيش تحت الإدارة الفرنسية.

ثانيا: اندماج النخب الجزائرية المهاجرة في النشاطات القومية بالمشرق العربي:

لقد حظي موضوع الهجرة الجزائرية باهتمام الباحثين، إلا أن موضوع الهجرة الجزائرية باتجاه البلاد العربية ظل بعيدا عن صلب هذه الاهتمامات برغم بعض الدراسات التي تناولته.

إن الهجرة الجزائرية نحو البلاد العربية عموما والمشرق العربي خاصة اتخذت طابعا تراجيديا في حياة الفرد الجزائري كونه أبعد قصريا عن وطنه ووطن أجداده، إلا أنها أتاحت له آفاقا أخرى خاصة مهنية وعلمية، وفرصا للتعبير عن أفكارهم وآرائهم المناهضة للاستعمار في البلاد العربية والإسلامية⁽¹⁾.

لقد ساهم المهاجرون الجزائريون في الحياة العربية منذ استقرارهم في البلاد العربية بعدد النشاطات وخاصة في الحياة السياسية، كونهم أحسوا بواجبهم الذي فرضه عليهم انتمائهم القومي العربي والديني الإسلامي لهذه الأمة.

ومن ثمة كانت إسهاماتهم في الحياة السياسية متعددة أهمها:

(1) - ادريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص، ص، 293-294.

مساهمة عز الدين الجزائري المعروف في تاريخ الحركة الوطنية السورية بالأمير عز الدين الذي كان من بين قادة الثورة السورية 1925-1927⁽¹⁾، والذي ترك مقاعد الدراسة في بيروت والتحق بالثورة السورية واستشهد خلالها سنة 1927م⁽²⁾.

كما ساهم أيضا أبو اليقضان بقلمه وكتاباته وقصائده التي تناولت نضال السوريين ضد الاحتلال الفرنسي وهي كتابات عبرت عن عمق الوعي القومي المبكر في الضمير الجزائري وانتمائه لكل الوطن العربي الإسلامي⁽³⁾.

لم يتوقف نشاط المهاجرين الجزائريين على سوريا بل وجد الجزائريون أنفسهم ومنذ تواجدهم على أرض فلسطين منخرطون في الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث تركوا بصماتهم من خلال مشاركتهم في ثورة البراق عام 1929م⁽⁴⁾، ويعتبر الأمير محمد سعيد حفيد الأمير عبد القادر من أبرز المساهمين في الحركة النضالية الفلسطينية من خلال كتاباته في جريدة "الجامعة العربية" التي تصدر بالقدس⁽⁵⁾.

ثالثا: الطلائع الأولى للنخب المثقفة الجزائرية بالمشرق العربي ومساهماتهم:

مما تجدر الإشارة إليه أن المهاجرين الجزائريين باتجاه دول المشرق العربي لم يدخروا جهدا منذ لحظات وجودهم الأولى لخدمة القومية العربية، حيث اضطلعوا بدورهم القومي، فساهموا في الحركة السياسية والثقافية ويمكننا أن نحصي أبرز النشاط في الحياة السياسية والثقافية في بلدان المشرق العربي.

(1) - سهيل الخالدي: الإشعاع المغربي في المشرق دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 1997، ص 180-183.

(2) - المرجع نفسه، ص 183.

(3) - صالح خرفي: صفحات من الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 298.

(4) - سهيل الخالدي: المرجع نفسه، ص 197.

(5) - الأمير محمد سعيد: مذكراتي عن القضايا العربية والعالم الإسلامي، ط2، نشر دار مكتبة الشركة الجزائرية للتأليف والترجمة والطباعة والتوزيع والنشر، الجزائر، 1968، ص 262.

1- النخب الجزائرية بالمشرق العربي والقاهرة:

• محمد الخضر حسين:

بدأ حياته العملية مدرسا بجامعة الزيتونة، ثم ترأس قضاء بنزرت 1324هـ، هاجر بعد ذلك إلى سوريا وعمل مدرسا للغة العربية بالمدرسة السلطانية بدمشق⁽¹⁾، قبل أن يستقر بالقاهرة سنة 1339هـ وبعد احتلال سوريا انتقل إلى القاهرة، أين ترأس مجلتي "الأزهر" و"نور الإسلام" سنة 1349هـ، كما أختير عضوا بمجمع اللغة العربية منذ بدايات تأسيسه، فعضوا بهيئة كبار العلماء سنة 1370هـ⁽²⁾، ثم تولى مشيخة الأزهر سنة 1371هـ⁽³⁾.

• الشيخ البشير الإبراهيمي:

هاجر إلى المشرق العربي سنة 1908م، حيث استقر به المقام بالمدينة المنورة⁽⁴⁾، ثم انتقل إلى سوريا سنة 1916م وهناك عرضت عليه بعض المناصب الإدارية، كإدارة التعليم من طرف الأمير فيصل، لكنه اعتذر عن ذلك، وفضل الانشغال بالتدريس، فعمل أستاذا بالمدرسة السلطانية ومحاضرا بالجامع الأموي، كما ساهم في تأسيس عدة مؤسسات علمية هامة، كالمجمع العربي بدمشق، كما ربط علاقات حميمة بعديد الشخصيات وزعماء الحركات الإسلامية ورواد النهضة العربية، لتوحيد الجهود لخدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية.

(1)- محمد بن أحمد يكن الغسيري المنصوري: صورة من حياة ونضال الزعيم الإسلامي والمصلح الديني الكبير الشيخ عبد الحميد بن باديس قدس الله روحه (1892-1940)، ط1، تقديم وتعليق، مسعود بن موسى فلوسي، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 2006، ص 78.

(2)- مرزوق العمري: الوطنية في فكر الشيخ البشير الإبراهيمي، المعيار، دورية محكمة تعني بالدراسات الإسلامية والاجتماعية، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، العدد 6، ربيع الثاني 1424 جوان 2003، ص، ص، 178-179.

(3)- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج8، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998، ص 80.

(4)- عمر بن قينية: واحد من شهداء الكلمة، الرائد، مجلة لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 1، جانفي- فيفري 2002، ص 51.

• إبراهيم الطفيش:

أديب وكاتب صحفي، شارك في الحركة الوطنية التونسية مع عبد العزيز الثعالبي، نفي إلى القاهرة سنة 1933 حيث أنشأ مجلة "المنهاج"⁽¹⁾، وفي مصر كان له نشاط ثقافي كثيف ومتنوع سواء فيما يتصل بالحياة الفكرية أو الدينية، كما اشتغل الشيخ الطفيش بدار الكتب المصرية، كان له مجهود جيد في نشر العلم والثقافة.

كما تعدى جهده ونشاطه إلى مجالات أخرى، حيث يعود له الفضل في تأسيس مكتبة ضخمة جامعة بين التراث والمؤلفات الحديثة وبين المخطوطات والمطبوعات وبين الكتب والمجلات والجرائد وملفات الحركات الوطنية في ليبيا وتونس والمغرب والجزائر⁽²⁾.

• أحمد رضا حوجو:

هاجر إلى الحجاز (السعودية) سنة 1934م، وأقام بها حتى سنة 1946، وخلال هذه المدة كان له نشاط ثقافي وعلمي ثري، اشتغل كمدرس بمدرسة العلوم الشرعية، كما عمل كاتباً في مجلة "المنهل"، بجانب عمله مترجماً بمديرية البرق والبريد بالمدينة المنورة⁽³⁾.

بدأ بنشر إسهاماته الفكرية ابتداء من سنة 1937م، حيث ساهم بكتاباته في محاربة البدع والخرافات والطرقية، التي شكلت تفاصيلها المشهد الغربي، وله في هذا مقال نشر بمجلة "الرابط العربية" المصرية بعنوان "الطرقية في خدمة الاستعمار"⁽¹⁾.

(1) - كمال سايح: المحاولات الوجدانية في الحركة الوطنية الجزائرية 1936-1956، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 17.

(2) - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 605.

(3) - صالح خرفي: أحمد رضا حوجو في الحجاز 1934-1945، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 55.

• الطيب العقبي:

يعتبر من صحفيي العالم العربي، نشط في مجال الصحافة في المشرق العربي، له إسهامات كثيرة في مجال الصحافة، ساهم في الكتابة بعدة صحف خلال سنوات 1920، 1921، 1922 على غرار صحيفة أم القرى السعودية وجريدة العصر الجديد⁽²⁾.

2- دور الصحافة الجزائرية في ربط النخب الجزائرية بالمشرق العربي:

لقد حاولت فرنسا جاهدة القضاء على مقومات الشعب الجزائري، ومحو شخصيته الوطنية، وهويته العربية الإسلامية، ولكن فشلت سياستها وأنت بنتائج عكسية، حيث اشترأبت أعناق الجزائريين وتوجهت أبصارهم إلى المشرق العربي عموماً ومصر خصوصاً، من خلال تتبع أخبار هذه الدول وما يحدث بها من تطورات سياسية واجتماعية وثقافية وعلمية وفكرية ودينية.

كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الجزائريين للتواصل مع المشرق العربي هي الجرائد والمجلات العربية التي كانت تتسرب إلى الجزائر⁽³⁾ من مصر وغيرها من البلدان العربية، عن طريق تونس والمغرب وحتى عن طريق أوروبا، كما لعب الحجاج الجزائريين دوراً في إيصال بعض الأعداد من الجرائد والمجلات عند عودتهم من البقاع المقدسة بعد أداء فريضة الحج.

(1) - عمر بن قينة: صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث، أعلام وقضايا ومواقف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 168.

(2) - محمد بلقاسم: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954، ج2، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1994، ص 346.

(3) - رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1969، ص 103.

ومن بين أهم الصحف التي ربطت الجزائريين عاطفيا بالمشرق العربي جريدة العروى الوثقى، حيث يجمع أغلب من قاموا بدراسة علاقة هذه الجريدة بالمتقنين الجزائريين، بأنها أحدثت تغييرا جذريا في ذهنيته، حيث يقول عنها الأمير شكيب أرسلان: "بلغت من إيقاظ الشرق، وهز أعصاب العالم الإسلامي ما لم تبلغه صحيفة قبلها ولا بعدها"، وكان لجريدة العروى الوثقى وكتاباتهما تأثير عميق في نضج الوعي الفكري والسياسي لدى النخب الجزائرية⁽¹⁾.

ومن بين العوامل التي ربطت المشرق العربي عموما ومصر خصوصا بالجزائريين، هو بعض الجزائريين الذين درسوا في بعض البلدان العربية مثل سوريا ومصر وعلى رأسهم الشيخ البشير الإبراهيمي والطيب العقبي، والعربي التبسي وتوفيق المدني، والفضيل الورتيلاني والذين حملوا أصداء معاناة الشعب الجزائري إلى البلدان العربية⁽²⁾.

2. علاقة الحركة الوطنية الجزائرية بالقاهرة:

أولا: جمعية العلماء المسلمين:

لقد كان للطلّاع الأولى للعلماء الجزائريين الذين حلوا بالمشرق واستقروا به مساهمة عظيمة في تمتين الروابط الأخوية، والروحية، والتاريخية بين الجزائر ومختلف أقطار الأمة العربية والإسلامية في المشرق العربي، ومن أشهر علماء الجزائر الذين كان لهم فضل كبير في إبقاء الجزائر على علاقة مع الدول العربية والإسلامية الشيخ عبد الحميد بن باديس،

(1) - أحمد حماني: دور الأفغاني في يقظة الشرق ونهضة المسلمين، مجلة الثقافة، العدد 38، تصدر عن وزارة الثقافة، السنة 7، أبريل-ماي 1977، ص 100.

(2) - رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس والحركة الإصلاحية السلفية في الجزائر، مجلة الثقافة، العدد 68، تصدر عن وزارة الثقافة، السنة 12 مارس-أفريل 1982، ص 36.

الذي كان من أول الشخصيات الجزائرية التي نزلت إلى مصر وأقام بها⁽¹⁾، وكانت له علاقات بجماعة العروة الوثقى أمثال الشيخ رشيد رضا صاحب مجلة المنار⁽²⁾.

كما تعرف علماء جزائريون على المشرق العربي، ودرسوا به أمثال الطيب العقبي والشيخ البشير الإبراهيمي والعربي التبسي، والمولود الحافظي الذين ساهموا في يقظة العالم العربي والإسلامي الثقافية والسياسية⁽³⁾، من خلال الزيارات التي كانوا يقومون بها للمشرق العربي عموماً ومصر بصفقتها ضمن الأمة الإسلامية والعربية في ذلك الوقت، فكانت تجارتهم تلك بمثابة الأسس التي اتخذت دعائم للمحاولات الإصلاحية والنهضوية التي عرفتها الجزائر في عشرينيات وثلاثينات القرن الماضي⁽⁴⁾.

لقد كان لمصر الفضل على الحركة الإصلاحية التي عرفتها الجزائر، وباختصار لقد عملت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كل ما بوسعها للدفاع عن الانتماء الحضاري والديني للجزائر ولأمتها العربية والإسلامية، والتي لم يتخلى شيوخها ومثقفوها عن القضية الجزائرية، وما الزيارة التي قام بها الشيخ محمد عبده⁽⁵⁾ للجزائر بتاريخ 27 أوت 1903⁽⁶⁾، إلا تأكيد على هذا الرابط بين علماء الجزائر وعلماء مصر خاصة، هذه الزيارة التي أحييت

(1) - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: المرجع السابق، ص 131-133.

(2) - أحمد توفيق المدني: عبد الحميد بن باديس الرجل العظيم، مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، السنة 6 أبريل 1977، العدد 44، مطبعة البعث، قسنطينة، ص 64.

(3) - الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص 24.

(4) - يوسف مناصرية: علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بأقطار المشرق العربي، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة علمية محكمة نصف شهرية، جامعة باتنة، العدد 14، جوان 2006، ص 9.

(5) - محمد عبده (1905-1949): ولد بمنطقة دلتا بمصر، يعتبر من أعمدة الدعوة والإصلاح والنهضة بمصر والعالم الإسلامي، أصدر جريدة الوقائع المصرية، لمزيد من المعلومات أنظر: عبد الكريم بوصفصاف: الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجاً، ج1، دار الهدى، عين مليلة، 2005.

(6) - محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 23.

نفوس الجزائريين، الذين خرجوا من جميع الأطياف السياسية يتصدرهم الشيخ عبد الحليم بن سماية أبرز دعاة القومية العربية الإسلامية في الجزائر⁽¹⁾، التي عبر فيها محمد عبده في كلمته عن عمق العلاقات بالإخوة الجزائريين والعرب عموما ومصر خاصة، وأكد على عروبة الجزائر وإسلامها⁽²⁾.

ثانيا: حزب الشعب الجزائري:

من المعروف تاريخيا أن حزب الشعب الجزائري هو في الحقيقة امتداد لحركة نجم شمال إفريقيا، ايدولوجيا وسياسيا⁽³⁾، وكما هو معروف أن نجم شمال إفريقيا تأسس بتاريخ 02 جوان 1926⁽⁴⁾، بهدف الدفاع عن حقوق ومصالح مسلمي وعرب شمال إفريقيا، كما كان من أبرز أهدافه استقلال الجزائر والتمسك بانتمائها العربي الإسلامي، حيث كان البعد القومي لنجم شمال إفريقيا هو توحيد الجبهة العربية، وذلك من خلال تركيزه في نضاله على البعد القومي، ومحاربة الاستعمار، وهو نفس البرنامج الذي تبناه حزب الشعب الجزائري طوال مسيرته النضالية⁽⁵⁾.

يجدر بنا أن نذكر العلاقة التي ربطت بين مصالي الحاج⁽⁶⁾، زعيم حزب الشعب والأمير شكيب أرسلان⁽¹⁾ منذ تاريخ فراره من السجن سنة 1935⁽²⁾، والتحاقه بسويسرا أين

(1) - عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج4، ط4، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1980، ص 406.

(2) - أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص، ص 183 - 184.

(3) - أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 245.

(4) - تذكر عديد المصادر أن فكرة تأسيس النجم تعود إلى الأمير خالد، الذي عين من قبل حاج علي عبد القادر، لمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر:

Charle-R- Ageron : Histoire de l'Algerie contemporaine, T2, P.U.F, Paris, France, 1970, P 350.

(5) - محمد حسن الزغيدي: الثورة الجزائرية والبعد المغربي، مجلة الثقافة، العدد 104، وزارة الثقافة، السنة 19 سبتمبر - أكتوبر 1994، الجزائر، ص، ص 17-18.

(6) - مصالي الحاج : ولد سنة 1898 بتلمسان، تلقى تعليمه في الزاوية الدرقاوية، شارك في الحرب العالمية الأولى في صفوف الجيش الفرنسي، عاد إلى الجزائر سنة 1921، ونتيجة لظروفه الاجتماعية عاد إلى باريس سنة 1924، واشتغل =في العديد من المصانع وبنائعا منجولا، انضم إلى الحزب الشيوعي، وتزوج من شيوعية بارزة في الحزب، ثم ترأس نجم

قابله لأول مرة حيث قضى حوالي ستة أشهر في إقامة الأمير شكيب أرسلان بجنيف⁽³⁾، ويوعز عديد المؤرخين أنه له الفضل في إيقاظ الحس العربي الإسلامي لدى مصالي الحاج⁽⁴⁾، حيث تفتح "مصالي الحاج" لأول مرة على انتماؤه للأمة العربية والإسلامية، وقبل تأسيس حزب الشعب الجزائري، وبتاريخ 12 إلى 15 سبتمبر 1935، دعا الأمير شكيب أرسلان "مصالي الحاج" إلى مؤتمر ضم الأحزاب السياسية العربية والإسلامية⁽⁵⁾ بجنيف، حيث شارك مصالي الحاج بوفد من نجم شمال إفريقيا، هذه المشاركة أنضجت توجهاته وصقلت من مواقفه التي باتت ترنو نحو الانتماء العربي الإسلامي أكثر للجزائر، وهذا ما انعكس على توجهات مناضلي نجم شمال إفريقيا الجزائريين.

ويعزي بعض المؤرخين في الحركة القومية العربية والإسلامية في هذه الفترة من تاريخ العرب، أنه كان للأمير شكيب أرسلان الفضل في إعادة مصالي الحاج إلى البيت العربي

=شمال إفريقيا سنة 1926، ثم حزب الشعب بعد تأسيسه سنة 1937، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946، وعند اندلاع الثورة سنة 1954 أظهر معارضة لجبهة التحرر الوطني، بسبب التباين في الظروف المتعلقة بتفجير الثورة، توفي سنة 1976.

(1) الأمير شكيب أرسلان (1869-1946): لبناني درزي نشأ وتعلم ببلدان، تقلد عدة مناصب سياسية وثقافية، نذر حياته للدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، وكان من دعاة الوحدة العربية ومقاومة الاستعمار، دافع عن الخلافة الإسلامية، وتحمس لمشروع الجامعة الإسلامية. لمزيد من التفاصيل حول هذه الشخصية أنظر:

سامي الدهان، الأمير شكيب أرسلان حياته وأثاره، دار المعارف، مصر، 1970

(2) محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 73.

(3) - محمد قنانش: المرجع السابق، ص 67.

(4) - عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 113.

(5) - صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م - 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002، ص 234.

وإبعاده عن التوجهات الشيوعية⁽¹⁾، حيث جعل منه في النهاية صاحب فكر ينادي بعروبة الجزائر⁽²⁾.

وباندلاع الحرب العالمية الثانية، وبعد تأسيس حزب الشعب وترأسه من قبل "مصالي الحاج" اتهمت فرنسا هذا الحزب بارتباطه بالأمير "شكيب أرسلان" والقومية العربية واعتبرته خطرا على تواجدها وسياستها في الجزائر، مما عرضه للملاحقات والرقابة والحل⁽³⁾.

إن النظرة القومية لعلاقة حزب الشعب بالأمة العربية والإسلامية، جعله يتجه إلى إقامة علاقات مع عديد الوطنيين في المغرب العربي والذين تربطهم علاقات مباشرة مع شخصيات وطنية في العالم العربي عموما ومصر خاصة وهذا ما سنعرفه من علاقة الوطنيين الجزائريين بمكتب المغرب العربي بالقاهرة.

المبحث الثاني: التجربة النضالية الجزائرية ضمن مكتب المغرب العربي

بالقاهرة 1947-1951م

I. بداية النضال الجزائري ضمن مكتب المغرب العربي:

أولا: نشأة الجامعة العربية وتدويل القضايا العربية:

على أثر تأسيس الجامعة العربية⁽⁴⁾، بدأت الوفود الوطنية المغاربية تحل تباعا إلى العاصمة المصرية، وكان أول الوافدين قادة الحزب الدستوري التونسي الجديد وعلى رأسهم

(1) - محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 73.

(2) - يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 22.

(3) - بوعزة بوضرساوية: بعض جوانب الحركة الوطنية من منظور ديبارمي، الثقافة، العدد 104، مجلة تصدر عن وزارة الثقافة، الجزائر، مرة كل شهرين، السنة 19 سبتمبر - أكتوبر 1994، ص، ص 110-111.

(4) - تأسست يوم 22 مارس 1945م، بقصر الزعفران، على اثر اجتماع المؤتمر العربي برئاسة محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصري وقع مندوبو الوفود العربية (مصر - العراق - لبنان - سوريا - السعودية - اليمن) على ميثاق جامعة

"الحبيب بورقيبة"، حيث رأى الحزب الدستوري أن يطرق أبواب الجامعة العربية في القاهرة للتعريف بالقضية التونسية في الخارج وكسب أنصار لها ليكونوا قوة ضغط خارجي على فرنسا، لذلك هاجر الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة إلى مصر يوم 26 مارس 1945م، ليستقر في القاهرة حيث قام بربط علاقات بدوائر الجامعة العربية⁽¹⁾.

وهكذا كانت انطلاقة رواد الحركة الوطنية في كل من المغرب والجزائر وتونس صوب مواطن العروبة والإسلام، فالذين هاجروا من أبنائه إلى المشرق العربي، عندما خانتهم الظروف وحالت دون بقائهم في أوطانهم، توجهوا إلى وطنهم العربي الكبير، لفتح جبهات جديدة لنضالهم وكفاحهم سواء في المنابر السياسية أو عن طريق مساهمتهم في النهضة العربية⁽²⁾.

ومع إمضاء الدول العربية المستقلة لميثاق الجامعة العربية، أصبح هذا الميثاق مصدر إلهام لبقية الشعوب العربية التي تعاني تحت سلطة وسطوة الاحتلال، بحيث أملى هذا الميثاق رغبة الدول العربية في تمتين الروابط وتأكيد العلاقات فيما بينها على أساس الاحترام التام لاستقلال كل منها، وتثبيت دعائم سيادتها، إضافة إلى توجيه كل مجهوداتها لصالح البلاد العربية من أجل تحسين أوضاعها، وتحقيق آمال شعوبها لذلك اعتبر المؤرخون هذا الميثاق عقدا دبلوماسيا التزمت به الدول العربية المستقلة حديثا فيما بينها أولا واتجاه بقية الدول العربية التي لازالت تناضل من أجل الحصول على استقلالها⁽³⁾.

فهذه الأمم الصغيرة تسعى للبحث عن السبل، لإيجاد الدعم من قبل أشقائها، لذلك لقي تأسيس الجامعة العربية ترحيبا من كل الوطنيين المغاربة، لأن ميثاق الجامعة العربية أكد في

=الدول العربية الذي يعتبر وثيقة ميلادها للمزيد انظر: هارون هاشم رشيد: جامعة الدول العربية، دار سراس للنشر، تونس، 1980، ص 32.

(1) - عبد الكريم عزيز: نضال شعب أبي تونس (1881-1956)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001، ص 355.

(2) - صالح خرفي: في رحاب المغرب العربي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ص 15.

(3) - علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب، ط 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006، ص 491.

بنوده على أن الوحدة العربية هي أمل الأمة العربية ككل وتشمل كل البلدان الواقعة ما بين الخليج العربي شرقا إلى شواطئ الأطلسي غربا في المغرب الأقصى، وهذا ما أكده رئيس الجامعة "عبد الرحمان عزام" بأن العرب في شمال إفريقيا ينتمون إلى العرب في المشرق العربي وأن قضاياهم ستعالج عطف الجامعة لأنها تطالب بالحركة أيضا.⁽¹⁾

إن تأسيس هذه الهيئة العربية قد أتاح للحركة الوطنية المغربية والتونسية والجزائرية اتساع هامش المناورة بحكم ما توفره من إمكانيات جديدة على درب تدويل القضايا التحررية المغاربية لكسب الدعم الخارجي لها وما سيتبعه ذلك من تفاعل هذه الحركات بمكوناتها ومرجعياتها السياسية العربية، لاسيما و أن نشأة الجامعة العربية تزامن مع ظروف اهتمام شعوبها باستعادة حقوقها في التحرر والاستقلال.⁽²⁾

الحقيقة التي يجب التأكيد عليها هي أن الوطنيين المغاربة بصفة عامة قد وجدوا في تأسيس الجامعة العربية بديلا حقيقيا لمشروع الاتحاد الفرنسي الذي دعت إليه فرنسا سنة 1946م، والذي ارتكز على إعادة تنظيم العلاقات بين "الوطن الأم" وبقية المستعمرات، بصرف النظر عما إذا كانت المراهنة على هذا النظام العربي الناشئ تكتيكية أو إستراتيجية، فلقد وجدوا في الجامعة العربية سندا مؤكدا وذلك في إطار الاهتمام العربي الواسع بقضية تحرير بلدان المغرب العربي باعتباره جزءا من البلاد العربية التي مازالت تخضع للاستعمار الأجنبي، مع العلم أن ميثاق الجامعة العربية قد أشار إلى إمكانية مشاركة ممثلين عنها في نشاطها.⁽³⁾

(1) - رابطة الدفاع عن مراكش، صوت مراكش، القاهرة، 1946، ص 14.

(2) - ظاهر رضوان: الوحدة العربية والجامعة العربية بين الأمل والواقعية، مجلة شؤون عربية، العدد 13، مارس 1982، ص 21.

(3) - الرشيد ادريس وآخرون: "كيان المغرب وآفاقه" في بناء المغرب العربي، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1983، ص، ص 24-25.

ثانيا: تأسيس جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية:

من بواعث الأمل للحركات التحررية المغاربية بعد تأسيس الجامعة العربية، هو ظهور جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية في 18 فيفري 1944م، والتي قامت بنشاط إعلامي كبير، ويعود الفضل في ظهور هذه الجبهة إلى الشيخ "محمد الخضر حسين"، أحد أبناء الجزائر الذين ولدوا بتونس، وهو أحد علماء جامع الزيتونة، وأحد مشايخ جامع الأزهر (1952م-1954م)، حيث عرف عنه نشاطه الدؤوب وترحاله المستمر في الدفاع عن مقومات المغرب العربي العربية والإسلامية، حيث كان يطمح إلى استقلاله ووحدة أراضيه ومن ثمة انتمائه إلى جامعة الدول العربية.⁽¹⁾

ضمت هذه الجبهة أعضاء من كامل المغرب العربي، فلقد كان أمينها العام أحد أبناء الجزائر الذين كرسوا حياتهم للدفاع عن الجزائر وأصالتها العربية والإسلامية، ضد الاستعمار الفرنسي وهو الشيخ الفضيل الورتيلاني (1900-1959)، كما ضمت هذه الجبهة أعضاء عرفوا بغيرتهم الدينية على المغرب العربي وأهله، كالشيخ إسماعيل علي، وإبراهيم أطفيش، والأستاذ أبو مدين الشافعي، كما انضم إلى هذه الجبهة "رابطة الدفاع عن مراکش" التي تأسست سنة 1943م، من خريجي البعثات الطلابية المغربية والتي كان أعضاؤها البارزين من قادة حزب الاستقلال المغربي، أمثال "عبد الكريم غلاب"، بالإضافة إلى انضمام الكثير من اللاجئين إلى القاهرة من حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين⁽²⁾.

1. نشاطها:

اتسم عمل الجبهة بالطابع الوحدوي لأبناء المغرب العربي، مما مكنها من تقوية نشاطها خاصة في ظل الظروف الدولية التي نشأت فيها، كظهور هيئة الأمم المتحدة والجامعة

(1) - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1930-1945، ج3، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص 224.

(2) - علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب، المصدر السابق، ص 270.

العربية بحيث أرسل الشيخان "محمد الخضر حسين" و"الفضيل الورتيلاني" مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في "سان فرانسيسكو" في شهر أكتوبر 1945م، باسم جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، يحثانه فيها على ضرورة الاهتمام بقضية شمال إفريقيا والتي يعاني شعبها من البطش والقهر، مطالبين الأمم المتحدة بالالتفاف إلى قضيتهم، كما طالب الشيخان الجامعة العربية بضرورة تعيين مجموعة من أبناء المغرب العربي في إدارة الجامعة ولجانها ومساندة أهل المغرب العربي ضد الاستعمار الفرنسي.⁽¹⁾

كما قامت جبهة الدفاع بإصدار البيانات وكتابة المقالات عبر الصحف والتي من أهمها "جريدة الإخوان" و"مجلة النذير" و"الهداية الإسلامية" و"مصر الفتاة"، كما نظمت الندوات والمحاضرات في الكثير من النوادي المصرية، على غرار جمعية الشبان المسلمين وجمعية الإخوان المسلمين، هذه الأخيرة التي اعتبر "الفضيل الورتيلاني" من أبرز أعضائها الناشطين.⁽²⁾

كما كان لجبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، نشاط خارجي دؤوب في عدة عواصم عربية على غرار دمشق وبيروت، وذلك من خلال إرسال أعضائها البارزين للتعريف بقضايا المغرب العربي لدى إخوانهم العرب وشرح ما يعانونه من الاستعمار الفرنسي، فلقد زار الفضيل الورتيلاني الشام في صيف 1946م وعقد عدة ندوات في دمشق تناول فيها جهاد شعب المغرب العربي من أجل الاستقلال.⁽³⁾

ونظرا لهذا النشاط الذي كانت تتميز به جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، لقيت الحركات الوطنية المغاربية، دعما عربيا بحيث لم يقتصر هذا الدعم على الدوائر الحكومية فقط بل

(1) - الفضيل الورتيلاني: الجزائر الثائرة، دط، بيروت، 1963، ص، ص 292-293.

(2) - المصدر نفسه، ص 395.

(3) - يوسف الرويسي: نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، المجلة التاريخية المغاربية، م.ت.م، عدد 12، تونس، جويلية

1987، ص 209.

تعداه إلى الأحزاب السياسية العربية، فقد اهتمت صحف المشرق بتطور الأوضاع في كل من تونس والمغرب والجزائر، برغم ما كانت تشهده ساحة النضال في المشرق العربي من ظروف مثل القضية الفلسطينية، حيث ساهمت العديد من الصحف بمقالات كتابها في تحسيس الرأي العام في دول المشرق العربي، بضرورة القيام بواجباته اتجاههم، الأمر الذي كان ينسجم مع المرحلة السياسية في القاهرة خاصة والتي تعتبر القلب النابض للعالم العربي آنذاك.⁽¹⁾

لقد أوجد نشاط الجبهة على أرض الواقع موجة من التضامن العربي على المستويين الرسمي والشعبي خاصة ما ظهر في مواقف الأحزاب السياسية المصرية، وهذا ما ترجم في عقد اجتماع بالقاهرة بدعوة من جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية في 1 جويلية 1945م، ضم العديد من الجمعيات والمنظمات العربية، على غرار منظمة الشبان المسلمين، والإخوان المسلمين والاتحاد العربي، بحيث عبرت من خلاله هذه المنظمات عن التضامن اللامشروط مع قضايا المغرب العربي ومطالبه المشروعة في الحرية والاستقلال.⁽²⁾

2. أهدافها:

لقد سعت جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية إلى تحقيق عدة أهداف والتي تأسست من أجل تحقيقها وهي وقف على المواد التالية:

1. المادة الأولى: في ربيع الأول سنة 1364 الموافق لـ 18 فيفري 1944م، تأسست هيئة في القاهرة تسمى "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية".
2. المادة الثانية: أغراض الجبهة:

(1) - الرشيد إدريس: كيان المغرب وآفاقه في بناء المغرب العربي، مؤلف جماعي، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1983، ص 26.

(2) - خالد عبيد: مكتب المغرب العربي بالقاهرة، 1947-1949، شهادة كفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1989، ص 87.

- السعي بالطرق المشروعة لتحقيق استقلال شعوب شمال إفريقيا وهي تونس، المغرب، الجزائر والسعي لضمها إلى الجامعة العربية.

3. المادة الثالثة: دستور الجبهة "التضامن وتحريم العصبية"

4. المادة الرابعة: تسعى الجبهة لتحقيق أغراضها بجميع الوسائل المشروعة كإنشاء

صحف وفتح أندية وإيجاد شعب لها في مصر وخارجها.⁽¹⁾

سعت جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية "إلى إطلاع الرأي العام في المشرق العربي، على الوضعية الأسوأ التي كان يعاني منها إخوانهم في الجزائر وتونس والمغرب العربي، وكانت تستغل المناسبات الدينية والوطنية من أجل إبلاغ صوت هذه الشعوب وشغفها بالحرية⁽²⁾.

لقد استطاعت هذه الجبهة بفضل نشاطها الواسع، من تحقيق الكثير من تطورات شعوب المغرب العربي، إلا أن ارتباطها "بجمعية الإخوان المسلمين"⁽³⁾ بمصر جعلها محل انتقاد من قبل الجامعة العربية، ما أثر عليها سلبا وبدأت في الاختفاء مع نهاية سنة 1947م، بفعل هجرة أمينها العام إلى اليمن، وبفعل تحول العديد من مناضليها إلى مكتب تحرير المغرب العربي، بمصر.⁴

ثالثاً: علاقة حزب الشعب الجزائري بمكتب المغرب العربي بالقاهرة:

1. تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة:

تأسس مكتب المغرب العربي بقرار من مؤتمر المغرب العربي، وذلك بتاريخ 22 فيفري 1947م، وكان يهدف بالأساس إلى تنسيق جهودات الوطنيين الجزائريين والمغاربة

(1) - الفضيل الورتيلاني: المصدر السابق، ص، ص 284-286.

(2) - محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص 326.

(3) - بوعلام بلقاسمي: مكتب المغرب العربي 1942-1947، تطور تيار العمل المغربي الموحد بين برلين والقاهرة، مجلة

الذاكرة الوطنية، عدد خاص المندوبية السامية، الرباط، 2002، ص 59.

(4) - بوعلام بلقاسمي: المرجع نفسه، ص 60.

والتونسيين في نضالهم ضد الاستعمار، فعلى أثر نهاية فعاليات مؤتمر المغرب العربي المنعقد من 16 إلى 22 فيفري 1947م، قام ممثلو الأحزاب الوطنية المغاربية، بفتح دار لتوحيد مكاتبهم المستقلة عن بعضها المتواجدة بالقاهرة، والانطلاق في مهمة موحدة وهي توحيد نضالهم، فاتفقوا على اللائحة الرسمية للمكتب والتي هي بمثابة نظام لتسيير المكتب وضمت ثلاثة أقسام وهي كما يلي:

1. القسم المراكشي: ويشرف عليه حزب الاستقلال مع حزب الإصلاح.
2. القسم الجزائري: ويشرف عليه حزب الشعب الجزائري.
3. القسم التونسي: ويشرف عليه الحزب الدستوري.

كما اتفقوا على أن يكون للمكتب مدير منتخب من قبل ممثلو الأحزاب المذكورة في جمعية عمومية تعقد كل سنة، وقد انتخب المناضل التونسي "الحبيب تامر" كأول رئيس للمكتب.⁽¹⁾

2. نشاطه

1. أصدر مكتب المغرب العربي نشرة منتظمة تصدر ثلاث مرات في الأسبوع تتلخص مهامها في تتبع نشاط الحركات التحررية المغاربية وفضح الممارسات الاستعمارية في كل من تونس والمغرب والجزائر.⁽²⁾

1. أوفد مكتب المغرب العربي، القيادي يوسف الرويسي إلى بيروت في أكتوبر 1947م، من أجل إقناع الأمين العام لجامعة الدول العربية "عبد الرحمان عزام" والوفود العربية المشاركة في انعقاد جلسات الجامعة العربية ببيروت، بضرورة إدراج قضية المغرب

(1) - علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المصدر السابق، ص 379.

(2) - المصدر نفسه، ص 379.

العربي في جلساته، وسانده في ذلك بعض الأحزاب الوطنية والقومية من سوريا ولبنان والعراق، فاقترحت على رئيس الدورة ما يلي:

1. عرض قضية المغرب العربي على الأمم المتحدة.

2. تعريف الشعب السوري بالحركات الاستقلالية وزعمائها ونضالهم في سبيل استقلال بلدانهم، وتم ذلك في مقر حزب البعث العربي بدمشق، الذي رفع مذكرة احتجاج لجامعة الدول العربية من أجل النهوض بمسؤولياتها اتجاه قضية الأقطار المغاربية وفضح السياسة الفرنسية القمعية في هذه البلدان⁽¹⁾.

2. شارك مكتب المغرب العربي في المؤتمر الاقتصادي الإسلامي بباكستان في شهر ديسمبر 1949م، حيث مثل مكتب المغرب العربي كل من السادة أحمد بن عبود من المغرب، وعلي الحمامي من الجزائر، والحبيب ثامر من تونس، حيث ناشدوا الدول الإسلامية لمناصرة الدول الثلاثة المغاربية المحتلة من أجل حصولها على حريتها واستقلالها، لكن القدر كتب على هؤلاء المناضلين الثلاثة الذين سعوا لعقود للتعريف بقضايا بلدانهم إثر عودتهم من المؤتمر بباكستان حيث وافتهم المنية في سقوط الطائرة التي أقلتهم من مدينتي "لاهور" و"كراتشي" وكان ذلك بتاريخ 13 ديسمبر 1949م⁽²⁾.

3. أصدر المكتب عدة مؤلفات منها مركز الأجنبي في مراكش لأحمد بن عبود⁽³⁾ وكتاب "هذه تونس" للدكتور الحبيب ثامر⁽¹⁾ وهذه مراكش لعبد المجيد بن جلون⁽²⁾ ومنشورات وكراريس باللغتين الفرنسية والانجليزية عن قضية الجزائر.

(1) - جريدة المغرب العربي: العدد 22، 17 ربيع الثاني 1367 الموافق لـ 02 فيفري 1948، ص 1.

(2) - الرشيد ادريس: ذكريات عن مكتب المغرب العربي، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1981، ص 19.

(3) - أحمد عبود: ولد سنة 1911 بتطوان (المغرب)، درس في مسقط رأسه، ثم واصل تعليمه في الدار البيضاء، وفي جامع القرويين بفاس، ثم اتجه إلى القاهرة أين تحصل على الإجازة في الحقوق، عين رئيسا للوفد الخليفي في اللجان الثقافية لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة، مثل الجامعة العربية في عدة مؤتمرات دولية عين سنة 1949م، مديرا لمكتب المغرب العربي بالقاهرة، توفي أثر سقوط الطائرة بعد حضور المؤتمر الاقتصادي بباكستان مع إخوانه الحبيب ثامر وعلي

4. كما قامت الحركات المغاربية الثلاث ضمن إطار مكتب المغرب العربي بإصدار عدة رسائل عن قضايا البلدان الثلاث وأهداف هذه الحركة من جهادها ضد الاحتلال.
5. قامت الأحزاب المغاربية وضمن فعاليات مكتب المغرب العربي بتنظيم سلسلة من المحاضرات والمؤتمرات للدعاية لقضايا هذه الأقطار الثلاث.
6. إصدار نشرية خاصة تطرقت إلى تلك الجريمة المرتكبة من قبل الجيش الفرنسي في دار البيضاء في 07 أبريل 1947م، والتي خلفت ألف شهيد بهدف تضييق محمد الخامس عن زيارة مدينة طنجة⁽³⁾.

=الحمامي للمزيد انظر: في الذكرى الخمسين لشهداء المغرب العربي، أعمال ندوة النضال الوطني للشهيد أحمد بن عبود 1946-1949م، ط 1، منشورات جمعية تطوان أسير، تطوان، 2001.

(1) - الحبيب ثامر (1909-1949): درس الطب ببباريس، وترأس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في باريس، ويعتبر من قادة الحزب الدستوري الجديد منذ سنة 1938، أعتقل عدة مرات، ليلتحق بالقاهرة سنة 1946م، عين كأول مدير لمكتب المغرب العربي بالقاهرة، لقي حتفه مع رفاقه (أحمد بن عبود، علي الحمامي) على أثر سقوط الطائرة في 12/12/1949م، بباكستان، أين كانوا يمثلون مكتب المغرب العربي في مؤتمر الاقتصاد الإسلامي، للمزيد أنظر: عميرة عليّة: اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، ط 1، المغاربية للطباعة والإشهار، تونس، 2007، ص 208.

(2) - عبد المجيد بن جلون: ولد بالدار البيضاء سنة 1919، أتم تعليمه في مدينة فاس ثم التحق بجامعة القرويين سافر إلى مصر سنة 1936 حيث التحق بالقاهرة وتحصل من جامعتها على الإجازة في الأدب كما عاش في مصر مع إخوانه الجزائريين والتونسيين، عين مدير المكتب المغربي العربي بالقاهرة سنة 1950، بعد وفاة محمد بن عبود، له عدة أعمال مثل "مارس استقلالك" و"هذه مراكش"، بعد حصول المغرب على استقلاله عين سفيراً للمغرب في باكستان توفي بالمغرب سنة 1981م، للمزيد انظر: موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب، المجلد الثاني، الجزء الثاني، منشورات عكاظ، 2008، ص 182-183.

(3) - الرشيد ادريس: ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة، المصدر السابق، ص 103، أحد زعماء الثورة المغربية ضد التواجدين الاسباني والفرنسي في المغرب، ولد بأغادير أكمل دراسته بجامعة القرويين، كان لقادة السلفية والفكر الإصلاحية تأثير كبير على فكره، عمل في مجال التعليم بمليلا واشتغل بالصحافة، وزاول القضاء، ونظرا للظلم المسلط على أهله، خاض حرب استقلالية ضد الاسبان، وانتصر عليهم في معركة الأنوال سنة 1921م، ثم قاد حرب الريف ضد الاستعمار الفرنسي في المغرب، مما أدى إلى تحالف فرنسا واسبانيا عليه لإلحاق به عدة هزائم، مما أدى به إلى الاستسلام سنة 1926م، بحيث نفي إلى جزيرة رونيان، بعد إطلاق سراحه، حيث لجأ إلى القاهرة سنة 1947م، ابن واصل نشاطه التحرري الهادف إلى تحرير كامل دول المغرب العربي، توفي بالقاهرة سنة 1963م، للمزيد أنظر: موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير بالمغرب، المجلد الثاني، ج 2، منشورات عكاظ، الرباط، 2008، ص 349-354.

7. القيام بتحريـر "محمد عبد الكـريم الخطابي" ولجـوئه إلى القاهرة، والذي نزل بمكتب المغرب العربي في 30 ماي 1947م، واتخذـه منطلقا لنشاطه الثوري.⁽¹⁾

رابعاً: بعث لجنة تحريـر المغرب العربي ودور المناضلين الجزائريين فيها:

لم يتوانى ممثلو الأحزاب المغاربية في القاهرة من بذل مجهودات من أجل تنسيق وتوحيد نضالهم للقضية المغاربية، لذلك قاموا بإنشاء لجنة دائمة من مناضلي هذه الحركات الوطنية الثلاث مهمتها توحيد الخطط والتنسيق في العمل السياسي الخارجي⁽²⁾، لذلك قاموا ببعث لجنة تحريـر المغرب العربي بالقاهرة في 22 فيفري 1947م، وتم الإعلان عن تأسيسها في 09 ديسمبر 1947م، وأعلن عنها رسمياً في المؤسسة قائمة في 05 جانفي 1948م، وضمت حزب الاستقلال المغربي، وحزب الحر الدستوري، والحزب الدستوري القديم من تونس، وحزب الشعب من الجزائر.⁽³⁾

لقد اتفق رئيسها محمد عبد الكـريم الخطابي⁴، مع سائر ممثلي الأحزاب المغاربية على أن تنشط اللجنة المغاربية وفقاً للأهداف التالية والتي اعتبرت ميثاقاً للجنة:

(1) - نوال المتزكي: الأحزاب الوطنية المغربية ومكتب المغرب العربي بالقاهرة، جيش التحرير المغارب 1948-1955م، أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2001، ص 151.

(2) - مؤمن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926-1945، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص 184.

(3) - عبد الكـريم عزيز: نضال شعب أبي، تونس، 1881-1956م، ط 1، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001، ص 356.

(4) - محمد عبد الكـريم الخطابي : لتعرف على سيرته الذاتية كفاحه ومواقفه، انظر مجموعة باحثين : الخطابي وجمهورية ترجمة صالح بشير، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، بيروت، 1980، ومحمد أمزيان، عبد الكـريم وحرب الريف، ط 1، مطبعة المدني، القاهرة، 1972.

1. ميثاق اللجنة:

1. المغرب العربي بالإسلام كان وللاسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في المستقبل وهذا يعبر عن البعد الحضاري العربي الإسلامي لدول المغرب العربي.
2. المغرب جزءاً لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونته ضمن دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية أقطار العالم العربي.
3. الاستقلال المأمول للمغرب هو الاستقلال الكامل لكافة أقطاره (الجزائر، تونس، المغرب).
4. لا مفاوضة مع المحتل إلا بعد إعلان الاستقلال.⁽¹⁾

2. نشاطها:

لقد انطلق القادة الوطنيون المغاربة، في نشاطهم ضمن لجنة تحرير المغرب العربي بدراسة أوضاع دول المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية⁽²⁾، كما قاموا باتصالات على مستوى الحكومات العربية، بغرض إقناعهم بتكوين ضباط عسكريين من أجل إعداد جيش مغربي للتحضير لثورة مغربية مسلحة، وفعلاً لبثت الحكومات العربية وهي الحكومة العراقية هذا النداء في سبتمبر 1948م، وأعلنت قبولها تدريب شبان من المغرب العربي في الكليات العسكرية العراقية في بغداد.⁽³⁾

شارك مندوبو الأحزاب الوطنية الثلاث في مؤتمر الهيئات العربية والإسلامية بالقاهرة بتاريخ 22 فيفري 1948م، للدفاع عن قضية الدول المغاربية، حيث قدموا ورقة عمل حثوا

(1) - علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب، المصدر السابق، ص، ص 409-410.

(2) - جريدة المغرب العربي: نداء من مكتب المغرب العربي في القاهرة، عدد 10، السنة 3، 1 أكتوبر 1947م، ص 4.

(3) - زكي مبارك: محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، ط1، منشورات فيد بيرانت، الرباط،

فيها المؤتمرين على الضغط على دول العالم الحر للنهوض بقضايا هذه الأمم وخاصة بعد الحوادث الدامية التي عرفها المغرب والتي ارتكبها الجيش الاسباني في مراكش.⁽¹⁾

كما كانت اللجنة أنشطة أخرى من خلال مشاركتها الاجتماع الذي جمعهم بالوفود المختلفة لهيئة الأمم المتحدة وبالمراسلين الصحفيين لعدد وكالات الأنباء العالمية والمصرية في 11 فيفري 1949م، وذلك من أجل إطلاع الرأي العام الدولي على الأوضاع التي يعيشها المغرب العربي في ظل الاحتلال الفرنسي والاسباني.⁽²⁾

خامسا: نشاط مكتب المغرب العربي لخدمة قضايا الجزائر، تونس، المغرب:

لقد عمل مناضلو الأحزاب الوطنية الثلاث ضمن مكتب المغرب العربي، للتعريف بقضايا بلدانهم وبالتنسيق مع مكتب المغرب العربي الذي أسسه "يوسف الرويسي" سنة 1946م⁽³⁾، حيث شاركوا في عديد المؤتمرات على غرار مؤتمر الأطباء العرب الذي انعقد بمدينة حلب السورية بتاريخ 28 أوت 1946م، حيث أعطت أولوية الكلمة والاهتمام في المؤتمر لممثل مكتب المغرب العربي السيد "الحبيب بورقيبة" الذي أوضح للمؤتمرين حاجة دعم الإخوة في المشرق العربي لجهات رسمية وشعبية من أجل تحقيق استقلال هذه الأقطار الثلاث، كما تطرق إلى الجهد الذي يبذله مناضلو الحركات الوطنية في كل من الجزائر وتونس والمغرب لربط صلاتهم بالمشرق العربي، كما أعرب عن أمله في تبني هذه القضايا

(1) - جريدة المغرب العربي: المغرب الإفريقي، العدد 20، السنة 1، 6 فيفري 1948م، ص 1.

(2) - جريدة المغرب العربي: العدد 41، السنة 02، 26 فيفري 1948، ص 1.

(3) - يوسف الرويسي (1907-1980): أحد مؤسسي الحزب الدستوري الجديد وأحد قياداته، حتى خروجه من تونس في ماي 1943، هروبا من ملاحقات السلطات الفرنسية له، نشط في فرنسا وألمانيا واسبانيا، حكم عليه بالإعدام غيابيا في أفريل 1946م، تمكن من اللجوء إلى دمشق أين أسس مكتب المغرب العربي بدمشق سنة 1946، كما يعتبر من مؤسسي مكتب المكتب العربي بالقاهرة سنة 1947م، اختلف مع الحبيب بورقيبة في نهجه التفاوضي سنة 1950، وكان قريبا في نهجه إلى محمد بن عبد الكريم الخطابي، ظل بعيدا عن تونس إلى أن سمح له بالعودة إليها سنة 1964م، حيث انتخب عضوا لمجلس النواب، توفي سنة 1980، للمزيد أنظر إلى عميرة علية الصغير: اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المرجع السابق، ص 209.

الثلاث ودعمها لقطع الطريق على السلطات الاستعمارية الفرنسية خاصة والتي سعت بكل الوسائل من أجل طمس الهوية العربية الإسلامية للمغرب العربي وجعله ضمن دائرة الاتحاد الفرنسي.⁽¹⁾

إلى جانب ذلك قام ممثلو الأحزاب الثلاثة لمكتب المغرب العربي بإرسال برقية إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1952م، من أجل اطلاعه على الوضع الإنساني الذي يعيشه أبناء المغرب العربي في ظل القمع والقهر المسلط عليهم من قبل الاستعمار الفرنسي ومما ورد في البرقية: "... إن تجاهل الأمم المتحدة لما يجري وراء الستار الحديدي الذي يفصل إفريقيا الشمالية عن بقية العالم ورفضها الاستماع لصوت أقطار المغرب العربي المطالبة بحقها في الحياة والحرية قد أحدث في نفوس ثلاثين مليوناً من عرب المغرب العربي خيبة أمل في إخلاص الأمم المتحدة لمبادئ ميثاقها"⁽²⁾

ومن المكاتب التابعة لمكتب المغرب العربي بالقاهرة، والتي ساهمت في التعريف بقضية المغرب العربي، مكتب نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو المكتب الذي ترأسه "المهدي بنونة" بالتعاون مع السيد "عبد الكريم عثمان" الذي كلف من قبل الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري، اللذان عملا على العمل لصالح قضايا تحرر بلدان المغرب العربي والتعريف بقضيتهم ومعاناتهم لدى الصحافة الأمريكية والبعثات الدبلوماسية لدول العالم في الأمم المتحدة.⁽³⁾

ساهم مكتب المغرب العربي مساهمة فعالة في إيصال صوت شعوب المغرب العربي المضطهدة إلى مجيء السلام في العالم والمدافعين عن حق الشعوب المستضعفة في تقرير مصيرها في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت منبرا مهما، تم من خلاله فضح ممارسات

(1) - يوسف الرويسي: نشاط مكتب المغرب العربي، المصدر السابق، العدد 17، ص، ص 212-216.

(2) - جريدة المنار: العدد 19، بتاريخ 02 رجب 1371 الموافق 28 مارس 1952.

(3) - عميرة عليّة: اليوسفيون وتحرير المغرب العربي، المغاربية للطباعة و الإشهار، تونس، 2007، ص 188.

السلطات الفرنسية المشينة التي تنتافي وحقوق الإنسان التي يرفع شعارها العالم الحر وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، كما عبر مندوبو المكتب عن رفضهم الدمج ضمن إطار ما عرف بالاتحاد الفرنسي كونهم ينتمون إلى العالم العربي والإسلامي.⁽¹⁾

لقد ساهم السيد "فرحات عباس" وبالتنسيق مع السيد "الحبيب بورقيبة"، بعد خروجه من السجن الفرنسي وتأسيسه لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في خدمة القضية الجزائرية، وإن لم يكن من أعضاء المكتب إلا أنه لم يدخر جهداً لإحراج فرنسا وهذا ما أكدته الرسالة التي بعثها له "الحبيب بورقيبة" بتاريخ 29 جويلية 1946م: "... لقد تباحثت مطولاً مع عديد من رجال السياسة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من السلك الدبلوماسي والصحفيين والنواب البرلمانيين، حيث أجمع كلهم على أهمية الشمال الإفريقي وتأسفوا على سوء الظروف الدولية التي تحول دون التنبه إلى ما يجري في الأقطار الثلاث، وقصر الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات ضد فرنسا كونها عضوا دائماً في مجلس الأمن الدولي، وأكد له عن تحركاته المقبلة لترتيب نشاطات مكتب المغرب العربي في كل من لندن وواشنطن...." (2)

أما في باريس فتم افتتاح المكتب اثر زيارة وفد من حزب الاستقلال المغربي إلى فرنسا في أوت 1946م، برئاسة "عبد الرحيم بوعبيد" الذي ربطته علاقات مع الوطنيين الجزائريين من أمثال "الأمين دباغين" و"حسين لحول" و"مصالي الحاج"، حيث دعم هذا المكتب نشاطات جمعية طلبة شمال إفريقيا، أما أهم حدث نشط فيه ممثلو المكتب هو انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس سنة 1947م، حيث تقدم ممثلوه بثلاث مذكرات للوفود العربية

(1) - المهدي بنونة: نشأة مكتب المغرب العربي بنيويورك، جريدة العلم السياسية، السنة الأولى، العدد 10، أبريل 1983، المغرب، ص 72.

(2) - الحبيب بورقيبة: بين تونس وفرنسا، المطبعة الرسمية، تونس، 1957، ص 236-237.

المشاركة من أجل عرضها في الاجتماع، والتي تطرقوا فيها للوضع المأساوي الذي يعيشه كل من تونس والجزائر والمغرب، وطالبوا فيها باستقلال هذه الأقطار الثلاث.⁽¹⁾

سادسا: وحدة النضال المغربي ودورها في استمرارية نشاط مكتب المغرب العربي:

لقد كان مكتب المغرب العربي بالقاهرة، النواة الأولى التي وحدت بلدان المغرب العربي⁽²⁾ النضالية وجعلتهم قوة في وجه الاستعمار الفرنسي، بعدما كان كل طرف يناضل لوحده، حيث وحد الرؤى والأهداف كونه أصبح منظمة معترف بها رسميا من قبل الحكومات العربية وعديد التنظيمات والهيئات في العالم.

الواقع أن هذا المكتب شكل خطوة على التواجد الاستعماري في المنطقة، حيث توحد مناضلو حزب الاستقلال المغربي وحزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية الجزائري وحزب الدستور الجديد التونسي لمواجهة عدو مشترك، ولقد أنضجت تجربة الحزبين التونسي والمغربي اللذان لهما باعا طويلا في النضال السياسي التجربة الجزائرية ومنحت مناضليها قوة كنتيجة لتبني القضية الجزائرية من قبل الإخوة في المشرق العربي، وساعدهم في ذلك روحهم النضالية واستعدادهم للتضحية من أجل هدف الاستقلال وهو العامل المشترك الذي جمع قادة الأحزاب الثلاث، فوحدوا جهودهم من أجل قضايا أوطانهم، وتخلوا عن مصالحهم الشخصية وطموحاتهم السياسية الفردية والظرفية وما زاد من تماسك وقوة المكتب بالقاهرة سيطرت التيار الوحدوي على رؤيته السياسية وأهدافه النضالية، في ظل

(1) - محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص 394.

(2) - الثابت أن المغرب العربي كمفهوم في نظر السلطات الفرنسية هي كل من تونس والجزائر والمغرب، وتعتبر في نظرهم هذه الأقطار الثلاث، أقرب الشخصيات العربية إلى أوروبا، وقد يصل بهم الحد في عديد المقاربات إلى حد اعتباره كتلة واحدة يمكن جعلها كطرف محتمل لوحدة أوروبية، على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وكمشروع لقوة إقليمية أوروبية هناك، ذات وزن سياسي واقتصادي تدعم فرنسا خصوصا وأوروبا على العموم مسلوخة عن بعدها العربي والإسلامي.

للمزيد حول الموضوع انظر: الطاهر لبيب: المغرب العربي بين وحدة الخصوصية وخصوصية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 1987م.

ظهور أول هيئة وحدوية للعالم العربي، وهي جامعة الدول العربية التي انبعثت للوجود في 22 مارس 1945م.⁽¹⁾

سابعاً: وحدة النشاط السياسي والدبلوماسي للأحزاب الثلاثة:

لقد ساهمت المهام المشتركة لزعماء الحركة الوطنية لكل من الجزائر وتونس والمغرب سواء من الناحية السياسية أو الدبلوماسية في دفع النضال المشترك لعمل أعضاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة، حيث تميز بالتنسيق والتخطيط والتنفيذ⁽²⁾، حيث كان هذا النشاط موجهاً بالأساس إلى البعثات الدبلوماسية العربية عبر ممثليها المتواجدين بالجامعة العربية، وكذلك من خلال مشاركتهم الفعالة في الفعاليات والمؤتمرات الدولية سواء كانت سياسية أو علمية، لتحقيق المزيد من النجاحات على الصعيد الدبلوماسي والدعائي لقضية أوطانهم المغتصبة.⁽³⁾

وتعتبر مشاركة ممثلو الحركات الوطنية الثلاث في المؤتمر الثقافي العربي الأول المنعقد ببيروت في سبتمبر 1947م، كوحدة واحدة من خلال مكتب القاهرة من أنجح المشاركات التي سجلت إيجاباً لصالح قضية المغرب العربي، رغم ما اعتراه من رفض بعض المشاركين

(1) - امحمد بن عبود: مكتب المغرب العربي في القاهرة، دراسات ووثائق، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1992، ص، 8، 9.

(2) - نذكر على سبيل المثال التضامن الذي وجده ممثل حزب الشعب الجزائري "الشاذلي المكي"، الذي انضم في 08 ماي 1947م، بمناسبة الذكرى الثانية لحوادث 08 ماي 1945، اجتماعاً كبيراً باسم حزب الشعب الجزائري، حيث تولى "الحبيب بورقيبة" إلقاء كلمة في الاجتماع حث فيها على عدالة القضية المغاربية ووحدتها، للمزيد أنظر: ادريس الرشيد: في طريق الجمهورية، مذكرات، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص، 172 - 173.

(3) - الرشيد ادريس: ذكريات عن مكتب المغرب العربي، المصدر السابق، ص 103.

اللبنانيين المسيحيين للكلمة التي ألقاها ممثل الأحزاب الثلاث أمحمد بن عبود عن "الوحدة العربية والأمة العربية"⁽¹⁾.

على العموم انطلق قادة الحركات التحررية في مهامهم من إيمانهم بعدالة قضيتهم لذلك توحدت جهودهم وتقاسموا المهام بينهم من أجل خدمة أوطانهم، فلم يختلفوا بينهم فانسجموا في قضاياهم كقضية واحدة فكانت أعمالهم متكاملة بين مناضلي هذه الحركات مثل أمحمد بن عبود من المغرب وعلي الحمامي من الجزائر وبورقيبة والحبیب ثامر من تونس، ذلك أن نشاطهم كان مبرمجا ومنظما لما تقتضيه ظروف القضية على الصعيد العربي والعالمي.

3- إخفاق مكتب المغرب العربي بالقاهرة وظهور جبهة التحرير الوطني.

أولا: إخفاق مكتب المغرب العربي بالقاهرة:

لقد اندمج المناضلون الجزائريون في النضال المغاربي المشترك من خلال مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، وتعتبر هذه المرحلة ممتازة على جميع الأصعدة في النضال الوطني الجزائري، حيث اكتسب قادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية خبرة لا يستهان بها في المجال السياسي والدبلوماسي، تمكنوا خلالها من صقل تجربتهم النضالية وكسب التأييد العربي خاصة للقضية الوطنية الجزائرية، التي وجدت الأبواب مفتوحة لها في ظل محيطها العربي والإسلامي، وخاصة بالقاهرة التي احتضنت قوافل الوافدين لها من الجزائريين الذين عانوا من بطش الآلة والسياسة الاستعمارية لبلادهم، فاندمجوا في العمل السياسي في القاهرة رغم الظروف الدولية التي كانت سائدة في ذلك الوقت على صعيد مصر والعالم.

(1) - زكي مبارك: الشهيد أمحمد بن عبود صوت المغرب في المشرق، الذكرى الخمسين لشهداء المغرب العربي، أعمال ندوة النضال الوطني للشهيد أمحمد بن عبود 1946-1949، ط1، منشورات جمعية تطوان أسمير، تطوان، 2001، ص 53.

حيث جمع هذا المكتب في بداياته مناضلين أمثال علال الفاسي وعبد الكريم الخطابي من المغرب والشاذلي المكي من الجزائر والحبيب بورقيبة من تونس.

يرتبط السياسيون بما تمليه مصالحهم الذاتية وتطلعاتهم السياسية، بالإضافة إلى برامج الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها، ونظرا لاصطدام المصالح وتضاربها بين أعضاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة، والتي كان لها تأثيرات سلبية على نشاط المكتب ووحدته وصلت في كثير من الأحيان إلى الانشقاق حتى بين مناضلين فيه ينتمون إلى نفس القطر، نظرا إلى حدة المشاكل التي تمحورت في كثير من الأحيان حول مبادئ وأهداف ومصالح كل حزب وأهداف ومصالح المكتب في حد ذاته، ومن بين أهم العقبات التي اعترضت مساره أيضا مشكلة إعطاء الأولوية في النشاط للوطن أو إعطاء الأولوية والاهتمام للمكتب، وهذا ما فرضته الظروف في بعض الأحيان من خيارات بعض أعضاء المكتب وجعلتهم يجنحون إلى اختيار أوطانهم.⁽¹⁾

لقد فرضت بعض الظروف التي مر بها مكتب المغرب العربي بالقاهرة تضارب المصالح بين قادة أحزاب الأقطار الثلاث، وحتى بين أبناء البلد الواحد والحزب الواحد، بل ووصل التنافر بين أعضائه إلى حد الاصطدام الشخصي بين مناضليه، وبالتالي غلق المكتب والتوقف عن النشاط وهذا ما أكدته رسالة بعث بها الأستاذ عبد المجيد جلون الذي انتخب بعد وفاة أحمد بن عبود كمديرا للمكتب بالقاهرة، إلى الدكتور أحمد بن عبود أخ المرحوم، وعبر فيها عن تنامي خلافات أعضاء مكتب المغرب العربي وصلت حتى الاصطدامات بين المناضلين المغاربة والتونسيين والجزائريين حيث يقول فيها: "... ليس هناك جديد سوى أن المكتب مغلق، وقد أغلق بعد قدوم الطيب والشاذلي المكي، وقد كسر

(1) - امحمد بن عبود: مكتب المغرب العربي في القاهرة، المصدر السابق، ص 16.

الأول باب غرفة بورقيبة وكسر الثاني باب غرفة المرحوم بن عبود، فاضطررنا إلى استدعاء البوليس وغلقت المكتب".

كما أن الخلافات الشخصية لم تقتصر على أعضاء المكتب فحسب بل وصل صداها إلى القيادات المغاربية، فلقد كان زعيم حزب الدستور التونسي والأمين العام للجنة تحرير المغرب العربي "الحبيب بورقيبة" يكن الاحتقار لكل من يخالف سياسته، وخاصة المقاومين ذوو الأصول الشعبية والثقافة التقليدية والمستوى العلمي المحدود، وعلى رأسهم قيادي حزب الشعب الجزائري مصالي الحاج، كذلك وصل به الأمر إلى الاستخفاف ببطل ثورة الريف "بن عبد الكريم الخطابي"، حيث لا يخفي "بورقيبة" خيبته عندما التقى به لأول مرة في ماي 1947م، بميناء بورسعيد حيث يقول عنه: "... وقلت في نفسي حين شاهدته واجتمعت به أهذا هو الذي هز عواطفنا وأثار حماسنا عندما كنا شبابا إذ هو لم يظهر لنا إلا بمظهر بعيد جدا عما كنا نتصور وتبين لنا أن الرجل بسيط وتصريحاته للصحافة وغيرها لم تكن إلا من قبيل الكلام..."⁽¹⁾

وما زاد في تردي أوضاع المكتب، قلة الموارد المالية مقارنة بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه، بحيث كانت مصادر تمويله لا تقي بمصاريف المكتب، حيث كان أغلبها من مخصصات جامعة الدول العربية للمكتب، إضافة إلى مساهمة ملوك دول الخليج العربي، وما تتبرع به بعض الحكومات العربية المستقلة، وما كان يجمعه أعضاء المكتب من خلال اتصالاتهم في إطار التضامن العربي، بينما كانت نشاطات المكتب تطور من أجل التعريف بقضايا المغرب العربي، كما أن السفريات المستمرة لممثلي المكتب كانت تقتطع من إيرادات المكتب، بالإضافة إلى الندوات والمؤتمرات التي كانت يعقدها وينظمها المكتب ويستدعي

(1) - الحبيب بورقيبة: حياتي، رأيي، جهادي، ط3، وزارة الإعلام، تونس، 1984، ص 48.

إليها السلك الدبلوماسي العربي والإسلامي المتواجدين بالقاهرة، زد على ذلك أجور موظفي المكتب.⁽¹⁾

لقد ظهرت خلاقات مالية بين أعضاء مكتب المغرب العربي، نتيجة رغبة مناضلي الأقطار الثلاث تخصيص ما حصلوا عليه كل واحد لقضية بلده، وهذا ما يتعارض مع ميثاق المكتب الذي نص على أن ميزانيته مخصصة لمصلحة قضية المغرب العربي دون تمييز قطر على قطر آخر، هذا ما أشعل فتيل فتنة وأوقع أعضاءه في اتهامات متبادلة تخص الاستغلال المالي لميزانية مكتب المغرب العربي بالقاهرة⁽²⁾، حيث وصلت الاتهامات فيما بينهم حتى اتهام بورقيبة الأمين العام للجنة تحرير المغرب العربي لابن عبد الكريم الخطابي باختلاس أموال تبرع بها حكام عرب للمكتب في سنة 1948م، لصالح لجنة تحرير المغرب العربي.⁽³⁾

يروى أحد الشهود وهو محمد التازي وهو من الطلبة الذين عملوا بالمكتب عن خلاقات المكتب بقوله: "... لقد تطور الصراع بين السياسيين التونسيين بعضهم مع بعض من جهة وبين أنصار حزب الشعب الجزائري وبين أعضاء جبهة التحرير الوطني الناشئة إلى حد تدخل قوات الأمن المصرية لفض الاشتباك على من هو الممثل الشرعي والحقيقي للشعب التونسي ومن هو الممثل الفعلي للنضال الجزائري.⁽⁴⁾

(1) - امحمد بن عبود: مكتب المغرب العربي في القاهرة، المصدر السابق، ص 18.

(2) - المصدر نفسه، ص، ص 18-34.

(3) - المصدر نفسه، ص، ص 18-34.

(4) - محمد التازي: الوطنيون ببلدان المغرب العربي في الذاكرة الوطنية، عدد خاص، الندوة المغاربية، وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير، 26/24 جانفي 2002، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، الرباط، 2002، ص 156.

ثانيا: اعضاء جبهة التحرير الوطني بمكتب المغرب العربي بالقاهرة:

لقد أثرت الخلافات السياسية والمالية الخاصة على مسيرة مكتب المغرب العربي، وخاصة بعد اعتزال رئيس المكتب بن عبد الكريم الخطابي الذي فشل في حسم الخلافات بين أعضائه، كما فقدت لجنة تحرير المغرب العربي مصداقيتها وتأثيرها على مجريات الأحداث، وانفصلت قضايا المغرب العربي وأصبحت للمكتب ثلاث فروع مكتب تونس ومكتب المغرب ومكتب الجزائر، حيث أصبح هذا الأخير ممثلا من قبل جبهة التحرير الوطني بعد إقصائها لممثلي حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتحاق محمد خيضر وبن بلة، وآيت أحمد الذين جمعتهم علاقة طيبة مع الوطنيين المغاربة، وذلك نظرا لكونهم حديثو التجربة بالمكتب وغير معروفين في القاهرة ودول المشرق العربي.⁽¹⁾

I. مساعي قداماء المنظمة الخاصة لبعث جبهة مغاربية مسلحة بدعم مصري:

أولا: تأسيس الجبهة المتحدة للعمل الشمال إفريقي 02 فيفري 1951:

لقد نشط مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع الحركتين الوطنيتين التونسية والمغربية من أجل تنسيق مواقفهم النضالية خاصة بعد النكسة التي تعرض لها زعماء الحركة الوطنية الجزائرية في حوادث 08 ماي 1945م، من سجن وملاحقة وحل لأحزابهم الوطنية، حيث زار وفد من حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946م، برئاسة "الأمين دباغين" و"لمبارك فيلالي" المغرب، في إطار الجهود الرامية إلى وحدة المواقف مع الوطنيين في كل من تونس والمغرب، هذه الزيارة التي كللت بإمضاء اتفاقية من قبل حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور الجديد التونسي، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية الجزائرية، نصت على عدم تفاوض أي من هذه الأحزاب بصفة فردية ومستقلة مع السلطات الفرنسية.

(1) - محمد التازي: المرجع السابق، ص 156.

وإيماننا بالعمل الوحدوي، قامت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعقد مؤتمر مع نهاية سنة 1948م، عرف بمؤتمر زدين والذي أقر فيه المؤتمرون على ما يلي:

1. التأكيد على وحدة إستراتيجية التضاريس والتاريخ والاضطهاد الاستعماري لدول المغرب العربي.
2. وحدة العمل التحرري بين أقطار دول المغرب العربي الثلاث.
3. الجزائر جزء لا يتجزأ من النضال المغاربي، وستفشل إذا وضعت من أسبقيات نضالها في العمل المنفرد.
4. التأكيد على التنسيق في العمل النضالي مع حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور الجديد التونسي كممثلين شرعيين لنضال الشعبين.

لقد عرضت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تجربتها العسكرية منذ نشأة المنظمة الخاصة في فيفري 1947، التي تعتبر الجناح العسكري للحركة، وأكدت على استعدادها لإيفاد مسؤولين من الحركة متخصصين لإنشاء هياكل مشابهة لها ومكملة لعملها في كل من تونس والمغرب، بغية توحيد العمل المسلح في إطار جيش مغاربي لإعلان ثورة شاملة ضد الاستعمار الفرنسي والاسباني بالمنطقة.

الواقع أن مساعي حركة انتصار الحريات الديمقراطية من أجل إنشاء جبهة مغاربية مسلحة فشلت لكن مع ذلك واصل المناضلو الحركة الجزائرية جهودهم لتحقيق وحدة النضال المغاربي، حيث أوفدت الحركة في جانفي 1950م، السيدين محمد خيضر والحاج محمد شرشالي، واجتمعوا بالمغرب مع السيدين علال الفاسي والمهدي بن بركة لكن تم رفض إنشاء تنظيمات مشتركة مسلحة وأكدوا على التمسك بالعمل السياسي.

لم ييأس المناضلون الجزائريون من توحيد النضال المغاربي، حيث نجحوا في إعادة بعث أفكارهم تحت ضغط الأحداث التي عرفتها تونس بعد فشل المفاوضات المنفردة التونسية

الفرنسية بتاريخ 15 أبريل 1950م، ونفي الحبيب بورقيبة إلى طبرقة واعتقال عديد من مناضلي حزب الدستور التونسي، الأمر الذي جعل ممثلي الأحزاب المغاربية في القاهرة تدعوا لإنشاء جبهة موحدة ضد الاستعمار الفرنسي، والتي تم بعثها في 02 فيفري 1952 بباريس، ووقع عليها أحمد العلوي عن حزب الاستقلال في المغرب، ومصالي الحاج عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والشيخ البشير الإبراهيمي عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الجزائر، ومحمد المصمودي عن حزب الدستور الجديد من تونس.

ثانيا: علاقة الوفد الجزائري بقيادة ثورة 23 جويلية 1952:

لقد شهدت بداية الخمسينيات من القرن الماضي تحولات وتطورات في الأداء السياسي العربي، خاصة في القاهرة، كانت لها انعكاسات ايجابية على أداء النضال المغاربي، حيث عرفت دعما أقوى من قبل جامعة الدول العربية، التي تصاعدت حدة لهجتها اتجاه الاستعمار في بلدان المغرب العربي، كما ساهم التحول السياسي الذي عرفته مصر بعد الانقلاب على الملك فاروق في 23 جويلية 1952م، ووصول الضباط الأحرار إلى سدة الحكم، وإعطاء دفعة قوية للقضايا التحررية في العالمين العربي والإسلامي، فبحكم أهميتها كدولة فعالة داخل النظام الاقليمي العربي، حرصت الحكومة المصرية بالتعاون مع جامعة الدول العربية على ضرورة توحيد الجهود والهيئات والأحزاب في شمال إفريقيا، حيث قرر مجلس الجامعة العربية المنعقد بتاريخ 19 جانفي 1954 المصادقة على القرارات التالية:

الموافقة على قرار اللجنة السداسية والذي ينص على إنشاء صندوق لتلقي المساهمات من قبل حكومات الدول العربية والصديقة بقصد مد يد العون لشعوب تونس والمغرب والجزائر.

يجمع المؤرخون بأن بداية اتصال الجزائريين بقيادة القاهرة، قد تم في سنة 1953 عن طريق الوفد الذي أرسلته المنظمة الخاصة إلى القاهرة، للحصول على الدعم من القيادة

المصرية ، وفي هذا الصدد يذكر "توفيق المدني" بأن وفد المنظمة الخاصة الذي تواصل مع جمال عبد الناصر تشكل من "أحمد بن بله"، محمد خيضر"، "محمد يزيد"، وحسين لحول ، الذين تمكنوا من إقناعه بمشروعها الثوري الاستقلالي¹ وهي نفس الرواية التي قدمها أحمد بن بله في مذكراته حول لقائه الأول بجمال عبد الناصر حيث يقول "سألني جمال عبد الناصر في لقائي الأول به عن حاجتنا فقلت له حاجتنا الأولى والماسة للسلاح"²

يعود الفضل في تأييد الحكومة المصرية لنضال الشعب الجزائري إلى الجهود الكبيرة التي بذلها جمال عبد الناصر خاصة في ظل وجود تيار داخل الحكومة المصرية يعارض ربط علاقات مع الحركات الوطنية المغاربية عامة ، والثورة الجزائرية خاصة ، متحججين بأن الثورة المصرية لازلت في بداياتها ولا يمكنها فتح جبهة مع فرنسا المدعومة بالحلف الأطلسي³

لقد لعبت مصر دورا كبيرا في دعم الثورة التحريرية الجزائرية خاصة في الفترة الممتدة ما بين "1954-1956 من خلال المساعدات المادية واللوجيستية التي ارتكزت عليها جبهة التحرير الوطني الجزائري لتفجير الثورة ، كذلك في دعمها الدبلوماسي من خلال الكتلة الأفروآسيوية في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية ، كما كان لها الدور البارز في التعريف بالقضية الجزائرية إعلاميا من خلال صوت العرب بالقاهرة⁴ ،

¹-توفيق المدني : المصدر السابق ،ص 18

²- احمد منصور شاهد على العصر ، إنتاج قناة الجزيرة 2002 ص 57 . موقع الجزيرة على شبكة الانترنت

www.Eldjazzera.net

³-مصطفى بوطورة : علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية 1954 - 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ص 50-51

⁴-أحمد حمروش : ثورة 23 يوليو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، 1992 ، ص 996 .

المبحث الثالث: قادة المنظمة الخاصة نواة لقيادة جبهة التحرير الوطني بالقاهرة

1954 - 1950.

I - نشاط المنظمة الخاصة:

أولاً: تأسيسها:

يعتبر إنشاء المنظمة الخاصة سنة 1947م منعرجاً حاسماً في مسار التيار الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية، فهي تجسيد فعلي للنهج الثوري الذي اقتنع به دعاة العمل المسلح للحصول على الاستقلال⁽¹⁾، وثمره جهود المناضلين الأوائل من الوطنيين خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، والذين يرجع لهم الفضل في وضع أسس العمل المسلح وإنشاء المنظمة الخاصة والتي قال عنها زعيم الحزب مصالي الحاج "أوافق على تأسيس جناح عسكري لتدريب المناضلين عسكرياً وتكوينهم سياسياً..."⁽²⁾

لقد طرحت مسألة التسليح على المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD، منذ شهر مارس 1947م، وتم الاتفاق بين مناضلي الحركة في أن الحل موجود لدى الأحزاب المناهضة للاستعمار في العالم ولدى البلدان العربية والحكومات في العالم المهتمة بالقضية الجزائرية لذلك أعطى رئيس الحركة الضوء الأخضر للسيد الأمين دباغين⁽³⁾، المكلف بالشؤون الخارجية في الحزب، للبحث عن مصادر تموين المنظمة بالسلاح، لكن الأزمة المالية التي كانت تعاني منها المنظمة حالت دون ذلك⁽¹⁾.

(1) - أحمد محساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومسعود محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 300.

(2) - إبراهيم لونيبي: المنظمة الخاصة LOS، أو المخ المدير لثورة فاتح أول نوفمبر 1954، مجلة المصادر، عدد 06، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، مارس 2002، ص 55.

(3) - الأمين دباغين: ولد سنة 1917، من عائلة عريقة جاءت إلى العاصمة من مدينة شرشال، درس الطب بجامعة الجزائر ما بين (1935-1941)، من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين بشمال أفريقيا، من قادة حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية في ديسمبر 1955 على رأس الوفد الخارجي لجبهة التحرير بالقاهرة، لكنه لقي معارضة من القاهرة،

في تقرير عن المنظمة الخاصة يذكر آيت أحمد⁽²⁾ أنه وخلال اجتماع زدين في ديسمبر 1948م، أن المنظمة الخاصة حددت أهدافها وهو العمل على توفير الحد الأدنى من السلاح لضمان استمرارية العمل المسلح، وإنشاء مخازن للأسلحة والذخيرة في كامل التراب الجزائري⁽³⁾.

لقد كلل نشاط مناضلي المنظمة الخاصة بالنجاح حين تمكنت من توفير دفعة من السلاح من ليبيا قدرت ب 300 قطعة، وفي هذا الصدد يقول آيت أحمد في مذكراته أن الفضل في هذه العملية يعود للمناضل "وعلي بناي" في شهر ديسمبر من سنة 1947م، الذي اجتهد لجمع المال لشراء الأسلحة للمنظمة الخاصة وفي سرية تامة عن طريق تواصله مع بعض التجار، وبالتنسيق مع مناضل من حي بلكور يدعى "كابا" احترف تجارة السوق السوداء والذي نجح في تموين المنظمة بكمية معتبرة من السلاح والذخيرة تم نقلها لتخزينها إلى منطقة "داس" الساحلية بمنطقة القبائل⁽⁴⁾.

= كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، والمجلس الوطني للثورة، شغل وزارة الشؤون الخارجية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة إلى أن استقال في 15 مارس 1959. انسحب من الحياة السياسية بعد الاستقلال وبقي يمارس مهنة الطب إلى أن توفي في 21 جانفي 2003.

(1) محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، الجزائر 1954-1962، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص 49.

(2) - آيت أحمد: و 20 أغسطس 1926 ت 23 ديسمبر 2015 ن هو سياسي جزائري .وهو مؤسس وزعيم، حتى 2009، المعارضة السياسية في الجزائر. شارك حسين آيت أحمد في مؤتمر باندونغ عام 1955، وانتقل إلى نيويورك للدفاع عن القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة، وأسس هناك في أبريل 1956 مكتبا لبعثة جبهة التحرير الوطني. بعد مؤتمر الصومام المنعقد في شهر أوت 1956، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. ثم كان رفقة كل من أحمد بن بلة ومحمد خيضر ومحمد بوضياف، والكاتب مصطفى الأشرف الذين كانوا على متن الطائرة المتوجهة من العاصمة المغربية الرباط إلى تونس والذين اختطفتهم السلطات الاستعمارية الفرنسية يوم 22 أكتوبر 1956 وقد نفى آيت أحمد أن يكون الحسن الثاني متورطا في اختطاف الطائرة ورغم تواجده بالسجن فإنه عين وزيرا للدولة في التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. أطلق سراحه مع زملائه بعد وقف إطلاق النار في عام 1962.

(3) - Mohamed Harbi : Les archives de la revolution algerinne, ed,jeune d'Afrique,Paris, 1980, p 33.

(4) - حسين آيت أحمد: روح الاستقلال، مذكرات المكافح 1942-1952، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص 155.

كما تمكن حسين آيت أحمد من تأمين جهاز إرسال واستقبال "emetteur recepteur" من مقر قيادة ايزنهاور بفندق "سان جورج" وفي نفس السياق قام مناضلون من المنطقة بغنم كميات معتبرة من الأجهزة الخاص بالاستقبال، ويمكننا أن نشير أن الهدوء الذي تميزت به هذه المرحلة من النضال الجزائري في الفترة ما بين 1947م-1949م كان من أهم العوامل التي ساهمت في تمكن المنظمة الخاصة من تحقيق أهدافها.⁽¹⁾

ثانياً: البحث عن مصادر تموين السلاح في الخارج:

لقد ناقش المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية "MTLD" مسألة التسليح عندما طرحت عليه في شهر مارس 1947م وتم الاتفاق على أن حلها يفرض إجراء اتصالات مع البلدان العربية والحكومات المساعدة لحركات التحرير وكذا الأحزاب المعادية للاستعمار⁽²⁾، وفي هذا السياق يشير المجاهد قاضي بشير أنه قد تقرر في اجتماع أعضاء اللجنة المركزية للحركة بمنطقة "زدين" سنة 1948م تأسيس قواعد خلفية الثورة احتياطاً لعملية الحصار الاستعماري للثورة⁽³⁾.

وبناء على ذلك أعطيت الأوامر للمناضل الأمين دباغين باعتباره مسؤول العلاقات الخارجية لعقد اتصالات والبحث عن مصادر التموين بالسلاح وهذا ما نجح فيه⁽⁴⁾.

1. الاتصال مع الحركة الوطنية المغربية: بدأ الاتصال من خلال المناضل محمد

يوسفي سنة 1949م بتكليف من قائد المنظمة الخاصة محمد بلوزداد، للاتصال بمناضلي الحركة الوطنية المغربية بالجنوب المغربي حيث نجح بجلب كمية معتبرة من السلاح وفي

(1) - محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية "المنظمة الخاصة" ترجمة محمد شريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص، ص 38-39.

(2) - محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 49.

(3) - شهادة المجاهد: قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح بوادي سوف يومي 19-20 مارس 1999.

(4) - محمد حربي، المرجع السابق، ص 49.

نفس المهمة انتقل أحمد بن بلة مع المناضل عبد الرحمان بن سعيد إلى منطقة فقيق المغربية وذلك بغرض البحث على السلاح والاتصال بمسؤولي حزب الاستقلال⁽¹⁾.

في سنة 1949م انتقل وفد عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية يتألف من شرشالي ومحمد خيضر إلى المغرب حيث التقيا بزعيم حزب الاستقلال علال الفاسي لطلب المساعدات المالية لشراء الأسلحة، لكن فشل اللقاء ولم يثمر على نتائج⁽²⁾.

2. الاتصال مع الحركة الوطنية التونسية: لا تشير الكتابات التاريخية للاتصالات

الأولى بين المنظمة الخاصة والحركة الوطنية التونسية لكن يذكر إبراهيم بن العقون بأن المنظمة الخاصة اتصلت مع بعض قادة الحزب الدستوري والتونسي بغرض تنسيق التعاون في مجال التسليح والعمليات العسكرية، حيث تم عقد لقاءات ما بين ممثل الحركة "عبد القادر العمودي" ووفد من الحزب الدستوري التونسي وتم الاتفاق فيما بينهم على عقد لقاءات دورية للتنسيق بين الطرفين⁽³⁾.

وبالموازاة مع هذه الجهود تم إيفاد وفد عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أواخر جانفي سنة 1949م، مكون من بوقادوم وبن بلة ودردور، الذين اجتمعوا بالأمين العام للحزب الدستوري الجديد التونسي السيد "صالح بن يوسف"، الذي لم يستجب لمطالبهم وبذلك فشل اللقاء لكن بن بلة لم ييأس وعمل على ربط علاقات مع بعض المناضلين من الحزب

(1) - مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبر ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، منشورات دار الآداب، بيروت، 1979، ص، ص 78-79.

(2) - محمد حربي: المصدر السابق، ص 58.

(3) - شهادة المجاهد عبد القادر العمودي: مجلة المصادر، العدد 4، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2001، ص 199.

الدستوري أمثال الشاذلي قلالة واتفقوا على التعاون بين الحركتين في المجال العسكري، ومع ذلك عاد بن بلة مرة أخرى لإقناع قيادة الحزب بهذا التعاون لكنه لم يوفق في مهمته⁽¹⁾.

3. الاتصال مع ليبيا ومصر:

تمكن مناضلون من المنظمة الخاصة برئاسة المناضل محمد دحماني، من الاتصال برئيس جمعية عمر الليبية سنة 1948م، بغرض الحصول على السلاح وقد نجح السيد دحماني في المهمة كما اقترح عليه مناضلو جمعية المختار الاتصال بالجامعة العربية والقاهرة لنفس الغرض وهذا بوساطة ليلية تونسية، الأمر الذي مهد لسفر الأمين دباغين إلى مصر لاحقاً.⁽²⁾

في هذه الفترة تم تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة في 16 فيفري 1947م، والذي ضم مناضلين من الأحزاب السياسية الثلاثة، ومن بين المناضلين الجزائريين الذين ساهموا في تأسيس مكتب المغرب العربي السيد الشاذلي المكي⁽³⁾، والذي حل بالقاهرة في مارس 1945م، وانضم إلى جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية وشارك في مؤتمر المغرب العربي ما

(1) - محمد حربي، المصدر السابق، ص 58.

(2) - مصطفى سعداوي: المنظمة الخاصة ودورها في إعداد الثورة نوفمبر 1954م (1947-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005م-2006م، ص 190.

(3) - الشاذلي المكي: ولد بخنفقة سيدي ناجي بتاريخ 15 ماي 1913، وبها حفظ القرآن، ثم حصل على الشهادة الابتدائية في اللغة الفرنسية، التحق بتونس سنة 1935، انتخب رئيسا لجمعية الطلبة الجزائريين الزيتونيين التونسيين، وذلك إلى غاية 1939، عاد إلى الجزائر سنة 1939، وتزامنا مع اندلاع الحرب العالمية الثانية لتقوم السلطات الفرنسية باعتقاله وبقي في المعتقل لمدة 4 سنوات. شارك في مظاهرات 1 ماي 1945 بالعاصمة، وقام بتوزيع المناشير ليخرج الشعب في 8 ماي 1945، فأصبح ملاحقا من قبل السلطات الفرنسية، وحكم عليه بالإعدام بتهمة التحريض على المظاهرات، قام بتصميم العام الوطني بجمعية مصطفى شوقي، وحسين عسلة، ليرفع في مظاهرات 1 و8 ماي 1945. يعتبر أول أمين عام لجامعة =الدول العربية، شارك في سنة 1951 في مؤتمر الشعوب الإسلامية بمراكش، و ممثل جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغ، اعتقل سنة 1955 وأدخل السجن العسكري بمصر وبقي فيه إلى غاية 1960، عاد إلى الجزائر سنة 1963، وعمل أستاذا بثانوية حسيبة بن بوعلي، ثم نائبا لمدير الشؤون الثقافية بوزارة التربية الوطنية، أحيل على التقاعد سنة 1982، توفي في سبتمبر 1988.

بين 15 و 22 فيفري 1947م، وأصبح عضوا ممثلا لحزب الشعب الجزائري بمكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي⁽¹⁾.

لقد أصبحت مصر مقرا وملجأ للنخبة الثورية الجزائرية، ومهدا لنواة جبهة التحرير الوطني، بإعطائها للوفد الخارجي الذي تشكلت نواته في القاهرة مطلق الحرية في التنقل وممارسة الأنشطة على الأراضي المصرية مع توفير الحماية⁽²⁾، الأمر الذي مهد لأن تصبح مصر أول قاعدة خلفية للدعم اللوجيستي للثورة التحريرية الجزائرية، ولم يتأتى ذلك الأمن إلا من خلال الجهود التي بذلها المناضلون الأوائل في القاهرة وعلى رأسهم أحمد بن بلة الذي نجح في إقناع السيد جمال عبد الناصر بضرورة دعم ومساندة جبهة التحرير الوطني الجزائرية⁽³⁾.

4. الاتصال بالجامعة العربية:

قام الدكتور الأمين دباغين⁴ بالتباحث مع الأمين العام للجامعة العربية السيد عبد الرحمان عزام حول موضوع المساعدات، والذي توج باتفاق عملي نص على تقديم مساعدات من الجامعة العربية للجزائر في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي، لكن هذه المساعدات كانت مالية كون السلاح في ذلك الوقت كان موجها للجيش العربي في حربها ضد إسرائيل سنة

(1) - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 77-86.

(2) - تشكل الوفد الخارجي من السادة: أحمد بن بلة رئيسا للمكتب العسكري ومحمد خيضر على رأس المكتب السياسي بالإضافة إلى علي محساس وآيت أحمد ومحمد بوضياف.

(3) - لمزيد من التفاصيل حول الواقع أنظر إلى : مذكرات أحمد بن بلة، المصدر السابق.

(4) - الأمين دباغين: ولد سنة 1917، من عائلة عريقة جاءت إلى العاصمة من مدينة شرشال، درس الطب بجامعة الجزائر ما بين (1935-1941)، من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين بشمال أفريقيا، من قادة حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية في ديسمبر 1955 على رأس الوفد الخارجي لجبهة التحرير بالقاهرة، لكنه لقي معارضة من القاهرة، كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، والمجلس الوطني للثورة. شغل وزارة الشؤون الخارجية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة إلى أن استقال في 15 مارس 1959. انسحب من الحياة السياسية بعد الاستقلال وبقى يمارس مهنة الطب إلى أن توفي في 21 جانفي 2003. انظر :عبدالله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء و أبطال الثورة الجزائرية، (دط)، منشورات بلوتو، الجزائر، 2000، ص ص 262، 264.

1948م، وقد تم تفهم الأمين دباغين للأمر وطمأنه بأن الحركة يمكنها الحصول على السلاح عن طريق شبكات التهريب العالمية ويمكنها تأمينه حتى للجيش العربية في حربها ضد إسرائيل وقد اتفق الطرفان على ما يلي:

1. اتخاذ طرابلس قاعدة لا نزال وتخزين السلاح ومن ثم توصله لتوزيعه.

2. أن يتكفل مناضلون جزائريون بهذه المهمة في طرابلس ويعين شخص جزائري من حركة انتصار الحريات الديمقراطية كملحق بالسفارة المصرية بليبيا.

رغم الجهود التي بذلها السيد الأمين دباغين إلا أن قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية أعاقت هذا الاتفاق⁽¹⁾.

لقد كانت تجربة المنظمة الخاصة تجربة جريئة للعمل الثوري في تلك الفترة والظروف الصعبة لكنها نجحت في بدأ مشروع ثوري رغم تعثره لاحقا لكنه كان نقطة اللا رجوع نحو السياسة المسالمة التي تبنتها الحركة الوطنية الجزائرية لعقود طويلة، كما لبي تطلعات الشعب الجزائري والحركات التحريرية المناهضة للاستعمار التي كانت تبحث عن تجربة عسكرية ثورية ناجحة رغم أن السلطات الفرنسية تمكنت من اكتشاف التنظيم وملاحقة مناضليه⁽²⁾

II- تشكيل وفد لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة من قادة المنظمة الخاصة:

أدى اكتشاف أمر المنظمة الخاصة من قبل السلطات الفرنسية عقب عملية انتقامية من مناضل سابق منشق على التنظيم في شهر مارس سنة 1950م، إلى خسائر كبيرة حيث تم إيقاف ما يزيد عن ثلاثمئة عضو نشط داخل المنظمة عبر كامل التراب الجزائري، وعلى رأسهم قادتها أحمد بن بلة ورقيمي ويوسفي وبلحاج، فيما تمكن ثلاثة مسؤولين إقليميين من الفرار وهم ابن سعيد ومحمد بوضياف، والعربي بن مهدي، وعدد من المسؤولين الجهويين

(1) - مصطفى سداوي: المرجع السابق، ص، ص 190-191.

(2) - محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر، نجيب عباد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، ص 54.

والمحليين على رأسهم مصطفى بن بولعيد ورايح بيطاط وديدوش مراد ولخضر بن طوبال⁽¹⁾ كما تم حجز كميات من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات ووثائق سرية⁽²⁾ ولم يجد الفارون من السلطات الفرنسية طريقا للفرار إلا الالتحاق بالجبال أو الهروب إلى مصر.

III- التحضير للثورة 1950م-1954م:

أمام جملة الاعتقالات الواسعة التي شنتها السلطات الاستعمارية ضد مناضلي المنظمة الخاصة، تلاشت طموحات المشروع الثوري الذي أسس سنة 1947م، مما أدى إلى إصابة مناضلي المنظمة دعاء العمل المسلح بإحباط نتيجة تبخر أحلامهم لجعل هذه المنظمة نواة للتحضير للثورة⁽³⁾.

لقد كانت الفترة الممتدة من سنة 1950م إلى غاية سنة 1954م من أفسى الفترات في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، كونها مرت بتجربة مؤلمة أثرت على حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية خاصة، عصفت بجناحها العسكري وولدت أزمة انتهت بانشقاق الحزب وتصدعه داخليا⁽⁴⁾، رغم محاولة بعض مناضليه خاصة نشطاء المنظمة الخاصة رأب هذا الصدع وإيجاد حل للخلافات التي زادت عن حدها سنة 1953م.

الواقع أن بعض نشطاء المنظمة الخاصة لم يقتنعوا بفكرة تحطم أحلامهم في بعث العمل الثوري المسلح لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي وعلى رأسهم محمد بوضياف الذي

⁽¹⁾ -Mohamed Boudiaf: La preparation du premier Novembre in EL jarida, N 15, Novembre-decembre 1974, P 6.

⁽²⁾ - حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص 214.

⁽³⁾ -مؤمن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926- 1954م)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 212.

⁽⁴⁾ - لقد حاول بعض قادة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية حل المنظمة الخاصة عديد المرات خوفا من اكتشافها، هذا القرار الذي أخفى وراءه أزمة عصفت بالحزب كانت قد مهدت لها عدة أزمات منها الأزمة البربرية 1949م، وأزمة الأمين دباغين وختاما الأزمة الكبرى التي عصفت بالحزب والتي أدت إلى تقسيمه سنة 1954م.

اجتهد لعقد اجتماع سري مع عبد الرحمان بن سعيد والعربي بن مهدي⁽¹⁾، الذي كلل بتقرير قدم لقيادة الحزب تضمن الشروط اللازمة لانقاد المنظمة الخاصة أو إعادة بعثها ولم شمل أعضائها، لكن قيادة الحزب لم تأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار وأصدرت قرارا بحلها⁽²⁾ والعودة إلى العمل الحزبي والسياسي.

بعدما ينس محمد بوضياف ورفقاؤه من قيادتهم، لم يقف نشاط المنظمة الخاصة مكتوفي الأيدي بل قاموا بتأسيس لجنة مهيكلة هدفها التحضير للثورة التحريرية الجزائرية عرفت باللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA في 23 مارس 1954 والتي نجحت في تفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954م⁽³⁾.

VI- نجاح دبلوماسية الوفد الخارجي بالقاهرة :

دون التعمق في الظروف التي تأسست فيها اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)، سنقدم المساعي التي بذلها أعضاؤها للتحضير المادي والمعنوي واللوجستي للثورة على المستويين الداخلي والخارجي، ويمكننا الإشارة إلى أن الوفد الخارجي نجح في لفت انتباه القيادة المصرية في الاجتماع الذي عقدته لجنة تحرير المغرب العربي يوم 03 أبريل 1954م إلى حاجة المشروع الجزائري لدعم مالي وبالسلح وهذا ما وافق عليه الرئيس جمال عبد الناصر⁽⁴⁾.

(1) - العربي بن مهدي: ولد سنة 1923 بعين مليلة من عائلة فلاحية متوسطة وهو من الشبان الجزائريين القلائل الذين أتموا التعليم الثانوي، مارس السياسة ضمن حزب الشعب إلى أن أصبح من كوادر تنظيمه المسلح، اعتقل في ماي 1954، واتهم في قضية المنظمة الخاصة سنة 1950 وحكم عليه بعشر سنوات سجنا غيابيا، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل ومن بين القادة الستة الذين خططوا الفاتح من نوفمبر، عين قائدا لمنطقة وهران، وبعد مؤتمر الصومام أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وقد استشهد سنة 1957 بعد أن سلطت عليه مختلف أنواع التعذيب الوحشي للمستعمر.

(2) - لمزيد حول هذا الموضوع أنظر محمد عباس عن اغتيال حلم... أحاديث محمد بوضياف، دار هومة للنشر والتوزيع.

(3) - Mohamed Harbi : commence en Algerie, ed complexe, bruxelle, 1984, PP 20-23.

(4) - فتحي الديب، المصدر السابق، ص، ص 26-41.

V - نشاط الوفد الخارجي بالقاهرة للتحضير للثورة التحريرية الجزائرية 1954 :

توجه محمد بوضياف في مهمة على الصعيد الخارجي إلى سويسرا في بداية شهر جويلية سنة 1954م للالتقاء بأحمد بن بلة في العاصمة برن "Berne"، رغبة منه لمعرفة ما يجري بالقاهرة وللتسيق مع أعضاء الوفد الخارجي وإقامة علاقة ودية مع أعضائه⁽¹⁾، وفي نفس المهمة عرف محمد بوضياف بتواجد خيضر رفقة بن بلة في مهمة في إطار مساعي إيجاد حل للنزاع بين طرفي الحزب المتنازعين، ما مكن محمد بوضياف من الاجتماع ببن بلة يوم 07 جويلية 1954م، وكشف له عن العزم على تفجير الثورة⁽²⁾ وفي هذا المقام يستعرض لنا بوضياف بأنه اتصل ببن بلة الذي حضي بثقته كونه من قداماء المنظمة الخاصة، وأطلعه على الظروف الداخلية للجزائر وما هو مطلوب من الوفد الخارجي المتواجد بالقاهرة، الأمر الذي لقي استجابة فورية لدى بن بلة الذي وعد محمد بوضياف بكسب تأييد بقية أعضاء الوفد الخارجي والحكومة المصرية.

وفي لقاء آخر اجتمع كل من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف³ وديدوش مراد في برن مع مسؤولين من المغرب وتونس كان قد اتصل بهما بن بلة بهدف ربط الاتصالات بالمناضلين المغاربة في الريف لتأمين مرور السلاح انطلاقا من الريف المغربي في أجل أقصاه شهر، وذلك بعدما تم دفع المبلغ اللازم لذلك بالمقابل تم تقديم قائمة الأسلحة المراد تأمينها للثوار الجزائريين⁽⁴⁾.

(1) - محمد عباس: ثوار عظماء، دار هوما، الجزائر، 2003، ص، ص 64-65.

(2) - أحمد بن بلة: مذكرات كما أملاها على روبرير ميرل، المصدر السابق، ص 96.

(3) - محمد بوضياف: ولد في 23 يونيو 1919 بمدينة المسيلة ولاية المسيلة واغتيل بمدينة عنابة في 29 يونيو 1992 م لقب بالسّي الطيب الوطني وهو اللقب الذي أطلق عليه خلال الثورة الجزائرية^[5]، يعد أحد كبار رموز الثورة الجزائرية وقادتها و الرئيس الرابع للدولة الجزائرية.

(4) - محمد عباس: ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 65.

عقب هذه اللقاءات عاد محمد بوضياف إلى الجزائر⁽¹⁾، للاجتماع بلجنة الخمسة وأطلعهم على نجاح مهمته بسويسرا وقدم لهم بعض المهام:

1. تأمين مبلغ قدر ب 1400000 فرنك قديم مقابل الأسلحة المتفق عليها وتكليف رابح بيطاط بنقلها سويسرا.

2. تكليف مصطفى بن بولعيد بمهمة إلى ليبيا لتسلم الأسلحة من بن بلة.

3. انتقال كل من بوضياف وبن مهدي إلى الريف المغربي لاستقبال الأسلحة وتهريبها إلى داخل الأراضي الجزائرية.

في إطار التحضير للثورة التحريرية الجزائرية، توجه محمد بوضياف والعربي بن مهدي² يوم 09 أوت 1954م إلى الريف المغربي لجلب السلاح الذي أمنه لهم السيد عبد الكبير الفاسي⁽³⁾، فيما توجه مصطفى بن بولعيد⁽¹⁾ إلى ليبيا يوم 15 أوت 1954م، ينسق مع أحمد بن بلة لتشكيل أول شبكة للدعم اللوجستي انطلاقا من مصر ومرورا بليبيا⁽²⁾.

(1) - أما أحمد بن بلة فقد انتقل إلى ليبيا لزيارة مخيمات تدريب المقاومين التونسيين بطرابلس التي كان يشرف عليها عبد العزيز شوشان، .

(2) - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي (من خلال مذكرات معاصر) 1947م - 1954م، ج3، مود، الجزائر 1986، ص، ص 464 - 465.

(3) - عبد الكبير الفاسي: ولد في مدينة فاس بالمغرب، نشأ في أسرة علمية، درس العلوم الإسلامية والعربية في جامعة القرويين، ونال حضا من الدراسة العصرية في المدرسة الإدريسية، ثم في معهد الدروس العليا وحصل على الشهادة العليا في القانون، عمل موظفا في وزارة أملاك الدولة، وفي قسم الأوسمة والتشريفات سنة 1925، ثم التحق بسلك القضاء سنة 1935، إلى أن عزلته سلطات الحماية الفرنسية سنة 1944، بسبب مواقفه الوطنية.

عين سفيراً بإيران بعد حصول المغرب استقلاله سنة 1956، ثم بالأردن، وعاد إلى إدارة القسم الثقافي بوزارة الشؤون الخارجية بالمغرب، كان عضوا فاعلا في حزب الاستقلال.

اشترك في التوقيع على وثيقة الاستقلال في جانفي 1944 للمطالبة بتحرير المغرب، وتعاون مع حركة الفداء والمقاومة ضد الحماية الفرنسية بعد نفي الملك محمد الخامس. للمزيد انظر، قائمة الشرف، تراجم الموقعين على وثيقة الاستقلال 11 جانفي 1944، لجنة الاعلام والنشر، حزب الاستقلال، مطبعة الرسالة، الرباط 1988.

رغم الجهود التي بذلت من قبل أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة لم تدخل أي قطعة سلاح إلى الجزائر قبل أول نوفمبر سنة 1954م، وبقي المشكل قائما إلى ما بعد انطلاق الثورة خاصة في المناطق الداخلية وهو الأمر الذي دفع كريم بلقاسم إلى تحميل كل من محمد بوضياف وأحمد بن بلة المسؤولية الكاملة⁽³⁾، الأمر الذي جعل الوفد الخارجي يبذل قصارى جهده لتجاوز مشكل مد الثورة بالسلاح مع المرحلة الأولى للثورة⁽⁴⁾.

أولا: الجهود الخارجية الأولى لدعم الثورة بالسلاح:

تعود المحاولات الأولى لتمويل الثورة بالسلاح إلى صائفة سنة 1954م عندما انطلق قادة الثورة في الداخل وعلى رأسهم كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهيدي في مهمة تشكيل الأنوية الأولى لشبكات الدعم اللوجستي من خلال البحث عن مصادر السلاح في الخارج وتهيئة الظروف حتى يتم إيصالها إلى الثوار بالداخل لاستمرار الثورة.

لم تكن لتتجح هذه الجهود لولا الدور الذي لعبه أعضاء الوفد الخارجي⁽⁵⁾، وعلى رأسهم أحمد بن بلة الذي لعب دورا كبيرا في إقناع قيادة القاهرة بدعم الثورة بالسلاح والتي قبلت

(1) - مصطفى بن بولعيد: ولد يوم 5 فيفري 1917 بمنطقة آريس (الأوراس) من عائلة تنتمي إلى أعيان المنطقة، تحصل على الشهادة الابتدائية، ناضل في التنظيمات المساحة لحزب الشعب الجزائري، أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953، يعتبر من القادة الستة الأوائل للثورة، عين قائدا لمنطقة الأوراس، ألقى عليه القبض في فيفري سنة 1955، وفر من السجن في نوفمبر 1955، استشهد بتاريخ 23 مارس 1956، اثر انفجار جهاز إرسال ملغم.

(2) - أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 379.

(3) - محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 147.

(4) - محمد البجاوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر الحديث، بيروت 1971م، ص 149.

(5) - شهادة أحمد بن بلة في برنامج شاهد على العصر من تقديم أحمد منصور، قناة الجزيرة، حلقة 2002/11/03، عبر موقع الجزيرة على شبكة الانترنت.

تشكيل الأنوية الأولى لتهريب السلاح عبر الحدود الجزائرية الليبية والتونسية انطلاقاً من مصر.

ثانياً: دور الوفد الخارجي في القاهرة:

لقد كان محمد خيضر أول فرد من الوفد الخارجي التحق بالقاهرة سنة 1950م بعد هروبه من الجزائر مباشرة بعد اكتشاف المنظمة الخاصة من قبل السلطات الفرنسية، وانظم بعدها مباشرة إلى لجنة تحرير المغرب العربي كممثل عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ليلتحق به حسين آيت أحمد سنتين بعد ذلك في 22/07/1952م ويصبح عضواً في لجنة تحرير المغرب العربي⁽¹⁾.

أما عن السيد أحمد بن بلة فلحق برفاقه بالقاهرة في سنة 1953م، رغم مطاردته من قبل السلطات الفرنسية إثر اكتشاف المنظمة الخاصة لم يكن في نيته مغادرة الجزائر، لكن قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية أجبرته هو والسيد أحمد مهساس⁽²⁾ من التوجه إلى القاهرة⁽³⁾.

(1)- Philippe Tripier : Autopsie de la guerre d'Algérie ,ed , France , empire , PP 56-57.

(2)- علي محساس : هو أحمد محساس المدعو علي محساس من مواليد 1923 ببلدة بودواو، اندمج مبكراً منذ الأربعينات في النضال السياسي بالمنظمة السرية لحزب الشعب بيلكور بالعاصمة، أعتقل عدة مرات نظراً لنشاطه السياسي، القي عليه القبض سنة 1950 بتكئة الأضنام حيث كان يؤدي الخدمة العسكرية الإجبارية، وحول إلى سجن البليدة رفقة بعض أعضاء المنظمة الخاصة، قام بالفرار من السجن رفقة بن بلة سنة 1951، واتجه إلى فرنسا، وكان من بين القادة الذين حضروا لتقجير الثورة، عين مندوباً سامياً سياسياً وعسكرياً الثورة بتونس وبعد الاستقلال عين وزيراً للفلاحة والإصلاح الزراعي، وبعد انقلاب سنة 1965 بقي في منصبه حتى سنة 1966 اختار مسار المستقر إلى أوروبا بعد اختلافه مع قيادة مجلس الثورة، عاد إلى الجزائر سنة 1981، أسس حركة سياسية معارضة النظام لكنه تعرض للمضايقة، وبعد حوادث أكتوبر 1988، أسس حزب سياسي هو اتحاد القوة الديمقراطية، بقي يناضل في الجزائر الاستقلال رغم تعرضه للمضايقات، توفي في شهر فيفري سنة 1913.

(3) - علي محساس: المصدر السابق، ص 385.

رغم نشاط محمد بوضياف الدؤوب إلا أنه يعتبر آخر من التحق بأعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة وذلك يوم 02 نوفمبر 1954م⁽¹⁾.

الحقيقة أن محمد بوضياف لم يكن من الرواد الأوائل الذين شكلوا النواة الأولى للوفد الخارجي، لأنه أوكل بمهمة التنسيق بين الثوار بالداخل وأعضاء الوفد الخارجي، ونجح أيضا في تنظيم طرق إمداد الثورة بالسلاح عبر المغرب واسبانيا رفقة العربي بن مهدي²، لذلك لم يعتبره المؤرخون من أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة حتى تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام.

يجمع المؤرخون على أنه لو لم يكن "أحمد بن بلة" على رأس البعثة الخارجية بالقاهرة، وله صلاحيات كبيرة فيها وخاصة في المراحل الأولى للثورة، وبالتنسيق مع رفيقه في النضال في المنظمة الخاصة محمد بوضياف، لأثر ذلك على إمداد الثورة بالسلاح.

لقد تمكن أحمد بن بلة بعد وصوله إلى القاهرة سنة 1953م، من الانخراط في مكتب تحرير المغرب العربي و الإقامة بمصر، من كسب تأييد الجامعة العربية، وعبر لقيادتها على ضرورة دعم الثورة بالسلاح من قبل الأشقاء العرب وذلك بالرغم الأوضاع الصعبة التي كان يعيشها بالقاهرة إلا أنه لم يدخر جهدا في إقناع القيادة المصرية والجامعة العربية بحاجة المناضلين الجزائريين للدعم بالسلاح لانطلاق ثورتهم⁽³⁾.

(1) يرى محمد بوضياف التاريخ الدقيق لاعتبار الوفد الموجود في القاهرة، وفدا خارجيا للثورة هو شهر جويلية سنة 1954م، وما كان قبله لم يكن سوى وفد خارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ضمن لجنة تحرير المغرب العربي والذي حرصت على الانضمام إليه منذ تأسيسه.

(2) -العربي بن مهدي: ولد سنة 1923 بعين مليلة من عائلة فلاحية متوسطة وهو من الشبان الجزائريين القلائل الذين أتموا التعليم الثانوي، مارس السياسة ضمن حزب الشعب إلى أن أصبح من كوادر تنظيمه المسلح، اعتقل في ماي 1954، واتهم في قضية المنظمة الخاصة سنة 1950 وحكم عليه بعشر سنوات سجنا غيايبا، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل ومن بين القادة السنة الذين خططوا الفاتح من نوفمبر، عين قائدا لمنطقة وهران، وبعد مؤتمر الصومام أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وقد استشهد سنة 1957 بعد أن سلطت عليه مختلف أنواع التعذيب الوحشي للمستعمر.

(3) - محمد يحيوي: المصدر السابق، ص 151.

ثالثاً: تبني القاهرة لدعم الكفاح التحرري الجزائري:

لقد كللت جهود السيد أحمد بن بلة بالنجاح في إقناع القيادة المصرية بحاجة الثورة الجزائرية لدعم الإخوة في القاهرة، وتم ذلك أثناء لقاء جمعه مع الرئيس جمال عبد الناصر عن طريق فتحي الديب المسؤول عن الشؤون العربية بالمخابرات المصرية، والذي كلف من قبل جمال عبد الناصر برصد تطورات أحداث الثورة التحريرية الجزائرية، وقد تمكن أحمد بن بلة من افتكاك الموافقة المصرية بإمداد الثورة بالسلاح والمال ودعمها سياسياً في بداية انطلاقها. (1)

وفي هذا السياق يذكر السيد فتحي الديب حول أولى اتصالات السلطات المصرية بالثوار الجزائريين يرجع إلى يوم 03 أبريل 1954م، في الاجتماع التنسيق بين الجامعة العربية والأحزاب المغاربية، والذي حضره قادة أحزاب المغرب العربي، وممثليها في الجامعة العربية، حيث ترأس الاجتماع السيد عبد المنعم مصطفى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في حكومة القاهرة. (2)

لقد أثرت أوضاع الجزائريين بالداخل وحاجتهم للسلاح على هذا الاجتماع وكانت مطالب الوفد الجزائري فيه واضحة هو مطلب أساسي وملح في رغبتهم في الحصول على السلاح لانطلاق ثورتهم. (3)

المبحث الرابع: نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني لتفجير ثورة أول نوفمبر

1954م.

أولاً: الإمكانيات المادية والبشرية عشية انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية 1954م

(1) - شهادة أحمد بن بلة في برنامج شاهد على العصر في قناة الجزيرة الفضائية يوم 20/10/2002.

(2) - مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على ربييرميرل: المصدر السابق، ص 21.

(3) - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 26.

تجمع الكتابات التاريخية بأن الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة عشية انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية متواضعة، حيث لم يتجاوز عدد المجاهدين ثلاثة آلاف بتسليح بسيط متمثل في بنادق الصيد وعدد من البنادق الأوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية، ليست في حالة جيدة⁽¹⁾.

بالإضافة إلى قطع أخرى اشتراها المناضلون بأموالهم الخاصة، ويجمع المؤرخون بأن التسليح لم يكن بمستوى متساوي في جميع المناطق، حيث أن المنطقة الوحيدة التي توفرت على إمكانيات لا بأس بها هي منطقة الأوراس⁽²⁾.

والجديد بالذكر أن الوفد الخارجي بالقاهرة لم يستطع إدخال أي قطعة سلاح من الخارج سواء من مصر أو المغرب، لذلك أعتمد قادة الثورة والمجاهدون على الإمكانيات الموجودة والتي لم تتجاوز حدود 500 قطعة تم اقتناؤها من ليبيا من قبل المنظمة الخاصة سنوات 1947م-1948م⁽³⁾.

في غياب الوثائق والتي تعتبر أهم مصدر يعتمد عليه الباحث خاصة بالنسبة للواقع العسكري للثورة في مراحلها الأولى، تجمع الكتابات التاريخية بأن الثورة التحريرية الجزائرية واجهت عشية انطلاقها ظروفًا صعبة تتعلق بالتموين وحتى التخطيط برغم بذل قادة المناطق قصارى جهودهم لمعالجة المشاكل بصدق خصوصًا في مجال التموين بالسلاح⁽⁴⁾.

انطلقت الثورة التحريرية الجزائرية يوم الاثنين أول نوفمبر 1954م بعمليات نوعية شملت كامل التراب الوطني، بالرغم من اختلافها من حيث القوة والتأثير مما يدفع الباحث لمعرفة حدود إمكانيات كل منطقة وما هي طرق الإمداد التي كان من المفترض أن يصل عبرها السلاح من الخارج.

(1) - محمد حربي: الثورة سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 69.

(2) - شهادة عمار بن عودة: مجلة الباحث، جويلية 1987، ص 27.

(3) - شهادة أحمد بن بلة: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، تاريخ الجزائر (1830-1962)، القرص المضغوط، وزارة المجاهدين.

(4) - محمد يوسف: الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المصدر السابق، ص 169.

ثانياً: طرق إمداد الثورة بالسلح من الخارج:

تأسست قاعدة طرابلس في 20 أوت 1954م، وكانت القاعدة التي تم فيها الاتفاق بين أحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد وقاضي بشير لجعلها قاعدة لإمداد الثورة بالسلح، ويروي قاضي بشير بأن الإمداد بالأسلحة من هذه القاعدة مر بمرحلتين، حيث تقرر في المرحلة الأولى تهريب بعض القطع المحدودة من السلح، أما في المرحلة الثانية تم ترتيب نقل كميات معتبرة من الأسلحة عبر القوافل التي كانت تسلك طرق برية طويلة وبعيدة عن أعين السلطات الفرنسية التي كانت تراقب الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس والجزائر والمغرب. وتعتبر عملية اليخت انتصار التي وصلت بأمان إلى القاعدة طرابلس ليلة 7 و8 ديسمبر 1954م، وبإشراف أحمد بن بلة وعبد الحميد درنة، الذي قام بتخزين الأسلحة في منزله⁽¹⁾ أولى العمليات الناجحة للوفد الخارجي.

لقد نجحت عملية اليخت انتصار لكن تأخر شحن السلح إلى داخل الجزائر حوالي شهرين لينجح المناضلون بإدخاله عبر الحدود الليبية على متن الجمال إلى مدينة تبسة⁽²⁾، وفي هذا الصدد اقر بن بلة بأن السنوات الأولى للثورة كانت مصر لوحدها تدعم الثورة التحريرية الجزائرية لوجيستيا عبر الحدود الليبية⁽³⁾.

لقد تم تنظيم إمداد الثورة باتفاق بين السلطات المصرية وأعضاء الوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة، حيث تم وضع مخطط لذلك، فكانت عمليات تهريب السلح والذخيرة بين السنتين الأوليتين للثورة تتم عبر الجبهتين الشرقية والغربية، وموجهة لمناضلي المقاومة في الجزائر

(1) - شهادة المجاهد قاضي بشير في المتلقى الوطني حول قوافل السلح بوادي سوف يومي 19-20 مارس 1999، شريط سمعي بصري، مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

(2) - شهادة أحمد بن بلة: في برنامج شاهد على العصر تقديم أحمد منصور، القناة الفضائية الجزيرة، حلقة يوم 2002/10/27.

(3) - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 63.

وتونس والمقاومة المغربية أيضا، بإشراف كل من بشير قاضي وأحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد والظاهر أسود⁽¹⁾.

لقد تمكنت شبكة التسليح الجزائرية في ليبيا في المرحلة الأولى من الثورة الجزائرية من تهريب عشرات القطع من السلاح إلى الجزائر عبر الحدود التونسية، وبمساعدة ومآزرة من مناضلي الحزب الدستوري التونسي، الذين لم يدخروا جهدا ماديا في نقل هذه الأسلحة بأمان إلى الثوار الجزائريين، حيث يروي بشير قاضي في هذا الصدد بأن أحمد بن بلة قام بشراء سيارة من نوع جيب لتسهيل تنقلات عناصر شبكة التسليح عبر الحدود التونسية خاصة⁽²⁾.

يشير المجاهد قاضي بشير بأن عملية إمداد الثوار والثورة بالسلاح استمرت لسنة ونصف عبر الجمال انطلاقا من قاعدة طرابلس، حيث كان الفضل في تأمين وصول الأسلحة عبر الحدود الشرقية إلى المنطقة الأولى إلى المقاومة التونسية والحركة اليوسفية تحديدا التي تحملت أعباء حماية قوافل السلاح عند عبورها الأراضي التونسية وذلك تجنبا لمصادرتها من قبل السلطات الفرنسية التي كانت أعينها على الحدود⁽³⁾.

الواقع أن عملية تهريب الأسلحة عبر ليبيا، توقف سنة 1955م، لوقت طويل وذلك بعد توقف نشاط الشبكات التونسية النشطة في ليبيا إثر تسليم الثوار التونسيين في 10 ديسمبر 1955م، ما جعل شبكات التسليح الجزائرية تتجه نحو التعاون مع مقاومة صالح بن يوسف رغم الصعاب.

تجدر الإشارة إلى أن أحمد بن بلة لعب خلال هذه المرحلة دورا كبيرا، كونه عضوا مهما في الوفد الخارجي بالقاهرة ويتمتع بثقة كبيرة من قبل السلطات المصرية وكونه العنصر

(1) - شهادة بشير قاضي في الملتقى الوطني حول قوافل التسليح بوادي سوف يومي 19-20 مارس 1999، شريط سمعي بصري، (نسخ)، من مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

(2) - Bachir Elkadi : de Tripoli à la Wilaya 1, El Watan, 10 Janvier 2005, p 5.

(3) - Ibid, p 05.

الفعال في عملية تموين الثورة بالسلح والذخيرة بكل الطرق والوسائل، الأمر الذي أقضع مضجع السلطات الفرنسية التي سعت مرارا إلى التخلص منه، ورغم الصعوبات التي واجهته وواجهت نشاط الوفد الخارجي اللوجستي في السنة الأولى من الثورة إلا أن أحمد بن بلة وبالتنسيق مع السيد فتحي الديب لم يدخرا جهدا لإعادة بعث قاعدة طرابلس وحل المشاكل عن طريق الاتصال بالملحق العسكري المصري بليبيا⁽¹⁾، والسيد عبد العزيز شوشان ممثل صالح بن يوسف بليبيا الذي أقر بصعوبة المهمة نظرا لمراقبة السلطات الفرنسية للحدود الجزائرية الليبية بالتنسيق مع قائد الشرطة الليبية البريطاني، بالإضافة إلى تمكن أنصار بورقيبة الراض لهذه العمليات من شراء ذمم بعض عناصر التهريب التونسيين⁽²⁾.

ثالثا: أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

من الواضح أن الانقسامات التي كانت موجودة بحركة انتصار الحريات الديمقراطية بدأت تطفو إلى السطح بعد شهر مارس سنة 1950م، ففي اجتماع اللجنة المركزية للحزب يوم 18 مارس 1950م، حاول أعضاؤها إعادة هيكلة الحزب، وتوحيد صفوفه من جديد، لكنهم لم يتفقوا على تصور موحد لهياكل الحزب، وخاصة حول دور زعيم الحزب مصالي الحاج، وهل يبقى يتمتع بالحق في اتخاذ القرارات المصيرية للحزب، هذا الأمر الذي وصلوا إلى رفضه في النهاية⁽³⁾.

وفي النصف الثاني من شهر أوت 1951م، قام مصالي الحاج بتعيين بن يوسف بن خدة أمينا عاما للحزب خلفا للسيد حسين لحول الذي استقال في شهر مارس 1951م، وكان بن خدة من الشخصيات المعتدلة في الحزب التي تحبذ خلق تعاون وتحالف متين مع بقية

(1) - بشير قاضي: المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف، جيش التحرير المغربي (1948-1954)، أعمال مؤسسة

محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص 174.

(2) - فتحي الديب : المصدر السابق، ص 126.

(3) - المصدر نفسه، ص 126.

الأحزاب الجزائرية وذلك بقصد المحافظة على الحريات العامة، ثم قرر مصالي الحاج في شهر سبتمبر 1951م، القيام بجولة في المشرق العربي للاتصال بعبد الكريم الخطابي وسفراء الدول العربية في الجامعة العربية بالقاهرة⁽¹⁾.

بعد عودته من الجولة بالمشرق العربي يوم 16 جانفي 1952م، طلب مصالي الحاج من بن يوسف بن خدة إرسال كوادر الحزب إلى القاهرة للتدريب على العمل العسكري، لكن بن خدة لم يستجيب لطلبه⁽²⁾.

في هذه الظروف الصعبة من تاريخ الحزب، والأجواء المشحونة بين مناضليه، اتخذ مصالي الحاج قرارات مستفزة لأعضاء اللجنة المركزية للحزب، وهي اللقاء المباشر مع الجماهير الشعبية وهذا ما تم فعلا، من خلال جولته في شرق الجزائر حيث قام بإلقاء خطب ثورية استاءت منها السلطات الفرنسية وقامت باعتقاله ونفيه إلى فرنسا في يوم 14 ماي 1952م، ما فسح المجال لخصومه بالإنفراد بقيادة الحزب حتى تاريخ اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية⁽³⁾.

لقد استولى على حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الجناح اليميني بزعامة حسين لحول وبن يوسف بن خدة، وثبتوا أقدامهم بالحزب بعد المؤتمر الوطني الثاني للحزب المنعقد في الفترة الممتدة من 4 إلى 6 أفريل 1953م، واستطاعوا تكريس أفكارهم وبرنامجهم الحزبي السياسي والعسكري، من خلال تشكيل لجنة ضمت السادة مصطفى بن بولعيد، مصالي الحاج (في المنفى)، حسين لحول وبن يوسف بن خدة ودخلي التي صادقت على إعادة بعث المنظمة الخاصة من جديد لكنها فعليا لم تجسد على أرض الواقع⁽⁴⁾.

(1)-محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع،المصدر السابق، ص83.

(2)-محمد حربي: المصدر السابق، ص83.

(3)-المصدر نفسه، ص 83.

(4)-المصدر نفسه، ص85.

يعتبر تاريخ 4-5 جويلية 1953، منعرجا حاسما في تاريخ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث اقترح فيه مصالي الحاج ثلاثة أسماء لاختيار واحد منهم أمينا عاما للحزب وهم بن خدة ولحول ومزغنة، وبعد عملية التصويت تم اختيار السيد بن يوسف بن خدة أمينا عاما للحزب، وهذا الأخير اختار السادة حسين لحول وسيد علي عبد الحميد وعبد الرحمان كيوان وفروخي أعضاء مساعدين له بالحزب الأمر الذي اعتبره مصالي الحاج انقلابا حقيقيا عليه⁽¹⁾.

ومن هذا التاريخ بدأت تظهر المعالم الحقيقية للأزمة التي عصفت بالحزب، وباختصار تم الانقلاب على مصالي الحاج، وانتقلت السلطة تدريجيا إلى مثقفي الحزب، الذين حاولوا إتباع النهج الديمقراطي في معالجة قضايا الحزب.

من خلال عرضنا المختصر للأحداث التي مر بها الحزب في الفترة الممتدة من 1951م إلى سنة 1953م، يمكننا أن نستنتج أن المثقفين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وضعوا إستراتيجية تقوم على تقليص دور مصالي الحاج، وتهميش أنصاره داخل الحزب، وقاموا بتحريض أعضاء المنظمة الخاصة المحلة، لذلك كانت ردة فعل مصالي الحاج قوية وثنائية وهي سحب ثقته من الأمين العام للجنة المركزية للحزب، والمؤيدون للعمل العسكري قرروا في شهر أفريل من سنة 1953م إعادة بعث منظمة سرية لكن بأسلوب جديد بأهداف أوضح⁽²⁾.

رابعا: وفد خارجي رسمي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة:

لقد كان الخلاف الذي نشب بين أعضاء اللجنة المركزية للحزب ومصالي الحاج وأنصاره في خريف سنة 1953م، بداية خارطة الطريق للعمل الثوري المسلح الذي استطاع

(1)-محمد حربي: المصدر السابق ، ص،ص87-89

(2)-محمد بوضياف : حوار مع محمد عباس ، جريدة الشعب ، 16-17 نوفمبر 1988

كل من ديدوش مراد ومحمد بوضياف أن يقنعا مناضلي الحزب بعد عودتهم من فرنسا بفكرة أن مصالي الحاج لا ينوي القيام بعمل مسلح مطلقا وأن هدفه هو تطهير الحزب من معارضييه، حيث كانت رغبة بوضياف هو لم شمل الحزب والحيلولة دون انضمام العناصر الباقية من المنظمة الخاصة إلى صف المصاليين نتيجة للدعاية القوية التي كان يقوم بها أنصار مصالي الحاج⁽¹⁾.

بعد عودة محمد بوضياف إلى الجزائر، تمكن من الاتصال بعدد من رفاقه في المنظمة الخاصة وعلى رأسهم مصطفى بن بولعيد، والعربي بن مهدي ورايح بيطاط، ومن خلال هذا اللقاء تم الإعلان عن تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954م⁽²⁾، والتي حاولت رأب الصدع الذي أصاب الحزب، لكن فشلت نظرا لتعننت السيد مصالي الحاج وأنصاره.

خامسا: اجتماع 22

في يوم 25 جوان 1954م، اجتمع 22 عضو من الثوريين في اللجنة الثورية للوحدة والعمل وقرروا الانتقال إلى العمل المسلح، وقد ترأس الاجتماع بمنزل السيد إلياس دريش بالمدينة بالجزائر العاصمة، المناضل مصطفى بن بولعيد، بينما كانت مهمة كل من محمد بوضياف والعربي بن مهدي وديدوش مراد تقديم تقارير عن الوضع السياسي بالجزائر، وبعد مناقشات جادة ومشحونة بين المناضلين في الاجتماع تبلورت اتجاهات ما بين مؤيد لفكرة العمل المسلح وطرف آخر يدعوا للتريث في القيام بالثورة.

(1) - محمد بوضياف: حوار مع محمد عباس، المصدر السابق.

(2) - المصدر نفسه.

إلا أن كلمة المناضل سويداني بوجمعة المؤثرة أمام الحاضرين حسمت الجدل لصالح القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية⁽¹⁾.

بعد الموافقة على الشروع في العمل المسلح، قام الأعضاء 22 بانتخاب محمد بوضياف بالاقتراع السري كمسؤول وطني، وكلف بتشكيل أمانة تنفيذية مهمتها قيادة الحركة الثورية وتطبيق قرارات لجنة 22 حيث ترأسها محمد بوضياف وضمت الأعضاء الأربعة العربي بن مهدي ومصطفى بن بولعيد وديدوش مراد ورباح بيطاط والتي انضم إليها كريم بلقاسم ممثل منطقة القبائل والتي أكد محمد بوضياف على أهمية انضمامها إلى مجموعة الـ 22⁽²⁾.

وباختصار عقد القادة الستة وهم محمد بوضياف وكريم بلقاسم ومصطفى بن بولعيد وديدوش مراد ورباح بيطاط والعربي بن مهدي سلسلة من الاجتماعات ابتداء من شهر سبتمبر 1954م، وقاموا بمناقشة الترتيبات الأساسية لإعلان الثورة وتم الاتفاق على ما يلي:

1. تسمية المنظمة السياسية بجهة التحرر الوطني.
2. تسمية المنظمة العسكرية بجيش التحرير الوطني.
3. اللامركزية في العمل نظرا لاتساع الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي بتسيير الثورة وصعوبات الاتصالات.
4. اعتبار يوم 15 أكتوبر هو يوم انطلاق عملية تحرير الجزائر إلا أن هذا اليوم أجل إلى يوم 1 نوفمبر 1954.
5. أولوية الداخل على الخارج⁽³⁾.

سادسا: دور أعضاء الوفد الخارجي:

(1) - محمد بوضياف: المصدر السابق.

(2) - المصدر نفسه.

(3) - المصدر نفسه.

لم يشارك أعضاء الوفد الخارجي لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية في اجتماع 22، لكنها كانت مؤيدة لفكرة العمل المسلح والقرارات المنبثقة عن الاجتماع، حيث أصبح الوفد الموجود بالقاهرة والذي ضم السادة محمد خيضر وأحمد بن بلة وآيت أحمد يعرف بالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وتم إسناد مسؤولية شراء وإمداد الثورة بالسلاح للسيد أحمد بن بلة بينما أنيطت مسؤولية المهام السياسية للسيد محمد خيضر ويساعده آيت أحمد⁽¹⁾.

سابعاً: جبهة التحرير الوطني

ظهرت جبهة التحرر الوطني للعلن في 1 نوفمبر 1954م، لكن نشأتها تعود إلى 23 أكتوبر 1954م، لقد تشكلت نواتها الأولى من خلال اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي كانت شراكة بين الحيايين والمركزيين، وجمعت بين شخصيتين مؤمنتين بالثورة إلى أقصى الحدود وهما محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد⁽²⁾، وانضمت إلى هذه اللجنة أعضاء البعثة الخارجية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وهم آيت أحمد، وبن بلة، وخيضر والذين كانوا يقيمون بالقاهرة⁽³⁾.

تبلورت وجهات نظر مؤسسي جبهة التحرير الوطني داخل المنظمة الخاصة، حيث اقنع مؤسسوها ومنذ سنة 1947م بوجود وضعاً ثورياً بالجزائر منذ مجازر 8 ماي 1945م.

ينتمي الثلاثة والثلاثون رجلاً الذين تمكنوا من تفجير الثورة إلى الكوادر العليا في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث ينتمي اثنان منهم إلى المكتب السياسي للحزب وهما محمد خيضر وآيت أحمد، وأربعة منهم أعضاء في اللجنة المركزية وهم آيت أحمد ومصطفى بن بولعيد وأحمد بن بلة، ومحمد خيضر بالإضافة إلى مناضلين آخرين تقلدوا مسؤوليات هامة بالحزب وهم ديدوش مراد، ومحمد بوضياف مسؤول التنظيم بفرنسا، والعربي

(1)-محمد بوضياف: المصدر السابق.

(2)- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر نفسه، ص 103.

(3)- المصدر نفسه، ص 103.

بن مهدي وعبد الحفيظ بوصوف رمضان بن عبد المالك، محمد ومشاطي، السعيد وبوعلي، وكريم بلقاسم⁽¹⁾.

على الصعيد الثقافي كانوا جميعهم تقريبا مثقفين أم حائزين على الشهادة الابتدائية أو الثانوية العامة، لكن يمكن اعتبارهم عصاميين حصلوا على تكوينهم ميدانيا في العمل المباشر⁽²⁾.

وبالتوازي مع هذه المهام، كان على أحمد بن بلة وآيت أحمد ومحمد خيضر إقامة وبمساعدة القاهرة شبكات لوجيستية لتزويد مراكز المقاومة بالسلاح، واستثمار الصدمة التي استخلفتها الثورة في ميداني الدعاية والدبلوماسية.

(1)-محمد حربي: المصدر السابق، ص 103.

(2)- المصدر نفسه، ص 103.

استنتاج جزئي:

في ختام الفصل توصلنا إلى تسجيل ما يلي:

1-العلاقة بين الجزائر وأمتها العربية الإسلامية قديمة فهي متعددة الجوانب، لا يمكن حصرها في مجال دون آخر، كونها شملت جميع الميادين السياسية والثقافية والإنسانية.

2-أكدت استمرارية هذه العلاقة أن الجزائر جزءاً لا يتجزأ لم ينفصل ولن ينفصل عن الأمة العربية.

3-ساهمت شخصيات وطنية ونخبوية في تمتين روابط العلاقات بين الجزائر والمشرق العربي ومصر خاصة على غرار الشيخ الفضيل الورتيلاني، وعلي الحمامي وعبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي...إلخ، في مرحلة متقدمة من النضال الجزائري وشخصيات ثورية على غرار آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد خيضر، توفيق المداني، والأمين دباغين...إلخ.

4-فندت العلاقات الجزائرية العربية الإدعاءات الفرنسية على انتماء الجزائر لفرنسا.

5-ساهم احتكاك الوطنيين الجزائريين بإخوانهم الوطنيين في كل من تونس والمغرب ذو التجربة النضالية في المشرق العربي من بلورة الوعي الوطني الجزائري من خلال مكتب المغرب العربي بالقاهرة.

6-اكتسب مناضلو حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حرية سياسية ودبلوماسية في القاهرة من خلال مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي.

7-ساهم الوضع في الجزائر والأزمة التي أدت إلى اكتشاف المنظمة الخاصة وملاحقة مناضليها إلى التحاق بعض قادتها بالقاهرة ومحاولتهم إيجاد جهة رسمية فيها داعمة لثورة تحريرية بالجزائر.

8- أدت الأزمة التي عصفت بحركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى بروز حركة راديكالية ثورية سعت إلى الذهاب إلى الخيار الثوري من خلال التنسيق مع قادة المنظمة الخاصة الذين شكلوا وفدا لهذه الحركة بالقاهرة، بحثا عن الدعم اللوجستي لها.

9- أدى نجاح ثورة الضباط الأحرار بمصر سنة 1953م إلى فتح أفاق للجزائريين لتبني ثورتهم من قبل القيادة المصرية.

10- نجح الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة بقيادة بن بلة إلى افتتاح صك الدعم المصري للثورة التحريرية الجزائرية.

الفصل الثاني

نشاط الوفد الخارجي لجبهة

التحرير الوطني بالقاهرة

1958-1954

لا يخفى على الباحثين في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية ، أهمية نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة ، لأن هذا النشاط كان بمثابة الشريان الرئيسي الذي مد الثورة التحريرية الجزائرية بأهم مقومات العمل الثوري وهما الحراك الدبلوماسي والدعم اللوجستي ، اللذان كانا بلا شك أهم الأعمال على الصعيد الخارجي التي دعمت الثورة داخليا ، وكرست الفعل الثوري لدى قادتها ، وأكسبتها شرعية دولية عالمية رغم الآلة الإعلامية والدبلوماسية والترسانة العسكرية التي جندتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة للقضاء عليها .

كما لا يخفى على الباحثين بأن النشاط الثوري ومنذ انطلاق الثورة الجزائرية في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 وإلى غاية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 ، كان بحاجة إلى دعم خارجي ، وتعتبر الفترة الأولى من تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية من سنة 1954 إلى 1958 أهم وأخرج سنوات الثورة التحريرية الجزائرية ، التي كانت تراهن على تحقيق النجاح والاستمرار رغم جميع الصعوبات على المستويين الداخلي والخارجي وهذا ما أدركه قادة جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، الذين لم يدخروا جهدا برغم المعوقات السياسية و الدبلوماسية والتغيرات الأيديولوجية في العالمين العربي والغربي ، والرهانات التي انساقوا إليها من ضرورة إيجاد دعم للثورة من قبل الأشقاء العرب والأصدقاء .

لقد وجد قادة جبهة التحرير الوطني ضالتهم لدعم الثورة خارجيا في الحكومة المصرية التي نسق رئيس مخابراتها فتحي الديب مع أحمد بن بلة لإيجاد قنوات فاعلة وفعالة لمد الثورة بالسلح انطلاقا من القاهرة والتحرك إعلاميا ودبلوماسيا لكسب التأييد الدولي لهذه القضية العالقة منذ سنة 1830.

لم يكن الطريق معبدا سواء في القاهرة أو خارجها، ورغم التغيرات على المستويين الإقليمي كاستقلال المغرب وتونس سنة 1956، والوحدة ما بين مصر وسوريا سنة 1958 إلا أن نشاط هذا الوفد لم يتوقف رغم دخوله في رهانات وحسابات إستراتيجية عربيا ودوليا ،

وضغوطات دولية واصل عمله بوتيرة متفاوتة خضعت للظروف الدولية في الفترة الممتدة من سنة 1954 إلى 1958.

لقد أعطى استمرار الثورة داخليا حسا لدى ممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائري بالقاهرة حيث نجحوا في أداء دورا بارزا على الصعيدين الإعلامي و الدبلوماسي واللوجيستي للتحسيس بعدالة القضية الجزائرية , ولم يتوانوا في المشاركة في أي مناسبة دولية لفضح الممارسات الوحشية الفرنسية في حق الشعب الجزائري .

وللإمام بنشاط جبهة التحرير الوطني بالقاهرة من سنة 1954 - 1958 ارتأينا الإجابة على الإشكالية المطروحة التالية :

1. هل ساعدت الظروف الدولية وخاصة انتشار الفكر التحرري في إفريقيا و آسيا في طرح القضية الجزائرية و تبنيها ودعمها سياسيا وعسكريا من قبل الهيئات والمنظمات الدولية والدول الشقيقة و الصديقة، وما هو دور الوفد الخارجي في ذلك ؟

المبحث الأول:النشاط الدبلوماسي لوفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1954-

1958

I. النشاط الدبلوماسي لوفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1954-1958

لعب ممثلو جبهة التحرير الوطني بعد نجاح جيش التحرير الوطني في تكبيد القوات الفرنسية خسائرا معتبرة، دورا أساسيا للتعريف بالقضية الجزائرية وإعطائها صدى وبعدا دوليا لإحراج فرنسا، فقد أدى الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة دورا أساسيا على الصعيدين الإعلامي والدبلوماسي في التحسيس بالقضية الجزائرية فكان النشاط الدبلوماسي للوفد الخارجي متنوعا، لم يدخر فيها أعضاء الوفد الخارجي أي وسيلة دبلوماسية لفضح الممارسات الوحشية لفرنسا في حق الشعب الجزائري .

أولاً: مؤتمر باندونغ:

تميز نشاط البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني بالقااهرة، بإدخال القضية الجزائرية إلى الحياة الدبلوماسية الدولية، ونجحت في الشهور الأولى من بداية الثورة، من خلال مشاركة الوفد الخارجي بالقااهرة في مؤتمر باندونغ (من 18 إلى 24 أبريل 1955م)، الذي ضم أنشط الدول في قارتي إفريقيا وآسيا، والتي كان لها دور بارز في قيادة الحركة الافروآسيوية المناهضة للاستعمار.

الواقع أن المؤتمر لم يكن بداية النشاط الدبلوماسي للبعثة الخارجية ولكن نتائجه كان لها آثار إيجابية ترقى لتصنيفه كأول نشاط دبلوماسي هام وبآثار إيجابية (1)، حيث تبنى مؤتمر باندونغ استعمال أي وسيلة تضمن استقلال وحرية شعوب العالم المستعمر، بمعنى الاعتراف المباشر ومساندة الوسائل المستعملة من قبل الجزائريين من أجل التحرر.

لقد كان لممثلي جبهة التحرير الوطني وعلى رأسهم أحمد بن بلة²، ومحمد اليزيد، في المؤتمر الأثر الإيجابي في إبراز تجربة الثورة الجزائرية بأبعاد إنسانية نبيلة وراقية تحررية، كما نجح أعضاء الوفد الخارجي بالقااهرة بمشاركتهم في أعمال المؤتمر، من شرح أهداف الثورة الجزائرية التي اندلعت خمسة أشهر قبل انعقاد المؤتمر، فكان لها التأثير الإيجابي على قراراته حيث تبنى المؤتمر توصيات غير مساومة مع الاستعمار الفرنسي خاصة والاستعمار بشكل عام، ومطالبة هذه الدولة الاستعمارية بالانسحاب اللامشروط من هذه الدول التي احتلتها.

¹- إسماعيل الدبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص35.

²- أحمد بن بلة: (25 ديسمبر 1916 - 11 أبريل 2012)، أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال، من 29 سبتمبر 1962 إلى 19 يونيو 1965. هو أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني في عام 1954. سجنته الحكومة الفرنسية بالفترة من 1954 إلى 1962، وبعد الاستقلال أصبح رئيساً للجزائر حتى خلعه هواري بومدين

لقد كان لهذا المؤتمر تأثير إيجابي على النشاط الدبلوماسي للوفد الخارجي، حيث أعطى دفعة قوية لتدويل القضية الجزائرية، خاصة وأن نشاط وتنظيم الحركة الأفروآسيوية كان ينطلق من القاهرة، مقر "منظمة التضامن الشعبي الأفروآسيوي"، كما لعبت مصر من خلال دعمها للوفد الجزائري وتحت التأثير المباشر للرئيس "جمال عبد الناصر" مصحوبا بالنشاط المكثف لممثلي جبهة التحرير الوطني، دورا هاما من خلال إعطاء القضية الجزائرية ديناميكية دولية وخاصة في قارتي آسيا وإفريقيا لتدويل القضية الجزائرية عقب مؤتمر بانونغ 1955م، حيث طالبت كل من مصر والسعودية وبدعم من منظمة التضامن الأفروآسيوي بتدويل القضية الجزائرية، التي تم تسجيلها في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1955م، فكان هذا الحدث بمثابة نجاح للدبلوماسية الجزائرية وبعد شهور من ذلك وتحديدا في شهر جوان 1956م تمكنت البعثة الخارجية وبمساعدة الدول المساندة للثورة الجزائرية من طرح القضية على مجلس الأمن الدولي⁽¹⁾، رغم أنه لم يصدر أي قرار بشأنها، وذلك لهيمنة الدول الكبرى على حق الفيتو لأن مجرد طرحها كان اعترافا بوجودها كقضية دولية وليس كما كانت تدعيه فرنسا من أنها شأن فرنسي داخلي.

ونتيجة للإستراتيجية الدبلوماسية لأعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة، ونشاطهم المكثف مع رؤساء وقادة الدول العربية، وبتأثير من القيادة المصرية، وافقت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة من إدراج القضية الجزائرية في دورتها الحادية عشر سنة 1957م، وأصدرت قرارا يعتبر القضية الجزائرية قضية دولية وهذا نص القرار:

"إن الجمعية العامة التي استمعت إلى تصريحات الوفود المختلفة، وناقشت القضية الجزائرية تعتبر أولا أن الحالة الجزائرية تسبب الكثير من الآلام، والخسائر في الأرواح البشرية وتعتبر عن أملها في إيجاد حل سلمي وديمقراطي عادل، مطابق لروح التعاون

¹ - جريدة المجاهد: لسان حال جبهة التحرير الوطني، العدد 10، 5 سبتمبر 1957، ص 9.

بالوسائل المناسبة ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾، و جاء هذا القرار بعد عدة محاولات فاشلة للتفاوض بين الجانبين.

ثانيا: مفاوضات جس النبض وتعرش الوفدين 1956:

بدأت الاتصالات الفرنسية الجزائرية، مع أول لقاء في القاهرة جمع "جورج قورس" George Gores عن الجانب الفرنسي، ومحمد خيضر واستمرت المباحثات من 12 إلى غاية 30 أبريل 1956م، وفشلت ليليتها لقاء آخر شارك فيه بن بله والدكتور الأمين دباغين في القاهرة في ماي 1956م، ولم تسفر عن تقدم يذكر بين الجانبين. تبع بلقاء آخر في جويلية 1956م، في بلغراد ضم وفد ترأسه "بيارقومي" Pierre Guoumi عن الجانب الفرنسي، و"محمد يزيد" و "أحمد فرنسيس" عن الجانب الجزائري، وكان آخر لقاء من 2 إلى 3 سبتمبر 1956، بروما جمع نفس أفراد الوفد الفرنسي أما عن الجانب الجزائري تشكل الوفد من "خيضر" و"كيوان" و"يزيد"⁽²⁾.

لقد فشلت هذه المفاوضات لعدم جدية الطرف الفرنسي في التفاوض مع أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة في ظرف أزمة حادة بين هذه الأخيرة ومجموعة "عبان وكريم"، فبعد أن كان عبان رمضان، قد أتهم في شهر سبتمبر من سنة 1955م، بأنه يطمح للحكم الذاتي الداخلي صار يُجذَرُ مواقفه، لذلك كان لأعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة فرصة لمناورة محدودة للغاية، وأصبح أي تنازل مهما كان بسيط من جانبهم يهدد بوضعهم في خانة المعتدين⁽³⁾، هذا وسيظهر الاختلاف الإيديولوجي بشكل واضح و ملموس بين الفريقين "عبان وكريم" من جهة و"الوفد الخارجي" لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة من جهة ثانية أثناء وبعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م.

¹ - جريدة المجاهد: المصدر السابق، ص9.

² - محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 166.

³ - Benjamin stora et Zakia Daoud : Ferhat Abbas une autre Algerie, edition casbah, Alger, 1995, p252.

ثالثاً: مؤتمر طنجة 1958:

جمع هذا المؤتمر ⁽¹⁾ وفود من المغرب وتونس والجزائر على امتداد أيام 26 الى 30 أبريل 1958م، وقد انعقد هذا المؤتمر بعد حوالي السنة من استقلال تونس والمغرب ²، وأكثر من نصف سنة عن حادثة اختطاف أعضاء الوفد الخارجي الجزائري في حادثة القرصنة الجوية في 22 أكتوبر 1956م، حيث حمل بيانه الختامي عدة توصيات وقرارات عبرت عن آمال الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

لقد شكل استقلال الجزائر محور أعمال المؤتمر وجوهر قرارته، ذلك أن بقاء الجزائر مستعمرة بعد تحرر كل من المغرب وتونس، لا يعبر عن تطلعات شعوب هذه الدول، و هذا ما عبّرت عنه الوفود المشاركة و التي أقرت بضرورة استكمال استقلال جميع أقطار المغرب العربي، حيث تداول رؤساء الوفود الكلمة معبرين عن دعمهم لاستقلال الجزائر، كما كانت كلمة الوفد الجزائري أكثر حدة وعمقا حيث قال السيد عبد الحميد مهري: "... إن الوفد الجزائري، يمثل في هذا المؤتمر الرقعة الجغرافية الوحيدة في العالم التي تدور فيها حرب طاحنة ما يقرب من أربع سنوات، حرب يخوضها الشعب الجزائري للحصول على حقه الطبيعي في الحرية والاستقلال، ومع هذا، فإن الحرب الدائرة الآن بالجزائر لا تهم الجزائر وحدها لأنها في الواقع معركة تحرير المغرب العربي كله".... ليخلص إلى "أن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة لتخليص الجزائر من الاستعمار وهي أيضا للقضاء على ما بقي من مظاهر السيطرة الاستعمارية في الأقطار التي حصلت على حريتها واستقلالها."⁽³⁾

1- انعقد المؤتمر في أعقاب إصدار أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال قرارا يدعون فيها إلى دراسة الوسائل الخاصة لتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي خلال اجتماع 2 مارس 1956، وبعد اتصال أعضاء من حزب الاستقلال المغربي وهم أبو بكر القادري والدكتور بناني بقيادة من الحزب الحر الدستوري التونسي بعد مشاورات فيما بينهم تم عقده أيام 21 و 22 مارس 1957م، للمزيد أنظر: أمحمد المالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص 457-460.

2- استقل المغرب يوم 3 مارس 1956م وتونس 30 مارس 1956م.

3- أمحمد المالكي: المرجع السابق، ص 459.

يرى المؤرخون أن مقررات المؤتمر، كان محورها القضية المركزية، وهي الجزائر حيث أجمعت الوفود المشاركة على ضرورة الدفع باتجاه استقلال الجزائر، كي تصبح دولة كاملة السيادة وعضوا فعالا في المغرب العربي (1).

رابعا : مؤتمر طنجة ومواقفه من القضية الجزائرية:

جاءت فكرة عقد مؤتمر الوحدة المغاربية في ظروف إقليمية حرجة، على خلفية التهديد الفرنسي لكل من المغرب وتونس بحق المتابعة لدعمهم القضية الجزائرية وجاء قصف ساقية سيدي يوسف ليكرس هذا التهديد على أرض الواقع، إلى جانب بقاء القواعد العسكرية الفرنسية في البلدين، كقواعد لشن هجمات عسكرية على جيش التحرير الوطني المرابض على الحدود التونسية والجزائرية (2).

أما على المستوى الإقليمي فكان يميزها التحالفات الإستراتيجية التي بدأت تظهر في المشرق العربي، في ظل قيام الجمهورية العربية المتحدة (3)، حيث يرى محمد حربي أن انعقاد مؤتمر طنجة جاء لتأكيد أيديولوجية المغاربة التي لا يتعارض مع التوجهات الغربية، أما الأهداف الحقيقية للمؤتمر فهي تطمين المعسكر الغربي بأن الثورة الجزائرية لن تتحو منحى الجمهورية العربية المتحدة التي ذهبت باتجاه المعسكر الشيوعي (4).

1- أحمد المالكى: المرجع السابق، ص 460.

2- زكي مبارك: مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي، مجلة الذاكرة الوطنية، العدد 13، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2009، ص 80.

3- عبد الإله بلقزني وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1986، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 136.

4- محمد حربي: الأسطورة والواقع، المصدر سابق، ص 177.

لقد جاء مؤتمر طنجة ليؤكد فكرة الوحدة المغاربية، من خلال بعث مؤسسات⁽¹⁾ وتنظيمات مشتركة، كما خيمت على فعاليات المؤتمر فكرة الاستقلال والسياسة القمعية التي تنتهجها فرنسا في الجزائر.

بقراءة مداخلات رؤساء الوفود المغاربية المشاركة، يتضح لنا أن مطلب الاستقلال كان محور هذه المداخلات حيث جاءت كلمة "أحمد بلفريخ" الافتتاحية للمؤتمر لتؤكد على ذلك حيث قال: "... أن وحدة شمال إفريقيا أصبحت أمرا ضروريا، بعد استقلال كل من تونس والمغرب وأن التطورات التي طرأت على الوضع الدولي، وضعت شمال إفريقيا في وضع بارز، ليؤكد بأن مصير شمال إفريقيا واحد ومرهون بتحرير الجزائر؟ ما يوجب دعم الشعب الجزائري لتحقيق الحرية والاستقلال ضمن استقلال المغرب العربي بأكمله...".⁽²⁾

لقد تلت مداخلة رئيس الوفد المغربي، كلمة رئيس وفد الحزب الدستوري الجديد "الباهي الأدغم" الذي جاء فيها ما يلي: "... إننا نجتمع اليوم في ظرف جد دقيق، فمن جهة تعيش شمال إفريقيا مخاضا عسيرا، كما اكتسح المغرب تيارا تحرريا استطاع تفويض أركان الاستعمار....".⁽³⁾

الحقيقة كانت كلمة الوفد الجزائري في هذا المؤتمر أكثر قوة وعمقا، ومحاكمة للاستعمار، حيث أكد السيد عبد الحميد مهري في كلمته بأن الجزائر بقيت الرقعة الوحيدة في العالم التي تدور فيها حرب طاحنة ما يقرب من أربع سنوات، حربا يخوضها شعبا أعزلا للحصول على حقه في الحرية والاستقلال....⁽⁴⁾، والواقع أن فعاليات المؤتمر جاءت

¹ - عامر رخيلا: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، العدد 1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999، ص، ص160-161.

² - أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، ج3، المطبعة الجديدة، الدار البيضاء، 1999، ص، ص 71-72.

³ - المرجع نفسه، ص، ص 77-82.

⁴ - محمد المالكي: المرجع السابق، ص 459.

لتمتين استقلال كل من تونس والمغرب، وأكدت على وجوب استقلال الجزائر، كما جاءت قراراته داعمة لحق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال هو الشرط الوحيد لحل الحرب الدائرة في الجزائر وهذا نصها.

1. إقرار مبدأ تقديم مساعدة مالية للجزائر.

2. تكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي تونس والمغرب.

3. وقف المساعدات الغربية لفرنسا بحربها في الجزائر⁽¹⁾.

4. قرارات حول الوحدة تضمنت:

أ- اختيار الشكل الفدرالي كإطار للوحدة المغاربية.

ب- إنشاء جمعية استشارية تختص بالنظر في مسائل المصلحة المشتركة.

ت- إنشاء سكرتارية "أمانة عامة" دائمة مكونة من 6 أعضاء.

5- قرارات حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي نصت على ما

يلي:

أ- استنكار استمرار وجود القواعد الأجنبية في تونس والمغرب الأقصى.

ب- مطالبة فرنسا بالتوقف عن استعمال قواتها العسكرية المتواجدة على الأراضي التونسية

والمغربية للعدوان على الشعب الجزائري..

6- توصيات للحكومات والأحزاب السياسية لاتخاذ إجراءات لتصفية الاستعمار نصت

على ما يلي:

- تأييد الكفاح الموريتاني⁽²⁾.

¹- عامر رخيطة : المرجع السابق، ص 161.

²- هذه المقررات سطرت مصير المغرب العربي، المجاهد، العدد 23، 1958/05/17.

لقد كانت هذه القرارات من الناحية النظرية خطوة ايجابية في سبيل تحقيق وحدة المغرب العربي، واستكمالاً لتحرير بقية الأقطار المغاربية خاصة الجزائر، لكن من الناحية التطبيقية اصطدمت لعراقيل قطرية، ومما أدى إلى فشل وتفجير ندوة طنجة.

خامسا : مؤتمر آكرا 1958:

تم عقد مؤتمر آكرا في 15 أبريل 1958م، وقد اكتسى هذا المؤتمر بعدا تضامنيا مع القضية الجزائرية كما جاء كدفعة قوية لنشاط ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة، وعلى رأسها السيد "محمد الأمين دباغين" منسق السياسة الخارجية باللجنة، حيث اعتبرت لجنة التنسيق والتنفيذ هذا المؤتمر دعما قويا وتضامنا مع النضال الجزائري من قبل الحكومات الإفريقية، وقد تمخضت جلساته عن الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كمثل وحيد للشعب الجزائري، كما أوصى بإنشاء هيئة دائمة لمتابعة الكفاح التحرري الجزائري في هيئة الأمم المتحدة (1).

يعتبر مؤتمر القاهرة وآكرا من أهم المؤتمرات في هذه الفترة خاصة بعد الركود الذي أصاب نشاط الوفد الخارجي بعد اختطاف قاداته، وتعويضه بوفد حددت صلاحياته بموجب مقررات مؤتمر الصومام والصراعات الأيديولوجية التي كانت محتدمة بين قادة الثورة "عبان وكريم" التي طفت على السطح فيما بعد .

II. تأثير قرارات مؤتمر الصومام على تشكيلة و نشاط الوفد الخارجي بالقاهرة:

بعد أن توطدت العلاقات بين النواة الجديدة لجبهة التحرير الوطني، بقيادة "كريم بلقاسم" و"عبان رمضان" و "عمر او عمران"، وبين قادة الولاية الثانية، بقيادة "زيغود يوسف"، والولاية الخامسة بقيادة العربي بن مهدي، اقترح زيغود يوسف على النواة الجديدة لجبهة التحرير الوطني عقد مؤتمر وطني تنبثق عنه قيادة موحدة للثورة، وفي ديسمبر 1955م، عقد قادة

1-المجاهد ، العدد 23، 7 ماي 1957، ص 15.

الولاية الثانية اجتماعا لتقييم الوضعية العامة، وبعثوا برسالة إلى المسؤولين بالعاصمة، يقترحون عقد هذا المؤتمر، والذين استحسنوا الفكرة، واقترحوا أن يعقد المؤتمر في الولاية الثالثة بوادي الصومام، في الذكرى الموافقة لهجومات 20 أوت 1955م.

انطلق "عبان رمضان" في العمل لتكوين قيادة مركزية للثورة بقيادة جديدة، وهذه الفكرة وجدت معارضة قوية من قبل كل من "بوضياف" و "بن بله وخيضر"، لأن المبدأ المتفق عليه في العمل عام 1954م، هو اللامركزية في العمل الثوري⁽¹⁾، وبالإضافة إلى تهميش القادة الأوائل للثورة، نجح مهندسو المؤتمر بإعطاء أولوية الداخل على الخارج، حيث كانت هذه الإستراتيجية تهدف إلى التخلص من قادة الثورة الأوائل وخلق قيادة جماعية لها، حيث شرع عبان رمضان في تعيين مسؤولين جدد في مختلف المستويات وتكليفهم بمهام محددة حسب ما خطط له، لكن أكثر ما كان يقلق "عبان رمضان" بصفة خاصة أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، لأن هذا الوفد في وجهة نظرهم سيدخل في مفاوضات مع فرنسا وقد يقبل بالمساومات دون استشارة قادة جبهة التحرير الوطني بالداخل.

قام "عبان رمضان" في شهر سبتمبر 1955م، بإرسال الأمين دباغين إلى القاهرة لتراس الوفد الخارجي، لكنه لم يحصل على تأييد مصر التي رفضت الاعتراف به، كقائد للوفد بالقاهرة بدلا عن "أحمد بن بله"، الذي يحظى بتأييد قوي من القاهرة، كما أن آيت أحمد الذي أيد "عبان رمضان" اعترض على تسمية "لمين دباغين" رئيسا للوفد الخارجي بالقاهرة⁽²⁾.

لقد انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م⁽³⁾، واستمرت جلساته أربعة عشر يوما، بغياب المنطقة الأولى وكذلك الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، حيث انبثق عنه إنشاء

¹ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 391.

² - المرجع نفسه، ص 392.

³ - لمزيد من التوضيح عن مؤتمر الصومام أنظر: ازغيدي لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956م - 1962م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

سلطة تنفيذية وهي لجنة التنسيق والتنفيذ، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية بمثابة السلطة التشريعية يتخذ أعضاؤها القرارات السياسية والعسكرية الخاصة بمسار الثورة التحريرية.

الحقيقة أن إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ، قد سمح لجبهة التحرير الوطني أن تجند أعضاء المنظمات الجزائرية لخدمة الثورة وإقامة تعاون بين القيادة المركزية في الجزائر العاصمة وبين الولايات والمسؤولين في الداخل والخارج، وبالفعل تمكن عبان رمضان وكريم بلقاسم من خلق قوة ثورية ضمتها بالإضافة إلى السادة بن يوسف بن خدة وسعد دحلب، وتم تهميش أحمد بن بله ومحمد بوضياف وخيضر، وآيت أحمد، وأصبحوا مجرد ممثلين للجبهة بالخارج، يتلقون التعليمات من القيادة الجديدة في الجزائر، بعدما كانت لهم حرية التصرف على أساس أنهم قادة الثورة بالخارج. (1)

وصل كل من السادة ممثلو جبهة التحرير الوطني بالخارج، إلى مراكش للتباحث مع ملك المغرب، حول الاجتماع الثلاثي المقرر عقده بتونس، بين قادة الدول المغاربية الثلاث تونس، والجزائر، و المغرب لإيجاد حل للقضية الجزائرية في أوائل شهر أكتوبر من سنة 1956م، ثم توجه أعضاء الوفد الخارجي إلى تونس لحضور اللقاء المزمع عقده على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية المغربية لتعرضهم المقاتلات الجوية الفرنسية، وأجبرتهم على الهبوط بمطار الجزائر، وتم القبض عليهم من قبل السلطات الفرنسية، التي نقلتهم إلى سجن الصحة بفرن ، حيث طويت صفحة من عمل الوفد الخارجي بالقاهرة، بعد اختطاف أعضائه البارزين، لتبدأ صفحة جديدة وبوجوه جديدة، وبأهداف جديدة فرضتها المرحلة والواقع أن حادثة اختطاف طائرة أعضاء الوفد الخارجي، كان لها صدى على المستويين الداخلي والخارجي، حيث استغل بقية ممثلي الجبهة بالقاهرة وعلى رأسهم السيد "أحمد توفيق المدني" هذه الحادثة لإحراج فرنسا دولياً، وتمكنوا من حشد المزيد من التأييد العالمي للقضية الجزائرية.

¹ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص، ص 397-398.

ونظرا لأن مثل هذا الحادث قد يؤثر بطريقة سلبية على معنويات الشعب الجزائري، والثورة بالداخل، قام السيد "توفيق المدني" بإعداد بيان باسم جبهة التحرير الوطني، لطمأنة الشعب الجزائري، والرأي العام العربي، بأن الكفاح مازال مستمرا و أنه غير مرتبط بأشخاص وان العمل الدبلوماسي والثوري متواصلان حتى الاستقلال، وتم إذاعته عبر أمواج صوت العرب من القااهرة، كما قامت ممثلية جبهة التحرير الوطني بالقااهرة بعقد مؤتمرا صحفيا، للتنديد بعملية الاختطاف، وإبراز تماسك جبهة وجيش التحرير الوطني داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى دعوة ممثلي الجبهة بالقااهرة إلى الدعوة لانعقاد الجامعة العربية، واستعمال نفوذها للإفراج عن القادة المخطوفين (1).

لا شك أن عملية اختطاف بن بله ورفاقه، قد أثارت نوعا من الاهتزاز النفسي لدى مناضلي الجبهة بالداخل والخارج، إلا أن احتواء الموقف من قبل ممثليات الجبهة بالخارج وخاصة بالقااهرة، والتماسك الذي أبداه جيش التحرير الوطني بالداخل، جعل حادثة الاختطاف، حدثا خدم القضية الجزائرية و زاد من تعريف الرأي العام العالمي بها وخاصة الأوروبي بالقضية الجزائرية كونها أصبحت محور السبق الصحفي لوكالات الأنباء العالمية في تلك الأيام.

أولا: اعتراض القااهرة على وفد جبهة التحرير الوطني الجديد :

لكي نفهم حقيقة التغيير الذي وقع في الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام في سنة 1956م ينبغي أن نشير في البداية إلى أن القيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام، وخاصة لجنة التنسيق والتنفيذ أصبحت تتكون من المدنيين الذين استكملوا مراكز قيادية في الثورة وحلوا محل القادة الأوائل للثورة، فالمناضل "عبان رمضان" قد استعان بالقادة المركزيين في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية أمثال "بن يوسف بن خدة" و "سعد دحلب"، وأصبح هو القائد المؤثر في الكثير من القرارات بالثورة الجزائرية، وبيدوا أن "كريم بلقاسم"

¹ - فتحي الديب : المصدر السابق ، ص270.

كان منسجما مع المركزيين و "عبان رمضان"، إلى درجة أنه كان يؤيدهم في مواقفهم بدون تحفظ، وقد استاء "أحمد بن بله" و "محمد بوضياف" و "محمد خيضر" من هذا التطور المفاجئ في مسار الثورة، لأن كريم بلقاسم لم يظهر أي تضامن مع زملائه القدامى أيام اندلاع ثورة نوفمبر 1954م⁽¹⁾.

بعد إلقاء القبض على بن بله ورفاقه في 22 أكتوبر 1956م، حل محله " الأمين دباغين" كرئيس لوفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، وذلك لاعتماده من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ وثقة أعضائه فيه، وبذلك تحول وفد الجبهة بالقاهرة من مقرر إلى منفذ لما تأمر به لجنة التنسيق والتنفيذ، التي كانت تعمل بدورها تحت إشراف ومسؤولية المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكنتيجة لهذا التحول في سياسة الثورة الجزائرية، أبدى قادة مصر تخوفهم من التوجه الجديد للثورة الجزائرية، التي كانت تسير في إطار عربي إسلامي وبدؤوا يتساءلون عن الضمانات لاستمرارها على نفس النهج.⁽²⁾

لقد أظهرت القيادة المصرية نية توجيه القيادة الجزائرية والتحكم في قراراتها، ويرجع هذا إلى تساهل الوفد الخارجي وثقته في القيادة المصرية، لكن الحقيقة أن هذا التدخل لم يكن يرضي قادة الثورة بالداخل التي كانت تصر على استقلالية قرارات الثورة مما جعلها توجه انتقادات لاذعة للوفد الخارجي وهذا ما أقرته رسالة عبان رمضان بتاريخ 13 مارس 1956 التي وجهها لهم، والتي جاءت بعد اللقاء الذي جمع جمال عبد الناصر بوزير خارجية فرنسا كريستيان بينو في مارس 1956، والذي قبل فيه بلعب دور الوسيط لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية على أساس المقترح الفرنسي وهو الحكم الذاتي، وهو ما رفض من قبل الوفد المفاوض الجزائري في لقاء القاهرة في أبريل 1956.

¹ - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 466 .

² - المرجع نفسه، ص، ص 466 - 467.

ازداد التدخل المصري في الشأن الداخلي للثورة الجزائرية عقب اعتقال أعضاء الوفد الخارجي في 22 أكتوبر 1956¹، حيث قامت القيادة المصرية بمصادرة جميع الوثائق التي كانت بمبنى الوفد الخارجي مدعة ضرورة الحفاظ على أسرار الثورة، ولم تتوقف التدخلات المصرية عند هذا الحد، بل عبرت عن اعتراضها على مقررات مؤتمر الصومام، وخاصة تجاهله للمبادئ العربية الإسلامية التي جاءت في بيان 1 نوفمبر 1954، ورفضت الاعتراف بالوفد الخارجي الذي عين من قبل مؤتمر الصومام، وزكت فقط شخصية "توفيق المدني" الذي يحضى بثقة أحمد بن بلة².

لم تكن قيادة الثورة لتطيل أزمة امتعاض القيادة المصرية لذلك تمكن الوفد الخارجي الجديد من إقناع الحكومة المصرية به، وعمل على تطمينها فوافقت على الأمين دباغين لقيادة الوفد الخارجي وعضوية كل من أحمد توفيق المدني، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، وفرحات عباس .

لقد كان تعيين وفد خارجي بقيادة جديدة من قبل قادة الثورة بالقاهرة تكتيكا لسحب البساط نهائيا من التدخلات المصرية في شؤون الثورة التحريرية، وخاصة بعد التخوفات التي ساورت قيادة الثورة من اختراق النظام المصري من قبل الفرنسيين، وخاصة بعد مصادرة اليخت اتوس.

يرى المؤرخون أن إلقاء القبض على الأعضاء البارزين للوفد الخارجي بالقاهرة كان نعمة على الثورة الجزائرية لأنه حسم الصراع بين مؤيدي عبان رمضان والوفد الخارجي حول أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري، وساهم في توحيد الصف بعد هذه الحادثة، ومع ذلك كانت رغبة "عبان رمضان" في القيادة والسيطرة على الثورة وقراراتها سببا في تجدد الصراع في صيف 1957م، عند مروره بالولاية الخامسة ثم المغرب باتجاه القاهرة

1- انظر الملحق رقم 20.

2- المرجع نفسه، ص 467.

حين اتهم "عبد الحفيظ بوصوف" بعدم احترام مقررات مؤتمر الصومام، وقام بتوجيه انتقادات لاذعة لكل من "كريم بلقاسم" و "عمر أوعمران"، فكانت نتيجة هذه الممارسات من قبل "عبان رمضان"، هي تقليص نفوذه في اجتماعات القااهرة وزحزحته عن قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ وعزل حلفائه "بن خدة" و "سعد دحلب" عن تلك اللجنة وتعويضها بعناصر جديدة تمثل مختلف التيارات السياسية، التي أيدت بانضمامها إلى جيش و جبهة التحرير الوطني الجزائري هذه القرارات، كما اعتبرت القادة المسجونين في فرنسا (أحمد بن بلة، آيت أحمد، محمد بوضياف، ومحمد خيضر)، أعضاء شرفيين في لجنة التنسيق والتنفيذ، وذلك تقديرا لمساهماتهم الكبرى في الإعداد للثورة وتفجيرها في الفاتح نوفمبر 1954م⁽¹⁾.

ثانيا: تحديد الإستراتيجية الجديدة للوفد الخارجي في مؤتمر القااهرة 1957:

يجمع عديد المؤرخين في تاريخ الثورة الجزائرية أن مؤتمر القااهرة، المنعقدة في 26 ديسمبر 1957م، جاء ليصحح الأخطاء الإستراتيجية والمنهجية التي وقع فيها مؤتمر الصومام المنعقدة بتاريخ 20 أوت 1956م، والذي أوجد هوة بين قادة الثورة كاد يعصف بالمكتسبات التي حققتها الثورة داخليا وخارجيا، ويخرجها عن مبادئ 1 نوفمبر 1954م.

لقد انعقد مؤتمر القااهرة في ظروف جد حرجة من تاريخ الثورة التحريرية وبالتحديد بعد طرح قضية الأوليات التي همشت أعضاء الوفد الخارجي، وعملهم السياسي والدبلوماسي من خلال مقررات مؤتمر الصومام، التي أوجبت أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري وكذلك أفرغت الثورة من بعدها العربي الإسلامي وهو الذي أثار حفيظة القادة المصريين وكاد يوقف دعمهم للثورة التحريرية الجزائرية.

لقد خيمت على مؤتمر القااهرة، أجواء خطف طائفة أعضاء الوفد الخارجي بالقااهرة، أحمد بن بلة، آيت أحمد ومحمد خيضر بالإضافة إلى منسق الثورة بين الداخل والخارج

¹- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص470.

محمد بوضياف، في يوم 22 أكتوبر 1956م، ونظرا للفترة الحرجة من تاريخ الثورة، ارتأى المجلس الوطني للثورة، عقد هذا المؤتمر بالقاهرة، لتعيين لجنة تنسيق و تنفيذ جديدة غير التي أعلن عنها في مؤتمر الصومام، تحل محل الوفد الخارجي على الصعيد الخارجي، ويكون فيها "الأمين دباغين" منسقا للسياسة الخارجية بالقاهرة ومفوضا لتولي اختصاصات القيادة العليا للثورة، وتعليماتها ملزمة لكل الهيئات الثورية.

والواقع أن حضور عديد الوفود الرسمية وغير الرسمية من مندوبي البرلمانات والحركات السياسية والهيئات الاجتماعية والمهنية خاصة من قارتي آسيا وإفريقيا، أكسب الثورة التحريرية المزيد من التأييد والدعم الدوليين⁽¹⁾، رغم تقلص صلاحيات الوفد الخارجي بموجب قرارات مؤتمر الصومام وخطف قادة الوفد الخارجي الأربعة.

III. نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في هيئة الأمم المتحدة :

تعتبر هيئة الأمم المتحدة المنظمة الدولية الوحيدة ذات التوجه العملي في حل النزاعات والقضايا المصيرية في العالم، فهي مركز التقاء مجموعة من المؤسسات والأجهزة الدولية المختلفة التي تسعى إلى وضع تنظيم هيكلي دولي في جميع مجالات العلاقات الدولية⁽²⁾،

1- جاء في اللائحة التي صادق عليها المؤتمرين:

1. يندد المؤتمر بالحرب الاستعمارية وبالتعذيب المسلط من طرف القوات الفرنسية على الشعب الجزائري الذي يناضل من أجل استقلاله.
2. يقوم بتأييده للكفاح المجيد الذي يقوم به الشعب الجزائري.
3. يطالب بإطلاق سراح القادة الخمسة وجميع الوطنيين الجزائريين الموقوفين في السجون والمحتشدات
4. الاعتراف فورا باستقلال الجزائر ويستتكر تجنيد الأفارقة في الجيش الفرنسي.
5. جعل يوم الفاتح من مارس يوم التضامن مع الجزائر .
6. مطالبة الحكومات الإفريقية والآسيوية بتقديم المساعدة المالية للجزائر ودعمها في الهيئات والمحافل الدولية، أنظر :

المجاهد، العدد 16، 15 جانفي 1958م، ص2.

(2)- محمد مرشحة:الوجيز في المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة حلب، 2010، ص 79.

كما يعتبر مجلس الأمن الدولي على رأس أجهزة المنظمة بالإضافة إلى الجمعية العامة ثاني أهم جهاز فيها، حيث تعقد الجمعية دورتها العادية مرة واحدة في شهر سبتمبر سنويا، ومع ذلك تستطيع عقدة دورات استثنائية بناء على طلب الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة.⁽¹⁾

تهدف منظمة الأمم المتحدة إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين دول العالم، كما ينص ميثاقها على حق الشعوب في تقرير مصيرها.⁽²⁾

لقد تم توجيه قادة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني نحو منابر الأمم المتحدة لما لهذه المنظمة من فاعلية في تسوية القضايا الدولية المعقدة، على غرار ما قامت به من وضع حد للاحتلال الهولندي لاندونيسيا سنة 1949، ولان الجزائر قضية مستعصية كون فرنسا تعتبر من الأعضاء الدائمين لهيئة الأمم المتحدة وتمتلك حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي، وتعتبر قضية الجزائر شأنا فرنسيا داخليا ولاستحالة قبولها في مجلس الأمن ارتى الوفد الجزائري الذهاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإيجاد حل عادل للقضية الوطنية الجزائرية.⁽³⁾

لم يكن من السهل وصول القضية الجزائرية إلى أروقة الأمم المتحدة، لكن تضافرت جهود الكتلة الأفروآسيوية، والتي توجهت بمذكرة كانت نتاج توصية خرجت بها مقررات مؤتمر باندونغ، الذي انعقد باندونيسيا ما بين 18 و 24 أفريل 1955، من أجل بحث الأهداف المشتركة بين الدول الأفروآسيوية التي شاركت في فعالياته، والتي بلغ عددها 29 دولة، أسفر المؤتمر بالإضافة إلى التضامن والتعاون إلى تعزيز نضال شعوب العالم الثالث

(1) - محمد المرشة: المرجع السابق، ص، ص 91-92.

(2) - محمد عبد الرحمان الدسوقي: قانون المنظمات الدولية، منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ج2، دار النهضة العربية، 2006، ص، ص 13-14.

(3) - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 116.

من موقف هذه الكتلة التي تمثل أكثر من نصف سكان العالم، الأمر الذي ساهم في تغيير طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة.⁽¹⁾

لقد اقتحم قادة الثورة بالخارج جدران هذه الهيئة الدولية، للتعريف بالقضية الجزائرية وبأهداف الثورة التحريرية، من خلال عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ دورتها العاشرة سنة 1955، وبقيت تطرق أروقة الجمعية العامة لمدة حوالي سبع سنوات حتى سنة 1961 وتقوم بعرض دور أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها من سنة 1955 إلى سنة 1958.

أولاً: في الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1955م:

بعد تمثيل الجزائر من قبل السادة أحمد بن بلة، وأمحمد يزيد، وآيت أحمد،... إلخ في مؤتمر باندونغ وبناء على الجهود التي بذلوها في جلسات هذا المؤتمر نجح هذا الوفد في كسب تعاطف الكتلة الأفروآسيوية، والتي تقدمت بمذكرة في 29 جويلية 1955، للسكرتير العام للأمم المتحدة من قبل أربعة عشرة دولة أفروآسيوية، يطلبون فيها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة، حيث أوضحوا في هذه المذكرة أهمية حق تقرير المصير في تكوين هيئة الأمم المتحدة، مستندين بالقرار رقم 637 الذي أقر من قبل غالبية أعضاء الجمعية العامة بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث أكدوا أن الوضع في الجزائر جد متدهور مما يهدد الأمن والسلام الدوليين، ودعوا الأمم المتحدة إلى استخدام المادة 140 من ميثاقها والتي تخول للجمعية العامة حق التوصية بإجراءات تدعم الأهداف السلمية للميثاق.

وفي اجتماع 22 سبتمبر 1955، قررت اللجنة العامة بأغلبية ثمانية أصوات ضد خمسة أصوات عدم إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها.

(1) - عبد الوهاب الكيلاني: الموسوعة السياسية، ج1، دار الهدى، بيروت، دس، ص 490.

لم ييأس أعضاء الوفد الخارجي الجزائري والذي كان ينسق مع الكتلة الأفروآسيوية من محاولة ثانية لعرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة في 27 سبتمبر 1955، حيث كان التصويت لـ 28 دولة أيدت عرضها و 27 دولة عارضته فيما امتنعت عن التصويت خمس دول.

وأخيرا وبناء على هذا الموقف وافقت الجمعية العامة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة، على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها ممثل فرنسا والذي هدد بأن حكومة فرنسا لن تقبل بأي قرار في هذا الموضوع من الأمم المتحدة، واحتج عن طريق مقاطعة جلسات المناقشة.⁽¹⁾

ترتب على موافقة الجمعية العامة على إدراج القضية في جدول الأعمال أن أحيل الملف إلى اللجنة السياسية (اللجنة الأولى)، ولكن المجموعة الأفروآسيوية قررت الاكتفاء بهذا الإنجاز على أمل أن تسعى الحكومة الفرنسية بالبحث عن حل سلمي للقضية الجزائرية، لذلك تقدم مندوب الهند بناء على قرار الكتلة الأفروآسيوية بطلب عدم النظر في القضية الجزائرية، وتأجيلها إلى الدورة الحادية عشر فتمت الموافقة بالإجماع على هذا الطلب في 25 نوفمبر 1955.⁽²⁾

ثانيا: القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة 1957:

لم تتوقف جهود الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني باتجاه الأمم المتحدة لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية، من خلال توصيات الكتلة الأفروآسيوية، حيث استأنفت مناقشة القضية الجزائرية في اللجنة الأولى في 04 فيفري 1957، حيث تمسكت فرنسا بموقفها السابق واستمرت المناقشة حتى 13 فيفري 1957، ومع ذلك تقدمت الكتلة الأفروآسيوية

(1) - يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص 115.

(2) - عبد المالك عودة: قضية الجزائر في الأمم المتحدة، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، ص 08.

التالية: أفغانستان، بورما، سيريلانكا، مصر، أندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، لبنان، المملكة الليبية، المغرب، نيبال، باكستان، المملكة العربية السعودية، السودان، تونس، اليمن بمشروع قرار رقم 195 والذي تضمن الآتي:

نظرا لحالة القلق والاضطراب والنزاع السائد في الجزائر، والذي خلف كثيرا من الآلام والمآسي وأصبح يهدد العلاقات بين الأمم، واعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره طبقا لنص ميثاق الأمم المتحدة:

1. نطالب فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية وخاصة حقه في تقرير المصير.

2. دعوة فرنسا والشعب الجزائري الدخول في مفاوضات لإيقاف القتال وتسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

3. دعوة السكرتير العام للأمم المتحدة مساعدة الأطراف على إجراء المفاوضات، وأن يقدم تقريرا عن تقدم ملف القضية الجزائرية للجمعية العامة في دورتها الثانية عشر.

4. عرض مشروع القرار على التصويت، حيث تم رفض الموافقة على الفقرتين الأولى والثانية بأغلبية 34 صوتا مقابل 33 صوت إستجاب، مع امتناع عشرة أصوات، لذلك لم يتم عرض القرار للتصويت جملة واحدة.

ونتيجة لإخفاق تمرير القرار، تقدمت اليابان والفلبين وتايلاند بمشروع قرار إلى اللجنة الأولى في الجمعية العامة رقم 199 نص على ما يلي:

- نظرا لحالة القلق والاضطراب في الجزائر والتي تسبب خسائر في الأرواح، وإيماننا بأن هذه الحالة غير المرضية التي تسود الجزائر، الآن يمكننا تهدئتها بجهود مشتركة من فرنسا والشعب الجزائري للوصول إلى حل عادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

- تم التصويت على هذا المشروع بالموافقة بأغلبية 38 دولة لصالحه، و27 دولة ضده وامتناع 13 دولة⁽¹⁾

ثالثاً: القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة - الدورة الثانية عشر -
:1957

عرضت القضية الجزائرية في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تقدمت سبعة عشر دولة أفروآسيوية بمشروع قرار في 05 ديسمبر 1957، تحت رقم 194 ونصه كالآتي:

بعد مناقشة المسألة الجزائرية في فيفري 1957 في الجمعية العامة، تأسفنا لأن الأمل الذي عبرت عنه في قرارها لم يتحقق، حيث تعرف بأن مبدأ حق تقرير المصير ينطبق على الشعب الجزائري وتلاحظ بأن الحالة في الجزائر تستمر في زيادة الآلام والخسائر في الأرواح، حيث دعت الكتلة إلى مفاوضات تقضي إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

تم تعديل المشروع من قبل كل من كندا والنرويج وإيرلندا في 06 ديسمبر 1957، لكن التعديل رفض من قبل الدول الأفروآسيوية صاحبة المشروع الأصلي.
وهذا نص التعديل:

1. تعترف بأن شعب الجزائر له حق العمل من أجل مستقبله بطريقة ديمقراطية.
2. اقترحت مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب الحالي، والعمل على الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

تم عرض التعديل على التصويت، فكانت النتيجة الموافقة على التعديل بأغلبية 37 دولة مقابل رفض 36 دولة فيما امتنعت 7 دول عن التصويت، تقدمت الدولة الأفروآسيوية

(1) - عبد المالك عودة: المرجع السابق، ص 08.

بمشروع معدل جزئياً، لكنه تضمن نفس نقاط المشروع السابق للتصويت، فكانت النتيجة الموافقة على التعديل بأغلبية 37 دولة مقابل رفض 37 دولة وامتناع 6 دول عن التصويت.

أمام نتائج هذا التصويت الأخير، لم تتمكن اللجنة من تقديم التوصيات لأي مشروع أمام الجمعية العامة، فتم إجراء مشاورات ومحادثات بين الوفود المشاركة في عملية التصويت حيث وفقوا في تقديم مشروع تبنته عدة دول وعرض على التصويت حيث تمت الموافقة عليه بالإجماع.⁽¹⁾

بعد مناقشة المسألة الجزائرية تم تقرير ما يلي:

1. تعتبر الجمعية العامة عن اهتمامها بالحالة في الجزائر.
 2. تشجيع العرض المقدم من قبل ملك المغرب والرئيس التونسي بعرض مساعيها للتوسط لحل القضية الجزائرية.
 3. تعبر الجمعية عن رغبتها في روح التعاون الفعال بأن تبدأ محادثات بين الطرفين باستخدام وسائل أخرى للوصول إلى حل يتفق مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.⁽²⁾
- IV. نجاح الوفد الخارجي في حشد الدعم للقضية الجزائرية إعلامياً:**

يشغل الإعلام حيزاً هاماً وأساسياً في العمل السياسي والدبلوماسي والثوري، إذ تحتاج كل حركة سياسية أو تحريرية إلى جانب أهدافها إعلامياً خاصة بها. ليكون لسان حالها والمعبر عن أهدافها، ومن خلاله يتم إقناع وتعبئة الرأي العام المحلي والعالمي للاتفاق حول قضيته، لأن نجاح العمل الإعلامي، ساهم في نجاح القضية سياسياً وعسكرياً.

(1) - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 314.

(2) - المرجع نفسه، ص 315.

والمعروف أن جبهة التحرير الوطني، لم تدخر جهدا لدعم الثورة إعلاميا، ويجدر بنا التذكير بالتجربة الأولى للجنة الثورية للوحدة والعمل وهي نشرة "الوطني" "Patriote" والتي كانت أولى حلقات الإعلام الثوري.

لقد اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954م، في وقت بلغ فيه الإعلام الاستعماري ودعاياته المضللة ذروته ضد الوعي الثوري لجماهير الشعب الجزائري. لذلك وجدت الثورة نفسها خلال هذه الظروف بحاجة ماسة إلى تأسيس إعلام ثوري يؤدي المهام السياسية والدبلوماسية التالية:

1. تعبئة الجماهير الشعبية لتلتف حول الثورة.
 2. تحصين المواطنين الجزائريين داخل وخارج الجزائر من الإعلام الاستعماري وحرية النفسية والإيديولوجية.
 3. نقل وإبلاغ أخبار الثورة وحقيقتها إلى العالم الخارجي.
 4. التعبئة والرد على إعلام العدو المضلل.
- وعلى هذا الأساس أملت الحاجة الموضوعية ضرورة إنشاء إعلام ثوري دبلوماسي وهذا ما تم فعلا من خلال جريدة المجاهد خاصة.

أولا: جريدة المجاهد:

لقد كان ميلاد "جريدة المجاهد" نتيجة حتمية لتطور ظروف الثورة الجزائرية، كما كان تلبية خاصة ملحة، حول خلق إعلام ثوري معبر عن مطامح وأهداف الثورة الجزائرية، وهذا ما أكدته مقررات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، الذي فصل في مسألة تمثيل "جريدة المجاهد" لتكون الناطق الرسمي باسمها، وعرفت صحيفة "المجاهد" أثناء الثورة المسلحة عدة ظروف، جعلتها تمر بعدة مراحل في مسيرتها العملية والنضالية.

-**المرحلة الأولى:** وعرفت بالحقبة الجزائرية، حيث كانت تصدر بمدينة الجزائر، وتمتد هذه الحقبة من أول يوم صدرت فيه في جوان 1956م إلى 25 جانفي 1957م، حيث تم اكتشاف مقرها في حي القصبة بعد فشل معركة الجزائر⁽¹⁾.

-**المرحلة الثانية:** وتعرف بالحقبة المغربية أي بعد اكتشاف أمرها بالجزائر، عملت جبهة التحرير الوطني على نقلها للمغرب الأقصى، حيث نزلت ضيفة على "صحيفة المقاومة الجزائرية" بمدينة تطوان في الفترة الممتدة من 5 أوت 1957م إلى أول نوفمبر 1957م، حيث قررت لجنة التنسيق والتنفيذ، نقلها إلى تونس لتكون قريبة من قيادة الجبهة⁽²⁾.

-**المرحلة الثالثة:** وتعرف بالحقبة التونسية وتمتد من 1 نوفمبر 1957م إلى غاية حصول الجزائر على استقلالها⁽³⁾ وأطول فترة وسوف نتناول هذه الحقبات بإسهاب.

-**أهداف وأنشطة جريدة المجاهد:**

عن الحقبة المغربية فإنها تبدأ من العدد الثامن، حيث تطورت من مرحلة النشر إلى مرحلة الصحيفة والمطبعة، وكذلك خرجت المجاهد لأول مرة من حياة السرية إلى العلن، حيث صدر لها ثلاث أعداد فقط.

لقد شكل العمل الدبلوماسي وتدوين القضية الجزائرية أحد المبادئ الأساسية لجبهة التحرير الوطني ووفدها الخارجي بالقاهرة خاصة، لذلك حظي العمل الدبلوماسي بالدرجة الأولى في المادة الإعلامية لجريدة المجاهد التي نظرت إلى الرأي العام الدولي بثلاث أعين وهي:

¹-أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام دراسة في الإعلام الثوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 144.

²-المرجع نفسه، ص 144.

³-أحمد حمدي:المرجع نفسه، ص 145.

- 1.الرأي العام العربي وهو الداعم للثورة الجزائرية وإن اختلف حسب كل دولة.
- 2.الرأي العام الأفروآسيوي الذي يجب بذل الجهد لكسبه.
- 3.الرأي العام الغربي ويجب العمل إما على كسبه أو تحييده⁽¹⁾.

كما وجهت جريدة المجاهد انتقادات حادة للأمم المتحدة في بعض أعدادها، ومن نماذج ذلك "... إن الأمم المتحدة لم تقم بواجبها كاملا فهي -مرة أخرى- قد اكتفت بتأكيد المبادئ، ولكنها أحجمت عن تحمل مسؤوليتها الكاملة في إدانة السياسة الاستعمارية المتوحشة..."⁽²⁾

كما توجهت جريدة المجاهد إلى الإشادة بحركة التضامن الأفروآسيوي ومن خلالها دعم حركة عدم الانحياز للثورة التحريرية الجزائرية وهذه بعض ما جاء في صفحاتها: "... إن الجبهة المناهضة للاستعمار، والتي تألفت في باندونغ المنعقد من 18 إلى 24 أبريل 1955، وتعززت سنة 1957م، لن تتوقف عن جهودها قبل أن يحصل الشعب الجزائري وجميع الشعوب المناضلة من أجل حريتها وتحقيق أهدافها كاملة"⁽³⁾

الحقيقة احتلت المواد الإعلامية المخصصة للرد على الدعاية الاستعمارية الفرنسية، مرتبة متقدمة بين مواضيع الجريدة⁽⁴⁾، حيث نجحت في تحقيق عدة أهداف أهمها:

- 1-فضح الدعاية الاستعمارية وتعرية أساليبها.
- 2-فضح جرائم الاستعمار الفرنسي أمام الرأي العام العالمي.⁽⁵⁾

1- أحمد حمدي المرجع السابق، ص 175.

2-المجاهد، العدد 14، 15 ديسمبر 1957م، ص 1.

3- المجاهد: العدد 15، 1 جانفي 1958م، ص 1.

2- تأسست إذاعة صوت العرب في جويلية 1952، عقب الإطاحة بالنظام الملكي المصري، كان الهدف منها مناصرة قضايا التحرر والاستقلال العربي، إعلاميا وسياسيا، حيث كانت قناة أساسية لتعبئة الجماهير العربية ضد الاستعمار ومساندة قضايا التحرر انظر: اسماعيل الدبش: المرجع السابق، ص 69.

5-أحمد حمدي: المرجع نفسه، ص 190.

ثانياً: النشاط الإذاعي:

من إذاعة صوت العرب من القاهرة ، سمع نداء أول نوفمبر 1954م، ويعتبر إذاعة هذا النداء بداية حقيقية للنشاط الإعلامي للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة.

لقد أصبحت إذاعة صوت العرب من القاهرة مصدراً أساسياً للتحسيس والإعلام بمبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني، والتذكير ببشاعة جرائم الاحتلال الفرنسي ومواجهة دعاية الحكومة الفرنسية، كما وجد قادة الثورة في صوت العرب وسيلة إعلامية لإذاعة البيانات، على غرار بعض أعضاء الوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة أهمهم احمد توفيق المدني، وعبد الرحمان كيوان الذين نشطوا بشكل دوري في برامج وحصص بهذه الإذاعة لتزويد المتابع المغربي بأخر تطورات الثورة التحريرية الجزائرية وحشد الدعم العربي الشعبي والرسمي لها⁽¹⁾، ماساهم في نجاح العمل الدبلوماسي والإعلامي لجبهة التحرير الوطني.

المبحث الثاني: النشاط اللوجستي لوفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة -1958

:1954

I. عمليات إمداد الثورة بالسلاح على الممرات البحرية :

أولاً: عملية باخرة السلام (دينا) "Dina"⁽²⁾: يعتبر يخت السلام "دينا" ثمرة لجهود جزائرية مغربية مشتركة لتجسيد مشروع جيش التحرير المغربي⁽³⁾ أبحر اليخت من بور سعيد يوم 24 مارس 1955 وعلى متته قائده ميلان⁽⁴⁾ وإبراهيم النيال والعربي محمد المغربي الجنسية (الميكانيكي)، وسبعة ضباط جزائريين جرى تدريبهم في مصر وقد تم اختيارهم لمهام

(1)-اسماعيل الدبش : المرجع السابق، ص 69.

(2)- المركب ملك الملكة السابقة لأردنية الملكة دينا عبد الحميد، وقد استأجره عليها الضابط حسين خبري مقابل مبلغ شهري مع تحمله كافة النفقات مدعياً بأنه سيقوم برحلة ترفيهية لبعض الأثرياء العرب ،انظر: فتحي الديب: المصدر السابق، ص 83.

(3)- الحاج حسين برادة: مذكرات، المصدر السابق، ص، ص121-120.

(4)- من مسلمي يوغسلافيا يعيش كلاجئ سياسي في مصر.

عسكرية في الجبهة الغربية وهم محمد بوخروبة (هوارى بومدين) ومحمد الصالح عرفاوي، وعلي مجاري وعبد العزيز مشري ومحمد عبد الرحمن، ومحمد حسين وأحمد شنوق⁽¹⁾.

وصل اليخت إلى الناظور قرب منطقة مليلية الإسبانية مع بداية شهر أبريل 1955، ورسى على شاطئ رأس كبدانة ونتيجة عطب أصيب به اليخت قبالة الشاطئ كاد أن ينكشف أمره وأمر الأسلحة لولا التحرك السريع لرجال المقاومة الذين هموا إلى إفراغ الباخرة بواسطة الحبال فقد شدت الحبال من الباخرة إلى الشاطئ مشكلين جسراً بشرياً حتى تم إفراغ كل الأسلحة قبيل طلوع الشمس⁽²⁾ حيث خاطر اليخت بتوقفه على بعد 20 متراً من منطقة غير معروفة وعند عودته ارتطم بإحدى الصخور،

وفي الصباح عثر عليه من طرف حراس الشواطئ الإسبان الذين جروه إلى ميناء الناظور للتحقيق وبعد مفاوضات تم توقيف التحقيق بعد تقديم أموال لأعوان الجمارك مقابل سكوتهم وأصلح اليخت واستأنف طريقه بحرًا⁽³⁾.

لقد كان اليخت محملاً بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات، وهي موجهة إلى كل من جيش التحرير الوطني والمقاومين المغاربة بمعدل الثلثين لجيش التحرير الوطني وقد تضمنت شحنة جيش التحرير الكميات التالية: بعد أن وقع أحمد بن بلة على محضر استلامها يوم 1955/02/23⁽⁴⁾:

الكمية	الذخيرة	الكمية	الأسلحة
240	خزنة للبرن	240	بنادق 303

(1) - فتحي الديب : المصدر السابق، ص 84.

(2) - عبد الرحمان عبد الله الصنهاجي: مذكرات في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي، 1947-1956، المغرب 1987، ص، ص138-139.

(3) - مراد صديقي: الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، ترجمة احمد الخطيب، مكتبة الحياة، د س ت، ص، ص30-31.

(4) - مراد صديقي: المرجع نفسه، ص 31

33.000	طلقة 303 ر	20	بنادق رشاش بران
166.500	طلقة 303 رلكبرن	68	مسدسات رشاشة
136.000	طلقة 45 للتومي	356	قنابل بدوية
4000	كبسولة طرفي	34 صندوق	صاعقات
		50 علبة	علبة كبريت هواء

بعدها تمت عملية إنزال السلاح بنجاح في سواحل رأس كبدانة حل المجاهد محمد العربي بن مهيدي بعين المكان رفقة مجموعة من الجزائريين بلغ عددهم حوالي خمسون فرداً لاستلام حصة الثورة من السلاح وقد تم نقل الشحنة عبر البر على مرحلتين في ظروف صعبة بسبب تشديد عملية الرقابة من طرف السلطات الفرنسية التي شعرت بتحركات مشبوهة على الجبهة الغربية البرية والبحرية⁽¹⁾.

مع تطور الكفاح المسلح في الجزائر بعد هجومات 20 أوت 1955 التي كشفت عن حاجة الثورة الماسة للسلاح، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في الخارج إلى إعداد شحنة من الأسلحة لتأمين جبهة وهران، حيث تم تجهيز اليخت انتصار الذي أبحر من ميناء الإسكندرية بعد شحنه بالأسلحة من طرف السلطات المصرية يوم 02 سبتمبر 1955 متجها نحو ميناء الناظور بالسواحل المغربية، وقد كانت الشحنة مشكلة من أسلحة مختلفة موجهة لجيش التحرير الوطني والثالث الباقي لجيش التحرير المغربي، وفي عرض البحر كشف الطيران الفرنسي أمر اليخت قبالة السواحل الجزائرية، فأطلق عليه وإبلاً من القنابل والنيران التحذيرية من أجل التوقف غير أن طاقم اليخت تجاهل ذلك وسرعان ما ابتعد صوب المياه الإقليمية الإسبانية، وقد تمكن اليخت من الوصول إلى السواحل المغربية ليلة 12 سبتمبر،

(1) - Mohamed Lebjaoui : Vérités sur la revolution Algérienne, Gallumarad, Paris, 1978, p 132 وفي نفس الإطار يذكر المقاوم المغربي عبد الكريم الخطيب بأن الطريقة المفضلة لعملية نقل الأسلحة والمشاكل التي اختيرت مثل هذه العملية كانت تحت مسؤولية محمد بوضياف والعربي بن مهيدي وبوصوف رفقة وبمساعدة شخصين مغربيين هما بونعلات والحسين برادة، انظر: شهادة المجاهد الحسين برادة، مجلة الذاكرة الوطنية، مجلة نصف سنوية، عدد 26-24 2002 خاص،

وأخرج شحنته من الأسلحة بالناظور حيث استقبلها المناضل محمد بوضياف، وخلال عملية الإنزال وقع حادثان يجدر الإشارة إليهما، الأول يتعلق بكلمة السر المتفق عليها مع قائد الباخرة والثاني أكثر خطورة يخص عملية نقل الأسلحة من البحر إلى مكان التخزين، حيث أن أحد القارين المستعملين انقلب وغرق في الميناء بحمولته ولسوء الحظ أيضا أصيب القارب الثاني بعطل نتيجة قدمه⁽¹⁾.

وعقب هذه الحادثة غادر اليخت المكان خفية واتجه نحو برشلونة متذرعاً بوجود عطب تمكن من إصلاحه فيما بعد وتزود بالوقود وغادر ميناء برشلونة يوم 19 سبتمبر والتحق مجدداً بميناء الناظور في منتصف ليلة 21 سبتمبر وقد تمكن هذه المرة من إنزال حمولته من الأسلحة بأمان وقد شملت الشحنة التي حملها اليخت انتصار ما يلي⁽²⁾:

الكمية	الذخيرة	الكمية	الأسلحة
46.260	خراطيش 792	302	بنادق 792
1.000	خراطيش	30	بنادق رشاشة 792
	مسدسات أوتوماتيكية 45	20	مسدسات أوتوماتيكية 455
1.000	خراطيش مسدسات أوتوماتيكية 09 ملم	34	مسدسات أوتوماتيكية 109
08	منظارات	72	قنابل يدوية
15	صناديق ذخيرة		

أما عن شحنة الأسلحة الضائعة في ميناء الناظور فقد قدرت بما يلي⁽³⁾:

الكمية	نوع الأسلحة أو الذخيرة
180	بنادق 792
26	بنادق رشاشة 792

(1) - مراد صديقي: المصدر السابق، ص 32.

(2) - عبد المجيد بوزيد: المصدر السابق، ص 89.

(3) - عبد المجيد بوزيد: المصدر نفسه، ص 90.

03	صنادق قنابل يدوية
23	مسدسات أوتوماتيكية 455
56	صناديق الذخيرة 792
04	صناديق ذخيرة 455

ويبدو أن المنطقة الخامسة في مسيرة العمل الثوري مع بداية سنة 1956، كان مرضياً بصفة عامة، حيث يعبر عن ذلك عبان رمضان بقوله "نشطت منطقة وهران كثيراً، ناهيك أنها تمكنت من تدمير العامل لامبير" وعلى صعيد آخر أصبحت تساهم في نقل الأسلحة من الحدود الغربية إلى المنطقتين الرابعة والسادسة، وفي نفس السياق يذكر المجاهد لخضر رباح من العاصمة كيف كانت "يمة فاطمة الزعيمة مع أواخر 1955 وبمطلع 1956، تتجشم يومياً متاعب السفر من وهران لتحمل في قفتها بعض الأسلحة إلى مسكنه بوادي كنيس أريسو⁽¹⁾. واستمرت عملية نقل الأسلحة التي تم إنزالها عبر الموانئ المغربية إلى المنطقة الخامسة لتأخذ طريقها إلى المناطق الداخلية بصفة متقطعة طبعاً طوال سنة 1956 ويؤكد ذلك عبان رمضان نفسه في رسالة بتاريخ 03 ديسمبر من نفس السنة حيث يذكر "أن المنطقة الخامسة بدأت ترسل كميات قليلة من الأسلحة"⁽²⁾.

ثانياً: عملية اليخت ديفاكس Dévex ماي 1956:

لم تلبى الشحنات التي وصلت عبر اليختين دينا وانتصار وحتى بعض الأسلحة التي تم تهريبها من إسبانيا⁽³⁾ احتياجات المقاتلين في الداخل ولم تستطع سد العجز الفادح في الأسلحة والذخيرة حيث شهدت الكثير من المعارك وجود قطعة سلاح واحدة لكل خمسة مجاهدين، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في الخارج إلى إعادة النظر في هذه المسألة لتدارك

(1)- محمد عباس: نصر بلا ثمن 1954-1962، دار القصبية للنشر-الجزائر-2007، ص-ص 186، 187.

(2)- المرجع نفسه، ص 187.

(3)- سيتم الإشارة إلى هذه العملية عندما نتطرق إلى دور الوفد الخارجي وعلى رأسه أحمد بن بلة بعد رصد جهود المنطقة الخامسة في إدخال كميات معتبرة من الأسلحة.

ذلك النقص⁽¹⁾، ورغم المخاطر التي اعترضت عمليات تهريب الأسلحة فإن الجبهة البرية شكلت سبيلا ناجحا بالنسبة لقيادة الثورة في الداخل حيث كان للأسلحة التي كانت تهرب عبر الجبهة الغربية (المغرب ثم المنطقة الخامسة) دورا مباشرا في بعث النشاط الثوري وإضعاف فعالية الجيش الفرنسي، بعد هجومات أكتوبر 1955.

وبناء على مضمون المذكرة التي رفعها ممثلو جيش التحرير المغربي إلى الرئيس جمال عبد الناصر يوم 1956/01/21 التي تناولت الوضع العسكري لجبهة وهران ونتائج عمليات أكتوبر 1955 بالإضافة إلى وضع خطة عمل ومواصلة الكفاح خلال مدة ستة أشهر القادمة⁽²⁾ تمت الاستجابة على التو لقيادة الثورة في الخارج بشأن متطلبات العمل الثوري خصوصا الأسلحة والذخيرة، وعلى هذا الأساس بدأت أولى الخطوات اتجاه تحقيق المطالب السابقة الذكر من خلال الاتفاق الذي تم مع بعض المسؤولين الإسبان المختصين في تجارة الأسلحة على عملية تهريب كميات من الأسلحة والذخيرة بعد توقيع صفقات أسلحة سرية بين المملكة العربية السعودية وإسبانيا لصالح الثورة الجزائرية وفي مقابل تلك الخطوات حاولت السلطات المصرية فتح أبواب التعامل مع شركات السلاح الإيطالية أو تجار الأسلحة لعقد صفقات سلاح باسم حكومة القاهرة أو أي حكومة عربية ولهذا الغرض تم شراء اليخت

(1) - مراد صديقي: المصدر السابق، ص 34 ويمكن تفسير ذلك النقص بتعثر الإمداد على الجبهة الشرقية بسبب عملية المراقبة الانجليزية على الأراضي الليبية والفرنسية على تونس وسيبقى الأمر على هذا الحال إلى غاية استقلال تونس والمغرب في ربيع 1956، أما بالنسبة للجبهة الغربية كانت بعيدة نوعاً ما عن الأنظار المراقبة الفرنسية بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الإسبان في غض الطرف عن الكثير من عمليات الإمداد عن طريق بعض المناطق الساحلية المغربية التي كانت تحت سيطرتهم (الناظور، مليلية...).

(2) - عازمت قيادة الجبهة الغربية (جبهة وهران) على تعزيز بقية الجبهات من حيث الكمية والكيفية مع ترقية أسلوب التدريب بإرسال بعض العناصر إلى القاهرة بالإضافة إلى عزم القيادة على فتح جبهات جديدة في معسكر، ومستغانم، وجنوب وهران وفي مناطق بشار وعين صالح، كما حددت المذكرة المطلوب للجبهة من الأسلحة والذخيرة قبل أول مارس 1956. كما حدد مناطق الإنزال وهي نفسها مناطق الإنزال لجبهة مراكش، انظر التفاصيل في فتحي الديب: المصدر السابق، ص، ص 160-161.

ديفاكس من اليونان، وقد وصلت الباخرة إلى ميناء الإسكندرية في شهر أبريل 1956، واستبدل طاقمها اليوناني بطاقم مصري⁽¹⁾.

وشرعت في ممارسة دورها الجديد الذي اكتتفه الكثير من الغموض والسرية لارتباطه بعملية تهريب الأسلحة تحت مظلة الشركة الشرقية للملاحة التي أصبحت ديفاكس تابعة لها لكونها تمارس أنشطة تجارية⁽²⁾.

ونظرا لقدرة ديفاكس على شحن أكبر كمية من الأسلحة، وضعت على متنها حمولة ضخمة من الأسلحة القسم الأول منها يؤمن إنزاله في ليبيا لحساب منطقتي الشمال القسنطيني- والأوراس، أما القسم الثاني من الحمولة فكان موجها إلى المغرب وعلى هذا الأساس كان يجب على قيادة الثورة تذييل بعض العقبات التي تمثلت أساسا في محاولة كسب موافقة وكفالة الإسبان مسبقا ولذلك الغرض تنقل أحمد بن بلة إلى المغرب للاتصال بالسلطان محمد الخامس للضغط على الإسبان لتغيير موقفهم اتجاه نشاط مهربي الأسلحة وغض الطرف عن عمليات إمداد الثورة بالسلح على الجبهة الغربية⁽³⁾.

وبمجرد تجاوب السلطات الإسبانية مع مطلب السلطان محمد الخامس شرعت الباخرة ديفاكس في مهمتها العسكرية انطلاقا من ميناء الإسكندرية فجر يوم 06 ماي 1956 وبمجرد إنزال شحنة الجبهة الشرقية على شاطئ زوارة الليبية يوم 13 ماي 1956 واصلت ديفاكس رحلتها لإنزال شحنة الجبهة الغربية التي كانت موجهة أساسا إلى منطقة وهران وبلاد القبائل والجزائر، حيث وصلت يوم 20 ماي 1956 إلى ميناء سبتة وتم تفرغ هذه الكمية بشكل سري قبل طلوع فجر باستعمال قوارب صغيرة⁽⁴⁾ وتكلفت قيادة الثورة بالمنطقة

(1)- تم استبدال الطاقم اليوناني بطاقم البحارة المصريين الذين سبق لهم وأن اكتشفوا خبرتهم من خلال نشاطهم البحري على متن اليخت "غود هوب Good Hoop" الحظ السعيد، انظر فتحي الديب: المصدر السابق، ص 169.

(2)- فتحي الديب: المصدر نفسه، ص 169.

(3)- المصدر نفسه، ص 198.

(4)- المصدر نفسه، ص 198.

الخامسة التي أصبح على رأسها عبد الحفيظ بوصوف⁽¹⁾ بعملية تهريبها على الحدود الجزائرية المغربية عبر المسار الرابط بين الناظور ووجدة مع مناطق مغنية والغزوات وتلمسان لتأخذ طريقها فيما بعد إلى المنطقة الرابعة والثالثة⁽²⁾.

وقد زادت أهمية الجبهة الغربية الحدودية مع المغرب باعتبارها منفذاً لتهريب الأسلحة خلال هذه المرحلة بسبب تشديد عمليات المراقبة العسكرية الفرنسية على الحدود الشرقية سواءً مع تونس أو ليبيا الأمر الذي صعب مهمة إمداد السلاح إلى المناطق الداخلية بالإضافة إلى تركيز وانتشار القوات الفرنسية في تونس قبل استقلالها في مارس 1956 من جهة ووجود قواعد عسكرية بريطانية وأمريكية على التراب الليبي من جهة أخرى⁽³⁾.

من خلال هذا العرض تمكنا أن ندرك بوضوح العمق الاستراتيجي الذي شكلته المناطق الحدودية الأولى والثانية والخامسة بالنسبة للنشاط الثوري خلال مرحلته الأولى (1956-1954) حيث تجسدت من خلال مساعي وجهود قياداتها أولى المشاريع لتمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة من الخارج.

ولم يكن ذلك بالأمر الهين بالنظر إلى ما يحيط بهذا النوع من العمليات من مخاطر وصعوبات ومشاكل كادت في الكثير من الأحيان، أن تبدد تلك الجهود والمساعي وتعصف بالعمل الثوري وهو لم يتجاوز مرحلة الشمولية، ومن جهة أخرى يجب الاعتراف بأن مساعي وجهود قيادة الثورة في الداخل لتمويل الثورة بالسلاح كانت ستفشل لولا ذلك الدور

(1) - أصبح عبد الحفيظ بوصوف قائداً على المنطقة الخامسة خلفاً لمحمد العربي بن مهيدي الذي التحق بمجموعة عبان رمضان في العاصمة في بداية ربيع سنة 1956.

(2) - بعد نجاح عمليات تهريب الأسلحة عبر الجبهة الغربية وزيادة حدة العمليات العسكرية وردود الفعل الفرنسي في منطقة الغرب الجزائري، طلب بوصوف من بن بلة في مدريد زيادة قدرة المنطقة الخامسة من حيث الأسلحة لتنشيط العمل المسلح وإحباط هجومات الجيش الفرنسي وتحريك منطقة الصحراء لذلك انطلقت الباخرة ديفاكس للمرة الثانية بنقل شحنة من الأسلحة إلى الجبهة الغربية حيث أفرغت حمولتها الثانية بمنطقة سبتة المغربية يوم 26 أوت 1956 للمزيد من التفاصيل حول مضمون هذه الشحنة انظر: مراد صديقي : المصدر السابق، ص40.

(3) - الغالي غربي: فرنسا و الثورة الجزائرية 1945-1958، غرناطة للنشر، الجزائر 2009، ص 327.

الريادي الذي لعبه الوفد الخارجي للثورة في القاهرة وعلى رأسهم أحمد بن بلة ومحمد بوضياف الذي التحق عشية اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954.

II. أثر انعقاد مؤتمر الصومام على النشاط اللوجستي للوفد الخارجي :

أولاً: دور قادة الثورة في الخارج:

قبل الانطلاق في محاولة تسليط الضوء على المهمة التي تكفل بها بعض عناصر الوفد الخارجي في الفترة الممتدة من الانطلاقة إلى مؤتمر الصومام 1956 وتقييم الدور البارز في عملية إنقاذ النشاط الثوري من حالة الشتات والضياع التي تعرض لها نتيجة النقص الفادح في الأسلحة والذخيرة، من الأجر العود في هذا السياق إلى النواة الأولى التي ظهرت فيها أول تشكيلة لما أصبح يعرف بالوفد الخارجي.

لقد كان محمد خيضر أول من التحق بالقاهرة سنة 1950 بعد فراره من الجزائر بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة من طرف المصالح الفرنسية، وسرعان ما أصبح عضواً بارزاً في لجنة المغرب العربي كمثل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في صفوف اللجنة وبعد أكثر من عامين التحق به حسين آيت أحمد في 22/07/1952 في عضوية لجنة تحرير المغرب العربي⁽¹⁾ ، أما بالنسبة إلى أحمد بن بلة فقد التحق بهما في عام 1953⁽²⁾ حيث يذكر في هذا السياق علي مهساس رفيق بن بلة في سجن البليدة وفي عملية الفرار منه أنهما لم يكونان يرغبان في مغادرة التراب الوطني لكن قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية

(1) -Philippe Tripier ,Autopsie de la guerre d'Algerie,ed Empire,France,1972, p 56,57.

(2) - توجه قبل ذلك بعد فراره من سجن البليدة عام 1952 إلى فرنسا حيث قضى مرحلة قصيرة في السرية في أحد الأحياء الباريسية أنظر :

Cherles Favord : Ahmed Ben Bella, un Président prisonnier Beaucoup de temps, stratégique N° 03 Hiver 1982-1983, Genève, pp 28,53.

التي كانت تشعر بالقلق من تجمع قداماء المنظمة الخاصة أرغمتها على اللجوء إلى فرنسا وهناك تم توجيه بن بلة إلى القاهرة⁽¹⁾.

وقد كان محمد بوضياف آخر من التحق بأعضاء الوفد الخارجي يوم 02 نوفمبر 1954⁽²⁾ إلا أنه من الخطأ تاريخيا اعتبار بوضياف ضمن المجموعة التي شكلت النواة الأولى للوفد الخارجي بالنظر إلى أن المهمة التي أقيمت على عاتقه كانت تجعل منه همزة وصل بين قادة معاقل الثورة في الداخل وعناصر الوفد الخارجي ولكن تحول بوضياف بمبادرة شخصية منه إلى القيام بنشاط سياسي في فرنسا بعد أشهر قليلة من الانطلاقة ثم تحول مرة أخرى للإشراف رفقة بن مهدي على محاولات تنظيم طرق الإمداد بالأسلحة انطلاقا من إسبانيا والمغرب إلى تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام هو الذي دفع الكثير من المؤرخين إلى تصنيف بوضياف في عضوية الوفد الخارجي حضوره تشكل تجاوزًا لذلك الازدواج في المهام الذي اعتمده المجموعة التي فجرت الثورة.

إن جل المصادر التاريخية المكتوبة منها والشفوية تدفعنا إلى القول دون أن نقع في مغبة الخطأ بأنه لو لم تكن البعثة الخارجية وعلى رأسها أحمد بن بلة بدون منازع فإن النشاط الثوري في مرحلته الأولى كان يمكن أن يكون له منحنى آخر لو لم يقم بتلك الجهود الرائدة والدور الحاسم، رفقة زميله بوضياف على المستوى الخارجي كان ذلك سيؤثر حتما في إمكانيات الثورة التحريرية من حيث العدة والعتاد بشهادة الخصوم أنفسهم⁽³⁾.

(1) - وأسندت إلى محساس مهمة تنظيمية في فدرالية الحركة بفرنسا أنظر: علي محساس، المصدر السابق، ص 385.

(2) - لا يمكن اعتبار ذلك الجناح الخارجي بأنه كان يمثل "الوفد الخارجي للثورة" قبل تاريخ انخراط عناصره الثلاثة الأولى، خيضر وآيت أحمد وبن بلة في مشروع لجنة ال 05 وإذا ما أكدنا رواية محمد بوضياف حول التحضير لاندلاع الثورة سنة 1954، فإن التاريخ الدقيق لتأسيس الوفد الخارجي للثورة كان في شهري جويلية وأوت 1954، وما كان قبله لم يكن سوى الوفد الخارجي لحركة الانتصار التي كانت تحرص على بقاء عضويتها في صفوف مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي منذ سنة 1944.

(3) - يمكن أن نذكر منهم جاك د وثمان Jacques Duchemin ووجور J-Vaujour وسنوضح ذلك من خلال بعض الشواهد الحية عن دور بن بلة لاحقا.

تمكن أحمد بن بلة بعد وصوله إلى القاهرة في صيف 1953 وانضمامه إلى مكتب تحرير المغرب العربي من الإقامة في مصر حيث لعب دورًا بارزًا قبل الانطلاقة في محاولة كسب تأييد الجامعة العربية وطلب المساندة المادية وعلى رأسها الأسلحة بالرغم من الظروف الصعبة التي عاشتها في بداية إقامته بالقاهرة حسب محمد البجاوي⁽¹⁾.

وبعد فترة وجيزة كللت جهود أحمد بن بلة بلقاء مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن طريق فتحي الديب المسؤول عن الشؤون العربية بالمخابرات المصرية والمكلف بمتابعة تطورات الثورة الجزائرية. وقد تمكن بن بلة من إقناع عبد الناصر بدعم الثورة و الثوار الجزائريين والذي قبل في الأخير بدعم الثورة الجزائرية في حالة انطلاقتها بدون تردد⁽²⁾، وحول نفس الموضوع يذكر فتحي الديب حول الإرهاصات الأولى لاتصال الجزائريين بالحكومة المصرية بأن تطور الأحداث بالمغرب العربي دفع المسؤولين في القاهرة عقب ثورة يوليو 1952 إلى إعطاء الأولوية لهذه المنطقة وما يتطلبه الكفاح المسلح هناك، ويضيف فتحي الديب بأنه نظرا لتعذر عملية المتابعة والاستطلاع الميداني بسبب الحصار والسيطرة الاستعمارية على مواقف الدول الثلاثة في المغرب العربي، لزم الأمر القيام بعملية التقييم في القاهرة عن طريق دعوة رؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية المغاربية الموجودة بالقاهرة⁽³⁾.

وانتهت هذه الاتصالات إلى عقد مؤتمر تنسيقي مع الجامعة العربية ضم كافة أحزاب المغرب العربي يوم 03 أبريل 1954 حضره قادة الأحزاب، وممثليها عن المغرب والجزائر وتونس وترأس الاجتماع عبد المنعم مصطفى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في

(1) - محمد البجاوي: حقائق عن الثورة، دار الفكر الحديث، بيروت، 1971، ص 151.

(2) - شهادة أحمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830-1962) المرجع السابق، وأيضا شهادة أحمد بن بلة في حصة شاهد على العصر في قناة الجزيرة الفضائية يوم 20/10/2002، ويضيف بن بلة أنه من بين الأسئلة التي طرحها عبد الناصر، ما حاجتكم؟ فأجاب بن بلة، حاجتنا السلاح.

(3) - مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبرير ميرل: المصدر السابق، ص 95. وأيضا فتحي الديب : المصدر السابق، ص، ص21-33.

حكومة القااهرة⁽¹⁾ وقد طغت بوضوح على هذا الاجتماع الأفكار الجزائرية الثورية التي دعت إلى الكفاح والإصرار على العمل المسلح كحل استثنائي وإيجابي للتحرير الوطني وشكل السلاح فقط المطلب الأساسي للوفد الجزائري في هذا الاجتماع⁽²⁾.

كما التقى أحمد بن بلة رفقة محمد خيضر يوم 05 أبريل 1954 مع فتحي الديب وعزت سليمان وتمكن هذه المرة من الحصول على وعد صريح من حكومة القااهرة بدعم حركة الكفاح الجزائرية بعد لقاء دام لأكثر من ثلاث ساعات قدم خلاله أحمد بن بلة شرحاً ملماً حول مخطط الكفاح وهيكله التنظيم العسكري لجيش التحرير وتوزيعه عبر المناطق والقادة الذين يتولون العمليات العسكرية في الداخل أما في الخارج فإن مهمة الوفد الخارجي⁽³⁾ وعلى رأسه احمد بن بلة التنقل بين العواصم مع التركيز على القااهرة بعد أن تكفل شخصياً بمهمة رئيسية هي توفير السلاح والمال للثورة التحريرية⁽⁴⁾.

وعقب هذا الاجتماع مباشرة وافق عبد الناصر على مبدأ دعم حركة النضال المسلح في الجزائر بعد التقرير المفصل الذي قدمه فتحي الديب، وفي نفس الوقت أبلغ بن بلة كل من بوضياف وبن بولعيد وبن مهدي وديدوش وكريم بلقاسم وبيطاط في لقاء معهم ببييرن (سويسرا) في أكتوبر 1954 عن استعداد وموافقة جمال عبد الناصر على دعم الثورة الجزائرية⁽⁵⁾.

(1)-أحمد بن بلة : المصدر السابق، ص 21.

(2)-لقد كان لتدخل أحمد بن بلة خلال جلسات هذا الاجتماع دورا بارزا في بعث أفكار الثورة الجزائرية، والدعوة إلى طلب السلاح والإصرار على الكفاح المسلح للمزيد من التفاصيل حول مطالب بن بلة: أنظر: فتحي الديب: المصدر السابق، ص 26.

(3)- كانت مهمة الوفد الخارجي تقديم التأييد السياسي والدبلوماسي والعتاد الحربي للثورة وعلى هذا الأساس تم تقسيم المهام بين أعضائه، تكلف أحمد بن بلة بمهمة الاتصال بالسلطات المصرية والحصول على الأسلحة وتموين الثورة في حين كلف محمد خيضر وأيت أحمد بالشؤون السياسية والدبلوماسية فلخيضر البلدان العربية ولأيت أحمد بقية بلدان العالم.انظر الملحق رقم 16.

(4)- فتحي الديب: المصدر نفسه، ص 33.

(5)- فتحي الديب : المصدر نفسه، ص، ص43-44.

وقبل ذلك التاريخ ظل بن بلة متنقلا بين مصر وطرابلس لأن ليبيا كانت تمثل بالنسبة إليه "حبل الوريد لعبور السلاح" إلى الجزائر⁽¹⁾ حيث التقى بعبد العزيز شوشان الذي كلف بتدريب المقاومين التونسيين وفي هذا الإطار يذكر محمد الجاوي بأنه سبق بن بلة إلى ليبيا جزائري يدعى كامل الصقر من مدينة تبسة الذي أرسل لغاية جمع الأسلحة من طرف حمى الحاج مبعوث مصطفى بن بولعيد وقد حاولا كل من بن بلة وكامل الصقر تشكيل تنظيم نشيط لجمع الأسلحة والذخيرة⁽²⁾ وقد توجت مساعي وجهود أحمد بن بلة رفقة قاضي بشير و مصطفى بن بولعيد بتأسيس أولى شبكات التسليح في ليبيا في أوت 1954⁽³⁾.

ويذكر فوجر "J-Vaujour" مدير الأمن الفرنسي في الجزائر في تلك المرحلة أنه أحصى عن طريق رجال مصالحه، مراكز التجمع والتدريب على استعمال الأسلحة في طرابلس يشرف عليها مدرّبين مصريين تابعين إلى مصالح المخابرات بقيادة فتحي الديب⁽⁴⁾ وضمن هذا الإطار اختار بن بلة فعلا بعض الطلبة الجزائريين الدارسين بالقااهرة والمتطوعين للانضمام إلى الكفاح المسلح، ويؤكد فتحي الديب بأنهم تلقوا تدريبهم بمعسكر الحرس الوطني بكوبري القبة ليتم تدريبهم بليبيا في دورة خاصة على حرب العصابات⁽⁵⁾.

شرع أحمد بن بلة في عمله بالتنسيق مع السلطات المصرية منذ شهر أكتوبر 1954 بغرض تزويد الثورة بالسلاح وبأسرع وقت ممكن من خلال تكليف بعض الليبيين المختصين في تهريب الأسلحة من قاعدة العظم البريطانية بطرابلس ووقع الاتصال بأحد موظفي السفارة

(1) - أحمد بن بلة : المصدر السابق، ص 105.

(2) - محمد الجاوي: المصدر السابق، ص 151، وتجدر الإشارة إلى ان ليبيا كانت في هذا الوقت معقلاً للثوار التونسيين ولم تكن بالنسبة للجزائريين عند بداية الثورة

(3) Bachir El Kadi de Tripoli à la Wilaya, op cit , p 5.

ويمكن القول بأن أحمد بن بلة يعتبر الدعامة الأساسية لنواة شبكة التسليح في ليبيا رفقة قاضي بشير ومصطفى بن بولعيد.

(4) J-Vaujour, Op .cit,p 37 -42

Yves courriere : les fils de la toussainnt,Fayard,France,1968, pp 184-186 وانظر أيضا:

(5) - من أشهر هؤلاء الطلبة نذكر منهم محمد بوخروبة (هوارى بومدين) أنظر: فتحي الديب: المصدر السابق، صص 77- 78.

المصرية سابقا بلبيبا المدعو أمين صالح كانت له خبرة طويلة مع الشعب الليبي وحسب الاتفاق سافر أمين صالح إلى ليبيا لإعداد المطلوب حيث تمكن من شراء "28 بندقية وثمانية مدافع رشاش برن وثلاثة رشاشات من نوع ستن وكمية كافية من الذخيرة الإنجليزية وقام أمين صالح بنقلها وإخفائها ببلدة جوارشة غرب بن غتري وبعد ذلك تم إرسال المغربي الذي كان موضع ثقة بن بلة بعد تزويده بكلمة السر للاتصال بأمين صالح لاستلام الشحنة على أن يقوم بن بلة بعملية ترتيب وسيلة لتهرب السلاح من برقة إلى شرق الجزائر. ليكون في متناول المجاهدين عند الانطلاقة⁽¹⁾.

غير أن الظروف لم تكن في صالح بن بلة حيث فرضت السلطات الليبية رقابة مشددة خلال هذه الفترة على جميع التحركات في برقة بعد اغتيال إبراهيم الشالحي ناظر الخاصة الملكية الليبية الأمر الذي أوقف كل نشاط في برقة إلى وقت لاحق ونقل العمل إلى طرابلس. وتم الاتفاق مع بن بلة للسفر إلى ليبيا لاستلام المبلغ المالي المتبقي لدى أمين صالح وأضيفت له قيمة 5000 جنيه من طرف الحكومة المصرية لتوفير أكبر كمية من السلاح وإعدادها للتهرب مباشرة إلى الجزائر خصوصا بعدما تبين إمكانية انتهاج نفس أسلوب التهرب من قاعدة الملاحه الأمريكية بواسطة أصدقاء بن بلة من الليبيين الذين كانت لديهم خبرة في هذا الميدان، وكانت لديهم شحنة جاهزة للتسليم مقابل دفع ثمنها فقط⁽²⁾.

عقب هذه المهمة مباشرة سافر بن بلة إلى اسبانيا للاتصال بمحمد بوضياف وقادة المقاومة المراكشية بهدف معرفة تاريخ بدء الكفاح المسلح ثم التفاهم النهائي بمعاونة بوضياف مع قادة المقاومة المراكشية على توحيد الكفاح المسلح⁽³⁾.

(1) - فتحي الديب : المصدر السابق ، ص، ص 58-59.

(2) - المصدر نفسه ، ص 56.

(3) - أما بالنسبة لشحنة الأسلحة التي تم شراؤها في طرابلس فقد أخذت طريقها إلى منطقة الأوراس على الإبل على مرحلتين -الشحنة الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة التخزين وسط تونس، والشحنة الثانية من منطقة التخزين وبقافلة من الإبل مررت عبر منطقة الكاف مع المناضلين جزائريين أنفسهم إلى قيادة الأوراس تمت هذه العمليات قبل اشتداد الرقابة

انطلقت الثورة التحريرية بإمكانيات جد محدودة من حيث الأسلحة والذخيرة الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في الداخل إلى الإلحاح على طلب المدد من الخارج بعد تعثر العمل الثوري في المناطق الداخلية بسبب ردود الفعل الفرنسية من جهة وشح مصادر السلاح الداخلية التي لم تلبى احتياجات المقاتلين خصوصا بعد زيادة عدد المجندين بصفوف الثورة، لذلك عاد بن بلة إلى القاهرة مع نهاية شهر نوفمبر 1954 لطلب السلاح على وجه السرعة واتصل عقب وصوله بفتحي الديب ومحي الدين زكرياء رئيس المخابرات الذي عرض الأمر على جمال عبد الناصر وأعطيت الأوامر باستخدام إحدى قطع الأسطول البحري المصري وفي نفس الوقت تمت اتصالات سرية مع رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم من أجل ضمن سرية وحماية الطريق لتهرب الأسلحة عبر الأراضي الليبية وقد اختار بن حليم القائد مقام عبد الحميد درنة ليتفق معه على عملية الإنزال والنقل⁽¹⁾.

وكللت جهود احمد بن بلة في إرسال شحنة من الأسلحة من مصر على متن اليخت انتصار⁽²⁾ الذي أبحر من ميناء إسكندرية العسكري ليلة 6/5 ديسمبر 1954 بقيادة البكباشي بحري فؤاد بمساعدة أحد ضباط المخابرات البحرية اليزياشي أمين عفت وقد فرغ اليخت حمولته في أحد الموانئ شرق طرابلس ليلة السابع والثامن ديسمبر وقد كان في استقباله كل من أحمد بن بلة وعبد الحميد درنة وقد استلم الشحنة أحمد بن بلة بعد توقيع محضر الاستلام.

ويذكر أحمد بن بلة بأن تلك الشحنة التي وصلت إلى ليبيا على متن اليخت انتصار خبئت في مسكن عبد الحميد درنة في انتظار نقلها إلى الحدود غير أن الظروف حالت دون

=البوليسية بمحافظة طرابلس، انظر: فتحي الديب: المصدر السابق، ص، 59-60، وانظر شهادة المجاهد أحمد بن بلة في لمركز الوطني للدراسات والبحث في التحرير الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945.

(1)- فتحي الديب: المصدر نفسه، ص، 61-63 وأنظر أيضا: مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ومذكرات رئيس الحكومة الأسبق، طر، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1992، ص 350.

(2)- اليخت اسمه الحقيقي فخر البحار ملك لملك مصر "الملك فاروق".

ذلك وتأخرت العملية لمدة شهرين ثم نقلت هذه الشحنة بمساعدة الليبيين بالشاحنات إلى الحدود الليبية الجزائرية لتتقل بالجمال عبر تبسة⁽¹⁾.

ونفس الإطار يوضح أحمد بن بلة بأن هذه المحاولات اعتبرت أول عملية لنقل الأسلحة من مصر عبر الأراضي الليبية انطلاقاً من ميناء الخمس شرق طرابلس ومن ثم تنقل إلى الجزائر وقد تمت هذه العملية خلال شهر فيفري 1955⁽²⁾ بعد التأخر الذي أشرنا إليه سابقاً وحول نفس الموضوع يشير فتحي الديب بأن نصيباً من شحنة السلاح السابقة الذكر وجهت لتزويد حركة المقاومة التونسية بما يحتاجونه من عدة باعتبارهم سيشاركون في عملية التهريب عبر الأراضي التونسية من جهة لدعم إمكانياتهم لاستمرار المقاومة لتخفيف الضغط الفرنسي على معامل الثورة في الداخل بعد اتفاق سبق بين أحمد بن بلة وصالح بن يوسف⁽³⁾.

وفي سنة 1955 استطاع بن بلة من إرسال عدة شحنات من الأسلحة بواسطة اليختين "دينا وانتصار" وديفاكس بعد أن وقع على محضر استلامها⁽⁴⁾ وفي هذا السياق يذكر نذير بوزار Nadir Bouzar في مذكراته حول قضية اليخت دينا بأن أحمد بن بلة تمكن بوسائله الخاصة من الحصول على سفينة تجارية لاستخدامها في نقل الأسلحة من مصر إلى ليبيا واتصل في نفس الوقت بأحد اليوغسلافيين يدعى ميلان باتشيش لكي يعين قائداً على السفينة دينا قبل إبحارها من ميناء بور السعيد⁽⁵⁾.

(1) - شهادة أحمد بن بلة في حصة شاهد على العصر، حلقة يوم 27-10-2002

(2) - شهادة أحمد بن بلة في حصة، شاهد على العصر حلقة يوم 29-10-2002.

(3) - فتحي الديب : المصدر السابق، ص 63.

(4) - تجدر الإشارة إلى هذه العمليات في دور المنطقة الخامسة في البحث عن مصادر السلاح الخارجية، (الأمر الذي يبين بجلاء بأن نجاح المشاريع تمويل الثورة بالسلاح لم يكن ليتحقق لولا الدور الذي لعبه أحمد بن بلة في الخارج، وتجدر الإشارة إلى أن معظم كشوف استلام الأسلحة المبعوثة من مصر موقعة من طرف أحمد بن بلة: أنظر: فتحي الديب، المصدر نفسه، ص،ص600-647.

(5) -Nadir Bouzar : "l'odyssée du dina" Récit du premier transport d'armes de révolutions Maghébène, Bouchene, ENAL, Alger, 1993,p 41.

لقد فرضت مهام الثورة التي كلف بها أحمد بن بلة بخصوص ضرورة توفر السلاح بكل الطرق والوسائل الممكنة خصوصا في هذه المرحلة بالذات أن يبقى متنقلا بين القاهرة وليبيا وبلدان أوروبية أخرى كإسبانيا مثلا للبحث عن السلاح والذخيرة، الأمر الذي تفتنت إليه المخابرات الفرنسية التي شرعت في محاولة مراقبته ومحاولة اغتياله في الكثير من المرات⁽¹⁾.

وفي هذا السياق يشير المؤرخ الفرنسي جاك ديشمان Jacques Duchemin بعض الحقائق عن حركة بن بلة ونشاطه وتقلاته بين القاهرة وطرابلس وتنسيقه مع الأمير عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي من أجل توقيع اتفاق لتشكيل مركز لتدريب فرق "الكومندوس" بالمغرب العربي وفتح مكتب لتجنيد المتطوعين لإرسالهم إلى الجزائر ودخوله في محادثات مع صالح بن يوسف في جوان 1955 ومع الدكتور الخطيب قائد جيش تحرير المغربي للتنسيق على مستوى المغرب العربي واستغلال قروض وإعانات الحكومة المصرية عن طريق فتحى الديب وعزت سليمان رئيس المخابرات المصرية وبحضور الهاشمي الطود رئيس مكتب تدريب فرق الكومندوس بالمغرب العربي وقد استغل بن بلة المال لشراء وإرسالها إلى عمران لدعم الجبهة الداخلية⁽²⁾، ومنذ هذه الفترة (جوان 1955) شرع بن بلة في العمل مع هؤلاء المغاربة بالتنسيق مع صالح بن يوسف وممثله بليبي عبد العزيز شوشان⁽³⁾ كما تعامل مع بن يوسف على أساس الكفاح المشترك الذي كان يقوده في تونس الطاهر الأسود،

(1) - تعرض أحمد بن بلة إلى محاولة اغتيال من طرف جاسوس فرنسي يدعى هنري ديفيد Henri David، أحد أعضاء منظمة اليد الحمراء وقد قام هذا الشخص بملاحقة بن بلة وانتحل صفة تاجر حيث بقي بليبيا ستة أشهر لتحقيق مهمته وقد حاول اغتياله بفندق ريكسيبوسوز بطرابلس غير أن محاولته انتهت بالفشل وقتل الجاسوس على الحدود التونسية، أنظر بالتفاصيل: شهادة بن بلة في حصة شاهد على العصر في قناة الجزيرة حصة يوم 27-10-2002

(2) - Jacque Duchemmi : Histoire du F.L.N, Edition mimouni, Alger, 2006, pp 245-247

(3) - Mohamed lebjaoui : Vérites sur la revolution Algerinne, op cit , p 127

ووسعت فكرة العمل المشترك فيما بعد لتشمل منطقة المغرب العربي بأكملها في اجتماع القااهرة يوم 24-02-1956⁽¹⁾.

وانطلاقا من هذه المستجدات وضع برنامج لدعم المقاومة في المغرب العربي بالاسلح بمساعدة السلطات المصرية لذلك نجد أن عملية تمرير الاسلح بين 1954-1956 غالبا ما كانت مشتركة ففي الجبهة الشرقية كانت موجهة عادة إلى المقاومة في الجزائر وتونس وفي الجبهة الغربية إلى المقاومة الجزائري والمراكشية وكان الأمر كذلك بالنسبة لقواعد تمرير الأسلحة وتهريبه بليبيا.

وفي إطار العمل المشترك تمكن بن بلة رفقة عبد الكريم الفاسي ممثل جيش التحرير المغربي في إسبانيا من عقد صفقة تجارية لاقتناء كمية هامة من الأسلحة قدرت ب 1000 قطعة تم تهريبها من اسبانيا إلى المغرب عبر البحر وتم إنزاله في السواحل المغربية بالقرب من مليلية في شهر أوت 1955⁽²⁾.

كما لعب أحمد بن بلة دورا بارزا في وضع الأسس الأولى لشبكة التسليح الجزائرية بليبيا التي وجدت دعما ومساندة من طرف مناضلي الحزب الدستوري الذين سخروا كل إمكانياتهم (شاحنات، سيارات) لنقل الأسلحة من ليبيا إلى تونس وفي هذا السياق يذكر قاضي بشير بأن بن بلة قام بشراء سيارة من نوع جيب Jeep ب 70 ليرة في بنغازي من لبيبي يدعى صالح التواتي استغلت في عملية تنقلات أعضاء الشبكة لتهريب الأسلحة إلى الحدود التونسية وقد تكون هذه السيارة أول سيارة امتلكتها الثورة بفضل جهود أحمد بن بلة⁽³⁾.

(1) - وقد حضر هذا الاجتماع كل من الطاهر الأسود والبشير السبعي من تونس والدكتور عبد الكريم غلاب والدكتور المهدي بن عبود من المغرب وعباس لغرور وأحمد بن بلة من الجانب الجزائري للمزيد من التفاصيل أنظر: Amira Alya seghaier, op cit, p 112.

(2) - هذه الشحنة مشتركة بين الجزائر والمغرب، أنظر: مراد صديقي: المصدر السابق، ص 31
(3) - Bachir Elkadi :op .cit, p5.

ونظرا للمشاكل التي اعترضت عملية تهريب الأسلحة في ليبيا نحو الحدود الجزائرية خصوصا بعدما ارتفع مخزون الأسلحة بليبيا ونقصت عمليات النقل اضطر بن بلة إلى السفر إلى ليبيا برفقة فتحي الديب واتصلا بالملحق العسكري المصري بليبيا الذي عرف بتعاونه السري في تهريب الأسلحة التفتيا مع علي محساس ممثل الثورة في ليبيا وعبد العزيز شوشان وقد تمكن بن بلة من حل المشكل بعد استعراض الأسباب التي حالت دون نشاط عملية التهريب⁽¹⁾، وتباحثه مع عبد الحميد درنة المدير العام للشرطة الليبية لتقديم المساعدة لعللي مهساس وعبد العزيز شوشان⁽²⁾.

فرضت متطلبات العمل المسلح المزيد من الأسلحة خصوصا وأن تلك الشحنة التي وصلت عبر اليختين دينا وانتصار بالإضافة إلى الأسلحة التي هربها بن بلة من اسبانيا إلى المغرب شجعت على تنامي وتيرة العمل المسلح في منطقة الناظور ومناطق الريف المحاذية للحدود المغربية وكذا المنطقة الخامسة.

وعلى هذا الأساس شرعت قيادة الثورة في الخارج برئاسة أحمد بن بلة بالتنسيق مع بعض المسؤولين في المخابرات المصرية في عملية إمداد الثورة في الجبهة الغربية واختير لهذه المهمة اليخت "الحظ السعيد" "good hop"⁽³⁾ بعد إصلاحه من جديد وقد تحرك من ميناء الإسكندرية يوم 20 أكتوبر 1955 بعد شحنه بالأسلحة وتعبئتها في عبوات صغيرة وإزالة كل العلامات المميزة إلى المنطقة المتفق عليها (السواحل الغربية)، وتكملة لمراحل المهمة غادر بن بلة من القااهرة إلى مدريد ليبلغ مسؤولي الثورة في الجبهة الغربية تفاصيل

(1) - يعود ذلك على عمليات المراقبة المشددة البريطانية بقيادة جايز في ليبيا والحشد الفرنسي على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية للجزائر .

(2) - بوبكر حفظ الله: المرجع السابق، ص،ص 216-217.

(3) - أصل التسمية "تمر" كان يمتلكه الأمير السابق عباس عبد الحليم وصودر بعد ثورة يوليو وأعد لمهام سرية تتعلق بتهريب الأسلحة.

خطة "قود هوب" ومحاولة سد العجز الحالي في الذخيرة بشراء كمية من إسبانيا وإرسالها بطرق خاصة إلى الحدود المغربية الجزائرية⁽¹⁾.

غير أن السلطات الإسبانية التي كانت تغض الطرف عن عمليات تهريب السلاح إلى الجزائر عبر مناطق الريف الواقعة تحت سيطرتها، تراجعت عن سياستها بشكل مفاجئ، الأمر الذي دفع باليخت "قود هوب" إلى تغيير وجهته اتجاه السواحل المغربية إلى أحد الشواطئ الليبية المهجورة ضواحي زوارة بطرابلس بعيدا عن عيون الإنجليز وتم إنزال الشحنة بتاريخ نوفمبر 1955 بحضور أحمد بن بلة ومندوب جيش التحرير في ليبيا علي مهساس.

وقد تكلف علي مهساس بنقل هذه الشحنة إلى مراكز سرية لتجميع السلاح والذخيرة في مزرعة مستأجرة ضواحي زوارة الليبية تحت إشراف عبد الحميد درنة لتأخذ طريقها إلى شرق الجزائر، عبر الحدود التونسية والليبية⁽²⁾.

وبناء على اجتماع مدريد في جوان 1956 بين قيادة الثورة في الخارج وقيادة المنطقة الخامسة التي كان على رأسها بوصوف بعد انتقال بن مهدي إلى العاصمة، تقرر تزويد المنطقتين الخامسة والثالثة لتنشيط العمل الفدائي وربط المناطق ببعضها وتحريك منطقة الجنوب (الصحراء) وعلى هذا الأساس شرع بن بلة في إرسال كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من بينها أسلحة مضادة للطائرات من طراز لويس مع التركيز على زيادة مدافع الهاون والرشاشات القصيرة التي أثبتت نجاعتها وتزويد منطقة وهران بمصنع صغير لإعادة تعبئة طلقات الذخيرة مع تأمين المواد اللازمة لذلك⁽³⁾.

وقد اختير المركب ديفاكس لهذه المهمة للمرة الثانية وذلك لقدرته على شحن أكبر كمية من السلاح بغرض توزيعها على الجبهتين الشرقية والغربية وانطلاق المركب من ميناء

(1) عبد المجيد بوزيد: المصدر السابق، ص 92، وأيضا: مراد صديقي: المصدر السابق، ص 34.

(2) فتحي الديب: المصدر السابق، ص 130.

(3) مراد صديقي: المصدر السابق، ص 39.

الإسكندرية بتاريخ 1956/07/26 بحضور بن بلة شخصياً، حيث أفرغت حصة المنطقة الشرقية في ميناء زوارة الليبي بحضور علي مهساس منسق عملية تهريب السلاح إلى الجزائر عبر ليبيا وتونس رفقة الملحق العسكري المصري⁽¹⁾، كما واصل المركب رحلته باتجاه الغرب وتمكن من إفراغ شحنته بالمنطقة الغربية بالقرب من ميناء سبتة على السواحل المغربية⁽²⁾.

ثانياً: التوجه الجديد للوفد الخارجي بعد مؤتمر الصومام 1956:

اتفقت قيادة الثورة التحريرية قبل الانطلاقة على اللقاء في اجتماع وطني⁽³⁾ إعادة هيكلة النشاط الثوري الذي انطلق دون تنظيم مسبق بسبب الظروف الصعبة التي واجهت القادة الستة في إطار عملية التحضير المستعجل للعمل المسلح⁽⁴⁾.

كما تعثر العمل الثوري في الكثير من المناطق بعد الانطلاقة، وقد يكون الوجه الأسلم لتفسير وشرح ميزات النشاط الثوري في السنتين الأوليتين هو تناولها من ناحية أن ظروف العمل الثوري في بداياته وانعدام التنسيق الداخلي بين القيادات حالت دون اتصالات نطاق منطقة بأخرى مجاورة لها الأمر الذي أدى إلى عزلة المناطق الداخلية، كما أن عدم تحديد العلاقة التنظيمية والقيادية والمسؤوليات الثورية إلى جانب دخول بعض المناطق (كالأولى مثلاً) في أزمت داخلية في نهاية المطاف إلى بقاء العمل الثوري رهينة للمبادرة الفردية لكل

(1) - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 238.

(2) - فتحي الديب: المصدر نفسه، ص 238، وانظر أيضاً: مراد صديقي: المصدر السابق، ص 40، وعن مكونات شحنة السلاح الموجهة للمنطقة الخامسة وبلاد القبائل .

(3) - إن فكرة الدعوة إلى لقاء يجمع شتات القيادة الثورية في الداخل والخارج تمت برمجتها قبل الانطلاقة في 15 أكتوبر 1954 حيث تقرر عقد اجتماع عام بعد اندلاع الثورة في أجل لا يتجاوز 03 أشهر إلا أن المؤتمر تأخر بأكثر من 20 شهراً بسبب عدم توفر الظروف الملائمة لعقده.

(4) - يشير المجاهد لخضر بن طوبال بأن الهدف الرئيسي لمفجري الثورة كان إعلان الكفاح المسلح بأسرع وقت ممكن ثم بعد ذلك يتم النظر في إرساء مؤسسات الثورة أنظر: محمد عباس: فكرة الثورة في التجربة الجزائرية، المرجع السابق، ص

منطقة على حدة على الرغم من كون فكرة التنسيق ظلت مطلبا ملحا بالنسبة لجميع القيادات في الداخل وعلى المستوى الخارجي.

وبعد تردد دام طويلا بسبب ظروف فرضتها ردود الفعل الفرنسية القمعية، كللت جهود ومساعي بعض قادة الثورة إلى الدعوة لعقد مؤتمر وطني بقرية ايفري أوزلاقن على ضفاف وادي الصومام بين (14-20 أوت 1956).

دون الوقوع في المسائل الخلافية⁽¹⁾ حول عدد الحاضرين في المؤتمر⁽²⁾ والغائبين عنه وأسباب الغياب أو التغيب عنه؟! يمكن القول بأن الإمكانيات المادية للثورة كانت من أهم القضايا التي أثارها الحاضرون في المؤتمر وطال حولها النقاش خصوصا بعد الظروف الصعبة التي شهدتها العمل المسلح، خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة (1954-1956).

فبالعودة إلى محاضر جلسات ومقتطفات الوثيقة الأساسية التي أعدها القادة الحاضرون في المؤتمر بعد الاستماع إلى قراءة التقارير السياسية والعسكرية للولاية (الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة)، يمكن للباحث الوقوف على حجم الإمكانيات المادية (التجنيد،

(1) - يعتبر مؤتمر الصومام (14-20 أوت 1956) من بين القضايا الحساسة التي لم تحقق الإجماع الثوري بين صناع الحدث والمؤرخين على حد سواء لأن المؤتمر لم يكن ممثلا لكل القيادات الوطنية في الداخل والخارج أيضا وإن حقق الإجماع في قراراته ومبادئه التنظيمية، وترك الكثير من المسائل العالقة وأبرز مواقف متباينة ومتحفظة وفي الكثير من الأحيان رافضة له مازالت تلقي بضلالها إلى يومنا هذا.

(2) - يذكر أيف كوريير إلى مشاركة 16 مندوبا منهم (06) من المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) هم زيغود وبن طوبال وبن عودة ومزهودي وكافي وروبيح و(04) من المنطقة الثالثة هم كريم ومحمدي سعيد وعميروش وقاسي و(03) من المنطقة الرابعة هم أوعمران ودهياس وصادق وبوقرة وواحد من منطقة الجنوب (السادسة) هو علي ملاح كما أضاف كوريير عبان وبن مهديلا أنه عند الإطلاع على محضر جلسات مؤتمر الصومام (1956) بالنسبة إلى مسؤولي وهران والجزائر وقسنطينة لا نجد الإشارة إلى أكثر من 06: هم بن مهدي وعبان وكريم وزيغود واعمران وبن طوبال أما عن علي ملاح كان غائبا وإذا استثنينا عبان نجد أن الجميع كانوا من مؤسسي الجبهة وثلاثة منهم أعضاء سابقين في لجنة الـ 22 (بن طوبال، زيددين، بن مهدي واثنان من لجنة الستة (كريم- بن مهدي) انظر محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 149.

التسليح والأموال)، وأخذ فكرة دقيقة بشكل كاف عن القوى المادية للثورة بعد 21 شهرا من الانطلاقة.

1. المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): تم قراءة تقرير المنطقة من طرف قائدها زيغود يوسف في أول جلسة للمؤتمر، حيث حاول إعطاء صورة عامة عن الوضعية السياسية والعسكرية في المنطقة وفي هذا السياق يشير التقرير إلى أن التعداد البشري للمنطقة الثانية عشية انعقاد المؤتمر سنة 1956 قدر ب 1669 مجاهدا و 5000 مسبل أما بالنسبة للأسلحة والأموال فقد أشار التقرير إلى 13 بندقية رشاش و 325 بندقية حربية منها رشاشات صغيرة و 3750 بندقية صيد ورصيد مالي قدر ب 302 مليون و 500 ألف فرنك وبذلك قدر مجموع الأسلحة ب 4088 قطعة متنوعة⁽¹⁾.

2. المنطقة الثالثة (القبائل): قدمت المنطقة الثالث تقريرا شفويا قام بعرضه كريم بلقاسم بحيث يشير إلى المنطقة بأنها تمتلك حاليا 87044 مناضل أو 7470 مسبلا و 3100 مجاهدا، أما عن حجم الأسلحة التي بحوزتها فيشير إلى 404 بندقية حربية و 106 رشاش و 08 بنادق رشاش على نوعين أرن من نوع Fmbart وأربعة أخرى من نوع 24/29 و 4425 بندقية صيد.

أما بالنسبة لرصيدا المالي فقد بلغ عشية المؤتمر 445 مليون فرنك مع الملاحظة أن المداخيل الشهرية بالمنطقة حاليا تبلغ معدل 110 مليون فرنك والمصاريف الشهرية بمعدل 55 مليون فرنك⁽²⁾ وقد قدر حجم الأسلحة المتوفرة بمختلف أنواعها ب 4943 قطعة.

(1) - المتحف الوطني للمجاهد: وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، محضر الجلسات ومقتطفات من الوثيقة الأساسية الجزائر 1996، ص 25 .

غير أن محمد حربي يعطي إحصاء آخر حول حجم الأسلحة التي كانت بحوزة المنطقة وهي لا تختلف كثيرا عن الأرقام التي وردت في محضر جلسات مؤتمر الصومام إذ يشير فقط إلى 338 قطعة حربية و 3750 بندقية صيد دون الإشارة إلى الأسلحة الخفيفة، أنظر : jeune : Mohamed Harbi : les archive de la révolution Algérienne, ed , Afrique, Paris 19, pp 161-163.

(2) - المتحف الوطني للمجاهد، المرجع نفسه، ص 11.

3. المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها): كشف التقرير الذي قدمه عمر أو عمران عن التعداد البشري للمنطقة عشية المؤتمر حيث أحصى 40000 مناضلا و 2000 مسبلا و 1000 مجاهدا، أما حجم الأسلحة التي بحوزتها فقد سجل 1500 بندقية صيد و 300 مسدس و 200 بندقية حربية و 80 رشاشا وخمسة بنادق ورشاش واحد منها من نوع Bart كما سجل التقرير قيمة رصيدها المالي بـ 200 مليون فرنك وبذلك قدر إجمالي الأسلحة المتوفرة بمختلف أنواعها بـ 2085 قطعة⁽¹⁾.

4. المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني): أشار تقرير المنطقة الخامسة الذي قدمه ممثلها محمد العربي بن مهدي الذي كان رئيس المؤتمر في نفس الوقت إلى نقطة هامة تتعلق بتطور التعداد البشري من الانطلاقة في أول نوفمبر 1954 إلى هجومات الفاتح من أكتوبر 1955 إلى مؤتمر الصومام 1956 حيث سجل ارتفاع عدد المقاتلين من 500 مجاهد و 500 مسبل في أكتوبر 1955 إلى 1500 مجاهد و 1000 مسبل، وفي نفس السياق أشار التقرير إلى الوضع المالي للمنطقة إذ قدر رصيده المالي في أول ماي 1956 بـ 35 مليون فرنك منها 25 مليون فرنك بحوزة مسؤول المالية بالخارج⁽²⁾.

أما عن حجم العدة (السلاح) فقد بلغ مجموع قطع الأسلحة في الفاتح من ماي 1956 بـ 2715 قطعة سلاح مختلفة الأنواع بين 1000 بندقية حربية و 100 مسدس و 165 رشاش و 50 بندقية رشاشة⁽³⁾.

5. المنطقة السادسة (الصحراء): لم تكن هذه المنطقة عشية الانطلاقة سوى مشروعا فقط يتم النظر في هيكلته وبعث النشاط الثوري فيه فيما بعد وبذلك فإن من أهم القرارات

(1) - Mohamed Harbi : les archive ... , op .cit, p177.

(2) - حدد هذا التاريخ كأجل لنهاية التقرير الذي قدمته المنطقة الخامسة في مؤتمر ربما لأنه يوافق الشهر الذي غادر فيه بن مهدي المنطقة الخامسة إلى الجزائر تاركا مهام إدارة قيادة الثورة في الجبهة الغربية إلى رفيقه بوصوف.

(3) - يخالف محمد حربي لإحصائيات المتعلقة بحجم الأسلحة بشكل عام إذ يذكر بأن مجموع الأسلحة التي كانت بحوزة

المنطقة الخامسة تقدر بـ 2500 بين مسبلين وجنود أنظر Mohamed Harbi : les archives de la révolution op.cit, p177.

التنظيمية للمؤتمر هو استحداث منطقة سادسة (الولاية السادسة) إلى جانب المناطق الخمسة التي حددها تقسيم قادة الثورة الأوائل عشية الانطلاقة نوفمبر 1954.

قدم تقرير الولاية السادسة الفتية عمر أو عمران نيابة عن قائدها علي ملاح الذي كان غائبا بعذر، وقد أشار التقرير إلى التعداد البشري قدر بـ 5000 مناضل و100 مسبل و200⁽¹⁾ مجاهد ورصيد مالي بلغ 10 ملايين فرنك دفعت إلى المنطقة الرابعة.

أما بخصوص الأسلحة فقد أشار التقرير إلى 260 قطعة سلاح مختلفة بين: 100 بندقية حربية منها بندقية رشاشة واحدة و100 بندقية صيد و50 مسدس و10 رشاشات⁽²⁾.

يمكن للباحث بعد إطلاع على الأرقام والإحصائيات التي قدمها قادة الثورة خلال عرض تقاريرهم في جلسات المؤتمر إلى استخلاص جملة من النتائج والاستنتاجات انطلاقا من واقع الثورة العسكري خلال مرحلتها الأولى (1954-1956).

1. إن محاولات القادة الحاضرين بسد الثغرات الناجمة عن غياب نظرائهم -كان على كل منطقة تلاوة تقرير عن الوضعية العامة بها- مثل تلك التي قام بها زيغود في أول جلسة للمؤتمر لم تكن كافية لإعطاء صورة واضحة عن الواقع العسكري في النطاق يتجاوز حدود المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) الخاضعة لقيادته بعد استشهاد ديدوش مراد⁽³⁾.

(1)- امتازت الولاية السادسة بإمكانية بشرية لا بأس بها رغم حداثتها ويمكن تفسير ذلك بالتحاق عدد كبير من الطلبة الجزائريين بالعمل الثوري فيها بتوجيه من طرف قيادة الثورة بعد اضراب الطلبة في 19 ماي 1956.

(2)- Mohamed Harbi : les archives de la révolution ,op.cit, p 162.

(3)- لم يكن زيغود يدرك جيدا الواقع العسكري الذي أصبحت عليه منطقة سوق أهراس التي كانت تابعة نظاميا عشية الانطلاقة إلى الشمال القسنطيني عقب الظروف الصعبة التي مرت بها حيث توفرت لها الفرصة لإعادة ترتيب تنظيمها المحلي عقب اجتماع بعض قادة المنطقة في 18 جوان 1956 وأسندت إدارتها للمسؤول على القالة عمارة بوقلاز الملقب بالعسكري حيث أصبحت تشكل إحدى قلاع الثورة في الشرق الجزائري إلى جانب الأوراس تنظيما وتأييرا وتسليحا للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر: الطاهر جبلي: القاعدة الشرقية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2000/1999، ص،ص62-64.

2. تعتبر هذه التقارير ناقصة بسبب غياب منطقتي الأوراس (معقل الثورة في مرحلتها الأولى) وسوق أهراس (قاعدة الثورة الناشئة)⁽¹⁾.
3. عرفت قدرات جيش التحرير الوطني البشرية تطورا ملحوظا منذ الانطلاقة إلى عشية مؤتمر الصومام 1956 حيث بلغ تعداده دون ذكر المنطقة الأولى 23039 مجاهدا منهم 7469 مجندا و15570 مسبلا وإذا أضفت لهم عدد المناضلين الذي قدر بـ 132044⁽²⁾ ليصبح العدد يقارب 115110⁽³⁾ بين مجند وقابل للتجنيد.
4. قدر حجم الأسلحة التي كانت بحوزة الثوار في كل المناطق دون ذكر الأولى بـ 14091 قطعة نسبة 70% منها عبارة عن بنادق صيد التي قاربت حسب محمد حربي حوالي 10775 بندقية⁴ وبذلك يمكن القول بأن الأسلحة الحربية نادرة لم تتجاوز 2464 قطعة وبقي جيش التحرير الوطني بعد مرور 21 شهرا من الانطلاقة يمتلك أسلحة معظمها بنادق صيد.
5. الأسلحة بشكل عام قليلة مقارنة مع الإمكانيات البشرية سواء للمجندين أو القابلين للتجنيد الأمر الذي يؤكد بوضوح بأن مصادر السلاح سواء الداخلية أو الخارجية منها لم تكن كافية لتلبية متطلبات العمل الثوري حيث نجد أن الذي ينتسب إلى جيش التحرير الوطني أو ينتمي إليه لا يحمل سلاحا.

(1) - حاول القادة المحليون لمنطقة سوق أهراس الحضور في المؤتمر كبقية المناطق الثورية الأخرى إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك الأمر الذي دفع بهم إلى محاولة الضغط على قيادة الثورة لكي تعترف بها كولاية كبقية الولايات التاريخية الأخرى التي نص عليها مؤتمر الصومام وفي أبريل 1957 حققت سوق أهراس وضعاً متميزاً، باقتراح من عمر أو عمران، حيث تمت تسوية وضعية المنطقة وحدد دورها العام كقاعدة لدعم الولايات الداخلية بالأسلحة (القاعدة الشرقية) أنظر الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 66-80.

(2) - يمكن تفسير هذا الرقم بارتفاع عدد مناضلي جبهة التحرير الوطني في القبائل والجزائر (المنطقتين الثالثة والرابعة).

(3) - Mohamed Harbi, les Archives, Op cit, P 162.

(4) - إحصائيات المحضر (محضر جلسات المؤتمر) قريبة من هذا الرقم خصوصا أن محمد حربي اعتمد عليها في تقديراته للواقع العسكري والقوى المنادية للثورة في مرحلتها الأولى.

6. يشير محمد حربي في قراءته للتقارير التي قدمها قادة الثورة خلال المؤتمر بأن المنطقة الخامسة كانت أفضل تجهيزاً من حيث التسليح⁽¹⁾ مقارنة مع مجموع المناطق الأخرى مجتمعة، إلا أن هذه الفكرة التي تبدو واهية في غياب المنطقة الأولى (مركز ثقل الثورة في مرحلتها الأولى) وفي هذا السياق يذهب الدكتور يوسف مناصرية إلى سد ذلك النقص ودحض ذلك الطرح، بعد عثوره على وثائق أرشيفية عن الواقع العسكري للثورة بين سنوات (1954-1956)، بالأرشيف الحربي بفرنسا "Archives des Vincennes" تشير إلى أن المنطقة الأولى كانت تتمتع بقوة عسكرية تتراوح بين 1500 إلى 2000 مجاهد مسلحين بنسبة 75% سلاح حربي و 30% سلاح صيد بالإضافة إلى 1100 مجاهد يتبعون المسلحين ومستعدين لحمل السلاح الذي يتم غنمه في المعارك، وكان لها 3000 رجل احتياطي تحت تصرف جيش التحرير الوطني⁽²⁾ ويضيف في نفس السياق بأن المنطقة الأولى كانت متفوقة من حيث العدد والعدة العسكرية النظامية على جميع المناطق وتقارب المنطقتين الثانية والخامسة وتساوي المنطقتين الثالثة والرابعة⁽³⁾.

7. قدر حجم الأسلحة التي كانت بحوزة المجاهدين في الداخل دون ذكر المنطقة الأولى 14091 قطعة متنوعة (حربية وصيد)، أما بالنسبة لحجم الأسلحة التي وصلت إلى الثوار من الخارج منذ الانطلاقة إلى غاية أوت 1956 من خلال جرد الشحنات التي وصلت عن البحر أو البر نجد ما يقارب 6496 قطعة، فإذا طرحنا هذا الرقم من رصيد الأسلحة الإجمالي (14091) نجد حجم الأسلحة التي تمكن الثوار من الحصول عليه من خلال عملية التسليح الداخلي (الذاتي) التي قدرت بـ 7595 قطعة الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن

(1) - أنظر تقرير المنطقة الخامسة في. Mohamed Harbi : Opcit, P 177.

(2) - يوسف مناصرية: قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية في نشأة جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرر الوطني، المرجع السابق، ص 121.

(3) - يوسف مناصرية: المرجع نفسه، ص 124، وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات التي قدمها مناصرية حول حجم الإمكانيات البشرية عشية المؤتمر قريبة جداً من الإحصائيات التي وردت في محاضر جلسات مؤتمر الصومام إذ نجد التعداد الإجمالي 115110 وهو نفس الرقم تقريبا لدى يوسف مناصرية 155000 رجل حسب التقارير الاستعمارية، أنظر: يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 123.

ما غنمه المجاهدون من أسلحة بكل الطرق شكل مصدرا رئيسيا لتغذية النشاط الثوري في المرحلة الأولى (1954-1956) إلا أن هذا المصدر لم يكن كافيا الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في المناطق الحدودية الأولى والثانية والخامسة إلى بذل قصارى جهودهم في البحث عن مصادر خارجية لاستدراك النقص الفادح في الأسلحة التي كانت أغلبها عبارة عن بنادق صيد في خضم تطور العمل العسكري الذي تميز بعدم تكافؤ القوة بين كتائب جيش التحرير الوطني وقوات الجيش الفرنسي بعد زيادة ترسانته العسكرية (البشرية والمادية) ودعم الجهود الموازية التي بذلها قادة الثورة في الخارجية خصوصا أحمد بن بلة ثم محمد بوضياف، التي تؤكدها الكثير من الشواهد التاريخية التي أشرنا إليها سابقا إلا أنها لم تكن حقيقة في مستوى آمال المقاتلين في الداخل.

وبذلك بقي مشكل التسليح قائما، بعد الانطلاقة خصوصا في المناطق الداخلية الثالثة والرابعة مثلا والأولى والثانية والخامسة بشكل عام. وهو ما دفع بكريم بلقاسم إلى تحميل كل من بوضياف وبن بلة المسؤولية الكاملة في استمرارية هذا المشكل الذي تقاوم أكثر طيلة 1955 وانعكس سلبا على طبيعة العلاقة بين قياديين الثورة في الداخل والخارج، خصوصا بعد أن لجأ عبان إلى تصعيد الموقف مع الوفد الخارجي متعمدا إثارة العديد من المسائل التي اعتبرها خلافية كان على رأسها التسليح الذي حكم من خلاله على الوفد الخارجي وبالخصوص أحمد بن بلة بالتقصير في هذا الجانب.

وفي خضم الظروف الصعبة التي واجهت النشاط الثوري في مرحلته الأولى يمكن القول من باب الموضوعية التي تدعمها كثير من الشواهد التاريخية بأن مهمة الوفد الخارجي لم تكن سهلة بالمرّة، لأن البحث عن السلاح والحصول عليه اعتبر من أخطر الأمور ولم يكن نقله يقل خطورة أيضا، خصوصا وأن البحر المتوسط أصبح محاط بقواعد بحرية وجوية للحلف الأطلسي بالإضافة إلى عمليات المراقبة المشددة التي شرعت فيها البحرية الفرنسية

مع اندلاع الثورة إلى جانب كل هذا اكتفت المخابرات الفرنسية من نشاطها في النقاط التي يمكن أن تكون مصدرا للسلاح أو معبرا له⁽¹⁾.

وانطلاقا من هذه الظروف والعوامل الموضوعية لم تكن كميات الأسلحة المرسلّة من قبل مؤتمر الصومام في مستوى متطلبات العمل العسكري الذي عرف تطورا ملحوظا وعلى هذا الأساس عبر عبان رمضان عن هذه الحاجات الملحة والخائفة في رسالة إلى الوفد الخارجي بتاريخ 13 مارس 1956 قائلا "نحن على استعداد لتقديم جميع التنازلات الممكنة لمن يزودنا بالسلاح" ويشير في هذا الصدد إلى إمكانية مقايضة التسليح (من المعسكر الاشتراكي) بقبول الحزب الشيوعي (كتنظيم) داخل جبهة التحرير⁽²⁾.

وقد كانت الضرورة في هذا الميدان (السلاح) من الإلحاح إلى درجة أن المصاعب الموضوعية التي اعترضت مساعي وجهود الوفد الخارجي وبن بلة بشكل مباشر، لم تكن تجد التفهم المنتظر من عبان ورفقائه ووقع سوء تفاهم ما يغذيه في اعتقاد عبان خاصة أنه بإمكان الوفد استعمال الطائرات والبواخر لإنزال السلاح بشكل مباشر داخل البلاد أو على سواحلها⁽³⁾.

ويمكن القول أن هذا الاعتقاد يعكس قصر النظر وسوء التقدير بوضوح لإمكانيات فرنسا الدولة القوية القادرة على ممارسة عملة القرصنة في أعالي البحار، ليس فقط على حماية أجواء الجزائر ومياها الإقليمية.

وبناء على اعتقاد عبان ورؤيته لمسألة التسليح الخطيرة والصعبة اتخذ مؤتمر الصومام شكل محاكمة للوفد الخارجي الذي اتهم بالتقصير ومحاباة المناطق الحدودية (الأولى والخامسة)⁽⁴⁾ وقد تجلّى هذا الحكم القاسي في عزل أعضاء الوفد الخارجي ومعهم بوضياف،

(1) - محاولة بن بلة في طرابلس في شهر ديسمبر 1955 خير دليل على ذلك.

(2) - Mabrouk Belhocine ,le courier Alger-le caire 1954-1956,ed,CASBAH ,2017, Op,cit.p 197.

(3) - Ibid ,p 198.

(4) - أصدر مؤتمر الصومام حكما قاسيا بالتقصير من طرف الوفد الخارجي في مجال التسليح استنادا إلى حصيلة مفادها "أن الوفد لم يرسل إلى الداخل من أول نوفمبر 1954 إلى نهاية مارس 1956 غير 450 قطعة إلى منطقة وهران (الخامسة) و100 قطعة إلى ناحية النمامشة (الأولى)، إلا أن بن بلة رفض حصيلة عبان وأعطى حصيلته التي نكتفي

وتلا المؤتمر مباشرة جدل بين عبان و بن بلة حول حصيلة الوفد الخارجي في مجال التسليح خلال الفترة الممتدة بين 1 نوفمبر 1954 إلى نهاية مارس 1956، فعبان يختزل الحصيلة في 450 قطعة إلى منطقة وهران و 100 قطعة إلى منطقة الأولى (الأوراس). إلا أن بن بلة رد عليه قائلاً بأن ما تم جمعه بالمغرب فقط 900 قطعة فضلاً عما تم جمعه في كل من تونس وأسبانيا، في خضم الظروف والأوضاع الصعبة التي كانت تتزامن بين الحين والآخر بمشاكل سياسية طارئة⁽¹⁾. مثل بعض مضاعفات مؤتمر الصومام نفسه بعد اعتراض جماعة من القاهرة وتونس لنتائج⁽²⁾.

III. تحديات الوفد الخارجي للسياسة العدوانية الفرنسية :

أولاً: الإمداد بعد حادثة القرصنة الجوية :

1- تأثير العدوان الثلاثي على مصر على نشاط الوفد الخارجي:

ومع أواخر شهر مارس من سنة 1957 كانت مهمة الإمداد بالسلاح بتونس تحت إشراف الأمين دباغين و العقيد عمر أو عمران بمساعدة الرائد عمار بن عودة الذي سبقه إلى تونس وساهم في ترتيب الأمور على هذا الصعيد لفائدة القيادة التي انبثقت عن أرضية مؤتمر الصومام⁽³⁾.

=بذكر بعض الأرقام فقط. 22 ألف بندقية و 500 رشاشة لمستودعات الاسكندرية تمثل مساعدات من العراق وسوريا إرسال 1500 قطعة إلى منطقة وهران عبر البحر وإيصال 4500 قطعة إلى طرابلس لتنتقل إلى الحدود الشرقية حجز 3000 قطعة أخيراً كانت في طريقها إلى الجبهة الغربية عبر البحر على متن اطوس التي تم حجزها في 16 أكتوبر 1956 أنظر محمد عباس: عبان، بن بلة رسائل ما بعد الصومام حصيلة التسليح، الشروق اليومي، عدد 1493، يوم 26 سبتمبر 2005، ص 15.

(1)- محمد عباس، المرجع السابق، ص 15.

(2)- وقد يبرر ذلك الموقف عندما لجأ مسؤول قاعدة الإمداد بطرابلس محمد الهادي عرعار إرسال الأسلحة باتجاه الحدود ريثما يتضح الموقف ويتبين من الذي يخلف بن بلة وظل على موقفه حتى أواخر شهر جانفي 1957 للمزيد من التفاصيل أنظر أحمد توفيق المدني : حياة كفاح ،المصدر السابق،ص 280.

(3)- توفيق المدني :المصدر نفسه، ص 280.

وعند هذا المقام يمكن للباحث أن يقف بعيدا عن أي ميل إيديولوجي على جملة من المعطيات والشواهد التاريخية التي تبين بوضوح الأسباب الحقيقية لمشكل التسليح والظروف والأوضاع الصعبة المحيطة بعمليات الإمداد بالأسلحة نحو المناطق الداخلية.

1. الطابع الاستعجالي الذي تميزت به الانطلاقة، حيث لم تتح فرصة التحضير الميداني المنسق من خلال إعداد الرجال والسلاح الأمر الذي أدى إلى تعثر النشاط الثوري في المناطق الثانية والرابعة والخامسة ويعتبر مشكل التسليح من الصعوبات الميدانية التي لم يتمكن قادة الثورة من تجاوزها خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة التحريرية (1954-1956).

2. المخاطر التي واجهتها عمليات الإمداد بسبب تشديد عمليات المراقبة من طرف المصالح الفرنسية الخاصة عبر الحدود الشرقية الغربية وفي أعالي البحار الأمر الذي أدى إلى فشل الكثير من عمليات التهريب للأسلحة.

3. ضعف قدرة وسائل التهريب عبر الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية الليبية وعدم توفر الإمكانيات المادية (وسائل النقل الثقيلة كالشحنات مثلا).

4. انتشار وتمركز القوات الفرنسية في تونس والمغرب قبل استقلالها في ربيع 1956 من جهة ووجود القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية على التراب الليبي من جهة أخرى الأمر الذي صعب من عملية عبور الأسلحة على أراضيها.

5. عمليات التمشيط الواسعة التي مارستها القوات الاستعمارية في الأوراس والشمال القسنطيني وأثرها في عزل المناطق عن بعضها البعض وتثبيط أي عملية اتصال لها بالخارج⁽¹⁾.

(1) ركزت قوات الجيش الفرنسي مجهودها الحربي على منطقة الأوراس بدافع قتل "التمرد" في المهدي ضمن مشروع عرف "بسياسة التهدئة" Pasification وفي يوم 03/04/1955 أصدر قانون حالة الطوارئ الذي نقل السلطة من الجهات القضائية والإدارية إلى الجيش الذي أصبح السلطة الفعلية في البلاد، أنظر: عمار بوحوش: ردود فعل السلطات الفرنسية

6. تذبذب السياسة الاسبانية بصورة مفاجئة في كثير من الأحيان حيث كانت تغض الطرف عن عمليات تهريب السلاح إلى الثوار الجزائريين عبر مناطق احتلالها في الريف المغربي وسرعان ما تتراجع عن موقفها، الأمر أدى إلى فشل الكثير من مخططات عمليات التهريب وتعديل وجهة سير المراكب المكلفة بمهمة نقل الأسلحة إلى وجهة أخرى غير معلومة.

شكلت تلك الجهود والمسعى الرائدة التي قام بها قادة الثورة خلال مرحلتها الأولى (1954-1956) للبحث عن مصادر لتمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة سواء في الداخل انطلاقاً من المناطق الحدودية الشرقية والغربية (المنطقة الأولى والثانية والخامسة) بفضل الدور البارز الذي لعبه كل من: مصطفى بن بولعيد، وعباس لغور، ولزهر شريط، وعمارة بوقلاز، ومحمد العربي بن مهدي، أو في الخارج بفضل جهود أحمد بن بلة، وعلي مهساس، وقاضي بشير، بالإضافة إلى دور محمد بوضياف الذي تكلف بمهمة التسليح على الجبهة الغربية بالتعاون والتنسيق مع محمد العربي بن مهدي، الأرضية لمشروع إمداد الثورة بالسلاح والذخيرة التي تجسدت معالمه بعد صائفة 1956، من خلال النشاط الحيوي لشبكات الدعم اللوجستي في عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة الذي عرفته الثورة التحريرية على الجبهتين البرية والبحرية انطلاقاً من قواعد عسكرية خلفية للإمداد في طرابلس وتونس ووجدة والناظور، ثم قواعد ومراكز حدودية للتمويل في الشرق والغرب لتصل إلى المقاتلين في الولايات الداخلية بواسطة قوافل للتسليح عبر مسالك وممرات برية، أو خطوط إمداد بحرية تربط شبكة التسليح في الخارج (أوروبا والمشرق العربي) ببعض الموانئ في الغرب الجزائري والسواحل المغربية.

=على قيام ثورة أول نوفمبر، في مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، عدد 1999-01، ص 10.

وانطلاقاً من المادة التاريخية المتوفرة⁽¹⁾ سأحاول خلال هذا الفصل التركيز على عمليات إمداد الثورة بالأسلحة والذخيرة على الجبهتين البرية والبحرية مع رصد أهم المسالك والممرات الحدودية، وخطوط الإمداد البحرية في الشرق والغرب التي شكلت المنافذ الحساسة لتهريب الأسلحة القادمة من المشرق وأوروبا دون أن نهمل الأهمية التي شكلتها قواعد الإمداد الحدودية ومراكز التدريب والتموين التابعة لجيش التحرير الوطني المنتشرة بتنظيم محكم على طول الحدود الشرقية والغربية مع تونس وليبيا والمغرب.

IV-عمليات الإمداد على الجبهة البرية:

نالت الجبهة البرية سبقاً تاريخياً مقارنة مع الواجهة البحرية بخصوص عملية إمداد الثورة بالأسلحة وطرق تهريبه إلى المقاتلين في المناطق الداخلية رغم الظروف الصعبة التي أحاطت بها وردود الفعل الفرنسية جراء عمليات المراقبة المتواصلة.

ويعود هذا السبق إلى الأهمية البالغة التي أولها نشطاء الفصيل الثوري في التيار الاستقلالي للجبهة الحدودية خلال مرحلتي المنظمة الخاصة (1947-1950)، والتحضير الميداني الجاد لانطلاق العمل المسلح بين (1950-1954)، حيث شكلت الحدود الرهان بالنسبة لكل من محمد بلوزداد ومصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف، وأصبحت دائماً تحل مكانة في الحسابات العسكرية بالنسبة لقادة الثورة في الداخل

(1)- تنصدها مذكرات عبد المجيد بوزيد حول الإمداد خلال حرب التحرير الوطني ومذكرات النقيب مراد صديقي حول عمليات التسليح السرية التي قامت بها شبكة التسليح في أوروبا التي تركز نشاطها على الواجهة البحرية خصوصاً الحدود الغربية بالإضافة إلى شهادات محمد يوسف وعمر أوعمران، وعمار بن عودة، وعلي مهساس، وعبد الكريم حساني... بالإضافة إلى رصيد مهم من الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالدراسة مباشرة بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية الموثقة التي تناولت موضوع التسليح ونشأة وتطور جيش التحرير الوطني من حيث العدة والعتاد لأساتذة وباحثين في تاريخ الجزائر المعاصر.

أو الخارج⁽¹⁾ كمنفذ استراتيجي لعبور العدة والعتاد، وكصمام أمان يؤمن استمرار النشاط الثوري بما يحتاجه من دعم ومدد مادي من القواعد الخلفية للثورة التحريرية خارج إطارها الإقليمي.

أولاً: الإمداد على الحدود الشرقية:

إن السبق التاريخي الذي عرفته الجبهة البرية كمنفذ لتهديب الأسلحة والذخيرة يدفع الباحث من باب الموضوعية التاريخية إلى محاولة إبراز أهمية الموقع الاستراتيجي الذي انفردت به الحدود الشرقية، وأصبحت تحتله خصوصاً مع نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال المقومات والمؤهلات التالية:

1. انفتاح الجبهة الشرقية على الحدود البرية لدول عربية شقيقة مثل: تونس، ليبيا.
2. شساعة مساحتها وامتدادها من القالة شمالاً إلى قمار بالوادي على طول مسافة تقارب 460 كلم.
3. الطابع الجغرافي المتنوع والمتميز بخصائص تضاريسية معقدة، مثل: المناطق الجبلية الوعرة الممتدة على طول الشريط الحدودي مع تونس، ولعل أبرزها: جبال القالة، ويني صالح، وبوصالح، وأولاد مومن، وويلان، وبوعمود، بالإضافة إلى جبال بوخضرة والعنق، والونزة⁽²⁾.

وبالنظر إلى خريطة استغلال السطح في الجزائر يمكن ملاحظة أن المناطق الحدودية الشرقية تترامى على ربوعها الأحراش والتلال، كما يغلب عليها الطابع الغابي من ساحل الطارف إلى ضواحي سوق أهراس، حيث تغطي غابات الفلين مساحة 70 ألف هكتار بمنطقة القالة⁽³⁾.

(1) - لقد تمت الإشارة إلى جهود ومساعي قادة الثورة الأوائل في المبحث الأول.

(2) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة " القاعدة الشرقية " سوق أهراس، 14-15 فيفري 1985، ص، ص 1-2.

(3) - Jean Depois, Rene Rynal : Geographie De L'Afrique De Nord, Payot, Paris, 1975, PP 201-202.

4. قريبا من أكبر مخزن للأسلحة والذخيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الأسلحة التي جمعها بن بلة في ليبيا تعود في أكثريتها إلى مخزون الأسلحة الأفريكاكوريس (الفيلق الإفريقي أو الألماني والجيش البريطاني)، وقد تم إرسالها بصعوبة انطلاقا من الساحل الليبي نحو الجزائر عبر الجنوب التونسي⁽¹⁾.

5. الأهمية الاقتصادية البالغة التي ميزت معظم المناطق الواقعة على طول الشريط الحدودي من الشمال إلى الجنوب، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هذه المناطق استقطبت أعدادا كبيرة من الكولون، واستطاع الاستيطان الزراعي تغيير المناطق الشرقية خصوصا تلك الواقعة شرق وادي سييوس جنوب عنابة، ونتج عنه بداية الاستيطان الرسمي بإنشاء مدن قبل سنة 1870، وتم استغلال مساحات شاسعة بموجب الاستيطان الحر في مجال زراعة الكروم التي أصبحت تغطي 9000 هكتار، حيث حظيت بعناية فائقة من طرف معمرين فرنسيين وإيطاليين⁽²⁾.

كما أولى المعمرون الفرنسيون أهمية بالغة للغابات التي نجد منها نسبة 62% من مساحتها في الجزائر خاضعة مباشرة للإدارة الاستعمارية من بلاد القبائل إلى عنابة وسوق أهراس، ومرد ذلك إلى أن تلك الغابات كانت تحظى بأهمية اقتصادية لتوفرها على الفلين الذي كان بإمكانه منافسة أجود الأنواع الإسباني والبرتغالي في السوق العالمية⁽³⁾. ولتوضيح الأهمية الاقتصادية في الجانب الزراعي ببعض المناطق الحدودية الشرقية بالنسبة للمعمرين الفرنسيين، نشير إلى أنه في سنة 1928 بلغ عدد الجمعيات الزراعية 15 جمعية⁽⁴⁾.

ثانيا: الإمداد على الحدود الغربية:

(1) - محمد البجاوي: المرجع السابق، ص 154، كما تجدر الإشارة إلى أن العمليات الأولى لمحاولة جلب وإدخال السلاح إلى التراب الوطني، أظهرت بصورة جلية أهمية المناطق الحدودية كمناطق عبور ومراكز للتخزين.

(2) - Government General de L'Algerie, l'Algerie Economique, Office Algérienne d action (S.D)P.

(3) - Annuaire Statistique De l'Algerie, Government General De L'Algerie, Anne , 1935, P 309.

(4) - Annuaire Statistique De l'Algerie, ibid. P 310.

إن حاجة جيش التحرير الوطني للحصول على السلاح جعل أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة، يعملون على تنشيط الحدود الغربية، بالتنسيق مع قادة الولاية الخامسة، رغم الظروف الصعبة التي كان يمر بها المغرب وذلك لخضوعه للسيطرة والاحتلال المزدوج الفرنسي الاسباني، وحاجة المقاومة المغربية للسلاح والذخيرة.

لقد كان الحصار مشددا من قبل السلطات الفرنسية على المغرب، إلا أن التنسيق بين قادة الداخل والمنطقة الخامسة ظل متواصلا، عن طريق منسق الجبهة بالخارج السيد "محمد بوضياف"، وقائد المنطقة الخامسة "العربي بن مهدي"، هذا الأخير الذي استطاع ربط علاقات مع بعض شخصيات الحركة الوطنية المغربية بمنطقة الناظور وهو السيد "عباس بن عمر" لتمير السلاح إلى منطقة وهران وكان السيد "أحمد بن بله" مسؤول التسليح في الوفد الخارجي بالقاهرة قد زار "الناظور" مرات عديدة واعدت بإيصال السلاح من القاهرة إليها⁽¹⁾.

الحقيقة أن منطقة وهران لم تعرف النشاط العسكري الحقيقي إلا بعد أكتوبر 1955م، أي بعد ماتم تشكيل الخلايا العسكرية الفعالة، في كل نواحي هذه المنطقة والتي ضمت ندرومة والغزوات وتلمسان وسبدو، ومغنية وعين تيموشنت وسيق وغليران، والتي نشط فيها الفارون من الجيش الفرنسي والتحقوا بجيش التحرير الوطني حيث ساعدت العلاقات بين قيادة جبهة التحرير الوطني والسلطات المغربية، بين سنوات 1954م و 1956م، بإنزال الشحنات القادمة من القاهرة إلى المغرب ونقلها عبر الحدود إلى جيش التحرير الوطني، وقد كان التنسيق على أعلى المستويات في المغرب بين الشخصيات المؤلفة من عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي وعبد اللطيف بن جلول ومولاي عبد السلام، والشخصيات الجزائرية المؤلفة من أحمد بن بله والعربي بن مهدي ومحمد بوضياف وعبد الحفيظ بوصوف والحاج بن

¹ - مصطفى طلاس وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت، ص79

علا، وتعد هذه الشخصيات النواة الأولى في شبكة التسليح على الحدود المغربية الجزائرية، في نقل السلاح القادم من القاهرة وأوروبا والعالم العربي والإسلامي (1).

1- أولى شحنات السلاح من القاهرة إلى المغرب:

يروى السيد "أحمد بن بله" في مذكراته "أن الملكة الأردنية دينا أعارتهم يختها لنقل السلاح إلى الساحل المغربي ولم تكن تعلم بتلك العملية، بل أو هموها أنه مؤجر لعمل خيرى، حيث أبحر اليخت من ميناء بور سعيد يوم 24 مارس 1955م، وكان يظم حمولة معتبرة من السلاح والذخيرة، وكان اتجاهه ميناء "كابوديا" بمدينة مليلية المغربية لكن المركب أوقف من قبل السلطات الاسبانية، وقاموا باحتجاز عماله، مما اضطر بن بله ورفاقه للاعتراف للملكة بحقيقة العملية، التي تفهمت الموقف وطلبت من الاسبان تحرير اليخت مؤكدة لهم أن العملية بأمر منها وقد تكفل مجاهدون من مغنية وتلمسان مهمة تهريبها عبر الحدود المغربية في أبريل 1955م، بعد مغامرة جد صعبة وقاسية (2)، وتم إيصالها إلى قادة الثورة الداخل.

2- عمليات أخرى على الحدود المغربية:

نجح أعضاء الوفد الخارجي، بعد عملية اليخت دينا من مواصلة إمداد جيش التحرير الوطني بالسلاح عبر الحدود الغربية للجزائر رغم الظروف الصعبة والمعيقة لمواصلة مثل هذه العمليات، إلا أن حاجة الثورة المستمرة للسلاح منهم منحهم القوة والصبر لمواصلة هذه الجهود، كما تم تأمين دفعة من السلاح، ضمت البنادق الرشاشة ومدافع هاون وقذائف اليد الدفاعية وكمية كبيرة من الذخائر الحربية والأسلحة ذات نوعية ألمانية وانجليزية، شحنت عن

¹ محمد قنطاري: "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة العربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني"، العدد 03، المتحف الوطني للمجاهد، 1995م، ص 121.

² مذكرات بن بله كما أملاها على روبرير ميرل، المصدر السابق، ص 25.

طريق سفينة حربية مصرية إلى الحدود المغربية ومن ثمة إلى منطقة وهران لتصل يوم 22 أكتوبر 1955 إلى ميامان .

لقد كانت هذه الشحنة بمثابة متنفس لجيش التحرير الوطني في المنطقة الخامسة، واستطاعت أن تستعملها في عمليات ضد الجيش الفرنسي، بعد فترة طويلة من الهدوء⁽¹⁾، حيث بذل السيد أحمد بن بله ورفاقه جهودا مضنية، وخاصة بعد التهدة الفرنسية في كل من تونس والمغرب، ليقنع الملك محمد الخامس، بأن هدف فرنسا من التهدة بهذين البلدين هو القضاء على الثورة الجزائرية واستطاع إقناع الملك بهذه الفكرة، وبالتالي بقيت الحدود المغربية مع الجزائر نشطة وبدعم السلطات المغربية، ولنجاح هذه العمليات كان أحمد بن بله ينتقل و لمرات عديدة بين القاهرة ومدريد للإشراف بنفسه على وصول هذه الشحنات، حيث تمكن في سنة 1956م من عقد اجتماع سري ضمه وملك المغرب والسيد فتحي الديب، وقائد الجبهة المغربية "عبد الحفيظ بوصوف"، لتنسيق الجهود فيما بينهم وبإشراك مكتب جبهة التحرير الوطني بالمغرب والذي كان يترأسه "الشيخ محمد خير الدين".

بالرغم من هذه الجهود للتنسيق بين أعضاء الوفد الخارجي والسلطات المغربية حاولت هذه الأخيرة ولمرات متواصلة، الضغط على جبهة التحرير الوطني، ودمجها في إطار مغاربي وفصلها سياسيا وعسكريا عن القاهرة بصفتها كبيرة العواصم الداعمة للقضية الجزائرية إعلاميا ودبلوماسيا وعسكريا و استمر تزويد الثورة بالسلاح عبر المغرب رغم تعرض أغلب البواخر القادمة إليه للمضايقات الإسبانية والفرنسية والتي كانت لها قواعد عسكرية على التراب المغربي لذلك قامت قيادة الثورة بتشكيل شبكات لوجيستية تولت مهمة الحصول على السلاح من أوروبا ونقله إلى المنطقة الخامسة ومن مهامها أيضا إمداد بعض

ولمزيد من المعلومات انظر: مراد صديقي: الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية، ترجمة احمد الخطيب، مكتبة الحياة، دس ت، ص 69.

الولايات بالمال وإيصال الدعم العسكري وقد ترأسها مند تأسيسها محمد رويحي المدعو مراد صديقي.

المبحث الثالث: النشاطات المختلفة لوفد جبهة التحرير الوطني بالقااهرة 1954-

:1958

يتوقف نجاح واستمرارية أي ثورة تحريرية على توفر عاملين أساسيين هما:

- أولاً: على المستوى الداخلي، يجسده الشعب الثائر من خلال صموده ومدى استعدادة للتضحية ومواصلة الكفاح حتى تحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال.
- ثانياً: على المستوى الخارجي وهو عامل مهم يتمثل في التأييد والمساندة التي تتلقاها الثورة من خارج إطارها الإقليمي سواء كان هذا الدعم والتأييد على المستوى الرسمي أو الشعبي.

من هذا المنطلق يمكن معرفة المنحى الذي تميزت به العلاقات السائدة بين الحركات الاستقلالية في أقطار الوطن العربي في فترة الأربعينات والخمسينيات من القرن العشرين وقد تميزت بتكثيف الاتصالات والمشاورات وعياً بتجربة الماضي وأهمية المواجهة الموحدة للعدو في إطار المصير المشترك لذلك لقيت الجزائر دعماً مادياً من عدد كبير من الدول العربية اختلفت مظاهره من دولة إلى أخرى، قبل وأثناء الثورة التحريرية ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى الدور الذي لعبته دول المشرق العربي بصفة عامة، ومصر وسوريا والعراق بصفة خاصة، كقواعد خلفية للثورة التحريرية.

فأين تكمن مظاهر الدعم والمساندة بالنسبة لهاته الدول الشقيقة؟ وإلى أي مدى استفادت الثورة الجزائرية منه؟ وما هو أثر ذلك الدعم على مستقبل التضامن القومي بين أقطار الوطن العربي؟

I. نشاطات الوفد الخارجي بالدول العربية:

أولا_ في المشرق العربي:

1_ مصر:

إن معظم الكتابات التاريخية عن الثورة الجزائرية، أغفلت ذلك الدور القومي المشرف الذي لعبته مصر في دعم الثورة الجزائرية، بغض النظر عن محاولات الاحتواء والتوجيه الناصري لها في تلك الفترة، وعند اقتناع هذا الأخير -جمال عبد الناصر- بجدية نضال البعض من الشبان المغاربة ومنهم النشطاء الجزائريين مثل محمد خيضر، وهواري بومدين، وأحمد بن بلة، وعلي محساس اتخذ قراره بالوقوف بكل إمكانيات مصر إلى جانب الجزائر في كفاحها المسلح وإمدادها بالمعونة المعنوية والمادية التي كان على رأسها المال والسلاح والذخيرة، ومن هذا المنطلق كانت مصر، من الدول العربية الأولى التي وقفت موقفا إيجابيا من الثورة الجزائرية ويمكن تجسيد هذا الموقف من خلال الدعم المادي الذي قدمته للثورة الجزائرية.

تعد مصر حليفة الثورة الجزائرية الأكثر فعالية والأكثر أهمية فيما يتعلق بالسلاح الذي كان يرسل بشكل متواصل إلى الجزائر، وهي تمثل مصدرا رئيسيا في هذا المجال، وكان لبن بلة الدور البارز في إقناع المصريين بتقديم الدعم المادي للجزائر في هذا المجال، وازداد نشاطه أكثر من خلال مكتب المغرب العربي كما كانت مصر مركزا لتجميع المساعدات من الدول العربية المجاورة ترسلها بدورها إلى الثورة الجزائرية وتمثلت هذه المساعدات في المواد الطبية أو الغذائية .

ويمكن القول أن الثورة التحريرية كانت نموذجا فريدا من نوعه في مقارنة الاستعمار الفرنسي، بعد أن أثبتت جبهة التحرير الوطني مدى قدرتها على توجيه الأمور بحنكة و دبلوماسية فائقة على المستويين الداخلي والخارجي بشكل خاص في ظل معادلات عالمية

دقيقة وصعبة ، عندما فرضت احترامها على المنظومة الدولية والعربية وعلى هذا الأساس تركت الثورة الجزائرية أثرا كبيرا في أعماق كل عربي من المحيط إلى الخليج، الأمر الذي دفع الدول العربية إلى دعمها ومساندتها ماديا ومعنويا، حكومة وشعبا، ومما لا شك فيه أيضا أن الثورة الجزائرية كانت خلاصة مميزة لحركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا، وعبرت بعمق عن تطلعات الأمة العربية نحو ماضيها ومصيرها المشترك.

إن حقيقة هذا الارتباط العضوي بين مصر والثورة الجزائرية كان من أهم القضايا العالقة والعادلة في قلب الوطن العربي، وجسد مظهرا من مظاهر التضامن بين أقطار الأمة العربية الواحدة، وعند هذه النقطة لا ننكر هذا الدور حتى بالنسبة لأشقائنا في تونس والمغرب الذين استفادوا هم أيضا من الدعم والمساندة المصرية، رغم الضغوطات التي انتهت بالعدوان عليها في خريف 1956 م، ومع ذلك تواصل الدعم بمختلف صورته خصوصا عندما تعلق الأمر بالأسلحة والذخيرة لاستمرار الثورة في الداخل، لذلك اعتبرت مصر من أكبر القواعد الخلفية الحيوية للثورة الجزائرية¹.

2- سوريا:

أما بالنسبة للجمهورية العربية السورية لم تتأخر هي الأخرى عن دعم الثورة انطلاقا من ذلك الإرث التاريخي بين الجزائر وسوريا منذ أن بدأت حركة الهجرة إلى بلاد الشام مع مطلع النصف الثاني من القرن 19م واستقرار الأمير عبد القادر، والجالية الجزائرية هناك هروبا من سياسة التسلط الاستعماري في تلك الفترة ، ولذلك كان من الطبيعي جدا أن تهتم سوريا بما يحدث في الجزائر خاصة على المستوى الشعبي، عند بداية الثورة في أول نوفمبر 1954م ثم تطور هذا الموقف مع مرور الوقت عندما تمكن وفد الجبهة في الخارج من استغلال وكسب المواقف الرسمية في الحكومة السورية لصالحه، الأمر الذي شكل منعطفا تاريخيا في تطور العلاقات السورية الجزائرية التي كللت بموقف واضح وصريح لدعم الثورة

¹-انظر الملحق رقم 15.

معنويا وسياسيا وماديا، خصوصا عندما تعلق الأمر بذلك الصدى الذي تركته الثورة في وجدان السوريين من صحفيين وكتاب وشعراء¹.

لقد كانت انطلاقة الدعم السوري للثورة التحريرية الجزائرية من مدينة "حلب" التي احتضنت مؤتمر الأطباء العرب بتاريخ 8 أوت 1946، والذي كان مناسبة لطرح القضية الجزائرية كما خرج بتوصيات تقضي بتنظيم مؤتمر بتونس للوقوف عن قرب عن معاناة شعوب المغرب العربي عامة والجزائر خاصة ما اعتبر انتصارا للقضية المغاربية ككل .

لقد تبنت سوريا منذ البداية دعم القضية الجزائرية حيث اتخذت الحكومة السورية في سنة 1956 قرارا يقضي بمنع تصدير القمح السوري لفرنسا، كما عزفت عن استقبال وزير خارجية فرنسا كريستيان بينو التي كانت مقررة بتاريخ 10 مارس 1956، والتي كان من المقرر أن يطرح فيها وزير خارجية فرنسا مسألة وجوب توقف الدعم السوري للثورة الجزائرية .

أما على الصعيد الإعلامي قامت الإذاعة السورية برمجت برنامجا يوميا تابعا مباشرة لمكتب جبهة التحرير الوطني بدمشق لطرح كل ما يخص القضية الجزائرية بدون رقابة وكان على رأسه الطالب "محمد أبو القاسم خمار" و"محمد مهري" و "عبد الله غلام الله"².

لقد تأسست بدمشق على يد الطلبة الجزائريين بدمشق جمعية دار الجزائر دعمت من قبل الحكومة السورية والفعاليات السياسية والشعبية كانت أهدافها اجتماعية وثقافية للتعريف بالقضية الجزائرية ، حيث نجحت من حشد دعم القوى السياسية للثورة التحريرية الجزائرية ، كما تمكنت في عديد المناسبات من تحريك الشارع السوري للخروج في مظاهرات دعما للقضية الجزائرية وكذلك جمع التبرعات المالية والعينية للشعب الجزائري، فبفضل هذه الجمعيات تدعمت الثورة في سوريا بأجهزة مدعومة من سوريا حكومة وشعبا، برزت بقوة في التضامن الكبير الذي أظهره أثر حادثة القرصنة الجوية لأعضاء الوفد الخارجي مما جعل

¹-إسماعيل الدبش : المرجع السابق، ص 82.

²- المرجع نفسه، ص 82.

الحكومة السورية تتقدم بمذكرة احتجاج للحكومة الفرنسية عن طريق سفيرها بدمشق بتاريخ 24 أكتوبر 1956 تطالب بإطلاق سراح القادة المختطفين.

إن البعد القومي العربي للثورة الجزائرية، الذي تضمنه بيان أول نوفمبر 1954م، كان وراء التلاحم العربي بشكل عام مع الشعب الجزائري في أوجع وأحلك ظروفه ولم يكن وقوف الدولتين العربيتين (سوريا ومصر) سوى دليل قاطع بأن القضية الجزائرية هي قضية العرب من المحيط إلى الخليج¹.

3-العراق:

كانت الثورة الجزائرية نقلة نوعية في تطور مسار حركات التحرر العربي في القرن العشرين وقد اعتبرت في الكثير من المؤلفات العربية وبالخصوص المشرقية منها بأنها حدث مميز في الوطن العربي لأنها كانت في مستوى آمال وتطلعات الأمة العربية نحو الوحدة المنشودة.

تصدرت القضية الجزائرية قائمة القضايا العربية التي توحدت حولها المواقف والآراء السياسية العربية من المحيط إلى الخليج، إذ أن الدارس لمسار الحركة الوطنية الجزائرية ومرحلة المخاض الصعب الذي عاشته الثورة قبل انطلاقتها سنة 1954 يدرك بعمق جذور وخلفيات الارتباط العضوي بين القضية الجزائرية والموقف العربي إلى غاية الاستقلال في 5 جويلية 1962م.

وعندما يتعلق الأمر بالموقف العربي والثورة الجزائرية لا يمكن تناوله إلا من خلال أشكال الدعم المادي الذي تسارعت به شعوب وحكومات الدول العربية، إذ شكلت هذه الأخيرة قواعد خلفية ومراكز إمداد بالمال والسلاح مكنت الثوار والمقاتلين في الداخل من مواصلة الكفاح المسلح، واعتبرت ملجأً لمناضلي جبهة التحرير الوطني في الخارج، حيث

¹ - اسماعيل الدبش: المرجع السابق، ص 85.

استطاعوا من خلالها انتزاع تأييد ودعم الدول العربية والأجنبية وتدوين القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

أما عن مسلسل الدعم العربي للثورة الجزائرية فقد سبقت الإشارة إلى دولتين كان لهما الأثر الكبير في مساندة ودعم الثورة قبل انطلاقتها إلى غاية الاستقلال هما مصر وسوريا اللتين تصدرتا قائمة الدول العربية في الوقوف إلى جانب الثورة بمختلف أشكال الدعم المعنوي والمادي منه، ودون شك أن سجل التاريخ الوطني يحمل الكثير من المواقف المشرفة اتجاه القضية الجزائرية، وهي محفوظة ومدونة لا يمكن لأي كان إغفالها.

فبالرغم من عدم وضوح الرؤى في المواقف الرسمية العراقية بشأن القضية الجزائرية في "مرحلة معينة" إلا أن ذلك لم يقلل من حجم الدور البارز الذي لعبه العراق على المستويين الشعبي ثم الرسمي، بعد قيام ثورة 14 جويلية 1958 التي جسدت عمليا الدعم المنتظر اتجاه الثورة الجزائرية.

لم يقتصر الدعم العراقي للثورة الجزائرية على الجانب السياسي والمعنوي فقط، بل شمل أيضا دعما ماليا كان الشعب الجزائري في حاجة ماسة إليه، كالمال والسلاح والمواد الغذائية والأدوية والأدوات الطبية، ورغم أنه لم يكن في المستوى المطلوب خصوصا أثناء فترة حكم النظام الملكي، إلا أن ذلك لم يقلل من وزن الموقف العراقي اتجاه القضية الجزائرية خصوصا إذا تعلق الأمر بالدور الكبير للشعب العراقي وحكومته التي جاءت بعد قيام ثورة 14 جويلية 1958.

وقد سجل أول موقف تضامني سنة 1956 على المستوى الشعبي عندما نجح أعضاء الوفد الخارجي بتنظيم حملة لجمع الأموال عن طريق التبرعات قدرت قيمتها بـ 75 ألف

دينار قدمتها الحكومة العراقية للجزائر⁽¹⁾، كما تسلم الوفد الجزائري الذي كان على رأسه أحمد توفيق المدني ببغداد، أثناء فترة حكومة علي جودت الأيوبي مبلغا ماليا قدر بحوالي 175 ألف دينار عراقيا، أضيفت إليها مساعدات عسكرية تمثلت بوصول شحنة من الأسلحة إلى الجزائر في شهر جوان 1957 عن طريق الحدود السورية مرورا بالأراضي الليبية⁽²⁾.

وبعيدا عن الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة العراقية سجل موقف الشارع العراقي أثناء إقامة منتخب جبهة التحرير الوطني في العراق سنة 1958 بتنظيم حملة لجمع التبرعات من طرف الشعب العراقي لفائدة الثورة الجزائرية، سواء في المدن الخمس التي لعب فيها الجزائريون (بغداد، وكركوك والموصل والبصرة والسليمانية) أو في باقي المدن المجاورة، وما إن كاد فريق جبهة التحرير الوطني من إنهاء جولته في الأراضي العراقية للتوجه للأردن حتى بلغ مقدار التبرعات التي جمعها العراقيون ثلاثة ملايين سنتيم وهو أكبر مبلغ على الإطلاق تم جمعه لفائدة منتخب الجبهة، والثورة الجزائرية على مستوى جميع جولاته⁽³⁾ اتخذ العراق أثناء فترة حكم النظام الجمهوري، الذي يعتبر ثمرة لثورة 14 جويلية 1958، مواقف جسدت ميدانيا تلك الوعود التي طالما تقدمت بها الحكومة العراقية المتعاقبة أثناء مرحلة النظام الملكي.

كان الشعب العراقي نموذجا رائعا لشعوب الأمة العربية من خلال الكثير من مواقفه التي ساند فيها الشعب الجزائري في ثورته معنويا وماديا، الأمر الذي جعله يتجاوز عقدة أنظمتها

(1) - حددت جامعة الدول العربية نسبة المساعدات العراقية للجزائر ما قيمته 319600 جنيه إسترليني بنسبة 15.98 من مساهمة الدول العربية، أنظر: مريم الصغير: المرجع السابق، ص 90.

(2) - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 358. وقد قدر وزن هذه الشحنة من الأسلحة بثلاثة أطنان إلى جانب ألفي بندقية فرنسية الصنع، وخمسون ألف طلقة، وهناك بعض من الأسلحة الأخرى تم شراؤها من إيطاليا وقدرت تكاليفها بسبعة آلاف دينار عراقي، أنظر: مريم الصغير: المرجع نفسه، ص 90.

(3) - الكرة العراقية وعلاقتها بالجزائر، جريدة الهداف الرياضي، من 3 إلى 9 أبريل 2002، ص 10.

وحكوماته في تفاعلها مع القضايا الراهنة التي ارتبطت بالامبريالية والاستعمار وعلى رأسها القضيتين الفلسطينية والقضية الجزائرية.

وقد فتح عهد النظام الجمهوري في العراق اثر قيام ثورة 14 جويلية 1958 عهدا جديدا، على مستقبل الدعم المادي للثورة الجزائرية بمختلف أشكاله (من مال وسلاح ومواد غذائية وأدوية) وتشير الكثير من المؤلفات إلى أن المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة العراقية منذ قيام النظام الجمهوري سنة 1958 إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962 بلغت حوالي 6 ملايين دينار عراقي، بغض النظر عن الأموال التي جمعها الشعب العراقي في إطار حملات التبرع لفائدة الشعب الجزائري في محنته .

ثانيا- في شبه الجزيرة العربية:

رغم اختلاف مواقف الدول العربية، وتباين درجات تأييدها للثورة والقضية الجزائرية، فإن الوطن العربي ظل يشكل بعدا استراتيجيا وقاعدة خلفية للدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية قبل وبعد انطلاقتها في أول نوفمبر 1954م، ويشير البعض إلى أن مواقف العالم (باستثناء الوطن العربي) اتجه الثورة الجزائرية، كان يتوقف على مدى تضامن وتجاوب الصف العربي معها ومدى دعمها من طرف الدولة العربية على المستويين الدولي والإقليمي⁽¹⁾.

ويوضح البيان السياسي لمؤتمر الصومام ما له علاقة بموضوع السياسة الدولية لجبهة التحرير الوطني في نسخته الغير مصححة (المسودة) قائلا: "إن القاعدة الأساسية لعملا في هذا المجال تقوم بالدرجة الأولى في البلاد العربية ومصر بشكل خاص".

(1) - يذكر المناضل محمد يزيد الذي كان ضمن الوفد الذي مثل جبهة التحرير في مؤتمر باندونغ 1955 ثم وزيرا للأخبار في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأن مساعي قيادة الثورة في الخارج لم تكن من أجل كسب الدعم والمساندة لأن ذلك تحصيل حاصل، بل أن الاتصالات مع الأشقاء العرب كانت حول طريقة التنسيق بهدف إيصال الدعم المالي والعسكري إلى الثوار في الداخل والعمل دوليا لكسب المساندة المادية والمعنوية للقضية الجزائرية أنظر: إسماعيل الدبش: المرجع السابق، ص 60.

ومما لا شك فيه أن التضامن العربي كان واضحا طيلة مدة حرب التحرير الوطني بشكل حساس وملحوس أيضا وقد كان للثورة الجزائرية ميزة نادرة حيث جمعت حولها تأييد الدول العربية، إذ أنه داخل الجامعة العربية بقي النقاش حول المشكلة الجزائرية، يجلب اهتمامات الدول الأعضاء بشكل خاص، وكانت الجبهة ممثلة بأبرز علماء الدين وهو الشيخ أحمد توفيق المدني تسمع صوتها هناك وبالإضافة إلى الدعم المادي التي كانت تستفيد منه الجبهة من طرف الجامعة العربية⁽¹⁾ فإن الدعم الدبلوماسي أيضا كان له كبير الأثر داخل المجموعة الأفرو آسيوية في أروقة الأمم المتحدة⁽²⁾.

بعد معرفة أشكال الدعم الذي قامت به مصر وسوريا والعراق نقف مرة أخرى على الدور البارز الذي لعبته كل من المملكة العربية السعودية والكويت خصوصا عندما تعلق الأمر بالدعم المادي بشكل خاص، الذي حظيت به القضية الجزائرية.

1- المملكة العربية السعودية:

يمكن تقييم الدور السعودي في دعم الثورة الجزائرية من خلال طبيعة العلاقة التي تربط الشعبين الجزائري والسعودي من خلال المكانة الدينية التي تتمتع بها، باعتبارها قبلة للمسلمين في أنحاء العالم يقصدونها لزيارة الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفي هذا السياق نشير إلى أن الحجاج الجزائريين، كانوا من الأوائل الذين عرفوا الشعب السعودي ومسلمي العالم بشرعية قضيتهم، أثناء تأدية فريضة الحج من كل عام،

(1) - يذكر المناضل الفلسطيني أحمد الشقيري في مذكراته عندما كان مساعدا للأمين العام للجامعة العربية بأن مجلس الجامعة العربية أصدر في 14/02/1950 قرار يقضي برفع الإعانة المخصصة لمكتب المغرب العربي من 200 إلى 250 جنيه شهريا، كما أشار أيضا إلى موافقة الجامعة العربية على طلب الإعانة التي تقدم بها الشيخ البشير البراهيمي وهي إعانة مالية للطلبة الجزائريين الذين يدرسون في الأقطار العربية وبضيف أن هذا الدعم أخذ أشكالا مختلفة معنوية ومادية ودبلوماسية بعد انطلاقة الثورة التحريرية أنظر: أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية في شبكة الأنترنت الموقع <http://AHMED-2004.alshukairy.org/publicationsa.html>.03juillet. تاريخ الزيارة 2017/09/18 على الساعة 21.35

(2) - سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 491.

وعلى هذا الأساس كان الشعب السعودي سابقا في معرفة حقيقة معاناة الشعب الجزائري منذ أن سقطت الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي سنة 1830، وبذلك ترسخت القناعة بضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري ودعمه معنويا وماديا، حكومة وشعبا، بدافع الوازع الديني والشعور القومي للتخلص من السيطرة الاستعمارية التي تمارسها فرنسا في الجزائر.

سوف يتم التركيز في هذه الدراسة على أشكال مختلفة من الدعم الذي لم تبخل به المملكة العربية السعودية، خصوصا الدعم المادي، عندما يتعلق الأمر بالتبرعات المالية التي كانت تستفيد منها الثورة الجزائرية في ظروفها العصيبة، ونظرا للحيف المادي الذي كانت تعاني منه الثورة الجزائرية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمال والسلاح باعتبارهما العصب الحساس لاستمرارية أي ثورة من الثورات في العالم، كان لزاما على قيادة الثورة العمل في هذا الاتجاه للحصول على الدعم المادي الذي كانت الثورة بحاجة إليه منذ انطلاقتها حتى الاستقلال.

قد تكلفت البعثة الجزائرية في الخارج بمهمة البحث عن مصادر لتمويل الثورة الجزائرية متنقلة بين عواصم الدول العربية الشقيقة والصديقة، وقد كانت المملكة العربية السعودية على رأس قائمة الدول العربية التي دعمت الثورة ماديا، حيث وعد الملك ابن سعود المناضل محمد خيضر أبرز عناصر الوفد الخارجي المقيم في القاهرة آنذاك بدعم الثورة بما تحتاجه من أموال⁽¹⁾.

كانت الإعانات المالية التي تبعت بها السعودية إلى الجزائر تودع في القاهرة باعتبارها مقرا للوفد الخارجي للثورة منذ فترة سابقة للانطلاقة وقد ضم في صفوفه كل من "أحمد بن بلة، و محمد بوضياف، و حسين آيت أحمد، و محمد خيضر"⁽²⁾. وقد أكد الوفد الخارجي ذلك الدعم من خلال برقية عاجلة بعث بها وفد جبهة التحرير الوطني من القاهرة في 04

(1) - القيادة التاريخية، مجلة الحدث العربي والدولي، الثورة الجزائرية، عدد خاص عدد 24، نوفمبر 2002، ص 8.

(2) - عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص، ص 463-465.

نوفمبر 1957 إلى الملك السعودي، سعود بن عبد العزيز، يطلب فيها إعانة مالية لمواصلة الكفاح المسلح في الجزائر⁽¹⁾.

وفي 11 ديسمبر 1957، قام وفد الجبهة برئاسة الشيخ أحمد توفيق المدني لنفس الغرض، ويشير هذا الأخير في مذكراته بأن الوفد الجزائري، حضي باستقبال خاص على شرف "الملك سعود" الذي قابلهم شخصيا ووقف على تلبية مطالبهم، إذ قام بتكليف وزير المالية الشيخ "سرور الصبان" بالقيام بالواجب وتحقيق مطالب الوفد الجزائري⁽²⁾. كما عبر الملك سعود للوفد الجزائري أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية عن انشغاله العميق لما يحدث في الجزائر، ووعدهم بتوحيد الجهود مع الرؤساء والملوك العرب من أجل وضع خطة موحدة لدعم الثورة ماديا من خلال الجامعة العربية⁽³⁾.

وفي 03 جانفي 1958م قام وفد الجبهة الخارجي بزيارة ثانية للمملكة العربية السعودية لطلب الدعم المادي، وقد كللت هذه الزيارة بوعد صريح من الملك سعود بفتح انتساب شعبي عام على مستوى تراب المملكة للتبرع وجمع الأموال لحساب الثورة الجزائرية، وللتأكيد على صدق نيته قرر أن يكون أول من يتبرع من ماله الخاص للصندوق الذي خصص للثورة الجزائرية وقرر تطبيق قراره على كل الأمراء والشعب السعودي لنجاح العملية كما كللت هذه الزيارة بعقد اتفاق مبدئي بين الوفد الخارجي الجزائري ووزير المالية السعودي الذي كلفه الملك بذلك وقد نص الاتفاق على ما يلي:

1. فتح الانتساب بمبلغ 100 مليون فرنك.

2. أن يكون الدفع المباشر للوفد الجزائري، حسب طلبه في الحساب البنكي للجبهة في

دمشق.

(1) - للمزيد من التفاصيل حول مضمون الرسالة، أنظر: أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 360.

(2) - أحمد توفيق المدني: المصدر نفسه، ص 359.

(3) - المصدر نفسه، ص 359.

3. عقد مؤتمر عام للملوك ورؤساء المسلمين والعرب لبحث القضية الجزائرية وسبل دعمها ماديا ومعنويا⁽¹⁾.

2- الكويت:

لم يتوقف أعضاء الوفد الخارجي في نشاطهم الخارجي عند المملكة العربية السعودية بل توجهوا إلى الكويت طلبا للعون، وقد وجدت جهودهم صدى لدى الكويت حكومة وشعبا، حيث يرى الدكتور حسين طه الفقير في كتابه الكويت والتنمية العربية من وجهة نظر كويتية أن المساعدات المادية لدولة الكويت للثورة الجزائرية شملت جميع الأصعدة المعنوية والإعلامية والسياسية، ويرى أن الكويت أدركت منذ اندلاع الثورة الجزائرية أن المساعدة المطلوبة من قبل أعضاء الوفد الخارجي الجزائري، ليست مساندة فقط بل مناصرة من أشقاء ضد المغتصب بالرغم من أن الكويت لم تتل استقلالها السياسي بعد⁽²⁾.

ثالثا - في المغرب العربي :

1- تونس:

يمكن القول بأن تونس ورغم الانقلابات السياسية لنظام بورقيبة الحريص على استرضاء فرنسا لم تبخل بعد استقلالها سنة 1956م، على الثورة التحريرية الجزائرية، حيث كانت دائما قاعدة خلفية شعبية لها، فقد أوت آلاف المهاجرين الجزائريين في أراضيها، كما كانت تونس داعما سياسيا للجزائر من خلال المؤتمرات الإقليمية والدولية⁽³⁾.

2- المغرب:

(1) - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق ، ص، ص 362-363.

(2) - حسن طه الفقير ورمضان علي الشراح، الكويت والتنمية العربية، مركز البحوث والدراسات، الكويت، 1994، ص، ص 40-41.

(3) - أحمد توفيق المدني: المصدر نفسه، ص 166.

لقد تعدد نشاط جبهة التحرير الوطني على الجهة الغربية حيث قامت الحكومة المغربية بفتح حدودها للمجاهدين جاعلة من أراضيها ميدانا لتدريبهم، وبعض مدنها قواعد خلفية للثورة منها مدينة وجدة، مما زاد من قوة الثورة وتشتتت قوات الفرنسيين التي أصبحت تعمل على رد هجمات المجاهدين عبر كامل التراب الجزائري⁽¹⁾. هذا وقد وضعت الحكومة المغربية بأمر من العاهل المغربي محمد الخامس تحت تصرف الثورة حوالي خمسمائة متطوع مغربي إلى جانب إصداره لأمر يسمح بمرور بالإضافة للمعدات العسكرية المعدات الطبية للمتطوعين الأجانب إلى الجزائر عبر الحدود المغربية الجزائرية، كما كانت مساهمة الشعب المغربي المادية تتمثل خاصة في جمع التبرعات ومثال ذلك التظاهرة التي نظمتها اتحاد النساء المغربيات التي جمع من خلالها مبالغ هامة لصالح الثورة الجزائرية⁽²⁾.

هذا إضافة إلى دور المدن الحدودية المغربية في تسهيل عمليات تهريب الأسلحة بعدة وسائل منها تحميل صناديق الخضر والفواكه والقلل الفخارية وكذلك خزانات وقود السيارات⁽³⁾. كما فتح جيش التحرير المغربي أبوابه لتدريب المجاهدين بمنطقة الريف ليعود بعد ذلك إلى الجزائر يحمل كل مجاهد معه قطعتين حربييتين بذخيرتهما⁽⁴⁾، إلى جانب ذلك كانت الأراضي المغربية ملجأ آمنا للمصابين من رجال الثورة يتلقون فيها علاجهم ليعودوا بعد ذلك إلى أرض المعركة، كما كانت ملاذا للمطاردين من المناضلين في جهات أخرى خاصة بعد اشتداد الخناق على الولايات الأخرى⁽⁵⁾.

وأمام هذا الدعم للثورة والتسهيلات المقدمة لرجالها قامت فرنسا بتقديم احتجاجات رسمية إلى مجلس الأمن تشكو فيه المغرب من موقفه هذا، كما قامت بزرع الألغام وإقامة

(1) - مريم الصغير: المرجع السابق، ص 156.

(2) - مريم الصغير: المرجع نفسه، ص 157.

(3) - مراد صديقي: المصدر السابق، ص، ص 32-48.

(4) - المصدر نفسه، ص 48.

(5) - المصدر نفسه، ص 16.

الخطوط الشائكة المكهربة على طول الشريط الحدودي بين الجزائر والمغرب إضافة إلى تكثيف دوريات الحراسة ليلا ونهارا إلا ذلك لم يمنع لا المجاهدين من الاستمرار في عملياتهم انطلاقا من الأراضي المغربية التي اتخذوها قاعدة خلفية، ولا المغرب الذي استمر ملكا وحكومة وشعبا في دعم الجزائر حتى الاستقلال⁽¹⁾.

وهكذا قام المغرب كما قامت كل من ليبيا وتونس بواجبها في دعم الثورة الجزائرية ومساندتها حتى الاستقلال وذلك رغم بعض التوترات التي عرفت العلاقات الجزائرية المغربية خاصة مع تونس والمغرب والمتعلقة بتعديل الحدود⁽²⁾.

III_نشاطات الوفد الخارجي في الدول الاشتراكية:

بعد أشهر قليلة من الانطلاقة أدرك قادة الثورة الرواد أن العدة الحربية للثورة لم تكن كافية للصمود طويلا أمام الأرمادة الاستعمارية، واكتشف أكثر القادة تفاؤلا بقوة الثورة من أمثال بن بولعيد وزيجود يوسف أن الحاجة ملحة إلى قواعد خلفية خارجية تقوم بإمداد شرابيين العمل المسلح بالذخيرة والسلاح الحربي المتطور.

إن تجربة الأشهر الأولى كشفت أن المنطقة الأولى لم يكن يمكنها الصمود لمدة اثنتا عشر شهرا كما كان يتوقع بن بولعيد، وهو ما سمح بإدراك أن جيش التحرير الوطني لن تكفيه بقايا مخازن السلاح الذي تركها الحلفاء عند مغادرتهم لشمال إفريقيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في ليبيا وتونس. كما ظهر أن ما قامت بجمعه المنظمة الخاصة (O.S) قبل اندلاع الثورة أو ما كان يغتمه الثوار بعد معاركهم مع جنود الجيش الفرنسي الذين كانوا غالبا ما يتركون أسلحتهم ويفرون هذه الكميات التي تم جمعها لم تكن كافية لتسليح الثوار عشية اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954.

(1) - مريم الصغير: المرجع السابق، ص 158.

(2) - مراد صديقي: المصدر السابق، ص، ص 66-85.

الأمر الذي استدعى البحث عن مصادر وطرق أخرى كفيلة بتوفير الدعم المادي (المالي) والدبلوماسي للثورة بصفة عامة والتموين بالسلاح بصفة خاصة وهذا ما تكفل به منذ البداية الوفد الخارجي للثورة والمتكون من محمد خيضر، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، وكانت مصر القاعدة الخلفية الأولى لهم وكانت القاهرة مقرا لنشاطهم.

لقد أولت جبهة التحرير الوطني منذ البداية للمعركة الدبلوماسية نفس الاهتمام الذي أولته للجانب العسكري من النضال في الداخل، فعملت الجبهة على كسب عطف الرأي العام الدولي وهذا حتى تأثر على الحكومات وتحملها على الاهتمام بالقضية الجزائرية ومدها بالمساعدة المعنوية والمادية، وبالنشاط الخارجي كانت الجبهة تسعى للحصول على الموارد المالية الضرورية لتسيير مختلف أوجه الكفاح الوطني بما في ذلك الكفاح العسكري. فحسب تقرير قدمه السيد محمد يزيد ممثل الجبهة في نيويورك إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أوت 1957 يغطي نشاط الجبهة على المستوى الدولي للفترة ما بين نوفمبر 1954 وجويلية 1957⁽¹⁾ جاء فيه ما يلي:

1. إخراج القضية من الإطار الفرنسي.

2. رفع المشكلة الجزائرية إلى مستوى المشكلة التونسية والمغربية على المستوى الدولي.

والملاحظة على أن التعليمات التي وردت في هذا التقرير لا تختلف إلا في بعض التفاصيل عن التعليمات التي ذكرها فرحات عباس في كتابه "تسريح حرب" وكان قد تلقاها قبل التحاقه إلى المشرق العربي عام 1956 إثر تعيينه في الوفد الخارجي من قبل عبان رمضان وهي كما يلي:

(1) - إسماعيل العربي: صفحة من نشاط جبهة التحرير الوطني تدويل القضية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 3، نوفمبر 1985، ص 30-31.

1. تدويل القضية الجزائرية ودحض الحجج الفرنسية والقضاء على أسطورة "الجزائر الفرنسية".

2. الحصول على الأموال والسلاح والذخيرة لجيش التحرير الوطني.

3. المحافظة على الوحدة والتضامن بين أعضاء الوفد الخارجي.

وجاء في تقرير قدمه كريم بلقاسم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أوت 1958 أن مهمة الثورة في الخارج تتلخص في ما يلي:

1. استغلال المعركة التي يخوضها الشعب الجزائري على المستوى الدولي.

2. الحصول على الحد الأقصى من المساعدة المالية والمادية لمساندة الشعب الجزائري.

وتعرض نفس التقرير للإطار العام لتشكيل الوفود التي تعمل بالخارج حيث حدده كما يلي:

1. مسؤول (أي رئيس الوفد).

2. مساعد الرئيس.

3. مستشاران أحدهما مكلف بالشؤون المالية والثاني للشؤون الثقافية.

4. ملحق عسكري مهمته جمع العتاد الحربي والاتصالات.

5. السكرتارية.

وحسب هذا التنظيم الهيكلي للوفد الخارجي منذ بداية نشاطه عام 1954 نجد أن كل عضو من أعضائه كلف بمهمة معينة فقد أسندت مهمة الشؤون السياسية والمالية للسيد محمد خيضر وأحمد بن بلة كلف بالشؤون العسكرية أي البحث عن السلاح عن طريق الشراء أو المساعدة المجانية ونظرا لطبيعة المهمة التي كلف بها بن بلة فإن الرئيس جمال عبد الناصر كلف فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية بالإشراف المباشر على عمليات تأمين السلاح للثوار الجزائريين واستعان أحمد بن بلة بالسيد أحمد محساس ممثل جبهة

التحرير الوطني بتونس في تنسيق ونقل هذه الأسلحة عبر الحدود الليبية ثم التونسية إلى أن تصل لأيدي المجاهدين.

أما محمد بوضياف فقد كلف بالإشراف على هيكله خلايا جبهة التحرير الوطني بالدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بفرنسا وكذا التنسيق مع الداخل عبر محور القاهرة - مدريد - المغرب - الجزائر وقامت جبهة التحرير الوطني بتكوين تنظيم خاص بها الذي سيعرف فيما بعد بفيدرالية جبهة التحرير الوطنية بفرنسا التي أشرف محمد بوضياف على تأسيسها وتكفل السيدان طربوش وعبد الكريم السويبي على تنظيم خلايا هذه الفيدرالية بفرنسا خلال الأيام الأولى للثورة⁽¹⁾ بعد عراقيل ومجابهاة كثيرة مع أنصار الحركة الوطنية الجزائرية المصالية (MNA) وكان لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا دور كبير في تنظيم وتأطير وهيكله وتوعية العمال الجزائريين بالمهجر لصالح القضية الجزائرية والالتفاف حولها حيث إن نشاط فيدرالية² جبهة التحرير الوطني بفرنسا كان مهما في البحث عن سوق الأسلحة لتموين الثورة في فرنسا ذاتها وفي باقي الدول الأوروبية الأخرى بلجيكا، سويسرا ألمانيا الفيدرالية وهنا لابد من الإشارة أن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا قد استقرت عام 1958 بألمانيا الفيدرالية بعد المضايقات التي ضربت عليها بعد ان نقلت جبهة التحرير الوطني الثورة إلى فرنسا عام 1958.

(1) - عمر بوداود: ودادية المهاجرين الجزائريين بأوروبا، الباحث، العدد 2، نوفمبر 1984، ص 149.

(2) - حول فدرالية جبهة التحرير لوطني بفرنسا ودورها انظر الملحق رقم 32.

استنتاج جزئي:

لا شك أن حركة و نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقااهرة، منذ الفاتح من نوفمبر 1954 وحتى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 اتخذ مسارا عمليا موحدًا بل تنوعت نشاطاته وتطور رغم الصعوبات على المستويين العربي والعالمي ما بين دبلوماسي و لوجيستي ،لتحقيق هدف وضعه قادة الوفد الخارجي بالقااهرة منذ اللحظة الأولى لتأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني بالقااهرة وهو دعم الثورة بكل الوسائل لتحقيق الاستقلال .

من خلال عرضنا لنشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقااهرة 1954 - 1958 توصلنا إلى النتائج التالية:

1- كان لمؤتمر باندونغ المنعقد ما بين 18 إلى 24 أبريل 1954 بأندونيسيا والذي ضم دعاء الفكر التحرري من دول وهيئات وأعضاء من قارتي إفريقيا وآسيا ، البوابة التي عبرت منها القضية الجزائرية إلى أروقة ، هيئة الأمم المتحدة من خلال تبنيها كقضية محورية لهذه الدول .

2- ساهمت مفاوضات جس النبض والتي كانت مناورة فرنسية فاشلة، للضغط على الوفد الجزائري المفاوض لقبول عروض فرنسا، والتي كانت تجربة أنضجت المفاوضات الجزائرين سياسيا ودبلوماسيا رغم الإخفاق في تحقيق أهدافهم التفاوضية المرحلية.

3- لقد كان لقرارات مؤتمر الصومام صدى سلبيًا على الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وذلك بعد تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ لممثلين جدد لمكتب جبهة التحرير الوطني كادت تشعل فتيل خلافات قد تفتح أبوابا من الصراعات داخل الهيئة القيادية للثورة داخليا وخارجيا ، كان سيكون لها تأثيرات على دعم الثورة الجزائرية في مرحلة دقيقة من تاريخها .

4- جاءت حادثة القرصنة الجوية في 22 أكتوبر 1956، واختطاف قادة الوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة، رغم شناعتها رحمة على الثورة الجزائرية، ولا استمرار نشاط الوفد الخارجي الجديد بالقاهرة دون تأثيرات سلبية على نشاطه.

5- رغم التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية والإقليمية، والتي كانت عائقا في كثير من المرات، إلا أن الوفد الجزائري بالقاهرة لم يدخر جهدا في استمرار نشاطه الدبلوماسي من خلال عرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمشاركة في عديد المؤتمرات على غرار مؤتمر القاهرة وأكرا لكسب الدعم الدولي و المادي والدبلوماسي للقضية الجزائرية في فترة حرجة من الرهانات الإقليمية وخاصة بعد استقلال تونس والمغرب والضغوطات الفرنسية ضد البلدين لحل جيش التحرير الوطني الموجود على حدود البلدين ولوقف مرور السلاح عبر حدودهما .

6- استمر إمداد الثورة بالسلاح والذخيرة، بفضل العلاقات والأدوار التي نجح الوفد الخارجي بالقاهرة، في إقامتها وتأييدها رغم تشديد الحصار الذي فرضته فرنسا على الحدود الجزائرية المغربية والتونسية، ورغم عديد الإخفاقات في عديد العمليات البرية والبحرية لمد الثورة بالسلاح، إلا أن هدف الاستقلال جعل الوفد الخارجي يتحدى الظروف للتعريف بالقضية الجزائرية ويستعمل كل الطرق لاستمرار دعمها بالسلاح .

الفصل الثالث

إستراتيجية فرنسا لعرقلة

نشاط الوفد الخارجي لجبهة

التحرير الوطني

لقد انتقل رد فعل الثورة الجزائرية على الوجود الاستعماري في سنوات الثورة التحريرية إلى درجة التعبئة الشاملة لكافة القدرات الدبلوماسية والعسكرية، من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية، كما كشفت على قدرة كبيرة في الصمود والتصدي والتضحية من قبل الشعب الجزائري في سبيل تحقيق هذا الهدف.

لقد اعتمدت الثورة الجزائرية على إستراتيجية في مواجهة الاستعمار الفرنسي تبنت فيها مختلف الوسائل والأساليب التي كانت متاحة للثوار ، ويمكننا الجزم بأنها نجحت في الرهان، ما شكل خطرا على المنظومة الاستعمارية الفرنسية التي بادرت إلى انتهاج جميع الأساليب والوسائل للقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية معتمدة على إستراتيجية حربية قمعية على المستويين الداخلي والخارجي لعزل الثورة عن محيطها العربي والإفريقي والإسلامي، وللتصدي للنجاحات التي حققتها الثورة الجزائرية على الصعيدين العسكري والدبلوماسي سنقوم من خلال هذا العرض للتعرف على الإستراتيجية التي اعتمدها فرنسا للقضاء على الثورة وما مدى نجاحها أو إخفاقها في إستراتيجية ؟

المبحث الأول: إستراتيجية فرنسا لعزل الثورة داخليا 1954 - 1962م:

أكدت جبهة التحرير الوطني، منذ اندلاع الثورة التحريرية على بعدها المغاربي الثوري، واعتبرت أن كفاح المغرب العربي، تمثل قضية واحدة وأملت في حل شامل يحقق استقلال هذه الأقطار الثلاثة ووحدة أراضيها، وأكدت دائما أن هذا الهدف لا يأتي إلا بوحدة حركات التحرر في كل من تونس والمغرب والجزائر، في وجه السلطات الاستعمارية الفرنسية.

ظلت جبهة التحرير الوطني متمسكة بمغربة الكفاح في إستراتيجيتها النضالية، وذلك بدعم من مصر الناصرية، وتجسد ذلك في نهاية سنة 1955م من خلال مشروع جيش تحرير المغرب الموحد في إطار تنسيق وتوحيد جيوش الأقطار الثلاث، حيث لم تكن هذه الجهود والأعمال بمنأى عن أعين السلطات الفرنسية، التي أدركت مبكرا خطورة هذا المشروع، فسعت جاهدة إلى كسر هذه التحالفات من جهة بين جيش التحرير الوطني الجزائري وحركة المقاومة المغربية، ومن جهة أخرى قامت في تونس بدعم بورقبيبة لصد التوجه الثوري القومي لصالح بن يوسف، مما وضع جبهة التحرير الوطني الجزائري أمام تحديات كبرى.

كما كشفت قيادة الجيش الفرنسي عن عضلاتها في شهر أكتوبر سنة 1956م، وبمساندة المخابرات العسكرية الفرنسية، وبعدها أظهرت بعض الشائعات عن وجود اتصالات بين الحكومة الفرنسية من جهة وجبهة التحرير الوطني الجزائري والحكومة المغربية والحكومة التونسية من جهة ثانية، والتي انفقت على عقد مؤتمر قمة مغاربي في أكتوبر 1956 بتونس

أولا: القرصنة الجوية الفرنسية واختطاف أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير

الوطني:

أقدمت المخابرات العسكرية الفرنسية على قرصنة جوية وقامت باختطاف بعض زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائري⁽¹⁾، وذلك باتخاذ قرار باسم وزارة الدفاع الفرنسية وتوجيه

(1) - للمزيد حول حادثة القرصنة الجوية وصددها أنظر: فتحي الديب: المصدر السابق، ص 263-274.

أوامر إلى قائدة الطائرة المقلة للزعماء بالهبوط في مطار الجزائر بدلا من مطار تونس ضنا من السلطات الفرنسية أن هذا العمل سيحد من عمل جيش جبهة التحرير الوطني (1).

II-الرفع من تعداد الجيش الفرنسي :

أقدمت وزارة الدفاع الفرنسية على تقوية الجيش الفرنسي المتواجد بالجزائر والرفع من عدته وعتاده، حيث ارتفع عدد القوات المسلحة الفرنسية في الجزائر من 80000 في جانفي 1955 إلى 325000 في شهر جويلية 1956م، ثم إلى 400000 في شهر جويلية 1956 كما أقدمت على إقامة أسلاك شائكة مكهربة على طول الحدود الجزائرية المغربية والذي سمي بخط شال (2) لمنع تموين الثورة بالسلاح والعتاد عبر الحدود الغربية للجزائر كما قامت بنفس العمل بالنسبة للحدود التونسية الجزائرية، ابتداء من صيف 1957م والذي عرف بخط موريس³.

الحقيقة أن هذه الأسلاك الشائكة أثرت بشكل سلبي على الدعم اللوجيستي للثورة رغم إرادة جيش التحرير الوطني في تخطي هذا العائق، حيث تسببت في خسائر بشرية في صفوف

(1)-عمار بوحوش: المرجع السابق، ص420، انظر الملحق رقم 22.

(2) - موريس شال: قام بالإشراف على إنشاء هذا الشريط الشائك المكهرب على طول الحدود الجزائرية المغربية وهو جنرال في الطيران الفرنسي 1905-1979م، شارك في الحرب العالمية الثانية، أصبح قائدا لهيئة أركان الطيران العسكري الفرنسي، وفي سنة 1953م، أصبح قائدا لهيئة أركان الطيران العسكري الفرنسي، وفي سنة 1953م تقلد مهمة قائدا عاما للجيش الفرنسي، شارك في العدوان الثلاثي على مصر 1956م، وفي سنة 1958م، أصبح قائد القوات الجيش الفرنسي في الجزائر وفي أفريل 1960م، أصبح قائدا لحلف الشمال الأطلسي، لكن مشاركته في انقلاب 22 أفريل 1961م، أدخلته السجن ليحكم عليه لمدة 15 سنة، تم الإعفاء عليه في 1966 أنظر:

Grand Dictionnaire Encyclopédique la Rousse, V 03, Paris, 1982, P 3273.

(3)- شرع في بناء خط موريس في شهر جوان 1957م، وهو مزدوج من الاسلاك الشائكة المكهربة، يمتد من البحر الشرقي في مدينة عنابة الى قرية تقرين بوادي سوف على بعد حوالي عشرين كلم من الأراضي التونسية ويهدف الى سد المنافذ الجبلية المقابلة لقوات جيش التحرير الوطني، وأما على الحدود الغربية فهو ممتد الى شمالي سيد الاطلس التلي في مواجهة مدينة وجدة وجنوبي سيد الاطلس الصحراوي في مواجهة فقيق أنظر: العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 128.

جيش التحرر الوطني أثناء محاولاتهم للعبور عبر هذه الأسلاك أو أثناء إصرارهم على تمرير السلاح، حيث يقول عمر أو عمران عن حصيلة خسائر جيش التحرير الوطني من جراء هذين الخطين الشائكين "... خسائر جيش التحرير الوطني الجزائري 6000 شهيد خلال شهور معدودة..."⁽¹⁾ ، حيث زعمت فرنسا من خلال إنشائها لهذه الأسلاك الشائكة أنها ستخنق الثورة وتحد بل تقضي على تحركات جيش التحرير الوطني، وبالتالي ستجرح في خنق الثورة، لكن رغم الآثار السلبية لهذه الأسلاك إلا أنها أخفقت أمام إرادة الثورة والثوار الجزائريين.

III - إستراتيجية العنف والتفاوض 1956 - 1957م:

لم تتوقف مخططات السلطات الفرنسية للقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية عند هذا الحد بل قامت وابتداء من فيفري 1956م إلى غاية جوان 1957م، ومع مجيء ديغول إلى السلطة قام بانتهاج سياسة العنف ضد الثوار الجزائريين والتفاوض معهم في نفس الوقت والواضح أن هذا التناقض يعكس الورطة التي وصلت إليها حكومته من خلال انسداد قنوات الحوار والوصول إلى رأي موحد بشأن التعامل مع الثورة في الحزب الاشتراكي الفرنسي، حيث عكس حقيقته هذه الورطة المؤتمر المنعقد بمدينة 1956م، والذي أكد على انقسام الحزب الاشتراكي والذي طالب فيه الجناح اليساري في الحزب بإنهاء الحرب في الجزائر عن طريق التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري، في حين كان الجناح اليميني بطالب باستعمال القوة للقضاء على الثورة الجزائرية، واستجابة لرغبة اليساريين انتدب غي مولي وفد من أعضاء حزبه إلى روما لإجراء اتصالات سرية مع وفد من جبهة التحرير الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1 إلى غاية 5 سبتمبر 1956م، "بيير كوما Pierre Commin" وزميله "بيير هيربو pierre Herbaut" وكلاهما نائب لرئيس الحزب

(1) - عمار بوحوش: المرجع السابق، ص، ص420-421.

الاشتراكي الفرنسي، أما الوفد الجزائري فكان بقيادة كل من السادة محمد خيضر ومحمد يزيد وعبد الرحمن كيوان.

تعثرت المفاوضات لعدم جدية الطرف الفرنسي الذي قدم مقترحات تمثلت في حصول الجزائر على استقلال داخلي بحكومة ومجلس نيابي لتسيير الشؤون الجزائرية

رفض هذا المقترح من قبل الوفد الجزائري، الذي أكد على أن أي قرار يخص الجزائر لا يجب أن يمر عبر مفاوضات جادة بين جبهة التحرير الوطني الجزائري والحكومة الفرنسية، وتقديم ضمانات فعلية مقابل القبول بوقف إطلاق النار، وإنشاء حكومة انتقالية في الجزائر تشرف على تنظيم الانتخابات الخاصة بالاستفتاء، وافترق الوفدان للتشاور مع كبار قادة الطرفين على معاودة الاتصال من جديد في 22 سبتمبر 1956م، ببلغراد عاصمة يوغسلافيا.

في بلغراد تغيرت تشكيلة الوفد المفاوض الجزائري حيث أصبح بقيادة "الدكتور الأمين دباغين" ويشاركة "محمد خيضر"، أما عن الوفد الفرنسي فكان بقيادة "بيير هيربو" pierre Herbaut، وفي هذه المرة تعثرت المفاوضات وفشلت منذ الوهلة الأولى لإدراك الوفد الجزائري المفاوض أن "غي مولي" سيعمل هذه الاتصالات كدعاية لتضليل الرأي العام، ومن ثمة استعمال القوة للقضاء على الثورة الجزائرية، وتفتن الوفد الجزائري لضرورة إحراج الوفد المفاوض الفرنسي، وطرح مسألة التفاوض بشأن الاستقلال الجزائري، وبالتالي التوقف على المناورات المضللة للرأيين العالمي والفرنسي (1).

(1)-عمار بوحوش: المرجع السابق، ص، ص، 423-424.

VI- بناء خطي شال وموريس:

أولاً- خط موريس:

لقد أعطى اندريه موريس الأمر بالإسراع في إنجاز الخط المكهرب، قبل تاريخ 30 سبتمبر 1957م⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس أصبح الخط ابتداء من شهر جويلية 1957م، يحمل اسمه خط موريس²، كما أعطى الأوامر بضرورة تعبئة القوات العسكرية من البلدان باتجاه الجزائر، ووضعت فورا في خدمة الجنرال سالان sallan ، ومنها الكتيبة الواحدة والستين للهندسة العسكرية.⁽³⁾

1. ظروف انجاز خط موريس:

لتسهيل وتسريع وتيرة انجاز خط موريس، جندت السلطات الفرنسية جميع الإمكانيات المادية والبشرية، حيث أجريت دراسات مسحية مست كافة المواقع والأماكن التي عبر منها الخط، وحددت معالمها، ورسمت حدودها ونطاقاتها على الخرائط، وذلك حتى يرجع إليها سواء عند وضع الأعمدة أو القضبان أو عند زرع الألغام، حيث أسندت مهمة الانجاز إلى وحدات الهندسة العسكرية، إلى جانب تجنيد الحركي وحتى الأسرى، وكذلك المدنيين الذين اضطرتهم قساوة الظروف إلى الاشتغال في ورشات الانجاز في ظروف جد صعبة، تشبه إلى حد كبير أعمال السخرة، تحت حراسة ورقابة جنود الاحتلال.

2-خط موريس على الحدود الشرقية:

(1)- جمال قندل: المرجع السابق، ص 44.

(2)-حول ظروف إنشاء خط موريس نورد شهادة فرنسي شارك في أعمال الخط المكهرب أكد كلود بوفي " claude Bouvet" حول شهادته عن العمل في هذا الخط بأن "مهمتنا تمثلت في تأطير مئات من الجزائريين المكلفين بالعمل في هذا الخط قصد تفادي دخول المتمردين القادمين من تونس حيث كلفت كل مجموعة بانجاز سبعين كيلومتر من الشبكة... إن العمل الذي اضطلعنا به يقتضي السرعة، لذلك فإننا كنا نستغل ساعات تفوق طاقتنا" انظر:

des anciens combattants en Algérie Maroc et Tunisie, Temoignage sur la guerre Redaction d'Algérie, Paris 1986, P 267-268

(3)- جمال قندل : المرجع السابق، ص 44.

امتد خط موريس من البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا، حيث انطلق من عنابة بالوادي الكبير على بعد عشرين كيلو متر، عن الحدود التونسية ليمر عبر بن مهدي الذرعان، بوشقوف، شبحاني، ويتفرع عند هذه النقطة، قسمان من الخط بحميان طريقة السكة الحديدية، ثم ينزل باتجاه سوق أهراس، مداووش، العوينات حتى تبسة، حيث يصعد باتجاه الكويف، ثم ينزل نحو بكارية، الماء الأبيض، أم علي، بئر السبايخة، بئر العاتر، ثم نرين، ليتجه نحو شط الغرسة⁽¹⁾، على مسافة يبلغ طولها أربعمئة وثمانين كيلو مترا طولاً⁽²⁾، أما العرض فإنه يختلف من منطقة إلى أخرى، تبعا لاختلاف طبيعة وتضاريس كل منطقة، حيث تراوح عرضه بين سنة واثني عشر متر إلى غاية ستين متر⁽³⁾، فيما بلغت قوة التيار الكهربائي خمسة آلاف فولط⁽⁴⁾، وقد تم تحصين هذا الحاجز بالتحصينات التالية⁽⁵⁾:

- **شبكة الإنذار:** تنبه باقتراب جيش التحرير.
- **حقل الألغام:** يوجد في مقدمة الحاجز وعرضه يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أمتار، به حوالي خمسين ألف لغم، في كل عشرين كيلو متر من الحاجز، وتكون الألغام فيه متباعدة عن بعضها البعض بحوالي أربعين سنتيمتر.
- **شبكة الأسلاك الشائكة:** مضلعة الأشكال، بها ثلاثة أوتاد، علوها متر وعشرون سنتيمتر وعرضها أربعة أمتار.
- **السياج المكهرب:** علوه متر وثمانون سنتيمتر، ومتكون من ثمانية أسلاك متباعدة عن بعضها البعض بحوالي مترين ونصف، ويمر بها تيار شدته متفاوتة، كما أن هذه الشبكة معززة في أعلاها بأسلاك ثانوية غير مكهربة، أوتادها خشبية وطولها متران.
- **شباك دائري:** على ثلاث طبقات، علوه متر وأربعون سنتيمتر إلى مترين.

(1) - جمال قندل: المرجع السابق، ص 51.

(2) - Mohammed Guentari : organisation politique administrative et militaire de la révolution Algérienne 1954-1962, OPU, Alger, 1994, p 631.

(3) - ibid, p 631.

(4) - Alistaire Horn : Histoire de la guerre d'Algérie, Michel albin, France, 1987, p 274.

(5) - جمال قندل: المرجع نفسه، ص 51.

- **سياج ضد البازوكا:** يحمي سيارات الحراسة التي تمر وسط الحاجز، كما أنها تحمي الشبكة المكهربة من أسلحة جيش التحرير المضادة للدبابات.
- **السياج المكهرب الثاني:** يشبه تماما السياج المكهرب الأول، غير أنه معزز من الأعلى والأسفل وذلك بشد الأسلاك الشائكة السفلية بدبابيس تمنع المجاهدين من إبعادها عن بعضها البعض للمرور، إلى جانب ذلك فرشت الأرض "تحت السياج بأسلاك شائكة تمنع المجاهدين من حفر ممر تحتها.
- **ممر الحراسة:** تسلكه سيارات الحراسة المسماة "المشط".
- **أسلاك شائكة مستطيلة الشكل:** علوها متر وعشرون سنتمترًا إلى متر وأربعين سنتمترًا، أما عرضها فيمتد من أربعة إلى ستة أمتار.
- **الممر التقني:** تسلكه الفرق التقنية لتصليح أي عطب يحصل بالسياج المكهرب.
- **السياج المكهرب الثالث:** يشبه السياج المكهرب الأول من حيث العلو وعدد الأسلاك.

• **أسلاك شائكة:** تشبه الأسلاك الشائكة المشار إليها في السابق.⁽¹⁾

2. خط موريس على الحدود الغربية :

- ليس هناك ثمة اختلاف كبير بين الخطين المكهربين الشرقي والغربي، من حيث التركيب التقني، حيث أن خط موريس على الحدود الغربية للجزائر توفر على التحصينات التالية:
- **خط حماية وإنذار.**
 - **حقل ألغام:** يلي الخط الأول مباشرة وعرضه ستة أمتار.
 - **السياج المكهرب:** يتكون من ثمانية أسلاك مكهربة، مشدودة إلى عمود خشبي ومد قمة من 1 إلى 8 من الأسفل إلى الأعلى.

(1)- جمال قندل : المرجع السابق، ص ، ص 51-53.

- **ممر تقني:** تستعمله قوات الاستعمار لمراقبة الخط وتصليحه عند حدوث العطب أو التخريب من قبل جيش التحرير الجزائري.
 - **سياج مكهرب:** يشبه السياج الأول في مواصفاته وتركيبه.
 - **خط حماية وإنذار:** يشبه الخط الأول في جميع مواصفاته.
 - **أرضية مناورة:** تستعملها قوات العدو للحركة والمراقبة المستمرة.⁽¹⁾
3. **الأبعاد الإستراتيجية لخط موريس:**
- أ. **العزل الإقليمي:**

إن إقدام فرنسا على تطويق الحدود الجزائرية التونسية والمغربية يعكس بحق التخوف الاستعماري من استمرار الثورة، على نحو أكثر قوة، وكذا سقوط وفشل محاولات ومخططات القضاء على الثورة التي سبقت عملية التطويق الحدودي، ومن ثمة السعي إلى عزل الجزائر عن تونس والمغرب الذين شكلا معطى إقليميا واستراتيجيا جديدا، أفرزه استقلال البلدين في سنة 1956م.

لقد كان العزل الإقليمي للثورة هدفا إستراتيجيا فرنسيا، يهدف إلى خنق الثورة ومن ثمة القضاء عليها، وقد تعززت رغبة الإدارة الفرنسية في وجوب أحكام وتشديد التطويق لإجهاض أي محاولة من طرف جيش التحرير الجزائري، ترمي إلى الاستغلال الأمثل للحدود التي تعتبر الممر الحيوي والاستراتيجي لعملية التسليح، وأمام هذا الواقع الصعب الذي أوجده استقلال تونس والمغرب، الذي كان نتيجة حتمية لضغط الثورة الجزائرية التي زعزعت أركان الإدارة الفرنسية، وهو ما جعل مخاوفها تزداد أكثر من ذي قبل نتيجة للضغط الكبير الذي صار يمارس عليها، حيث أضحي لاكوست يشتهي من تونس والمغرب، على اعتبار كونهما قاعدتين خلفيتين للثورة تستقبل فيها الأسلحة والذخيرة التي تأتيها من الدول العربية، أو تلك التي توفرها شبكات التسليح التي أقامتها الثورة.

(1) - جمال قندل : المرجع السابق، ص 58.

وفي ظل هذا الوضع وما يمثله من مخاطر على مستقبل تواجد فرنسا بالجزائر، عمدت هذه الأخيرة إلى توجيه إنذار وتهديد إلى كل من تونس والمغرب، على لسان أندري موريس أثناء زيارته بمدينة وهران والتي عقد بها ندوة صحفية في أوت 1957م، أوضح فيها بأن العلاقات الفرنسية المغربية قائمة على احترام استقلال المغرب، كما اعتبرت عمليات تهريب السلاح من المغرب إلى الجزائر، ممارسات عدوانية وغير مقبولة.⁽¹⁾

ب - خط موريس وإستراتيجية التطويق والخنق:

لقد كان لعودة أندري موريس⁽²⁾، طابع خاص اتسم بالإصرار الشديد من قبله على ضرورة التعزيز العسكري لعزل الثورة خارجيا، حيث رأى وزير الدفاع أن إيقاف وعرقلة امتداد وتطور الثورة الجزائرية وتوفير وتعزيز الأمن، وضمان الاستقرار السياسي للحكومات الفرنسية التي أضحت تتهاوى الواحدة تلو الأخرى، نتيجة عجزها وفشلها في القضاء على الثورة، الأمر الذي جعلها تفقد مصداقيتها أمام الرأي العام الفرنسي، ولهذا السبب أصدر أندري موريس قرارا في 20 جوان 1957م، حيث قضى فيه بإنشاء خط دفاعي طويل عبر على الحدود الجزائرية التونسية⁽³⁾، وقد أبدى وزير الدفاع تحمسا لمشروع الخط المكهرب لاعتبارين أساسيين:

السبب الأول: ذو بعد عسكري، ذلك أن المشروع اعتبر الحل الناجح والكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي لأنه يحول دون تموينها بالذخيرة والسلاح، وكذا الجنود المدربين في القواعد الخلفية للثورة، الذين كانوا يلتحقون بها من الخارج عبر تونس والمغرب.

(1)- La dépêche quotidienne d'Algérie du 25-26/08/1957.

(2)- أندري موريس وزير الدفاع الفرنسي في حكومة بورجيس مونوري، الحكومة الرابعة منذ اندلاع الثورة الجزائرية، حيث عرفت الجمهورية الرابعة سقوطا حرا وسريعا كحكومات: ماندبس فرانس، أدغارفور، في موليه، حيث امتدت فترة تسيير هذه الحكومة لفرنسا من 13 جوان 1957 إلى غاية نوفمبر 1957، انظر جمال قندل: المرجع السابق، ص 43.

(3)- La dépêche quotidienne d'Algérie du 01/06/1957, N° 2718

السبب الثاني: فهو ذو بعد اقتصادي حيث توخى أندريه موريس تحقيق ربح كثير من عملية إنجاز الخط المكهرب، ذلك أنه شريك مساهم في صنع الأسلاك والذي أبرم عقد يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة.⁽¹⁾

ثانيا - خط شال:

لقد استفادة الجنرال شال⁽²⁾، كثيرا من تجربة الوزير أندري موريس حيث صرح قائلاً: " إن السود -خط موريس- تشتغل على نحو جيد، وتلعب دورها كما يجب خاصة وأن الثوار لم يتمكنوا من تعويض الخسائر في الداخل...."⁽³⁾

إن "الجنرال شال" كان من المتشبهين بفكرة الجزائر الفرنسية، والذود عنها باعتماد القمع العسكري، كحل أو حد لمواجهة الثورة، بل للقضاء عليها نهائيا، وقد لقي تأييدا مطلقا من طرف الجنرال ديغول، الذي اقتنع بأن الحل العسكري سيكون على يد شال، من خلال مشروعه عسكري، وهو ما حمل ديغول على توفير جميع الإمكانيات العسكرية والمادية الضرورية واللازمة لإنجاح المشروع، وهنا تتجلى بشكل واضح الإدارة والنظرة الديغولية الاستعمارية القائمة على القمع، الذين ازداد تطورا بشكل كبير في عهده مع شال الذي جسد

(1) - محمود الشريف: أندري موريس وأسلاكه الشائكة، المجاهد، عدد 11 نوفمبر 1957، ص 10.

(2) - موريس شال: ولد بفرنسا في 5 سبتمبر 1905م، إلتحق بمدرسة سان كبير سنة 1923م، وخرج منها برتبة ملازم أول سنة 1925م، وخلال نفس السنة، التحق بالمدرسة التطبيقية للطيران وتخرج طيار، والتحق بالمدرسة العليا للطيران الحربي (1937/1939)، ثم التحق بالمقاومة الفرنسية سنة 1943م، حيث عين رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة، ثم نائب قيادة الأركان الجوية من سنة 1946م إلى سنة 1949م، فجنيرالا قائدا لسلاح الجو بالمغرب من سنة 1949م إلى سنة 1951م، ثم جنرالاً قائدا أعلى للقوات المسلحة في الجزائر من نهاية ماي 1958م، إلى غاية شهر أفريل من سنة 1961م، وفي شهر ماي 1961م حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة بسبب قيادته للانقلاب ضد الجنرال ديغول .

(3) - Mourice challe :notre revolution paris, presse de la cite , 1968,p 112.

الشق الثاني للإستراتيجية الديغولية، المتمثل في الجانب العسكري، بالموازاة مع الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، الذين جسدهما مشروع قسنطينة.⁽¹⁾

لقد ارتكزت إستراتيجية الجنرال شال على تعزيز وحدات الحركى -العملاء- ووحدات الدفاع الذاتي، لتدعيم قوات الاستعمار، وكذلك على إنشاء خط شال على غرار خط موريس في ظروف ملائمة، وبالتالي كررت الثورة ذات الخطأ، الذي كان مع إنشاء خط موريس، وكأنها لم تستفيد من الأضرار والأخطار التي سببها، فضلا عن الخسائر البشرية الكبيرة، وقد علق الرائد لخضر بورقعة، على إنشاء خط شال بقوله: " بكل أسف تم بناؤه تحت عين وسمع القيادة العامة للثورة، التي لم تعمل على عرقلت إنجازة، ليصبح بعد ذلك خط الموت الفاصل بين الثورة في الداخل وقواعدها الخلفية في الخارج".⁽²⁾

1. الأبعاد الإستراتيجية من إنشاء خط شال:

لقد شرع الجنرال شال في تطبيق برنامجه القضاء على الثورة، وقد اتخذ من الولاية الخامسة بداية الطريق لمشروعه يوم 6 فيفري 1959م⁽³⁾، حيث قام بحشد قوات عسكرية كبيرة من مختلف الأسلحة، لم تشهدها الولاية من قبل، حيث قدرت بحوالي 30000 وتعززت بذلك الوحدات المتواجدة بالغرب باللواء العاشر للمظليين، واللواء الثاني للبحرية، وكذلك اللواء الخامس للمشاة، حيث قاد حملة تمشيط بجبال سعيدة، وفرندة والونشريس بغرض تطويق الولاية تطويقا محكما⁽⁴⁾، ولم يكنف بهذا العمل، بل قام بتجنيد فرقة الهندسة العسكرية

(1) - جمال قندل: المرجع السابق، ص، ص 84-85.

(2) - لخضر بورقعة: شاهد على إغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر، تحرير الصادق بخوش، الجزائر، دار الحكمة، 1990، ص، ص 10-11.

(3) - Mohammed Tegua : Algérie en guerre, Alger, OPU, 1988, p 30.

(4) - Ibid, p 203.

لتهيئة الممرات وشق الطرق، لاختصار المسافات ولتسهيل تحركات وحدات الجيش الفرنسي.⁽¹⁾

وابتداء من نهاية سنة 1959م⁽²⁾، حشدت قوات عسكرية كبيرة في الولاية الثانية والثالثة لاستكمال مشروع شال حيث قام بحد حوالي 50 ألف جندي⁽³⁾ وبدأ عملية كبرى لتطويق الثورة أطلق عليها اسم "الأحجار الكريمة"، حتى يتمكن من تشديد الخناق على جيش التحرير الوطني وعزل الشعب عن ثورته الذين جمعهم في محتشدات بلغ عددها حوالي خمسين محتشد⁽⁴⁾، والواقع نجحت هذه العمليات إلى حد كبير خاصة، وخلفت خسائر مادية وبشرية في صفوف جيش التحرير الوطني، كون هذا الأخير لم يدرك خطورة هذا الخط وهذه العمليات إلا بعد مرور ثلاثة أسابيع، الأمر الذي جعل جيش التحرير الوطني الجزائري يندفع في البداية لمواجهة القوات الفرنسية، لكن فشل في الأخير أمام زحف القوات الفرنسية وضغطها الكبير والمتزايد، مما اضطرهم للانسحاب من الولاية الخامسة إلى الولاية الرابعة كحل للخروج من الحصار المطبق عليهم، وتجنب خسائر أكثر في صفوف الجنود الذين بلغ عددهم حوالي 400 جندي.⁽⁵⁾

2. وصف خط شال:

يجمع المؤرخون أن خط شال على غرار خط موريس أنشئ في ظروف ملائمة، وبالتالي وقعت الثورة مجددا في نفس الخطأ الاستراتيجي، الذي رافق إنشاء خط موريس، وكأنها لم تدرس ونستفيد من الأضرار والأخطاء التي أفرزها إنشاء خط موريس، والخسائر البشرية الكبيرة، حيث يرى الرائد لخضر بورقعه بأن الخط تم بناؤه تحت سمع وبصر القيادة العامة

(1)-Mourice challe :Op .cit, P 108.

(2)-Alistaire Horne : op.cit, p 351.

(3)-Mohammad Tegua : op.cit, p 306.

(4)- محمد لخضر بو الطمين: الولاية الثانية، المرحلة الانتقالية، مجلة أول نوفمبر، عدد 145، 1994، ص 20.

(5)- El Modjahid ,Fevrier 1960, N 59.

لجيش التحرير الوطني، ولم تسارع لأخذ التدابير اللازمة لعرقلته وحتى منع إنجازهِ، ليصبح بعد ذلك خط الموت الفاصل بين الثورة في الداخل وقواعدها الخلفية في الخارج.⁽¹⁾

امتد خط شال مثل خط موريس من الشمال إلى الجنوب، حيث يقترب منه أحيانا بعض المناطق على حسب أهميتها، حيث انطلق خط شال شرق وغرب مدينة القالة ليمر بمنطقة رمل السوق، عين العسل، الطارف، توستان، بوحجار وحتى سوق أهراس، لكنه يتجه قبل مدينة سوق أهراس بحوالي مترين وعند وادي الجدره باتجاه حمام تاسية، ثم يتجه شرقا إلى الطريق الرابط بين تاورة وسوق أهراس، ليتحول مرة أخرى باتجاه جبل سيدو أحمد، مرورا بالمريج، إلى غاية الوصول إلى مدينة وادي سوف جنوب مدينة تبسة.⁽²⁾

يتكون خط شال من سلسلة من الشبكات المكهربة، كالتالي:⁽³⁾

1. شبكة الأسلاك الشائكة.
2. حقل الألغام: عرضه حوالي خمسين متر.
3. السياج المكهرب: يضم خمسة أسلاك شائكة موضوعة فوق بعضها البعض ومفصولة عن بعضها بعوازل، وقد عزز السياج من العلى بشبكة من الأسلاك الشائكة.
4. شبكة من الأسلاك الشائكة: عرضها أربعة أمتار، أقيمت خلف الخط المكهرب على بعد ثلاثة أمتار بعد الطريق المعبد مباشرة، تمتد الخنادق المحصنة بالإسمنت المسلح والتي تبعد عن بعضها البعض بحوالي مائتي مترا، وتتصل مع بعضها عن طريق ممرات أرضية.
5. حزام من الأسلاك الشائكة: لحماية الألغام من الحيوانات.

(1) - لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 10.

(2) - عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص 67-68.

(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير المنطقة الشمالية للقاعدة الشرقية للفترة الممتدة من 1958 إلى 1962، المنعقد بتاريخ 11 سبتمبر 1986 (بدون تاريخ)، ص 30.

6. حزام للألغام: يتراوح عرضه ما بين 12 إلى 40 مترا حسب طبيعة المنطقة.

المبحث الثاني: إستراتيجية فرنسا لعزل الثورة خارجيا:

1 - العدوان الثلاثي على مصر:

كان لموقف مصر وما قدمته للثورة الجزائرية من مساعدات مادية وتأييد دبلوماسي أثره الواضح على توتر العلاقات بين مصر وفرنسا، وكان هذا بداية عداء وتوتر العلاقات بينهما، وصل إلى حد الاعتداء المسلح على مصر في 1956م، للضغط على القاهرة، التي اتهمت من قبل حكام فرنسا بأن الثوار الجزائريين يتلقون الأوامر والدعم من قبلها (1).

بدأت بوادر العدوان الثلاثي على مصر، من خلال الحملات الإعلامية التي شنتها الصحافة الفرنسية على القاهرة، ونجحت بما تذيعه إذاعة صوت العرب من القاهرة، واعتبرت ذلك تدخلا في شؤونها وتحريضا للجزائريين على القيام بأعمال تجريبية (2).

بدأ الإعلام الفرنسي يبث روح الكراهية والحقد بين صفوف الرأي العام الفرنسي ضد مصر، تمهيدا لما ستتخذه الحكومة من إجراءات عنيفة ضد القاهرة، وشاع نداء الحاكم الفرنسي في الجزائر جاك "سوستيل" "إبدأو بناصر أولا" "Au préalable Nasser" (3)

ولم يقف الأمر عند الحملات الإعلامية بل وصل الأمر رئيس الحكومة الفرنسية "منديس فرانس" إلى استدعاء سفير مصر بباريس آنذاك (محمود صالح الفلكي وطالبه بتخفيف الحصة الإعلامية التي تقوم إذاعة صوت العرب بتوجيهها ضد السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا (4).

(1) - جريدة المجاهد: 29 جوان 1959، العدد 45، ص 10.

(2) - جريدة المنار: 30 جوان 1957، العدد 1663، السنة 8، ص 4.

(3) - عمار سلطان: المرجع السابق، ص 162.

(4) - جريدة العلم: 27 جويلية 1957، السنة 13، العدد 322، ص 2.

وفي الوقت نفسه قامت الحكومة الفرنسية بتكليف سفيرها بالقاهرة للقيام بمساع دبلوماسية لمنع إذاعة صوت العرب من مواصلة ملتها على فرنسا مهددة باتخاذ تدابير اقتصادية ضد مصر، منها توقفها عن شراء القطن المصري ومنع استثمار رؤوس الأموال الفرنسية في المشاريع المصرية الضخمة وخاصة مشروع السج العالي⁽¹⁾.

ولم تكف السلطات الفرنسية مما كانت توجهه من تهديدات واحتجاجات، بل أصبحت تعلن صراحة في كل المؤتمرات التي تشارك فيها والملتقيات والندوات الصحفية، بقيام مصر بتحريض الثوار في الجزائر على أعمال العنف عن طريق الدعاية المنظمة.

كما قامت فرنسا باستمالة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى جانبها، وطلبت منها توجيه مذكرة احتجاج لمصر، واستندت في ذلك إلى المادة الرابعة من ميثاق الأطلسي والتي تنص على أنه في حالة تعرض إحدى المناطق التابعة لإحدى الدول الأعضاء في الحلف إلى خطر ينبغي على دول الحلف أن تتخذ إجراء لحمايتها، وبحكم أن الجزائر جزءا من فرنسا في ذلك داخله في نطاق الحلف المشترك.

كما عرضت المساعدات المصرية للثورة الجزائرية أكثر من مرة في مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي 3 جويلية 1956م، ألقى "كريستيان بينو" بيانا في الجمعية الوطنية عقب تأميم قناة السويس ذكر فيه: "أن الحكومة المصرية تؤيد نشاط الثوار الجزائريين تأييدا معنوبا على الأقل، وكان هذا التأييد قائما عن طريق صوت العرب من القاهرة، وأكد أن مصر إذا استمرت في موقفها هذا ستتحمل في المستقبل وأمام الرأي العام كل المسؤولية عن الحوادث"

ولما فشلت فرنسا في احتجاجاتها وتهديداتها دفعتها روحها الاستعمارية إلى حد المساومة حيث حدث أن زار "كريستيان بيتو" في 14 مارس 1956م، للهند والتقى بالرئيس

(1) - جريدة المجاهد: 1 ديسمبر 1957، العدد 13، ص 8.

جمال عبد الناصر وناقش معه القضية الجزائرية (1)، وشمال إفريقيا، حيث أكد له الرئيس عبد الناصر أن الواجب القومي يلزمه بمساعدة اشقائنا في الجزائر وتونس ومراكش.

ورد عليه بينو موضحا، بأن الحكومة الفرنسية بصدد التوصل إلى تسويات مع تونس ومراكش وأن المشكلة الحقيقية هي الجزائر، وأن التمرد لا تحركه غير المساعدات المصرية، وفي حال توقفها فان الأمور كلها سوف تهدأ (2) فذكره عبد الناصر بان الشعب الجزائري له الحق في تقرير مصيره واستقلاله، وأثناء المناقشة عرض عليه بينو صفقة، وهي أن تتوقف مصر عن مساعدة الثورة الجزائرية في مقابل أن تتوقف فرنسا عن امداد إسرائيل بالسلاح، الا عبد الناصر رفض العرض، وأكد له انه حتى وان قبل فان الجزائريين لن يتوقفوا عن الكفاح (3).

وأمام الرفض المصري واستمرار مصر في تقديم المساعدات للثورة الجزائرية، راحت فرنسا تمد إسرائيل بطائرات الميراج ، وهي الطائرات التي كان من المفروض أن توجه إلى دول الحلف الأطلسي (4).

الحقيقة أن الحدث الذي عجل من توجيه العدوان الثلاثي على مصر هو حدث تأميم قناة السويس 26 جويلية 1956م (5). الذي جعل فرنسا تتخذ خطوات عنيفة ضد مصر (6)، بل جعلت من هذا الحدث كمبرر للعدوان عليها، لكن لم تقم بتنفيذه حتى صارت الفرصة

(1) - journal officiel de la République Française débat parlementaire Assemblée nationale، Année 09/03/1956، N= 22

(2) - journal officiel de la République Française débat parlementaire Assemblée nationale، Année 06/03/1956، N= 22.

(3) - خطاب عبد الناصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة عشر، أنظر: جريدة المجاهد: الاثنين 13 أكتوبر 1960م، عدد 78، ص2.

(4) - محمد حسنين هيكل: حلقات السويس، حرب الثلاثين سنة، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986، ص421.

(5) - المصدر نفسه، ص 422.

(6) - ثروت عكاشة: مذكراتي في السياسة والثقافة، ج1، مكتبة مدبولي، القاهرة 1954، ص 201.

سانحة، بعد فشل عملية تمويل الثورة بالسلاح من خلال حمولة السفينة "أتوس"⁽¹⁾، والتي صادرتها السلطات الفرنسية وأعلنت بأنها شحنت من مصر بالذخائر والأسلحة وهي موجهة لدعم الثوار الجزائريين.

لم تمر هذه الحادثة بسلام، بل قامت الحكومة الفرنسية بتقديم عريضة لمجلس الامن تنتهم فيها الحكومة المصرية بهذا العمل العدائي ضدها والتدخل في شؤونها الداخلية وتهديد سيادتها، وأنها بهذا العمل قامت بانتهاك الأعراف والقانون الدولي⁽²⁾.

لم تتوقف الجهود العدائية الفرنسية ضد مصر عند هذا الحد، بل سعت لدى حكومات كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل توقيف تقديم القروض لمصر من أجل بناء السد العالي، وقد صرح "كريستيان بينو" عقب عودته من الولايات المتحدة الأمريكية بأنه قد تحدث في مسألة المصرية، وخاصة ما تعلق بالمساعدات المقدمة لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

استمرت الحكومة المصرية في خطواتها باتجاه الاعتداء على مصر، فوصل بها الأمر إلى إعلان الحرب ضدها، والذي نفذ بمساعدة كل من بريطانيا وإسرائيل في 29 أكتوبر 1956⁽⁴⁾.

لقد كانت ثمة دوافع متعددة لكل دولة من الدول التي اشتركت فيه، غير أن ثمة عامل مشترك بينهما، تمثل في القضاء على النظام المصري الثوري الداعم للثورة التحريرية الجزائرية، والذي أصبح يهدد نفوذ كل الدول التي اشتركت في العدوان في الوطن العربي.

(1) - محمود فوزي: حرب السويس 1956، ط1، ترجمة، مختار الجمال، دار الشروق، القاهرة، 1987، ص 71.

(2) - ثروت عكاشة: المرجع السابق، ص 201.

(3) - المرجع نفسه، ص 201.

(4) - المرجع نفسه، ص 202 .

الحقيقة أن الدوافع الفرنسية انحصرت في استعادة المصالح المالية لها في قناة السويس، والتي قضى عليها التأميم، ومن جهة ثانية، وجهت هذا العدوان على مصر لحماية وجودها الاستعماري في الجزائر (1).

لقد أكد "بينو" من البداية على الأثر الذي سيعتريه تأميم قناة السويس على الجزائريين وفي شمال إفريقيا، كونهم سيتطلعون إلى مصر لتأييدهم بقوة سياسيا وعسكريا، لذلك وجب على السلطات الفرنسية منع هذا التأييد ولو بالقوة (2).

يضيف "بينو" لقد اتخذت فرنسا خلال عام 1956م، مواقف حاسمة ضد مصر والعالم العربي كما سعت الحكومة الفرنسية بكل ما تملك من قوة للقضاء على النظام المصري الذي كان يشكل في نظرها عقبة أمام تحقيق أطماعها الاستعمارية، والذي توج بالعدوان الثلاثي على مصر والذي كما سبق ذكره بدأ بالعدوان الإسرائيلي عليها في 29 أكتوبر 1956، فيما قامت كل من بريطانيا وفرنسا بالعدوان عليها في 31 أكتوبر 1956م، بعد إبرام معاهدة "سيفر SEVERS" (3)، ومما لا شك فيه أن هذا العدوان كان وثيق الصلة بالثورة الجزائرية، ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت ترى أن توقيف خطوط الإمداد والدعم المصري للثورة الجزائرية، يتم عن طريق القضاء على النظام المصري، وهذا ما أكده المراقبون السياسيون حينها، بل اقره المسؤولون الفرنسيون كما وصفه بعض الساسة البريطانيين بالانزلاق وراء فرنسا في الحملة على مصر.

ولإبراز هذه الصلة بين مشاركة فرنسا في العدوان على مصر، وبالثورة التحريرية الجزائرية لابد من استعراض عديد وجهات النظر:

(1) - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 225.

(2) - عبد الحميد أبو بكر: مذكرات قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا، دار المعارف القاهرة، 1978، ص 220.

(3) - عبد الرحمن هندام: أضواء على العدوان الثلاثي عام 1956م، المجلة المصرية للعلوم السياسية، نوفمبر - ديسمبر 1966.

ففي جلسة 19 ديسمبر 1956م، والتي خصصت لمناقشة فرنسا في العدوان على مصر، صرح "غي موليه Guy Mollet" محاولاً تبرير اشتراك فرنسا في العدوان بقوله: "... ان أسباب تدخلنا في الشرق الأدنى كانت جوهرية، وان العلاقة واضحة بين قضية الجزائر ومصر"⁽¹⁾، وفي موضوع آخر يذكر: "أن التدخل ضد عبد الناصر، كان معناه ضمان حرية الملاحة في القناة والقضاء على الممول الرئيسي لجبهة التحرير الوطني"⁽²⁾

أما "كريستيان بينو" فربط مشاركة فرنسا في العدوان بحادثة اليخت "أتوس"، حيث ذكر: "يجب أن لا ننسى حادثة اليخت أتوس ..."⁽³⁾.

وفي جلسة 20 ديسمبر 1956م، صرح دغارفور، رئيس الحكومة السابقة الفرنسية: "بأنه ليس هناك من أساس معقول للحملة على مصر من جانب فرنسا سوى منع تكرار حادثة اليخت أتوس"⁽⁴⁾.

وحول هذا الموضوع، يذكر فرحات عباس، رئيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية: "... أننا نعرف اليوم كيف تم الاستعداد للعدوان الثلاثي على مصر، وكيف تم إحباطه فقد اجتمع وزراء البلدان الثلاث في مدينة "سيفر SEVERS"، ووقعوا بروتوكولات وكانت هذه التمثيلية الميكافيلية توطئة لسيناريو ومغامرة استعمارية جديدة تتمثل في مهاجمة إسرائيل لمصر، وفي هذه اللحظة تتدخل فرنسا وانجلترا ليس للتبديد بالمعتدي وإنما لمحاربة مصر، وقد انهار هذا المخطط أمام تهديد الاتحاد السوفياتي ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية واستنكار الشعوب له، ولم تكن هذه الجريمة مريحة وإنما بدلا من القضاء على جبهة التحرير وأضعافها زادت قوة في نضالها ..."⁽⁵⁾، أما "أحمد توفيق المدني" أحد أعضاء

(1) -journal officiel de la République Française , débat parlementaire Assemblée nationale , Année, 25/12/1956 N= 143, p61.

(2) - Yves courrière : op cit,p75.

(3) - journal officiel, ibid, pp ,61-75.

(4) - Ibid,pp 61-75.

(5) - مريم الصغير: الدعم العربي للثورة الجزائرية، المرجح السابق، ص 169.

الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، فيذكر: "... بان فرنسا كانت تريد من جهة حماية مصالح بنوكها ومموليها الذين كانت شركة قناة السويس تدر عليهم أرباحا خيالية حرّموا منها عن طريق التأمين، وكانت تريد أكثر من ذلك ضرب مصر ضربة قاسية من أجل الاحتفاظ بالجزائر كقطعة من فرنسا، لأنها تؤمن بأن رأس الثورة الجزائرية هي مصر، ويضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على الجزائر"⁽¹⁾، وهكذا يمكن القول أن فرنسا بعدوانها على مصر، ربطت بين مصالحها الاقتصادية في القناة وبين المساعدات المصرية للثورة الجزائرية، فقد غاب عنها أن الثورة الجزائرية كما عبر عن ذلك عبد الناصر نفسه في عديد المناسبات، لم تكن لتتوقف حتى ولو رفضت القاهرة مساعدتها، لأنها اعتمدت بالأساس على إرادة ودعم الشعب الجزائري لها، وحاولت كأى ثورة أن تحصل على دعم ومساندة الأصدقاء والقوى التي كانت تؤمن بقضية الشعب الجزائري التحريرية.

II - الضغوطات الفرنسية على تونس والمغرب:

أولاً: تأزم العلاقات المغربية الجزائرية:

لم تتقبل السلطات الفرنسية السياسية والعسكرية التجاوب الشعبي الذي تتلقاه الثورة والثوار الجزائريين في المغرب، واستنكرت في عديد المرات الحماية التي يلقونها من قبل السلطات الوطنية المغربية، حيث طلبت منها وجوب اتخاذ موقف الحياد من النزاع الجزائري الفرنسي ولجأت إلى ممارسة ضغوطات شتى لوضع حد للدعم الذي يقدمه المغرب حكومة وشعباً للثورة الجزائرية، حيث كانت السفارة الفرنسية في الرباط وقنصليتها ترصد مختلف أشكال المساندة المغربية للجزائريين وتشجب تورط المغرب الرسمي في دعم نشاطات الجزائريين الخارجية لدعم الثورة.⁽²⁾

(1) - مريم الصغير: المرجع السابق، ص 169.

(2) - قدور الورطاسي: المرجع السابق، ص 30 - 33.

أكد السفير الفرنسي مرارا من خلال الاحتجاجات الكتابية والشفاهية أن المغرب ماض في دعمه للثورة الجزائرية رغم الاحتجاجات والمباحثات بين الطرفين، حيث عبرت باريس أن أملها في أن يغير المغرب من مواقفه من مسألة الجزائرية، فكانت تطلب من السلطان المغربي عدم تعريض الصداقة الفرنسية المغربية للخطر، في حين أقر القادة العسكريون الفرنسيون في الجزائر انتهاج سياسة القوة ضد المغرب للحد من تورطه في المشكلة الجزائرية، حيث أكدوا أن الضغط العسكري كفيل بإرجاع الأمور إلى نصابها، لذلك خططوا لعملية اختطاف القادة الجزائريين الذين نزلوا ضيوفا على المغرب في أكتوبر 1956، كما تعالت لهجتهم بضرورة تأديب المغرب، حتى أن البعض دعى إلى إعادة احتلاله من جديد.⁽¹⁾

وفي ظل انقطاع العلاقات المغربية الفرنسية، على أثر اختطاف أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة، تدعم حضور الثورة الجزائرية القوي في المغرب، كما أدى حادث اختطاف ثلاث ضباط فرنسيين جنوب أغادير إلى تصاعد الخلاف بين قيادة القوات الفرنسية والسلطات المغربية، واقترح الجنرال "كوتي" "Kotty" أثر فشل محادثاته مع الأمير الحسن حول هذا الحادث بضرورة غزو المغرب.⁽²⁾

لقد ساهمت حوادث الحدود التي كان يتسبب فيها نشاط الثورة الجزائرية وخاصة عمليات إمداد الثورة بالسلاح، إلى تعريض السيادة المغربية لمخاطر جمة خاصة وزن المغرب لم يستقر وضعه الأمني والسياسي، وقد اجتهدت الثورة الجزائرية في تفهم ظروف المغرب لكن السلطات الفرنسية لم تتوقف عن ابتزاز وتهديد السلطات المغربية، حيث ضاعفت من انتهاكاتها للسيادة المغربية انطلاقا من الأراضي الجزائرية، وقد نشطت الفرقة 30 من مشاة ميكانيكية بوجدة والتي أقرت إبقائها اتفاقية الاستقلال في القيام بعدة نشاطات حربية دون

(1)- Le Monde, du 13 Mars 1956.

(2)- Georges chauffard : Les carnets secrets de décolonisation, ed, calmam levy, 1972, pp 120-121.

احترام استقلال وسيادة المغرب، حيث كانت وحداتها تقوم بدوريات في مناطق الحدود الشمالية والجنوبية مع الجزائر، كما تشن هجمات واشتباكات واعتداء على السكان.⁽¹⁾

لقد استغل قادة جبهة التحرير الوطني ظروف استقلال المغرب، لبناء علاقة حميمة مع القصر، حيث شارك وفد جزائري باحتفالات عودة الملك محمد الخامس من منفاه، كما نجحت بعثة العربي التبسي في التقرب من الملك المغربي، واستعطاف لموقف الملك الذي أرسل الوفد الخارجي بالقاهرة "حسين آيت أحمد" برسالة إلى ملك المغرب عبر محمد خطاب، يستعطفه ويطلب منه مد يد العون للثورة الجزائرية، حيث استجاب الملك المغربي لهذه الرسالة وطلب لقاء مع قادة جبهة التحرير الوطني بالخارج، حيث سافر للقائه كل من محمد بوضياف والطيب الثعالبي، حيث أبدى الملك استعداده لدعم الثورة الجزائرية.⁽²⁾

لقد اجمع قادة الثورة على أن الوضعية المغربية مختلفة عن التونسية، حيث أقروا ضرورة توطيد العلاقات مع القصر، باعتباره أنه يمثل السلطة الشرعية والسياسية دون منازع بالمغرب كما أن القصر الملكي أبدى تعاطفا مع جبهة التحرير الوطني، بحيث لا تكون عقبة في وجه استقلال المغرب، ومن ثمة مراقبة نشاط الثوار الجزائريين بشكل لا يخرب العلاقات الفرنسية المغربية، واهتمت جبهة التحرير الوطني بالحفاظ على مكتسباتها السابقة في المغرب، من خلال دعم وتفعيل القاعدة الغربية⁽³⁾، كما اجتهد ممثل جبهة التحرير الوطني الشيخ خير الدين مع السلطات المغربية على تحديد مجالات التعاون وحدود العلاقات التي تربطه بالسلطات المغربية، كما أشاد الشيخ خير الدين بالعلاقات الجيدة التي ربطته مع القصر المغربي والرعاية التي كانت تلقاها مهامه ونشاطاته داخل المغرب.⁽⁴⁾

(1)- Benjamin STORA :Algerie – Maroc Histoire paralleles croisés, ed, Barzakh, Alger, 2002, pp 50 -51.

(2)- شهادة الطيب الثعالبي: جيش التحرير المغربي، 1948-1955، المرجع السابق، ص، ص 185-186.

(3)- Mohammed Guentari,op,cit, pp, 604-605.

(4)- الشيخ محمد خير الدين: مذكرات، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص 182.

ثانيا: بداية الأزمة :

أشرف عبد الحفيظ بوصوف على النشاط العسكري وبعده هواري بومدين في المغرب، ويبدو أن ظروف المغرب خلال سنة 1957 كانت تتعرض للتهديد من قبل السلطات الفرنسية وهذا ما أثار استياءً لدى "بوصوف" و"بومدين"، اللذان اشتكيا من تزايد المشاكل والعراقيل المواجهة للنشاط الذي يقوم به جيش التحرير الوطني انطلاقا من وجدة، فضلا عن المضايقات والعمليات العسكرية ضده من قبل القوات الفرنسية، ما جعل قادة الجيش الملكي والمصالح الأمنية تقوم بمضايقات طالت حركات وحدات جيش التحرير الوطني ومرور السلاح داخل الجزائر، حيث شكلت هذه الأعمال هواجسا لدى النظام المغربي الذي اندفع لطرح بعض المسائل الحساسة والتي شكلت سابقة سلبية في العلاقات بين المغرب وجبهة التحرير الوطني مثل العلاقة بين الثوار الجزائريين وجيش التحرير المغربي في الجنوب وقضية الحدود.

أمام هذا التطور الخطير في العلاقات المغربية وجبهة التحرير الوطني داخل المغرب، اقترح "عبد الحفيظ بوصوف" على الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة التدخل لدى السلطان المغربي، لتليين الأجواء بين الطرفين، وتمت تهيئة لقاء مع الملك المغربي في مدريد أثناء زيارته لإسبانيا في 11 فيفري 1957، وتم اجتماعه مع موفدي القاهرة "أحمد توفيق المدني" و"الأمين دباغين"، حيث أكد الملك المغربي استمرار دعم المغرب للقضية الجزائرية، كما انضم للاجتماع الموسع لدراسة بعض القضايا الحساسة بين الجانبين كل من "عبد الحميد مهدي" و"عبد الحفيظ بوصوف"، حيث أصر الوفد الجزائري على مطلبهم المتجدد دائما المرتبط بحرية مرور الأسلحة، واتخاذ مناطق الحدود مراكز للنشاط العسكري

لجبهة التحرير الوطني وهو الأمر الذي وافق عليه ملك المغرب انطلاقا من الظروف المغربية.⁽¹⁾

يبدو أن المغرب أراد وضع حد لسلطة جيش التحرير المغربي في الجنوب والسيطرة ومراقبة نشاط ثوار الجزائريين، والحقيقة أن تمركز القوات الملكية المسلحة على الحدود خلق مضايقات لنشاط الجزائريين من جهة وقدم خدمات لفرنسا من جهة أخرى، الأمر الذي أثار حفيظة قادة جبهة التحرير الوطني، وقد أكد "بوصوف" أن ثمة تغيرا واضحا في المواقف المغربية.⁽²⁾

أمام هذا المستجدات طلب بوصوف مجددا من أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة الانتقال إلى المغرب، والوقوف على واقع العلاقات ميدانيا، ومعاينة معاناة قيادة الثورة على الأرض.

ثالثا: موقف السلطات المغربية من نشاط جبهة التحرير الوطني في الأراضي المغربية:

لقد تسبب نشاط جيش التحرير الوطني العسكري انطلاقا من الأراضي المغربية في كثير من الخلافات ويرجع ذلك أساسا إلى حساسية هذا النشاط وأثارته لمشاكل عديدة مع السلطات الفرنسية، وخاصة بعدما تزايد نشاط تهريب السلاح عبر الحدود الجزائرية والمغربية، واتخاذ الولاية الخامسة من المناطق الحدودية المغربية مواقع لتدريب الثوار والتمركز وعمليات الكر والفر، حيث تعود قادة جيش التحرير الوطني الجزائري على حرية التحرك خاصة في منطقة الريف المغربي، لكن هذه الحرية لم تتواصل ووتيرتها وواجهتها عديد العقبات من خلال المضايقات والتوقيفات التي مورست على جيش التحرير الوطني من قبل القوات المسلحة الملكية والسلطات المحلية.

(1) - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 208.

(2) - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 218.

أمام هذا الوضع الصعب نشط وفد قادة "بوصوف" سياسيا باتجاه السلطات المغربية، وتم الاتفاق بين الجانبين على تركيز القوات الجزائرية على طول الحدود، واتخاذ مدينة وجدة مقر للقيادة، واحترام السيادة المغربية مقابل المساعدات المغربية وعدم إثارة السلطات العسكرية والسياسية الفرنسية لمهاجمة الأراضي المغربية.⁽¹⁾

على طول الحدود الجزائرية المغربية من "الناظور" إلى "فجيج" أين كانت تتمركز قوات جيش التحرير الوطني الجزائري وبالقرب منها أقيمت تجمعات اللاجئين الجزائريين⁽²⁾، وأمام هذه المعطيات على الأرض وجهت الإدارة الفرنسية احتجاجا للسلطات المغربية، وهددت إن لم يتدخل المغرب لتفكيك وحدات جيش التحرير الوطني داخل الحدود المغربية، ستقوم السلطات العسكرية الفرنسية بمهاجمة هذه الوحدات وقصفها دون مراعاة للسيادة المغربية، وأمام تزايد الضغوطات الفرنسية والخلافات بسبب تطور نشاط جيش التحرير الوطني تفجر الوضع بين الطرفين المغربي والجزائري ما أثر على العلاقات بينها لاحقا.

رابعا: مساهمة السلطات الفرنسية في تأزم العلاقات المغربية الجزائرية:

لقد ساعدت طبيعة العلاقات الدولية في تلك الفترة النظام المغربي ذو التوجه المعتدل الابتعاد عن تحذير موقف المغرب من القضية الجزائرية وفق ما نصت عليه مقررات طنجة، حيث نجحت مخططات ديغول ومناوراته في استمالة مواقف القصر العربي الذي أبدى تجاوبا مع خطاباته في وفد وعد الجنرال ديغول "محمد الخامس" باستجابته لمطالب الجلاء، وقد استجاب فعلا لذلك لكن وفق رؤية ديغولية بحتة، حيث كان الجلاء من المملكة المغربية مجرد مظاهر قامت بها فرنسا بإعادة ترتيب مواقعها الإستراتيجية بالمغرب لمراقبة نشاط

(1) - قدور الورطاسي: المرجع السابق، ص، ص 27-28.

(2) - المرجع نفسه، ص 21.

الثورة التحريرية الجزائرية⁽¹⁾، مما شكل عائقا فعليا على الميدان على التحركات جيش التحرير الوطني الجزائري المتواجد على الأراضي المغربية، وخلق أزمة حادة بين المغرب وجهة التحرير الوطني بسبب مناورات القصر المغربي ومطالباته بأجزاء من الأراضي الجزائرية وفق خطة رسمتها السلطات الاستعمارية الفرنسية.

إن الضغوط الفرنسية على المغرب كانت تدفعه باتجاه تجاوز مقررات مؤتمر طنجة، خاصة بعدما تم إقناع قادة حزب الاستقلال المغربي بتغيير الوضع الدولي بمجيء ديغول للسلطة، مما أدى إلى تملص حزب تملص حزب الاستقلال المغربي ومن ثمة الملك المغربي بالوعود التي قطعها وتم الاتفاق عليها في مؤتمر طنجة.

لقد طفت على الساحة السياسية المغربية طموحات جديدة، توجهت ببعض المخططات السرية المضرة بنشاط الثورة، مما أدى إلى التسبب في عديد المشكلات أثرت سلبا على العلاقات الجزائرية المغربية، بالمقابل كانت سببا في تحسن العلاقات مع فرنسا وأتاحت الفرصة لأن يتحول المغرب إلى مجال حيوي معادي للثورة الجزائرية، وقد أثار ديغول مشكل فصل الصحراء، مما أوعز لملك المغرب بالاستمرار في طرح مطالبه الترابية وتنفيذ إستراتيجية واتفاقيات سرية مع فرنسا خدمة لأهدافه.⁽²⁾

III- الأزمة الحدودية المغربية الجزائرية :

أثبت حزب الاستقلال المغربي مضيه في المطالبة بتحرير الصحراء، كما أنجز القصر المغربي وراء تحقيق هذه المكاسب الترابية، وقد حدد المغرب الأراضي التي ضمتها فرنسا للجزائر المحتلة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل "تندوف" وبشار⁽³⁾، هذه الأراضي

(1)- محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 104.

(2)- محمد الميلي : المرجع نفسه ، ص، ص 87-91.

(3)- محمد الميلي: المرجع نفسه ، ص91.

التي يدعي المغرب مغربيتها هي أقاليم بشار وتندوف ونوات كانت جزءا من الأراضي الجزائرية حينما أعلنت جبهة التحرير الوطني الكفاح المسلح.

لقد طالب المغرب منذ سنة 1957 بمفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتعديل حدوده الشرقية على حساب الجزائر، الأمر الذي جعل جبهة التحرير الوطني ترد دائما بأن فرنسا ليست وصية على الأراضي الجزائرية بل هي دولة محتلة، وأنها هي وحدها المخولة من قبل الشعب الجزائري للبت في هذه القضايا المصيرية، وأنها لن تتنازل عن أي شبر من الأراضي الجزائرية فتراجع المغرب عن مناوراته مع فرنسا، ومع ذلك بدا واضحا انسياق المغرب مع المشروع الديغولي، لكونه أراد فرض سيادته بالقوة على الحدود الجزائرية المغربية من خلال التضيق على نشاط جيش التحرير الوطني الجزائري، وأمام هذا الموقف على الأرض للسلطات المغربية تحركت الدبلوماسية الجزائرية باتجاه المغرب لإيجاد مخرج للأزمة حيث اجتمع وفد من جبهة التحرير الوطني مع "ابن بركة" و"محمد البصري" بتاريخ 8 أبريل 1958 لكن فشل الاجتماع نظر لتعنت موقف المغرب وتمسكه بمطالبه الترابية، واقترح الشخصيتان المغربيتان اعتراف جبهة التحرير الوطني بسيادة المغرب على تلك الأراضي التي يطالب بها.⁽¹⁾

VI- العدوان العسكري الفرنسي على الأراضي الجزائرية انطلاقا من المغرب:

أدركت فرنسا أن المغرب أرضا حيوية ينطل منها جيش التحرير الوطني الجزائري لشن هجوماته ومن ثمة العودة بأمان إلى هذا المجال الحيوي، لذلك قامت بنشر قوات من الجيش الفرنسي على العديد من النقاط الإستراتيجية على الحدود الجزائرية المغربية، كما نسقت في

(1) - محمد حربي: المصدر السابق، ص 178.

هذه الإطار مع السلطات المغربية لمراقبة جيش التحرير الجزائري، من خلال استعمال مطار "وجدة" من قبل القوات الجوية الفرنسية لقصف مناطق الغرب الجزائري.⁽¹⁾

لقد أسهمت حكمة قادة جبهة التحرير الوطني في التكيف مع الظروف في المغرب، وأن تحافظ على العلاقات مع القصر، مؤكدة دائماً على مبدأ احترام السيادة المغربية وتمسكها بالعلاقات الأخوية التي تجمع شعوب البلدين، وعملت على تجاوز كل ما من شأنه أن يعرض علاقاتهما للتدهور، وأمام التضامن الذي أبداه الشعب المغربي مع القضية الجزائرية، والتجاوزات التونسية لاتفاقية الجلاء من المغرب، اتخذت وزارة الدفاع المغربية خطوات عدة باسم السيادة المغربية لوضع حد لتجاوزات القوات الفرنسية والجزائرية، متحججة للطرف الجزائري أن هدفها هو الحفاظ على الثورة والحد من ملاحقة السلطات الفرنسية للثوار الجزائريين داخل التراب المغربي.

لم تقتنع الحكومة المؤقتة بالتبريرات المغربية إذا قورنت بأفعال الجيش المغربي على الأرض ضد جيش التحرير الجزائري، حيث رسمت هذه التصرفات صورة قاتمة للقادة العسكريين للثورة الجزائرية والذين لطالما تلقوا وعوداً عن تضامن وتعاون المغرب مع الثورة الجزائرية، من الساسة والعسكريين المغاربة، لكن هذه الوعود لم تترجم على الأرض خاصة بعدما تفتن "عبد الحفيظ بوصوف" مراراً بأن السلطات الفرنسية على علم بتحركات الثوار وأعلم وزارة الدفاع الفرنسية بأنه لن يبلغ على موعد قدوم البواخر المحملة بالسلاح إلا بعد رسوها على الموانئ المغربية.

لولا تدخل قادة الثورة لدى القصر المغربي، وتبدد مخاوفه من أن سلاح جيش التحرير الجزائري لن يشكل خطراً على عرشه، ولولا حكمة قادة الثورة وجنوحه لكسبه وحاجتهم لدعومه، وبالمقابل رغبته في إبعاد قادة الثورة عن معارضيه وعن الصراعات الحربية داخل

(1) - المجاهد، العدد 25، 14 جوان 1958.

المغرب والذي أكدت جبهة التحرير الوطني دائما على موقفها بعدم التدخل لصالح أي طرف منهم، لما رجعت العلاقات لما كانت عليه ولم نسبيا بينهما.

أظهر المغرب مؤازرته للقضية الجزائرية رغم الإغراءات الديغولية للعرش المغربي، وتوج ذلك باعترافه بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقام بتسهيل نشاطاتها داخل التراب المغربي، إذ وجدت بعثتها وقيادتها جيش التحرير الوطني في الحدود تجاوبا من السلطات المغربية في تنسيق عملها ونشاطها ولقد ساهم العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة في تلطيف الأجواء وتجاوز الخلافات بين الطرفين.

على ضوء ما تقدم يمكننا التأكيد على أن العلاقات المغربية الجزائرية عرفت تأزما خلال الفترة الممتدة ما بين 1958-1960، على أثر مجيء ديغول للسلطة والضغط المفروضة على المغرب وطموحه في مغربة المناطق الحدودية "بشار وتندوف"، أدت هذه الظروف إلى نشوب صراعات مسلحة بين الجانبين وخلافات سياسية رمت بثقلها على العلاقات الأخوية والتاريخية والتي لطالما كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى إرسائها لوحدة المغرب العربي.

V - تأزم العلاقات الجزائرية التونسية:

بحكم تزايد نشاط الثورة الجزائرية في قاعدة تونس وعدم استقرار العلاقات التونسية وجبهة التحرير الوطني، وخاصة بعد التراجع عن مقررات مؤتمر طنجة في مؤتمر المهديّة وبداية تطور نشاط حركة ثورية لاجئة داخل دولة حديثة الاستقلال، هددت بعض الأزمات العلاقات بين السلطات التونسية وجبهة التحرير الوطني، وتسببت في كثير من التوترات أضعفت من موقف الثورة الجزائرية خاصة حينما طعنت في الظهر بعقد تونس لاتفاقية إيجلي مع فرنسا ومطالبة السلطات التونسية بتعديل حدودها الصحراوية.

أولاً: أزمة ايجلي:

إن سياسة التشدد التي انتهجها ديغول بالجزائر، وإغراءاته لتونس دفعت بورقيبة إلى التكيف مع السياسة الجديدة والانصياع وراء مناورات وإغراءات ديغول، حيث تلقى بورقيبة رسالة من ديغول تضمنت وعوداً بجلاء القوات الفرنسية عن تونس عدا بنزرت ذلك مناورة منه لاحتواء الموقف التونسي، حتى أن بعض الساسة التونسيين كانوا يروجون لأطروحة ديغول بأنه سيقضي على معارضيه من العسكريين داخل الجزائر لحل المشكلة الجزائرية.⁽¹⁾

وأمام هذه الأطروحات والمناورات الديغولية التي أغرت بورقيبة لخدمة مصالحه القطرية، من خلال العرض المغربي الذي تقدمت به فرنسا لبورقيبة، والذي تمثل في كراء قاعدة بنزرت ونقل بترول ايجلي إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة وهذا ما قبله بورقيبة مصرحاً أنه الوقت المناسب لتشعر تونس بأنها لا تتسول أمام فرنسا، ونمت المصادقة على الاتفاقية في 30 جوان 1958 والتي تخول للشركة الفرنسية "سترابسا STRAPSA" بتمرير غاز ايجلي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس.

لقد كان الإعلان على هذا الاتفاق مفاجئاً لجبهة التحرير الوطني وسبباً في تأزم العلاقات مع تونس، خاصة وأن جبهة التحرير الوطني عبرت من قبل على خطورة هذا المشروع وحذرت السلطات التونسية من مخاطر التوقيع عليه⁽²⁾، حيث رفعت جبهة التحرير الوطني مذكرة احتجاج للحكومة التونسية في شهر جانفي 1958 تضمنت الأتي:

1. التوقيع على هذه الاتفاقية يعني الاعتراف التونسي بحق فرنسا التصرف في ثروات الجزائر.

2. التوقيع على الاتفاقية يعتبر خرقاً لمقررات مؤتمر طنجة.

(1) - جريدة العمل، عدد يوم 28 جوان 1958.

(2) - المجاهد، عدد 27، 22 جويلية 1958، ص 3.

3. إن بناء الأنبوب يفقد القضية الجزائرية معركة الصحراء الإستراتيجية.

4. إن استغلال بترول ايجلي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بما يخدم السياسة الاستعمارية ويطيل أمد الحرب.

وأمام تصلب موقفه بورقبيبة وتجاهل المذكرة التي رفعتها له لجنة التنسيق والتنفيذ وجهت له رسالة علنية بتاريخ 23 جوان 1958، أوضحت فيها مساعي فرنسا لجر تونس نحو هذه الاتفاقية والتي رفضتها تونس والمغرب، لكن جدوى انساق بورقبيبة وراء طموحاته وإغراءات السلطات الفرنسية وهدفها في ضرب التضامن المغاربي، وفصل الصحراء، واعتماد البترول ورقة إستراتيجية في حرب الجزائر.⁽¹⁾

إن السياسة الفرنسية استغلت طموحات بورقبيبة في توتير علاقة جبهة التحرير الوطني بالسلطات التونسية، وإثارة أزمة عمقت الخلافات بين النظام التونسي الطامح إلى صيانة المصالح القطرية وبين حركة تحرر تبحث عن داعم لقضيتها وقد طلبت لجنة التنسيق والتنفيذ من السلطات الليبية والمغربية التدخل لدراسة الأزمة.⁽²⁾

لقد قامت جبهة التحرير الوطني بالتصعيد من لهجتها اتجاه تونس في بيان صادر عنها بتاريخ 10 جويلية 1958، واستغربت التزام تونس بتأمين حماية الخط النفطي في حين أعلنت على الملأ نيتها بتفجير الأنبوب المار عبر الأراضي الجزائرية، وأكدت معارضتها لاستغلال استثمار النفط الجزائري ما دامت الثورة قائمة.⁽³⁾

كما عمدت لجنة التنسيق والتنفيذ بنقل بعض من مكاتبها إلى طرابلس وهددت بالقطيعة وشنّت حملة على المشروع وبورقبيبة في صحفها، فيما ردت الصحف التونسية بأن هذا المشروع يؤمن الخبز اليومي للشعب التونسي، ويعود بالنفع على كامل سكان شمال إفريقيا

(1) - محمد الميلي: مواقف جزائرية، ط1، م و ك، الجزائر، 1984، ص 111.

(2) - علال الفاسي: كي لا ننسى، مطبعة الرسالة، المغرب، 1973، ص 316.

(3) - انظر برقية جبهة التحرير الوطني إلى الرئيس بورقبيبة، Mohammed Harbi : op, cit, p 427

وردت صحيفة المجاهد على هذه التبريرات بمقال افتتاحي عنوان "الخبز المسموم" وأكدت بأن بترول صحراء الجزائر ملك للمغرب العربي وبأن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل الخبز اليومي الملطخ بالدماء والمذلة والجرائم الاستعمارية وإنما بذلها من أجل أهداف أجل وأعظم.⁽¹⁾

لم تقتصر مضايقات السلطات التونسية على المجال الإعلامي، بل تعدت إلى النشاط المدني والعسكري للثورة الجزائرية، إذ تم منع مرور السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958، كما صادرت كمية من السلاح والذخيرة، وخلقت صعوبات وعراقيل متعددة لجيش التحرير الوطني بتونس.⁽²⁾

لقد تعالت الأصوات المنندة بموقف تونس اتجاه جيش جبهة التحرير الوطني خاصة من داخل الوطن العربي، وفي بداية 1958 اجتمع وفد لجنة التنسيق والتنفيذ مع الحكومة التونسية في تونس لتدارس مواقفهما والنظر في المسائل العالقة، ولتفق الطرفان على نبذ الخلاف وعودة العلاقات والتعاون بينهما وأصدرا بيانا أعربا فيه عن موقف جبهة التحرير الوطني من مشروع إيجلي وأكدت فيه تونس على تضامنها وتأييدها لقضية استقلال الجزائر وطمئنت الجانب الجزائري بخصوص نواياها من مشاريعها، كما أكد الطرفان على العمل بمبادئ وحدة المغرب العربي.⁽³⁾

ثانيا: مطامع تونس الحدودية في الجزائر:

انجر بورقبيبة وراء إغراءات ديغول، فبعد قبوله بمشروع "إيجلي" بدأ يعلن عن مطالب صحراوية لبلاده، وجاء هذا المطلب في وقت حرج لا يخدم القضية الجزائرية وهو ما أعد انجرارا وراء مخطط ديغول في فصل الصحراء الجزائرية، في شهر ديسمبر 1958 أعلن

(1) - المجاهد : العدد 27، 22 جويلية 1958، ص، ص 1- 5.

(2) - محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص، ص 178-179.

(3) - المجاهد: العدد 28، 28 أوت 1958، ص 2.

بورقبية أن الحدود الجنوبية لتونس تمثل مشكلة وجب حلها، وطالب بإعادة رسم الحدود الجزائرية التونسية على حد النقطة 233 بدل النقطة 220 كما نصت عليه بنود الاتفاقية الفرنسية العثمانية سنة 1910¹، وكان بورقبية يطمح من وراء المطالبة بمساحة لا تتجاوز العشرين كليو متر إلى فتح ممر لجعل حقل إيجلي ضمن السيادة التونسية وهذا يدخل ضمن المخطط الفرنسي لإنكار انتماء الصحراء إلى السيادة الصحراوية وهذا ما أثار امتعاض الحكومة المؤقتة الجزائرية واعتبرته مؤامرة ضد القضية الجزائرية في وت يسقط فيه آلاف الضحايا الجزائريين لإنهاء استعمار فرنسا لبلادهم.⁽²⁾

لم تتوقف مطالب بورقبية بمنفذ إلى الصحراء، إلا بعد ما ظهرت مخاوفه نحو ميول جبهة التحرير الوطني السياسية والإيديولوجية، خاصة في ظل خلافه مع جمال عبد الناصر والذي تأجج في أكتوبر 1958، كما أن استقرار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد تأسيسها في 19 سبتمبر 1958 في القاهرة، واحتكار العسكريين لقراراتها وتشددها إزاء العروض التفاوضية الفرنسية زادت من هواجس بورقبية من تحالف المصريين مع ثوار الجزائر ضد نظامه، أو تشجيع المعارضة التونسية التي يتزعمها صالح بن يوسف من القاهرة للانقلاب عليه، وأن تواجد قوات جبهة التحرير الوطني على حدود تونس يشكل مخاطر حقيقية على نظامه.

ثالثا: أزمة الكاف وتداعياتها:

لقد واجهت الحكومة المؤقتة في نوفمبر 1958 محاولة انقلابية، قادها العقيد عموري⁽³⁾، وقادة الأوراس والقاعدة الشرقية، وبعد فشل هذه العملية بالتنسيق مع السلطات التونسية

(1) - الحبيب بورقبية: خطاب، ج8، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977، ص، ص 70-86.

(2) - انظر تقرير الحكومة المؤقتة بتونس، أبريل 1960، Mohamed Harbi : Les archives de la revolution, op .cit, p 453

(3) - محمد الميلي: المرجع السابق، ص 117.

وتدخلها لإحباطها على أثرها أقدمت على اعتقال بعض القادة الجزائريين، لكن عملياتها تجاوزت إطار التعاون حيث قامت باحتلال المقرات الرسمية لجيش التحرير الوطني في مدينة الكاف وما جاورها وعمدت إلى مصادرة الوثائق والمراسلات بين الجيش والحكومة المؤقتة الجزائرية، وأوقفت ضباط ساميين منها الرائدان "ميرة" و"منجلي"، وتم توقيف مرور الأسلحة والمؤونة إلى داخل الجزائر وصعدت هذه العمال بوضع حواجز لمراقبة الجزائريين.⁽¹⁾

أدرك بورقيبة خطورة المشاكل التي تعيشها الثورة الجزائرية وانعكاساتها على تونس، لذلك كانت الحكومة المؤقتة واعية لخطورة التصعيد مع السلطات التونسية في هذه المرحلة فسارعت إلى إجراء مباحثات ودية ولقاءات تنسيقية لرفع الحضر المفروض على الثورة والثوار الجزائريين وهذا ما أقره الاجتماع الذي عقد مع ممثلو الحكومة المؤقتة والسلطات التونسية بتاريخ 30-31 ديسمبر 1958 ونص على أهم بنوده على مايلي:

- حرية تامة في نقل الأسلحة المصرح بها.

- عدم انتهاك مقرات الحكومة الجزائرية المؤقتة.

- أخطار السلطات التونسية بكل مخازن الأسلحة وحالات نقلها إلى الداخل.

- حرية تدريب وتحرك وحدات جيش التحرير الوطني شريطة إعلام السلطات التونسية.⁽²⁾

رابعا: أزمة صائفة 1959:

استنادا إلى المعلومات استخباراتية توصل عبد الحفيظ بوصوف إلى معرفة بأن القوات الفرنسية في الجزائر تخطط لشن هجوم واسع على تونس في ماي 1959، للقضاء على القوات الجزائرية المرابطة على الحدود التونسية، لذلك اجتمع مع وزير الإعلام في الحكومة

(1) - تقرير الحكومة المؤقتة بتونس، أبريل 1960، p 427، Mohammed Harbi : op.cit.

(2) - Ibid, pp 453-454.

المؤقتة "محمد يزيد" للتباحث حول الإجراءات الاحترازية لإحباط الهجوم، حيث كلف "يزيد محمد" بالاجتماع مع الوزير الداخلية التونسي بتاريخ 21 أبريل 1959 "الطيب المهدي" ملتصقا من خلال عرضه للوقائع موقف الحكومة التونسية⁽¹⁾، لكن السلطات التونسية لم ترد على مخاوفه فأقدم على نشر هذه المعلومات بتاريخ 28 أبريل 1958 بالإذاعة لكن السلطات التونسية تدخلت لمنع بث هذا البيان عبر أمواج الإذاعة الجزائرية بتونس، ووجهت السلطات التونسية من خلال الباهي لدغم و"الطيب لمهدي" تأنيبا لمحمد يزيد، كما عبروا له مجددا على مخالفت جيش التحرير الوطني والتي تهدد الأمن والسيادة التونسية، وقد حذر بورقيبة من تدخل المسؤولين الجزائريين في الشؤون التونسية بما يقدم ذريعه لفرنسا لمهاجمة الأراضي التونسية لكونها دائمة المطالبة بمراقبة الحدود وتهديدها بالتدخل لكبح قوات جيش التحرير الوطني الجزائري، كما اتهم الجزائريين بمساعيهم لنقل الحرب إلى تونس من خلال المناوشات التي تحدث بين الفينة والأخرى بين قوات جيش التحرير الوطني الجزائري والجنود التونسيين، وأكد على ضرورة احترام السيادة التونسية والسلطة التونسية.⁽²⁾

لقد تسببت أزمة 1959، المفصلة كنتيجة لتحسن العلاقات الفرنسية التونسية إلى مضايقة شديدة للنشاط الثوري الجزائري الحيوي في تونس، ففي مجال التسليح أقر "كريم بلقاسم" في اجتماع مجلس وزراء الحكومة المؤقتة في أكتوبر 1959 أن ضغط التونسيين لم يسبق له مثيل، منذ ستة أشهر لم يدخل السلاح إلى تونس يردون معرفة إمكاناتنا العسكرية والمادية فكلمناهم عليها وصلت المعلومات نفسها إلى الفرنسيين.⁽³⁾

(1)- Mohammed Harbi : op cit.pp, 445 -447.

(2)- الحبيب بورقيبة: خطاب، ج9، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977، ص، ص44-45.

(3)- Redha Malek : l'Algerie, évian, histoire des négociations secrètes, 1956-1962, ed ,Dehlab, 1994, p 149.

خامسا: دور فرنسا في أزمة صائفة 1959 بين الجزائر وتونس:

لم تياس فرنسا في إثارة المشاكل والعراقيل في وجه الثورة الجزائرية، حيث استغلت التقارب الفرنسي التونسي وقامت بافتعال أزمة ما بين قيادة الثورة الجزائرية والحكومة التونسية في صيف 1959، بسبب مسألة الحضور الجزائري الذي كان قائما من قبل، حيث حصل في أبريل 1959 تجاوز خطير لكن دون أن يعرض العلاقات الثنائية للتأزم ولكنه عجل في أزمة صائفة 1959.

بناء على تقرير قدمه بوصوف لقادة جيش التحرير الوطني، فإن القوات الفرنسية في الجزائر خططت لتنفيذ هجوم شامل على الحدود التونسية الجزائرية في ماي 1959، يهدف للقضاء على قوات جيش التحرير الوطني المرابطة في الحدود، وقام أثر هذا التقرير بتكليف محمد يزيد وزير الإعلام بإعلام السلطات التونسية بالأمر، حيث التقى بوزير الداخلية التونسي الطيب المهيري وأحمد التليلي بتاريخ 21 أبريل 1959، وعرض عليهما المعلومات التي وردت إليهم راجيا من السلطات التونسية اتخاذ موقف لصالح الجيش الجزائري (1)، وانتظر عدة أيام مثلما تحرك السلطات التونسية لكن دون فائدة مما اضطر إلى نشر البيان بتاريخ 28 أبريل 1959 لكن السلطات التونسية تدخلت لمنعه، بل قام وزير الداخلية بتأنيب محمد يزيد، واتهم الجيش الجزائري بالعمل ضد السياسة التونسية، وقد وجه الرئيس بورقيبة تحذير شديد اللهجة للمسؤولين الجزائريين من التدخل في الشؤون التونسية بضغط من السلطات الفرنسية التي طالب السلطات التونسية بمراقبة الحدود (2).

عشية انطلاق المفاوضات الفرنسية -التونسية، وجه الرئيس بورقيبة خطابا اتهم فيه الجيش الجزائري المتواجد بالحدود بتجاوزات، كان يهدف من خلالها إلى مغازلة فرنسا، وندد

(1) -Mohammed Harbi : op.cit,pp 445-447 .

(2) - خطاب الرئيس بورقيبة يوم 23 جويلية 1959، جريدة العمل، عدد يوم 24 أكتوبر 1959.

بمحاولات الجزائريين نقل الحرب إلى تونس من خلال افتعال حوادث مع الجيش التونسي، كما دعا الجزائريين إلى احترام السيادة التونسية، محذرا من اضطراره إلى الدفاع عن سيادة بلاده، موجها لهم إنذار بأن هذه الأعمال لا تصب في صالح القضية الجزائرية⁽¹⁾.

لقد أثار هذا الخطاب والتهديد الذي طال جيش التحرير الوطني من قبل الرئيس بورقيبة حفيظة الجزائريين خاصة قادة جيش التحرير الوطني، وهذا ما عبرت عنه تقارير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بأن هذه الاتهامات غير مؤسسة وخاصة ما ورد في خطاب بورقيبة من اتهام لجيش التحرير الجزائري باعتدائه على المدنيين التونسيين، والقوات المسلحة التونسية، ووضعه لقادة جيش التحرير الوطني الجزائري في قفص الاتهام، وإطلاق إشاعات كاذبة ضد الجزائريين وقيامه بمصادرة الأسلحة والذخيرة الجزائرية⁽²⁾.

حاولت قيادة الثورة معالجة مشكل أزمة 1959، وذلك بانتقال وفد من الحكومة المؤقتة الجزائرية ووفد من الحكومة التونسية إلى المناطق الحدودية ومنطقة الكاف بالتحديد التي شهدت بعض المناوشات بين أفراد من جيش الحدود بين المدنيين⁽³⁾.

بضغط من السلطات الفرنسية لم تتوقف السلطات التونسية عن مضايقة نشاطات جيش التحرير الوطني بالحدود، حيث كانت تعمل على مراقبة كل شيء يمر إليه، وبالرغم من قلق الحكومة المؤقتة الجزائرية إلا أنها اتبعت سياسة المهادنة حفاظا على قواعدها ونفوذها بتونس، والتزمت باحترام السيادة التونسية على أراضيها، وأكدت حرصها على العلاقات بين الطرفين وتدعيم الاستقلال التونسي⁽⁴⁾.

(1) - خطاب الحبيب بورقيبة: خطب، ج9، المصدر السابق، ص، ص 44-45.

(2) -Mohammed Harbi :op.cit, pp 454-455.

(3) -ibid, p 450.

(4) - تقرير بعثة الحكومة المؤقتة الجزائرية بتونس، أفريل 1960, ibid,450-451

لقد تسبب أزمة صيف 1959 بالحد من نشاط الثورة اللوجيستي في تونس، ففي مجال التموين بالسلاح اقر كريم بلقاسم في أكتوبر 1959، أن السلطات التونسية تقوم بتضييق الخناق على عبور السلاح ووصوله إلى جيش الحدود، بل طالبوا بتقديم تقارير عن الوضعية العسكرية والمادية وحتى المؤونة الغذائية لجيش التحرير الوطني، وهذا ما استجاب له قادة جيش التحرير الوطني، إلا أنهم اكتشفوا بأن السلطات التونسية تحول هذه التقارير للسلطات الفرنسية مباشرة، كما أكد محمود الشريف وزير التسليح والتموين بأن مخزون الأسلحة بتونس موضوع تحت إشراف الحرس الوطني التونسي⁽¹⁾.

لقد تضايق قادة الثورة من التصرفات التي قام بها الحبيب بورقيبة، حتى أن كريم بلقاسم فكر في اغتياله، لكنه لم ينفذ هذا التهديد بعد التصريحات اللاحقة لبورقيبة التي عبر فيها عن مساندته للثورة الجزائرية⁽²⁾، لم تكن هذه التصريحات تراجعاً عن موقفه وتنسيقه مع السلطات الفرنسية التي يأتمر بأوامرها، لكن كان تكتبا منه خوفاً من تنامي الأعمال السرية المناهضة بتونس⁽³⁾.

لم تكن تخوفات بورقيبة من جيش التحرير الجزائري المتواجد على الحدود، لكن كان مثل الفرنسيين يتوجس من الأفكار الناصرية والاشتراكية التي تتحسس منها فرنسا والدول الغربية وتعمل بالتنسيق مع بورقيبة للنأي بالشمال الإفريقي عن هذه الأيديولوجية العربية الإسلامية.

الواقع أن فرنسا شعرت بتنامي الخطر الشيوعي في الجزائر من خلال نشاط الحكومة المؤقتة باتجاه الاتحاد السوفياتي الذي أصبح يقدم مساعدات لوجيستية عن طريق بعض دول أوروبا الشرقية، كما قامت الصين بعقد اتفاق مع الحكومة المؤقتة لتسليح جيش الحدود على الأراضي التونسية والمغربية، وهذا ما أقلق فرنسا والرئيس بورقيبة الذي رفض الأيديولوجية

(1)-Ridha Malek, op.cit,p 149.

(2)- الطاهر سعيداني: مذكرات، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، شركة دار الأمة ، ص 173.

(3)- خطاب بورقيبة يوم 01 أكتوبر 1959، خطب، ج9، المصدر السابق، ص 121.

الاشتراكية التي تبناها قادة الثورة الجزائرية ، وفي هذا الصدد أكد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بأن ديغول هو الرجل الوحيد القادر على حل المشكلة الجزائرية، ولا شك بأن سياسة التعاون والتنسيق التي انتهجها ديغول مع الحبيب بورقيبة وخاصة بعد تقديم فرنسا لبعض التنازلات لتونس في عديد المسائل العالقة بين البلدين أدت إلى مباركته لسياسة ديغول والضغط على قادة الثورة الجزائرية خدمة لمصلحته، وخاصة فيما يخص تسوية قضية بنزرت والاستفادة من المشاريع الإصلاحية الفرنسية التي أعلنت عنها في المنطقة (1).

ولأن بورقيبة كان يسعى لإيجاد تسوية للمشكلة الجزائرية انطلاقاً من مبادرات ديغول، إلا أن جبهة التحرير الوطني ترفض هذه المبادرات مثل مبادرة سلم الشجعان وتعتبرها دعوة للاستسلام وإنهاء الثورة ونشاطها السياسي والعسكري مقابل وعود كاذبة (2)، كذلك الأمر بالنسبة لمبدأ تقرير المصير الذي أعلن عنه ديغول في خطابه بتاريخ 16 سبتمبر 1959، الذي رفض جملة وتفصيلاً الأمر الذي أثار حفيظة بورقيبة ولم يتردد في خطابه في الفاتح أكتوبر 1959 بتوجيه اللوم والانتقادات الحكومة المؤقتة الجزائرية، ونعتها بالمتشددة، ليصطدم مرة أخرى بموقف رافض لهذه المشاريع الديغولية من قبل جبهة التحرير الوطني (3).

لقد خيمت الخلافات الأيديولوجية التونسية الجزائرية، التي أجبتها الرغبة الفرنسية لإيجاد مخرج للقضية الجزائرية بوجهة نظر ديغولية بحثة لصالح فرنسا، لذلك كانت تقوم بالتنسيق تارة مع بورقيبة، وبالضغط عليه تارة أخرى ليضغط بدوره على قادة الثورة من خلال تضيق الخناق على نشاط الثورة الجزائرية للقبول بالمقترحات التفاوضية الفرنسية، وتزايدت الضغوط التونسية بشكل علني حتى حدوث القطيعة في العلاقات والتهديد باستعمال السلاح، لكن بداية المفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين أعادت التقارب وأحدثت الانفراج بين الحكومة

¹ - خطاب بورقيبة بتاريخ 18 جوان 1959، خطب، ج 9، المصدر السابق، ص، ص 22-23.

² - المصدر نفسه، ص 113.

³ - Mohammed Harbi :op.cit,pp 269-270

المؤقتة والرئيس بورقيبة خاصة بعد نقل مقر الحكومة المؤقتة إلى تونس مع بدايات سنة 1960⁽¹⁾.

سادسا: العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف:

اعتمدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها على التونسيين في مجال إمداد الثورة الجزائرية بالسلح والذخيرة لذلك عمل كل من مصطفى بن بولعيد وباجي مختار على توطيد علاقتهما مع المقاومة التونسية وخاصة بعدما توقف الكفاح المسلح بتونس²، من أجل مد الثورة الجزائرية بالسلح الذي كانت تمتلكه المقاومة التونسية، الأمر الذي عملت به السلطات الاستعمارية الفرنسية لذلك لجأت إلى التفاهم مع الحبيب بورقيبة للوصول إلى اتفاقية الاستقلال الذاتي، وهو الاتفاق الذي رفضه صالح بن يوسف الذي أثر وشدد على ضرورة مواصلة الكفاح إلى جانب الثوار الجزائريين حتى انتزاع الاستقلال الفعلي للجزائر وتونس³، وفي هذا الصدد التقى أحمد بن بلة المكلف بالتسليح بصالح بن يوسف عدة مرات في القاهرة وطرابلس، من أجل تكوين لجنة تنسيق بينهما مع نهاية سنة 1955⁴، حيث كان أحمد بن بلة على اتصال دائم بالقيادة المصرية⁵، التي كانت تمد الثورة الجزائرية بالسلح والتي يتم تخزينها بلبيبا ثم يتم لاحقا نقلها عبر الحدود التونسية الجزائرية بالتنسيق مع أنصار صالح بن يوسف.

وعليه بدأت القوات الفرنسية التي كانت تراقب هذه العمليات عن كثب مع نهاية ماي سنة 1957 وحتى شهر سبتمبر من نفس السنة مشروعها لتطهير هذه المنطقة الحدودية، تمهيدا

¹ - mohamed harbi :op cit, p 270.

² - الجنيدى خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، ج1، طبعة خاصة، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 280.

³ - مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر القاهرة، 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر، الصادق عماري، طبعة خاصة، دار القصة، الجزائر، 2004، ص 143.

⁴ - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 132.

⁵ - مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 206.

لإقامة خط موريس المكهرب لوقف هذه العمليات، التي كان يساهم فيها بالإضافة إلى جيش التحرير الوطني عديد المناضلين من اللاجئيين الجزائريين المتواجدين بالمدن الحدودية¹.

1- أهمية ساقية سيدي يوسف:

تعتبر ساقية سيدي يوسف من بين أحد مراكز الاستراحة التي أسستها جبهة التحرير الوطني للثوار الجزائريين، حيث خصص يوم السبت من كل أسبوع كيوم لراحة أفراد جيش التحرير الوطني، لذلك كانت بالنسبة للسلطات الاستعمارية الفرنسية التي تراقب المكان منطقة خطيرة ومركزا هاما لنشاط الثوار الجزائريين ضد القوات الفرنسية على الشريط الحدودي بين تونس والجزائر².

2- العدوان على مدينة ساقية سيدي يوسف:

لقد كان للتضامن التونسي مع الثورة الجزائرية الأثر السلبي على العلاقات الفرنسية الجزائرية، لذلك كانت الحكومة الذي الفرنسية ولمرات متكررة تقوم باستدعاء الوزير المفوض للسفارة الفرنسية بتونس للاحتجاج، كما كانت السلطات الفرنسية تطمع في أن يتعاون الحبيب بورقيبة مع سياستها في الجزائر، لكن فشلها جعلها تقوم ولمرات عديدة بالاعتداء على الجزائريين والتونسيين³.

3- معركة الواسطة 11 جانفي 1958:

لقد دأبت القوات الفرنسية على اعتراض سبيل المتسوقين من المدنيين الجزائريين إلى السوق الأسبوعية بمدينة ساقية سيدي يوسف وكذلك الاعتداء على دوار أولاد بوغالم⁴، لذلك قام قادة جيش التحرير الوطني المتواجد على الحدود التونسية الجزائرية بإرسال دورية

1 - المجاهد: العدد 12، 15 نوفمبر، 1957، ص 3.

2 حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 192.

3- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية و الافريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص 5.

4- خالد نزار: الجزائر 1954-1962، يوميات الحرب، طبعة خاصة، منشورات ANPE، الجزائر، 2004، ص 198.

عسكرية إلى دوار أولاد غالم لمتابعة تحركات القوات الفرنسية، وبأمر من قيادة الفيلق الثالث "الطاهر الزبيري" انتقلت الكتيبة التاسعة بفصائلها الأربعة إلى الناحية الشرقية لجبل الواسطة، وحدث أن استدرجت سرية من الفرقة الثالثة والعشرون المعسكر في مركز القوارد¹، قبالة ساقية سيدي يوسف إلى الكمين المنصوب².

أسفرت نتائج معركة الواسطة³ على استشهاد كل من محمد عتيق، والعاوش صيود محمد وجرح عمايدية الطيب ورقاينية الطيب، فيما ذكر تقرير للجيش الفرنسي على مقتل 16 جنديا فرنسيا وأسر خمسة آخرين⁴.

4- قصف ساقية سيدي يوسف:

لقد مثلت معركة الواسطة صدمة لدى السلطات الفرنسية، حيث أوصى مجلس الوزراء المجتمع بتاريخ 29 جانفي 1958 بتطبيق حق الرد والملاحقة ضد تونس، كما شدد على ضرورة القيام بهجوم ضد قوات جيش التحرير الجزائري المتواجدة بالأراضي التونسية⁵.

¹- القوارد: عرف بمركز ساقية سيدي يوسف الذي كان في اتصال مباشر بالحدود، حيث كان مخصصا لمراقبة نشاطات جيش التحرير الوطني في الأراضي التونسية، كما كان نقطة عبور عبر لأعوان الاستعلامات وقاعدة لتنظيم الهجومات العسكرية ضد جيش التحرير الوطني الجزائري، انظر: عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير في مواجهة القدر، تر، صالح عبد النوري، طبعة خاصة، دار القصبية، الجزائر، 2005، ص 211.

²- خالد نزار: المصدر السابق، ص 108.

³ - الواسطة: جبل يمتاز بقمته الشاهقة تكسوها غابات كثيفة، ما جعله حصنا منيعا لقوات الجيش التحرير الوطني الجزائري، على امتداد 10 كم، حيث يحده من الشرق الحدود التونسية ومن الغرب ضيعة القايد بلقاسم ومن الشمال جبل سيدي أحمد ومن الجنوب جبل الساقية ولحدادة، ومن الناحية التنظيمية ينتمي إلى المنطقة الثالثة للقاعدة الشرقية، انظر علي العياشي: معركة جبل الواسطة، مجلة أول نوفمبر، العدد 80، 1986، ص 25.

⁴- الطاهر الزبيري: مذكرات أثر أحد قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 190.

⁵- عمار ملاح: قادة جيش التحرير الولاية الأولى، ج2، دط، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 136.

وفي يوم 8 فيفري 1958 قصفت ساقية سيدي يوسف، حيث صادف هذا اليوم السوق الأسبوعية بالقرية، كما كان اليوم الذي تم فيه استدعاء اللاجئين الجزائريين لتوزع عليهم الأغذية والثياب من قبل الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر التونسي والجزائري¹.

نتج عن القصف الفرنسي لساقية سيدي يوسف استشهاد 98 مدينا، وجرح حوالي 87 بينهم عدد كبير من النساء والأطفال بالإضافة إلى جنديين وعونان من الحرس الوطني التونسي².

5- أثر العدوان الفرنسي على الموقف التونسي اتجاه الثورة الجزائرية:

على اثر العدوان الفرنسي على مدينة ساقية سيدي يوسف فرضت الحكومة التونسية الحصار على ثكنات الجيش الفرنسي المتواجدة على أراضيها، كما قامت بإغلاق خمس مراكز للفتيلية الفرنسية، كما قامت باستدعاء السفير التونسي بباريس السيد محمد المصمودي، كما قامت الحكومة التونسية ممثلة في سفيرها بالاسم المتحدة بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد فرنسا في تاريخ 13 فيفري 1958³.

لقد أدت حادثة ساقية سيدي يوسف إلى عودة التوتر في العلاقات الفرنسية التونسية، وتفجر نزاع فرنسي تونسي لمجلس الأمن الدولي ما أثر ايجابيا على تمويل القضية الجزائرية، لأن الحكومة التونسية ناورت لربط الخلاف بالمشكل الجزائري، كما استغل بورقيبة ضعف الموقف الفرنسي والخلاف الأمريكي السوفياتي ليتقدم بطلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للتزود بالسلاح للتمكن من الدفاع عن بلده من العدوان الفرنسي وإلا أنه

¹ -Gampaolo calcul Novaki :La Politique tunisienne face à la guerre d'Algérie, confluence Méditerranée, N° :29 , Éditions L'Harmattan, Paris, Printemps, 1999,p 117.

² - حبيب حسن اللولب: المرجع السابق، ص 209، انظر الملحق رقم 45.

³ - محمد عجرود: أسرار حرب الحدود، 1957-1958، دط، منشورات الشهاب، الجزائر، 2004، ص 37.

سيضطر إلى اللجوء لشراء السلاح من الاتحاد السوفياتي، حيث كان هدف بورقيبة الضغط على فرنسا من خلال حلفائها¹.

الواقع نجح بورقيبة في الضغط على فرنسا من خلال حلفائها حيث وافقت الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 17 فيفري 1958 على اقتراح بورقيبة، وعرضت وساطتها للقيام بالتدخل لحل النزاع القائم بين فرنسا وتونس، حيث قبل الطرفان المتنازعان هذه الوساطة كما وافقت تونس على تأجيل جلسة مناقشة الشكوى التي تقدمت بها إلى مجلس الأمن الدولي بخصوص قضية قصف ساقية سيدي يوسف².

الحقيقة هذه الهدنة أو المهادنة الفرنسية لم تكن بنية حسنة لكنها كانت تسعى من خلالها إلى تشكيل لجنة عسكرية مشتركة بين تونس وفرنسا مهمتها مراقبة الحدود الجزائرية التونسية، لأنه وحالة حل النزاع بينهما عن طريق مجلس الأمن الدولي ستؤول الأمور إلى تواجد قوات دولية على الحدود ما يعني بداية تدويل القضية الجزائرية وهذا ما ترفضه الحكومة الفرنسية³.

لم تستمر هذه المساعي لوقت طويل نظرا لسقوط حكومة فليكس غايار في 15 أفريل 1958 حيث استمرت اعتداءات الجيش الفرنسي على تونس، وهو الأمر الذي جعل بورقيبة يتوجه مرة أخرى إلى مجلس الأمن الدولي، ويتصل بوزارة الخارجية الأمريكية، لكن رغم كل هذه التطورات والتحركات الدبلوماسية التونسية إلا أن الاعتداءات الفرنسية على الأراضي التونسية لم تتوقف بحجة أن تونس من واجبها وقف وكبح تحركات جيش التحرير الوطني

¹ - إبراهيم طامس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دط، دار الهدى، الجزائر، ص 190.

² - حسن شمس: انصر أخاك الثورة الجزائرية بأقلام عربية، ط1، دار الأبحاث الجزائرية، 2002، ص، ص 407 - 408.

³ - جريدة المجاهد: العدد 19، 1مارس 1958، ص 02.

الجزائري على الحدود¹، وفي ظل هذه الظروف وصل الجنرال ديغول² إلى السلطة بتاريخ 13 ماي 1958³، والذي أبدى استعدادا لتسوية المشاكل العالقة بين فرنسا وتونس، وتم الاتفاق بين حكومتي البلدين في 17 جوان على إجلاء القوات الفرنسية من تونس في أجل أقصاه أربعة أشهر، حيث انسحبت القوات الفرنسية من رمادة يوم 3 جويلية وقفصة يوم 21 جويلية وقابس يوم 20 أوت وصفاقس يوم 14 سبتمبر، وبقيت مدينة بنزرت إلى حين إجراء المفاوضات لتحديد مصيرها⁴.

VI- المناورات الفرنسية ضد جيش التحرير الوطني في تونس:

لقد كانت فرنسا قلقة من تواجد جيش التحرير الوطني الجزائري في الأراضي التونسية الحدودية مع الجزائر ولطالما ضغطت على الحكومة التونسية للحد من نشاط وحداته، وفي هذا الصدد صرح روبيير لاكوست بأن الفرنسيين يشنون معارك في الحدود التونسية الجزائرية ضد عناصر جيش التحرير الوطني الجزائري، بعد اكتشاف الدعم المقدم لهم من قبل الحكومة التونسية⁵، كما صرح وزير الدفاع الفرنسي "جاك شبان دلماس" بأن تونس كانت

¹ - فيرنور وبورقيبة والسياسة الخارجية لتونس المستقلة، ط1، تر،الصبحي ثابت، ، منشورات المعهد التونسي للعلاقات الدولية، تونس، 2011، ص 197.

² - شارل ديغول (1890-1970)، من مواليد ليل الفرنسية في 22 نوفمبر 1890، التحق بالجيش الفرنسي عام 1911، وعمل خلال الحرب العالمية الأولى تحت قيادة المارشال "بيتان"، بعدها عين مساعدا لوزير الدفاع سنة 1940، وقاد المقاومة الفرنسية من لندن وترأس اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة سنة 1958، على اثر انقلاب 13 ماي 1958، فيروس الجمهورية الفرنسية الخامسة وفي سنة 1961 تعرض لمحاولة اغتيال من طرف منظمة الجيش السري سنة 1962، أمضى مع جبهة التحرير الوطني الجزائري سلسلة من المفاوضات توجت باتفاقيات ايفيان في مارس 1962، بقي على رأس السلطة إلى غاية 1969، توفي سنة 1970. انظر: تركي ضاهر: أشهر القادة السياسيين من يوليو إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام، بيروت، 1992، ص 72- 74.

³ - محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 271.

⁴ - الباجي قائد السبسي: الحبيب بو رقيبة المهم و الأهم ، دار الجنوب ، تونس ، 2011 ، ص 97.

⁵ - حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص، ص 211- 213.

ولا تزال القاعدة الأساسية التي يشن منها جيش التحرير الجزائري عملياته المتكررة ضد القوات الفرنسية بالجزائر¹.

وبالتالي ستستمر الحكومة الفرنسية بالضغط على الحكومة التونسية لوقف دعمها الثورة الجزائرية وللمحد من احتضانها لقادة الثورة واللاجئين الجزائريين.

VII- التصعيد الفرنسي ضد الحكومة التونسية:

على خلفية الشكوى التونسية ضد فرنسا المقدمة لمجلس الأمن بتاريخ 13 فيفري 1958، أقدمت الحكومة الفرنسية على رفع شكوى ضد الحكومة التونسية بتاريخ 15 فيفري متهمه هذه الأخيرة بتقديم الدعم واحتضان منظمة إرهابية بأراضيها حاثمة المجتمع الدولي والأعضاء الدائمين بمجلس الأمن الدولي بالضغط عليها لوقف هذا الدعم²، وفي هذا السياق واصلت القوات الفرنسية اعتداءاتها على الأراضي التونسية انطلاقا من الجزائر ما كان يخلف عدد كبير من الضحايا في صفوف المدنيين التونسيين.

ظلت القضية الجزائرية تهيمن على الموقف الرسمي التونسي طوال سنوات الثورة الجزائرية، ولكن بمجيء "الجنرال ديغول" إلى السلطة وبممارسته الضغوطات على الحكومة التونسية شاب الموقف التونسي بعض التناقضات والتوترات واتجه للتعاون مع الحكومة الفرنسية مما أدى إلى توتر بالعلاقات التونسية الجزائرية خاصة بعدما أقدمت تونس على عقد اتفاقية ايجلي ومطالبتها بتعديل حدودها الصحراوية مع الجزائر.

VIII- السياسة الديغولية من خلال برنامج شال والقوة الثالثة:

لقد كانت السياسة الديغولية في الجزائر ترمي إلى القضاء على جيش التحرير الوطني عسكريا من خلال منع مصادر التموين بالسلاح والذخيرة عنه، كما خططت لاحتواء المجتمع وخلق قوة ثالثة وتهميش جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجيا والحد من نشاطاتها

1 - حبيب حسن اللولب : المرجع السابق، ص 214.

2- ابراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاسها على الثورة 1956-1958، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص، ص 189-190.

الخارجية الدبلوماسية واللوجيستية، فكانت سياسة ديغول تهدف إلى اعتماد الحرب النفسية، من خلال الإيحاء للرأي العام العالمي لاستعداد فرنسا للمفاوضات، وأن فرنسا حادة في مسألة السلام⁽¹⁾.

لقد طرح برنامج "شال" كحل لتدفق السلاح لجيش التحرير الوطني بالداخل عبر الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وذلك عن طريق سد منافذ الحدود التونسية والمغربية بخط شال، وعزل الجماهير الشعبية الحاضنة لهذا الجيش بعزلها ووضعها في المحتشدات، ورغم الإمكانيات المادية والبشرية التي رصدت لهذا المشروع إلا أنه فشل، ولذلك عول ديغول على إيجاد منافس لجبهة التحرير الوطني يحررها دولياً والذي عرف بالقوة الثالثة⁽²⁾.

لقد ركز ديغول على ربح معركة المفاوضات التي لم تأخذ مسارها الجدي إلا في نهاية سنة 1960، واصطدمت سنة 1961 بعقبة مسألة الصحراء، حيث كان هدف ديغول ربح معركة المفاوضات بعد فشل كل سياساته العسكرية التي طبقها في الجزائر ومنح استقلال منقوص ومجزأ للجزائر، ومن هنا كان مصمماً في مفاوضات مولان على عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كمثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

لقد لجأ ديغول إلى استعمال كل أساليب التهديد والمناورة والضغط في وجه المفاوضات الجزائرية، وخاصة بعدما تيقن من حتمية استقلال الجزائر لذلك أصر على خلق القوة الثالثة كتيار لضرب جبهة التحرير الوطني وكتيار معتدل مسير للأطروحات الفرنسية للتشويش على توجهات القوة الثورية المصرية على انتزاع الاستقلال التام غير منقوص وعلى سلامة ووحدة التراب الجزائري دون تجزئة، لذلك عمدت جبهة التحرير الوطني إلى إحباط مخططات ديغول، الذي طرح أيضاً في نوفمبر 1960 فكرة "الجزائر جزائرية"، الذي أراد من خلاله تنظيم استفتاء للاختيار بين الجزائر الجزائرية أو الجزائر الفرنسية وفي حال اختار الجزائريون

¹ - محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، المرجع السابق، ص، ص 84-85.

² - محمد الميلي، المرجع نفسه، ص 85.

الجزائر جزائرية سوف تتدخل فرنسا لضمان مصالحها وحماية الجزائريين الذين صوتوا لصالح الجزائر فرنسية (1).

لقد بدى تصميم ديغول واضحا على وجوب خلق القوة الثالثة لمواجهة تعنت جبهة التحرير الوطني، لذلك قامت الحكومة الفرنسية بإعداد قائمة بأسماء لتشكيل هيئة تنفيذية للإشراف على السياسة الفرنسية في إطار "الجزائر الجزائرية"، بعد أن رضخ للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وبعد الاعتراف بالسيادة الجزائرية على كامل الصحراء الجزائرية، ودخوله في صراع مع منظمة الجيش السري، وأعطى للهيئة التنفيذية المؤقتة صلاحيات إدارة الجزائر خلال المرحلة الانتقالية (2).

IX- إستراتيجية الحكومة الفرنسية في هيئة الأمم المتحدة:

أولا: المناورات الفرنسية في هيئة الأمم المتحدة:

ورد في وثيقة صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بتاريخ 12/08/1958 تضمنت ما يلي ".... الرد المحتمل للتصدي للدعاية التي تقوم بها دول مؤتمر أكرا Akra لفائدة جبهة التحرير الوطني، والتي قررت القيام بحملة دعائية نشطة في جميع أنحاء العالم لفائدة القضية الجزائرية، واستقلال الجزائر، ونظرا لقرب موعد انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، قررنا الرد بما يلي: إننا قررنا أن نبين لكل الدول الأعضاء وخاصة تلك التي تحتفظ معنا بعلاقات ودية أن هذا التصرف من طرفها يعتبر عملا عدائيا لنا، وأضافت وزارة الشؤون الخارجية بأن: ".... إننا نرفض أن تتم هذه الحملة دون أن نقوم باحتجاجات شديدة اللهجة لدى هذه الحكومات، فإذا كان المغرب وتونس وليبيا قد برروا موقفهم بمتطلبات

¹ - le monde : 2 novembre 1961.

² - محمد الميلي: المرجع السابق، ص، ص 120-125.

التضامن المغاربي، فإننا سنكون أكثر صلاته مع إثيوبيا والسودان اللذان بحاجة إلى مساعدتنا، وكذلك الأمر بالنسبة لغانا وليبيريا¹.

ومع ذلك أقرت وزارة الخارجية الفرنسية بضعف الحظوظ الاستجابة هذه الدول للضغوطات مبررة ذلك بنشاط جبهة التحرير الوطني حيث أكدت بالقول: "... إن جبهة التحرير قد بدأت منذ أشهر عديدة حملتها الدعائية، حيث كان لها وقود ممثلة في كل من طوكيو، والهند، والدول الأسكندنافية، وأمريكا الجنوبية، وإلى مجهوداتهم يضاف نشاط فرحات عباس ولمين دباغين، فإننا تركنا هذه الدعاية تتعاضد من دون رد فسيعتبر ذلك من قبل الجميع ضعفا منا ودليلا عن عدم إيماننا بقضيتنا".

يعتبر هذا التصريح اعترافا مباشرا من الحكومة الفرنسية بفاعلية الحملة الدبلوماسية والنشاط السياسي والإعلامي الذي كانت تقوم به الحكومة المؤقتة، ولقد تبنت فرنسا استراتيجيتها بدقة في معركتها مع جبهة التحرير الوطني داخل أروقة الأمم المتحدة، من خلال التنسيق والتعاون بين مختلف حلفائها.⁽²⁾

ثانيا: الخطط الفرنسية لإفشال المشاريع المقدمة عن القضية الجزائرية:

1- ملف حول الجزائر خاص بالأمم المتحدة:

أوكلت رئاسة الحكومة الفرنسية عن طريق مصلحة الأمانة العامة للشؤون الجزائرية إلى الجنرال "صالان" "salan" القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر والمفوض العام للحكومة، بإعداد تقرير الذي عرض على الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تناول فيه الجنرال صالان ما يلي:

¹-سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها ، المجاهد ، العدد 14 ، 10ديسمبر، 1957.

⁽²⁾ -La question Algérienne devant l O.N.U Elmodjahid,N 34,24/12/1958.

1- مسائل حول السياسة الفرنسية في الجزائر (الإصلاحات، الإنجازات، المشاريع، ...إلخ)

• الاستفتاء والانتخابات وتضمن على عزم فرنسا استدعاء ملاحظين من الدول الديمقراطية لمراقبة العمليات الانتخابية.

• تطبيق الأحكام الدستورية في الجزائر.

• المخططات والمشاريع الجاري تنفيذها في الجزائر.

2- نشاط جبهة التحرير الوطني منذ 1 جويلية 1957، ومواقفها من الانتخابات، الإرهاب في الوطن الأم (الميتروبول) فرنسا.

3- المسائل العسكرية.

4- مسائل مختلفة: اللاجئين في تونس والمغرب، تزويد جبهة التحرير الوطني

بالسلاح من قبل دول أجنبية وتدريب الدول العربية للعناصر المتمردة.⁽¹⁾

بالإضافة إلى هذا التقرير صرح ممثل فرنسا في الأمم المتحدة، بقوة في جلسات الجمعية

العامة للأمم المتحدة، أن هذه الأخيرة ليس لها صفة لمعالجة القضية الجزائرية، وأن الجمعية

العامة في دورتها الثالثة عشر، مثل باقي الدورات التي عالجت هذه القضية قد تجاوزت

صلاحياتها بتسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها، وعبر ممثل فرنسا في الأمم

المتحدة بأنه لا داعي لتذكير هذه الهيئة بانتهاكها للمادة الثانية من الفقرة السابعة من ميثاق

الأمم المتحدة، منددا بموقفها.⁽²⁾

2 - سياسة الكرسي الشاغر والمقاطعة:

قررت فرنسا انتهاج سياسة الكرسي الشاغر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في كل مرة

يتم فيها مناقشة القضية الجزائرية، مبررة هذه السياسة بقول ممثلها لدى هيئة الأمم المتحدة:

" خلال الدورتين السابقتين قبلت بعثة فرنسا في الأمم المتحدة عرض لمشكلة الجزائرية

¹-Elmoudjahid ,op,cit .

²-Ibid.

والطرق المعتزم إتباعها من قبل الحكومة الفرنسية لإيجاد حل سلمي أو ديمقراطي وعادل لها، ولما كانت المناقشات مضرّة ولا جدوى منها، قررت البعثة الفرنسية ابتداء من هذه الدورة مقاطعة المناقشات حول القضية الجزائرية.⁽¹⁾

ثالثاً: نشاط البعثة الفرنسية للأمم المتحدة لإحباط التصويت لصالح القضية الجزائرية:

تقدمت فرنسا أمام الدور الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة بمذكرة لتعطيل الاستفتاء حول القضية الجزائرية تضمنت تصريح رئيس الوزراء الفرنسي "غي موليه" "Guy Mollet" يوم 09 جانفي 1957 حول النقاط الثلاث: وقف إطلاق النار - الانتخابات - المفاوضات، وبعد عدة أشهر وخلال الدورة الثانية عشر استبعدت فرنسا خيار الاستقلال وطرحت مشروع الاستقلال الذاتي الداخلي،

كما شجبت البعثة الفرنسية، تدخل الجمعية العامة في مناقشة شأن داخلي فرنسي واعتبرته منافي لميثاق الأمم المتحدة، كما دأبت على إدانة تعاليق وسائل الإعلام العالمية، حيث كانت ترصد كل ما ينشر في وسائل الإعلام حول القضية الجزائرية وبالخصوص وسائل الإعلام العربية².

الواقع أن نجاح جبهة التحرير الوطني في تدويل القضية الجزائرية رغم قوة الموقف الفرنسي وحزمه لم يكن وليد الصدفة، وإنما كان نتيجة لنشاط جبهة التحرير الوطني في مختلف المحافل الدولية العالمية وتمكنها من فتح ممثلات لها في مختلف الدول بما فيها حليفة فرنسا في أوروبا الغربية، وقد اعترفت بهذه الحقيقة التقارير الرسمية الفرنسية.

¹-حافظ حمدي، المشكلات العالمية المعاصرة، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1958، ص ، ص 166-167،

²- المجاهد، العدد 14، المصدر السابق.

رابعاً: تنسيق فرنسا مع الولايات المتحدة الأمريكية في هيئة الأمم المتحدة:

أكد ممثل الولايات المتحدة في هيئة الأمم المتحدة مرارا بأن المشكلة الجزائرية معقدة وأن حلها سيكون صعباً، وعبر عن أمله في أن يتم فيه الوصول إلى حل حر وعادل يسمح لكل سكان الجزائر بالعيش والعمل معا في سلام وتآلف، ولكن في كل مرة يتناول فيها موقف بلاده من القضية الجزائرية، لا يخفي انحياز الولايات المتحدة الأمريكية للأطروحة الفرنسية وعبر عن ذلك بقوله: "لقد درست الولايات المتحدة الأمريكية، بعناية كل الخيارات الممكنة ووصلت إلى خلاصة مفادها أن معالجة مجلس في الظروف الحالية للمشكلة الجزائرية لن يقربنا من حل، ولهذا ستصوت ضد التسجيل".⁽¹⁾

الواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت سياسياً وعسكرياً فرنسا منذ بداية الثورة، ففي نسخة من مراسلة وردت في واشنطن يوم 15 سبتمبر 1955 ورد أنه عن طريق رسالة مؤرخة يوم 07 سبتمبر 1955 رد "روبرت مورفي" "Robert Murphy" على رسالة كان السيد والتر روتر "water Reuther" مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (C.I.A) قد وجهها بتاريخ 19 أوت 1955 إلى وزير الخارجية السيد جون "فستر دلاس" "Faster Dulles" حول تزويد فرنسا بطائرات هيلكوبتر في رسالة ذكر نائب الكاتب الدولة المساعد بالظروف التي تمت فيها هذه الصفقة، والمتمثلة في الانتفاضة المسلحة التي حدثت في الجزائر، وأضاف أن نشاط حلف الناتو تمتد لتشمل المقاطعات الجزائرية.⁽²⁾

-المعركة داخل أروقة الأمم المتحدة:-

لقد كانت المعركة السياسية التي خاضتها جبهة التحرير الوطني وحلفائها في مواجهة فرنسا وحلفائها داخل أروقة الأمم المتحدة، لا تقل صعوبة وتعقيدا عن المعركة التي تخوضها داخل الجزائر، حيث تميزت بجدل حاد استعرض فيه كل طرق مبرراته السياسية والقانونية

(1)- المجاهد : العدد 14، المصدر السابق. انظر أيضا الملحق رقم 42.

(2) -La question Algerienne devant LO.N.U,op,cit .

لتأييد موقفه، وكسب تأييد الدول التي لم تكن منحازة لأي طرف خاصة لحسم التصويت وفي هذا السياق خاض ممثل فرنسا حربا دبلوماسية شرسة أمام عرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤكدا أن موقف بلاده لم ولن يتغير منها حيث كان يعبر دائما بقوله: "إننا نعلن مرارا رفضنا المطلق لتدخل سواء الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي في القضية الجزائرية باعتبارها شأنا داخليا فرنسيا يخرج عن دائرة اختصاص الأمم المتحدة، ثم لم يتوقف عن تقديم الحجج التي اعتبرها مؤيدة لموقف بلاده فقال عندما قدمت الدول الأفرو آسيوية يوم 12 أبريل 1956 بمذكرة لعرض القضية الجزائرية على المجلس الدولي ".... لأول مرة حددت موقف فرنسا وحجمها أمام مكتب الجمعية العامة للأمم المتحدة، أنها الحجج نفسها التي سأذكر بها باختصار وسأضيف إليها ما يتعلق بمجلس الأمن الدولي، إن المشكلة الجزائرية من اختصاص الدولة الفرنسية وحدها، فإذا كانت الجزائر من الناحية القانونية جزء من فرنسا، وإذا كانت السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية، وتعبير آخر السيادة الفرنسية هي التي تمارس وحدها وبطريقة شرعية في الجزائر، وأن تلك السلطات من اختصاص الأمة الفرنسية وحدها" وخلص بعد ذلك إلى القول " وفي الحالة هذه فإن السيادة الفرنسية وحدها هي التي تظل تمارس منذ 120 عاما، وأن هذه السيادة معترف بها من قبل كل المجتمع الدولي وخلال شهر سبتمبر الأخير صرح وزير خارجيتنا قائلا: "إن المعاهدات الدولية التي وقعنا عليها بما فيها ميثاق الأمم المتحدة تشمل الجزائر كلها كأرض فرنسية، ولم يقم أحد بالاحتجاج على ذلك" وإذا كان السفير الفرنسي قد عبر عن هذا الموقف، فقد تناسى بأن الوجود الفرنسي في الجزائر، والتدابير القانونية التي كفلت هذا التواجد، اعتمدت فقط على القوة العسكرية، وعلى قمع إدارة الشعب الجزائري الذين عبروا من خلال الانتفاضات المسلحة على رفضه لفرنسا منذ بداية الاحتلال.

لم تتوقف المناورات الفرنسية داخل أروقة الأمم المتحدة لعرقلة الاعتراف بالقضية الجزائرية حيث تكررت يوم 15 فيفري 1957، حينما تم عرضها على الجمعية العامة، ليسار ممثل فرنسا في مجلس الأمن لاعتراض إصدار قرار لصالح القضية الجزائرية وإيجاد حل سلمي لها، وتدخل ممثلو فرنسا ليقترح قرار استفتاء انفرادي، ونجح في تحويل النزاع من فرنسي فرنسي إلى نزاع فرنسي إفريقي.

المبحث الثالث : نشاط السلطات الفرنسية لقطع الإمداد المادي واللوجستي على الثورة الجزائرية :

1- نشاط السلطات الفرنسية للقضاء على الشبكات الأوروبية الداعمة للثورة :

لم تقتصر محاربة الحكومة الفرنسية لشبكات دعم الثورة التحريرية على التراب الفرنسي، بل امتدت ملاحقة السلطات الفرنسية لهذه الشبكات إلى جميع أنحاء أوروبا، لأنها كانت على دراية بأن هذه الشبكات تقوم بإمداد جبهة التحرير الوطني والثورة الجزائرية بعناصر الصمود والاستمرار، لذلك استنفرت فرنسا منذ بداية الثورة، أمنيا من أجل التصدي لها، وفق خطط دقيقة أعدها مختصون في مكافحة الجوسسة والإرهاب⁽¹⁾.

لقد تفتنت السلطات الفرنسية إلى نشاط فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لذلك عمدت إلى مراقبة عناصرها، والأشخاص المتعاونين معها، حيث قام جهاز الاستعلامات العامة⁽²⁾ بمحاصرتهم والتضييق عليهم بجعلهم يثنون عن دعم الفدرالية، كما قامت وزارة الداخلية

¹ -Meluik Constantin, De Gaulle, les services secret, et Algérie, Nouveau Monde, de, Paris, 2012.

² - هي التسمية التي أطلقت على "المديرية المركزية للاستعلامات العامة "DCRG"، وهو جهاز استخباراتي تابع للمديرية العامة للشرطة الوطنية، DGPN، تأسس سنة 1907، لرصد المؤامرات التي تحاك ضد الدولة الفرنسية، تم الاحتفاظ على هذا الجهاز في فترة الحرب الباردة ولمراقبة الداعمين للثورة الجزائرية، تم دمجها مع "جهاز الاستعلامات العامة " RG و "مديرية مراقبة التراب" ليصبح "المديرية المركزية للاستعلام الداخلي " DCRI انظر:

-Jean-Manc Berliere, police Français Histoire de la-Encyclopédia Universalis (en ligne), consulté le 3 février 2017 à 13h 30 URL: <http://www.universalis.fr/encyclopédie/histoire-de-la-police-française>.

الفرنسية بتزويد شرطة باريس بمجموعة متطورة من الأجهزة والمعدات واستدعت أكفأ الإطارات وأكثرهم خبرة في محاربة الحركات الوطنية الاستقلالية.

بعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية وفي 27 نوفمبر 1954، اجتمعت وزارة الداخلية الفرنسية مع جميع مصالح الاستعلامات العامة في مختلف المقاطعات الفرنسية، وقامت بإنشاء جهازا أمنيا عرف باسم "مصلحة تنسيق المعلومات بشمال إفريقيا S. C. I. N. À، ضم محافظة شرطة باريس والدرك ومصلحة مكافحة التجسس، وقيادة الأركان العامة لوزارة الدفاع الوطني، ووزارة العدل، للعمل من أجل إحباط نشاط جبهة التحرير الوطني داخل فرنسا والجزائر وخارجها وتتبع تحركات الشبكات والأشخاص الداعمين لها (1).

الواقع أن جهاز "مصلحة تنسيق المعلومات بشمال إفريقيا S. C. I. N. À أخفق في تحقيق أهدافه لأن جبهة التحرير الوطني أصبحت أكثر تغلغلا في أوساط المهاجرين، وذلك راجع لعدم قدرتها على إثبات تهم دعم جبهة التحرير الوطني من قبل الأشخاص الذين يتم اعتقالهم من قبل الشرطة الفرنسية بهذه التهم، وبالتالي تم اكتشاف هذا الجهاز من قبل فدالية جبهة التحرير الوطني بالداخل التي كانت إستراتيجيتها تقوم على تظليل السلطات الأمنية والاستخباراتية الفرنسية، ما جعل هذه السلطات تصدر قانون 26 جويلية 1957 القاضي بمنح سلطات خاصة للجيش الفرنسي في الجزائر يتم بموجبه القيام بعمليات مدهامة وتفتيش واستدعاء الأشخاص المشتبه بهم للمحكمة (2).

¹- Linda Amira, La Bataille de Paris, la guerre d'Algérie en France, préface de Benjamin Stora, chihab édition, Alger, 2005,p 44.

²- الاطلاع على هذا القانون انظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية رقم 48، CR، 26 جويلية 1957، ص، ص 1817-1797.

لقد جاء تعيين "موريس بالون"⁽¹⁾ Maurice Papon "محافظة لشرطة باريس على خلفية أحداث 13 مارس 1958.

وهذه الأجهزة هي "مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية S. C. À. À"⁽²⁾ و " مصلحة التقنية " S. À. T. F. M."⁽³⁾، وقوة الشرطة المساعدة P. À.⁽⁴⁾، ومكاتب الاستعلام المتخصصة B R.S "⁽⁵⁾ و "فرقة الاعتداءات.A.V."⁽⁶⁾.

لقد ركزت إستراتيجية شرطة باريس في محاربة "فيدرالية جبهة التحرير" بفرنسا على العمل الاجتماعي والنفسي من جهة وعلى القمع من جهة ثانية، أما من حيث الإستراتيجية القمعية فركز مكتب شرطة باريس على تفكيك الشبكة الاجتماعية والصحية التي أسستها فدرالية جبهة التحرير الوطني لتأطير المهاجرين الجزائريين، وتفكيك نظام جمع التبرعات والاشتراكات الشهرية حيث أطلق اسم "عمليات التناضح - les opérations Osmose على هذه العمليات، كما قامت باعتقال الجزائريين المشتبه فيهم وحجزهم في مراكز الاعتقال واستجوابهم⁽⁷⁾.

الواقع ازداد القمع حدة واشتد الحصار على المهاجرين الجزائريين خلال سنوات 1960 و1961 مع ظهور " F.P.A التي ضمت وحدات للحركة، حيث قامت بسلسلة من

¹- كان موريس بابون واليا لقسطنطينة ما بين 1949-1951، ثم أمينا عاما بحكومة الوصاية في المغرب ما بين 1954-1956، ثم أمينا عاما لقسطنطينة 1956-1958، حيث كان خبيرا في مكافحة العمليات التخريبية التي كان جيش التحرير الوطني ينفذها ضد المصالح الفرنسية في الجزائر، لذلك استدعي لنقل خبرته لقمع الجزائريين بفرنسا، والحد من نشاط فدرالية (ج.ت.و) بفرنسا. انظر: Linda Amira, op, cit, p58.

²- service de coordination des affaires Algérienne.

³- service d'Assistance Technique aux Français musulmans d'Algérie.

⁴- Force de police Auxiliaire.

⁵- Bureaux de Renseignement Spécialisé.

⁶- Brigade des Agressions et violences.

⁷- لمزيد من المعلومات حول مركز الاعتقال في باريس انظر Linda Amira, Ibid, pp 84-89

المداهمات العنيفة في أوساط أحياء المهاجرين للبحث عن المسؤولين المحليين التابعين لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ولدفعهم للاعتراف وتخويفهم من الانتماء للفدرالية.⁽¹⁾

لم تقتصر العمليات الأمنية ضد "فدرالية جبهة التحرير الوطني" على التراب الفرنسي فقط بل امتدت إلى خارجه، خاصة في أوروبا الغربية وبالتحديد في ألمانيا الغربية، وسويسرا، وبلجيكا، وإيطاليا، وهولندا، حيث أوكلت هذه المهمة من قبل وزارة الداخلية الفرنسية إلى جهاز يدعى "مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة" S. D. E. C. E.⁽²⁾

منذ اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في 1 نوفمبر 1954، كانت سياسات الحكومات الفرنسية المتعاقبة تصب في محاربة جهة. ت. و، لذلك ضحت إلى تصفية قادة جبهة التحرير الوطني بالخارج عن طريق استخدام منظمة "اليد الحمراء"،⁽³⁾ وبإيجاز من رئيس الحكومة الفرنسية في تلك الفترة "غي مولى" Guy Mollet.

تمكنت الأجهزة الأمنية الفرنسية من الإيقاع بشبكات دعم الثورة التحريرية الجزائرية، وخاصة التي لديها فروع وجذور داخل بلدان أوروبا الغربية، وخاصة من قبل جهاز الشرطة "D.S.T" وتم إحالة أعضائها إلى المحاكمة في محاكم فرنسية، ومن أشهر هذه الشبكات التي تم تفكيكها "شبكة جونسون" التي حظيت بتغطية إعلامية عالمية، وبذلك انتقلت الشبكة

¹ - وصلت أول فرقة للحركي من الجزائر إلى مرسيليا بتاريخ 26 ديسمبر 1959، للمزيد حول هذه الفرقة انظر Linda

Amira, op, cit, pp 89-97

² - هي مصلحة فرنسية للاستعلام الخارجي تأسست في 28 ديسمبر 1945، ثم أخذت فيما بعد اسم "المديرية العامة للأمن الخارجي" Direction générale de la sécurité Extérieure بتاريخ 2 أبريل 1982، في ظل الجمهورية الرابعة كانت ملحقمة مباشرة بالوزير الأول، وفي الجمهورية الخامسة كانت ملحقمة مباشرة بوزارة الجيوش، للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الرابط التالي:

Claude Faure : Bref historique des services de renseignement et de sécurité Français contemporains, Revue historique des armées, [en ligne], 247,2007, mis en ligne le 01/08/2008, consulté le 08/janvier/2017, URL: <http://rha.revues.org/1843>

³ - هي منظمة أسسها مستوطنون متطرفون لتصفية قادة الحركات الوطنية المغاربية وفي عام 1957 قام "Paul Gaston" مدير S. D. E. C. E. بإعادة تفعيلها وتطويرها وأصبح هدفها اغتيال مناضلي جبهة التحرير الوطني.

من العمل السري إلى العلن، بعد أن تم نشر صور أعضاء هذه الشبكة على صفحات الجرائد والمجلات (1).

لقد نجحت المصالح الأمنية الفرنسية في تفكيك شبكات الدعم الخارجية لجبهة التحرير الوطني، وكانت من أكثر العمليات الأمنية التي عطلت إمداد الثورة بالسلح من أوروبا لكن هذه العمليات بينت عمق وتغلغل نشاط الوفد الخارجي الجزائري وفدرالية جبهة التحرير الوطني بأوروبا، ما شكل انتكاسة للسلطات الفرنسية، كون المواجهة لم تعد مفتوحة بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني بل وقسم من المجتمع الفرنسي يمثل أهم الشخصيات الثقافية والعلمية بفرنسا، ويتعلق الأمر خاصة بالفيلسوف "جان-بول-سارتر -Jean-Paul Sartre، الذي تحاشت السلطات الفرنسية اعتقاله كونه من أهم رموز الثقافة الفرنسية وأفكاره تحظى بتأييد جانب كبير من المواطنين الفرنسيين(2).

لقد أنفقت الصحافة الفرنسية الموالية للحكومة الفرنسية على وصف المعتقلين بالخونة، الذين بدعهم المالي واللوجستي لجبهة التحرير الوطني، كانوا سببا في موت مئات الجنود الفرنسيين، أما " جونسون" فقد كان أكبر شخصية استهدفت من قبل الصحافة الفرنسية، التي اتفقت على تشويه سمعته، وجعلت منه شخصية مقيبة خانت المجتمع الفرنسي، لكن "جونسون" لم يتأثر لأنه يتمتع بشخصية بارعة كان لأفكاره الأثر البليغ في أوساط المثقفين الفرنسيين والجنود الراضين للخدمة العسكرية في الجزائر.

لقد تصدت المخابرات الفرنسية لنشاط شبكات دعم جبهة التحرير الوطني في أوروبا الغربية خاصة المتخصصة في تجارة السلاح، في الطريق الرابط بين أوروبا والمغرب ثم الجزائر، ومن هذه العمليات التي تصدت لها المخابرات الفرنسية وبمساعدة منظمة "اليد

¹-paris -presse-N: °4731, samedi 27 Février 1960.

²- مناد طالب : الفكر السياسي عند جان بول سارتر و الثورة الجزائرية 1954-1962، دار خطاب، الجزائر، 2007، ص

الحمراء" عمليات إجرامية على سفن وشخصيات ساهمت في الدعم اللوجيستي للثورة الجزائرية مثل "برويارويا BrujaRoya" ايما أطلس, Emma Atlas والشخصيات مثل مارسيل ليوبولد Marcel Léopol جورج بوشار Georges puchert جورج لبارش-Georges-Laperches

بالنسبة لمسألة ارتباط شبكات الدعم الخارجي الموجودة في أوروبا مع الهيكل التنظيمي لجبهة التحرير الوطني بفرنسا، كانا منفصلين، بحيث يتولى كل طرف مسؤولية مواجهة أي مخاطر قد تصيب أحدهما، ويرى عديد الباحثين أن الطرفين كانا على وعي ودراية بهذا الموضوع، وهذا ما اتضح فعليا بعد اكتشاف شبكة جونسون¹، وبعد الاعتقالات التي طالت أعضائها سواء كانوا فرنسيين أو أوروبيين أو جزائريين وإحالتهم على المحاكم، بحيث بادر كل طرف إلى تعيين محامين منفصلين للدفاع عن مناضليه أمام المحاكم الفرنسية، لكن ما كان يهم أعضاء فدرالية جبهة التحرير الوطني الجزائري في هذه الأزمة هو استمرارية جمع الاشتراكات وتحويلها إلى حسابات جبهة التحرير الوطني في الخارج.

II- إستراتيجية فرنسا للحد من دعم الدول الأوروبية للمهاجرين الجزائريين:

لم يقتصر نشاط الحكومة الفرنسية للحد من نشاط جبهة التحرير الوطني بأوروبا والعالم لدعم القضية الجزائرية على تحقيق منابع كل الهيئات والمنظمات والشبكات الداعمة للثورة لوجيستي بل تعداه إلى التضييق على المهاجرين من الجزائريين الذين هجروا من بلادهم قصرا وقد كانت إستراتيجيتها باتجاه الدول الأوروبية للتضييق على الطلبة والهيئات المدنية الداعمة للثورة معنويا ونذكر منها ما يلي:

¹-انظر الملحق رقم 39.

أولاً: جمهورية ألمانيا الفدرالية:

قدر الوزير الألماني للداخلية "جيرهارد سرودر" Gerhard shroder في شهر أكتوبر 1958 عدد الجزائريين المتواجدين على أراضي ألمانيا الفدرالية بحوالي ثلاثة آلاف شخص أغلبهم في المدن الصناعية، أو في المدن التي تتوفر على هياكل لاستقبال المهاجرين، بالإضافة إلى منطقة السار التي كانت ملاذاً آمناً للمناضلين الجزائريين الذين يكافحون من أجل القضية الجزائرية وذلك لطابعها الخاص كونها تحتضن جالية فرانكوفونية من مختلف أنحاء أوروبا (1).

تأسست لجان متعددة لدعم المهاجرين الجزائريين في ألمانيا، ففي مدينة "شوتجارت-Stuttgart" تأسست لجنة لمساعدة العمال الجزائريين بمساعدة النقابي " لويس بيلز - Louis pilz وكذلك قامت مجموعة "كولوني -Cologne" بدعم الثورة الجزائرية في المجال الإعلامي وإبراز حقيقتها عن طريق إصدار جريدة دورية ناطقة بالألمانية لتعريف القارئ الألماني بالقضية الجزائرية وعدالتها (2).

لقد تظنت السلطات الفرنسية من خلال جهاز "مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة الجوسسة S. D. E. C. E"، لصدور هذه النشرة، الأمر الذي أدى إلى التدخل الفرنسي لدى السلطات الألمانية لمتابعة هذه النشرة، الأمر الذي برره مؤسسو هذه الجريدة بتقديم إعلان للصحافة وشرح أهداف اللجنة التي تصدر هذه الجريدة بأنها تسعى لمساعدة الجزائريين من أجل الاستقلال الوطني، ومساعدة الجزائريين الملاحقين من قبل السلطات الفرنسية بسبب آرائهم وانتمائهم السياسي لجبهة التحرير الوطني من أجل الحصول على العمل والأمن.

¹-Jean pauk, Cahn et Klaus Gürgen-müller : la République fédérale d'Allemagne et la guerre d'Algérie 1954-1962, ed, El Maanfa, Alger, 2010,p 197.

²-Ali Haroun : la 7 ème wilaya, la guerre du FLN en France 1954-1962, Ed, Casbah, Alger, 2006,p 133.

أما فيما يخص الطلبة الجزائريين المتواجدين، فقد قامت فرنسا من خلال نفس الجهاز بمعرفة عددهم ووضعيتهم وحتى التخصصات التي يدرسونها وقدرت عددهم بحوالي 84 طالب وضعوا تحت مراقبة جهاز S. D. E. C. E، كما قامت السلطات الفرنسية بالضغط على الحكومة الألمانية لثيها عن منح دراسية للطلبة الجزائريين الأمر الذي استجابت له ألمانيا الفدرالية.

ثانيا: بلجيكا:

يعود تواجد الجزائريين في بلجيكا إلى بداية القرن العشرين منذ 1922، انتظموا خلالها في العمل في قطاع المناجم حيث أصبحوا جالية منظمة تساهم بشكل فعال في فدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية بفرنسا، لكن مع اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية عرفت حركة ونشاط الجالية الجزائرية ببلجيكا نكسة رغم التعاطف الذي كانت تبديه شريحة كبيرة من الشعب البلجيكي اتجاه القضية الجزائرية.

لقد كان موقف الرأي العام البلجيكي رهين لسياسات حكومته وتأثير الحرب الفرنسية الجزائرية على الأمن الداخلي لبلجيكا، والعلاقات الاقتصادية التي يتطلع لها البلجيكيون حال استقلال الجزائر، وهذا كان الموقف الذي تبنته الحكومة البلجيكية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبداية المفاوضات الجدية بين الطرفين الفرنسي والجزائري.

لقد كانت "اللجنة من أجل السلام في الجزائر" (1)، و "مجمع المحامين البلجيكيين"، المرتبط بشبكات الدعم الفرنسية للجزائريين أكبر داعم للقضية الجزائرية في بلجيكا وتركزت مهمتهم خاصة في توفير المأوى للملاحقين من قبل أجهزة الاستخبارات الفرنسية، وللدفاع

1- تأسست اللجنة من أجل السلام في الجزائر في جانفي 1958 من قبل "بيارلوجراف وهو من الشخصيات الفاعلة في المجتمع البلجيكي، كان له احتكاك مع مناضلين من الحركة الوطنية الجزائرية، وساهم في مساعدة عدة شخصيات وطنية جزائرية للهروب من وإلى خارج الحدود البلجيكية -أنظر:

Kader benamara et fritz keller:solidarité en action soudieu européen à la résistance algérienne 1954-1963 ,edition barkai, alger, 2013, p47.

عن المعتقلين الجزائريين الذين تعرضوا للسجن في السجون البلجيكية والفرنسية، كذلك استخراج وثائق هوية مزورة أو حقيقية، ونقل الأموال والسلاح عبر، أوروبا إلى الجزائر.

لقد كانت كل هذه النشاطات من قبل البلجيكين الداعمة للقضية الجزائرية، مراقبة من قبل أجهزة الاستخبارات الفرنسية ففي تقرير سري "لمصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة الجوسسة S. D. E. C. E مؤرخ بتاريخ 04 أكتوبر 1961 تطرق إلى نشاط " الشبكة البلجيكية " لمساندة جبهة التحرير الوطني تضمن نشاطاتها والتي قسمتها S. D. E. C. E إلى ثلاث ملفات الأول خاص بالدعاية لصالح جبهة التحرير الوطني وأطروحاتها، والثاني يخص هيئة تعمل على ربط مناضلو "ج.ت.و" بألمانيا مع مناضلين من "ج.ت.و" بفرنسا كما تقوم بتوفير وثائق الهوية للجزائريين الملاحقين ولأعضاء من شبكة جونسون، أما الثالثة فهتمته توفير المأوى للأشخاص الفارين من السلطات الفرنسية أو من سجونها.

لقد كانت نشاطات "اللجنة البلجيكية من أجل السلم في الجزائر" محل متابعة دقيقة من قبل S. D. E. C. E، وبناء على التقارير التي قدمتها للحكومة الفرنسية قامت هذه الأخيرة بالضغط على السلطات البلجيكية لحل هذه اللجنة واعتقال مناضلين من جبهة التحرير الوطني الذين يتخذون من بلجيكا مقرا لإقامتهم بمساعدة هذه اللجنة (1).

ثالثا: إيطاليا:

لطالما نظرت الحكومات الإيطالية المشكل الجزائري بأنه شأن داخلي فرنسي ودعمت الأطروحات الفرنسية حول الطبيعة الداخلية للقضية الجزائرية، لكن أحزاب المعارضة والصحافة الإيطالية كانت لها توجهات مختلفة في الرأي عن الحكومة الإيطالية، أثرت في وقت لاحق على موقف الحكومة الإيطالية، التي بادرت في مناسبات عديدة في ثني فرنسا عن ممارستها في الجزائر وبضرورة البدء في مفاوضات جدية مع جبهة التحرير الوطني لاستحالة حسم الحرب لصالح فرنسا.

¹- AM. des belges solidaire d'une Algérie indépendante , le quotidien algerien liberté , du 3 mars 2012.

رابعاً: إسبانيا:

لقد شكلت إسبانيا بلداً استراتيجياً لجبهة التحرير الوطني حيث كانت منطقة عبور باتجاه المغرب ثم إلى الجزائر، لكل ما يمس الدعم اللوجستي للثورة الجزائرية انطلاقاً من أوروبا، لذلك لم تدخر جبهة التحرير الوطني جهداً أو وساطة بريك علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع الحكومة الإسبانية، وكانت البداية مع نظام "فرانسيكو فرانكو"، الذي أراد لعب دور الوسيط في القضية الجزائرية لكسر الحصار المفروض عليه من قبل حكومات أوروبا الغربية التي تتهمه بالديكتاتورية.

افتتحت جبهة التحرير الوطني مكتباً لها في إسبانيا سنة 1956 في العاصمة مدريد وكانت لممثليه علاقة مباشرة مع السلطات الإسبانية، الأمر الذي أثار امتعاض الحكومة الفرنسية واعتبرت هذا الموقف الإسباني سياسة مناوئة لفرنسا قد ساهمت في زيادة الهوة بين البلدين⁽¹⁾.

رغم العلاقات التي امتازت بعدم الاستقرار وعدم وجود رأي موحد حول القضية الجزائرية ما بين الحكومتين الفرنسية والإسبانية، إلا أن الحكومة الفرنسية حافظت على روابط ما بين البلدين لأن فرنسا كانت تسعى للتنسيق مع السلطات الإسبانية لمراقبة مناصلي جبهة التحرير الوطني المتواجدين والذين يمرون عبر أراضيها، لذلك نسقت كل من أجهزة الاستخبارات الفرنسية والإسبانية لمراقبة أنشطة جبهة التحرير الوطني، وكذلك تتبع حركة ممثل الجبهة بالعاصمة الإسبانية مدريد "رشيد النذير" التي أكدت التقارير الإستخباراتية للبلدين على عزمه تشكيل تنظيم يتكفل بعبور المناضلين الجزائريين الراغبين في الدخول إلى الجزائر للالتحاق بالثورة من إسبانيا عبر المغرب، هذا التنظيم رغم نجاحه في هذه العمليات بالتنسيق مع شبكات الدعم الفرنسية، إلا أن "مصلحة S. D. E. C. E" تمكنت من النجاح

¹-Anne Dulphy :la guerre d'Algerie dans les relations Franco-espagnoles, guerre mondiales et conflis contemporains, 2009/3N°235, p 119.

في إيقاف عدد من مناضلي الجبهة وسجنهم في اسبانيا، خاصة بعدما نجحت فرنسا في قبول اسبانيا لعضو في " المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي organisation économique coopération Européenned (O.E.C.O) في جانفي 1958، ما جعل السلطات الإسبانية تتبنى سياسة جديدة تدعم فيها حرب فرنسا ضد جبهة التحرير الوطني حيث أصبح "فرانكو" مدافعا عن الأطروحات الفرنسية بشأن القضية الجزائرية واعتبرها شأنا داخليا فرنسيا.

ونظرا لتغير الموقف الإسباني اتجاه جبهة التحرير الوطني، عمدت إلى غلق مكاتب الجبهة في اسبانيا ومراقبة وملاحقة نشاطاتها (1).

ووعيا منها بأهمية اسبانيا كمنطقة لعبور الأشخاص والأسلحة، ورغبة منها في تجاوز هذا الحصار المفروض عليها من قبل الحكومة الإسبانية، التي استجابت للضغوط الفرنسية، أقدمت جبهة التحرير الوطني على ربط اتصالات مع السلطات الإسبانية عن طريق وسطاء من المغرب، الذين أمنوا اتصالات بين الجبهة ومسؤولين إسبان وشخصيات عسكرية (2)، خاصة بعد خطاب ديغول DeGaulle حول تقرير المصير في 1 سبتمبر 1959، وبدأت المفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني سنة 1960 جعلت الحكومة الإسبانية تتحى بسياستها نحو المرونة اتجاه القضية الجزائرية، كما أوعزت للصحافة الإسبانية بضرورة تجاهل وعدم التطرق في الصحف إلى الحوادث التي يتسبب فيها الجزائريون في اسبانيا، وضرورة التكتم على تحركات قادة الثورة الجزائرية داخل الأراضي الإسبانية، لعدم إثارة الحكومة الفرنسية (3).

¹-Anne Dulphy :la guerre d'Algerie dans les relations Franco-espagnoles, guerre mondiale et conflis contemporains, op ,cit ,p 119.

²- سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة فرغم حلفائها، جريدة المجاهد العدد 14، 1957/12/10.

³- مريم الصغير: مرجع سابق، ص 448.

لقد أثار التدخل المباشر لفرنسا في الشؤون الداخلية الإسبانية خاصة فيما يخص المسألة الجزائرية وسخط الرأي العام الإسباني المتشكل من أحزاب المعارضة والشخصيات اليسارية والصحافيين، كما نددوا بتغلغل المخابرات الفرنسية داخل اسبانيا، التي أصبحت مسرحاً لعمليات المنظمات الإرهابية الفرنسية مثل منظمة L'O.A.S, واليد الحمراء MainRouge, (1) كما أن الرأي العام الإسباني في ظل مستنكرا انسياق الحكومة الإسبانية وراء الآراء والأطروحات الفرنسية في حل القضية الجزائرية.

خامسا: انجلترا:

تعتبر انجلترا أكبر حليف لفرنسا كونها مثل قوة استعمارية لطالما دافعت على مصالحهما داخل الدول التي تم استعمارها من قبلهما في قارتي آسيا وإفريقيا، لكن المنظمات الإنسانية والأحزاب المعارضة عارضت هذا التوجه الحكومي، فمن الناحية الحزبية كانت السياسة الفرنسية دائما محط معارضة واستهجان من قبل "حزب العمال" البريطاني المعارض لسياسة الحكومة البريطانية المتطابقة مع السياسة الفرنسية، كما عبر الحرب عن تعاطفه مع القضية الجزائرية حيث قام بتشكيل "اللجنة البريطانية من أجل الجزائر"، بعدما قام وفد من الحزب بزيارة إلى تونس سنة 1959، وقام بتقصي معاناة الشعب الجزائري من خلال التقارير التي قدمها له "يوسف بن خدة" و"محمد الصديق بن يحيى"، كما قام حزب العمال بتوجيه دعوة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G. P. R. À لإرسال وفد رسمي لتمثيلها في فعاليات مؤتمر الحزب، وفعلا قام "محمد يزيد" وزير الإعلام بالتوجه إلى لندن وحضر المؤتمر وكانت هذه بداية الاتصالات الرسمية بين الجانبين.

¹-جريدة المجاهد: العدد 14، 1957/12/10، المصدر السابق .

من الناحية الإنسانية اهتمت الجمعيات الخيرية البريطانية بوضعية اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب، حيث تجندت عديد اللجان لتخفيف البؤس عن الجزائريين من بينها لجنة "حرب وحاجة"، واللجنة الجزائرية البريطانية من أجل اللاجئين الجزائريين (1).

لم يكن هذا الدعم البريطاني لصالح القضية الجزائرية يخفى على فرنسا، لذلك لم تدخر الحكومة الفرنسية عبر سفرائها في لندن جهدا لعرقلة هذا الدعم والحد من تحركات جبهة التحرير الوطني في إنجلترا، حيث قامت بمساعي دبلوماسية سرية لدى الحكومة الإنجليزية حليفها والتي استجابت وقامت بحضر نشاط "لجنة جبهة التحرير الوطني بلندن والتي تحمل اسم Algerian office، حيث كانت مهمة هذه اللجنة جمع التبرعات لصالح اللاجئين الجزائريين والقيام بالدعاية الإعلامية لفضح فرنسا والتعريف بالقضية الجزائرية في بريطانيا(2).

رغم كل هذه الضغوط الفرنسية إلا أن المعارضة الإنجليزية والرأي العام بالإضافة إلى نشاط ممثلي جبهة التحرير الوطني بإنجلترا، ساهم في إقناع الحكومة الإنجليزية في عدم تبني المواقف الراديكالية لفرنسا والتخلي عن الدعم المطلق لها.

سادسا: الدانمارك

استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تجد لها تمثيلا وقبولا لدى الحكومة الدانماركية وذلك في إطار إستراتيجيتها في الوصول إلى الرأي العام الدانماركي لكسب تأييده القضية الجزائرية، حيث دأبت على النشاط عبر بعثتها التي ترأسها محمد شريف ساحلي ثم بوعلام أو صديق من أجل الدعاية وجمع التبرعات وتمثيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية.

¹-kader Bernard et fritz keller : mise en veuilleuse du comité FLN de londres ,paris,presse.

²-Mise en Veilleuse du comité FLN de londres ,paris presse,31.

لم تتخرط الحكومة الدنماركية في تبني الأطروحات الفرنسية بشأن القضية الجزائرية، بل تساهلت أمام نشاط البعثة الجزائرية، بل تساهلت أمام نشاط البعثة الجزائرية بستوكهولم التي كانت تقوم بجمع المساعدات الإنسانية للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب والتي كانت تصلهم عبر "المفوضية العليا للاجئين - L'UNHCR" التابعة للأمم المتحدة (1).

لم تكن هذه النشاطات بعيدة عن أعين المخابرات الفرنسية، وخاصة بعد تأسيس " اللجنة الدنماركية من أجل الجزائر DanskeAlgierkomite, التي كانت تنشط لصالح دعم القضية الجزائرية دبلوماسيا، من خلال اتجاهها للحكومة الدنماركية لحقها على تبني مواقف لصالح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

لقد ضغطت الحكومة الفرنسية على الحكومة الدنماركية لثنيها على تبني مواقف لصالح القضية الجزائرية وهذا ما اتضح فيما سبق وأن قدمناه حول القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة في الفصل الأول وما سنقدمه عن هذه القضية في الفصل الثالث.

¹ - kadder benammar et keller , op, cit, p 49.

استنتاج جزئي:

لقد كشفنا في هذا الفصل ردود الفعل الفرنسي اتجاه نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، والإستراتيجية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية الفرنسية عسكريا ودبلوماسية وداخليا إحباط عمل قادة الثورة بالخارج، وتوصلنا إلى النتائج التالية:

1- قامت فرنسا بوضع خطط محكمة لقطع طرق ومسالك تمرير السلاح عبر الحدود الشرقية والغربية الجزائرية، من خلال بناء خطي شال وموريس وحقول الألغام وتشديد الرقابة على الحدود التونسية والمغربية مع الجزائر، كم قامت بحجز عديد السفن والبواخر المحملة بالأسلحة للثورة.

2- بعد مجيء ديغول إلى السلطة سنة 1985، قام بعديد المناورات الإغرائية والابتزازية على كل من تونس والمغرب لثني حكومتي البلدين على دعم الثورة الجزائرية وتضييق الخناق على القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني الجزائري، إما من خلال التدخلات المباشرة للجيش الفرنسي داخل الأراضي المغربية والتونسية، أو من خلال تقديم عروض اقتصادية لكلا البلدين على غرار مشروع خط الأنابيب إيجلي.

3- بناء خطي شال وموريس اللذان كانا أكبر عقبة على الأرض حالت دون تمكن قادة الثورة بالقواعد الخلفية في كل من تونس والمغرب من تمرير السلاح إلى الثورة بالداخل ما سبب مشاكل عديدة للثورة وحاجتها للسلاح والذخيرة، لكن قادة الثورة بالداخل لم يقفوا مكتوفي الأيدي، ولم يدخروا أي وسيلة لفك الحصار على مرور السلاح من القواعد الخلفية.

4- انتهجت فرنسا سياسة دبلوماسية لقطع الطريق أما الدول الأفرو آسيوية لعرض ملف القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، كونها عضوا دائم في مجلس الأمن ولها حق النقض الفيتو، كما قامت بالاحتجاج والانسحاب متبعة سياسة الكرسي الشاغر في الجمعية العامة للأمم المتحدة تاركة الأمر إلى حلفائها بالجمعية لقطع طريق التصويت لصالح القضية الجزائرية، لكن إصرار أصدقاء الجزائر وإيمانهم بعدالة القضية الجزائرية

حالت دون استمرار هذا الوضع ونجحوا في تمرير التصويت على قرار في الجلسة 15 لصالح القضية الجزائرية.

5- أمام النصر العسكري والدبلوماسي للثورة الجزائرية، انتهج ديغول سياسة دعي فيها الثوار إلى وقف إطلاق النار، من خلال مشاريع "حق تقرير المصير" و"سلم الشجعان" و"مشروع قسنطينة"، لكن الشعب الجزائري وقيادته تفتنت إلى مناوراته ورفضتها وأحبطتها، من خلال الإضرابات والمظاهرات، التي نادى بالاستقلال التام وجلاء الجيش الفرنسي عن الجزائر.

الفصل الرابع

نشاط الحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية

(1958-1962)

عرفت الثورة الجزائرية التحريرية منذ سنة 1958 م تطورات عسكرية وسياسية حاسمة زادت قوة وتماسكا وتنظيما كما غادرت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس والمغرب أين تمكنت من الوقوف على إمكانات الثورة من خلال القواعد الخلفية للثورة وفي ظل الأزمات التي عصفت بقيادة الثورة وبيرون مشكلة الصراع على السلطة ، من خلال بحيث قادة كل من تونس والمغرب ، حيث نجح العسكريون من إضعاف السياسيين لكن إِنْفاذ المجلس الوطني للثورة في أوت 1957 جاء لمسكن لهذه الخلافات مؤكدا على وحدة القيادة ، كما تقرى فيه توسيع المجلس الوطني للثورة من خلال الدفع بعناصر سياسية معتدلة للواجهة على غرار فرار فرحات عباس كما اختبرت القاهرة مجددا مقرا كونها تحظى مكانة سياسية عربية ولطالما أسهمت في الدعم الدبلوماسي والإعلامي للثورات الجزائرية .

الواقع انه ورغم قرار عودة قادة الثورة إلى القاهرة واتخاذها مقرا إلا أن العلاقة بين قادة الثورة وحكومتها كل من تونس والمغرب لم تنقطع رغم الخلافات التي بعثت فيهم فكرة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وبمباركة قيادتي تونس والمغرب ، والتي ستكون الهيئة السياسية التي تقود الثورة التحريرية الجزائرية ، ودعم الثورة من خلال إنشاء علاقات مع الدول ومنظمات دولية لمد الثورة بالسلاح والتضحية والذهاب للمفاوضات مع فرنسا من خلال وفد رسمي لهيئة معترفة بها دوليا وكلها مساندة من عديد الهيئات والمنظمات الدولية .

من هذا المنطلق ستتجرب على التساؤلات التالية:

ما هي التحديات الإقليمية والدولية التي دفعت لقيادة جبهة التحرير الوطني إلى تأسيس الحكومة المؤقتة ؟ وهل ساهمت هذه الحكومة رغم التراكمات والخلافات الإيديولوجية بين قادتها في الدفع بالقضية الجزائرية للواجهة الإعلامية والسياسية العالمية وكسب الدعم الدولي لها ؟

وما هي الإستراتيجية التي اعتمدها الحكومة المؤقتة لدعم الثورة لوجيستيها وهل نجحت في ذلك ؟

وأخيرا هل نجحت الحكومة المؤقتة رغم تغير قيادتها والخلافات التي عصفت بها من قيادة المفاوضات الجزائرية الفرنسية في إيبيان وإعلان استقلال الجزائر؟

المبحث الأول: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

1962_1958

I- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

لقد كانت فكرة إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قديمة لدى قادة الثورة التحريرية الجزائرية، وقد أصبحت فكرة ملحة لديهم بعد الاتصالات الفرنسية الجزائرية وبداية المفاوضات، ولكن الصعوبات حالت دون اكتمال ظروف تأسيسها.

طرحت فكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في سنة 1957، حين فوض المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 22 إلى 28 أوت 1957، لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽¹⁾، وبالفعل قررت لجنة التنسيق والتنفيذ عندما عقدت اجتماعها في شهر فيفري 1958، تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لذلك بدأت في مشاورات حول امكانية نجاحها وتشكيلها في الداخل أو الخارج، وخلصت إلى إقامة هذه الحكومة بالخارج لخدمة القضية الجزائرية، ولسهولة تحركها والقيام بنشاطات دون التعرض للملاحقات الفرنسية.⁽²⁾

(1) - أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، المصدر السابق، ص 399.

(2) - جوان جيليسيبي : ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبوطالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص 193.

أولاً: مؤتمر طنجة 27 إلى 30 أبريل 1958 وتشكيل الحكومة المؤقتة:

تقرر عقد هذا المؤتمر بطنجة المغربية ابتداء من تاريخ 27 إلى غاية 30 أبريل 1958، وقد حضره ممثلون عن حزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور الجديد التونسي، وممثلين عن جبهة التحرير الوطني، تمخض عن اجتماعاته الماراطونية إجراء مشاورات بين حكومتي المغرب وتونس من أجل الدفع باتجاه تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفى، مع ضرورة ملائمة الظروف الإقليمية وعربياً لتشكيلها، وبهذا القرار المتفق عليه في مؤتمر طنجة، تكون جبهة التحرير الوطني الجزائرية قد اكتسبت هيئة دبلوماسية معترف بها دولياً لمواصلة كفاحها على المستويين الدولي والوطني.

تعتبر الخلافات التي نشبت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ خاصة بعد اتهام بعضهم البعض باغتيال عبان رمضان، مما أدى إلى فقدان الثقة والانسجام بين أعضائها، والذي حال دون مواصلة عمل هذه اللجنة في أغلب الأوقات وفشلها في اتخاذ قرارات لخدمة القضية الجزائرية⁽¹⁾.

في 19 سبتمبر 1958، أعلنت جبهة التحرير الوطني من القاهرة على إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما صدر نفس البيان عن تأسيسها في كل من "تونس" و"الرباط" بالمغرب، حيث تلا بيان التأسيس "فرحات عباس" باللغة الفرنسية فيما تلاه عبد الحميد مهري باللغة العربية، وتم تزكية فرحات عباس لرئاستها.⁽²⁾

كان لنبا الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة، صدى إيجابياً على المستويين الداخلي من خلال احتفال الشعب الجزائري بتأسيسها وعلى الصعيد الخارجي تم الاعتراف

(1) - كان الخلاف قد ظهر للعيان بين "كريم بلقاسم" الذي سعى إلى تشكيل قيادة لجيش التحرير الوطني قادرة على تمرير السلاح عبر الحدود إلى الداخل، وبين قائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال، وقائد الولاية الخامسة "عبد الحفيظ بوصوف"، اللذان منعه من الانفراد بالسلطة وهذا ما أدى إلى شل عمل المجلس الوطني للثورة الجزائرية، للمزيد انظر:

- Mohamed Harbi : Le F.L.N , Mirage et réalité, op .cit, pp 210-221.

(2) - جريدة المجاهد: عدد خاص، سبتمبر 1958، ص 1.

بها من قبل معظم الدول العربية والإفريقية، وعديد الدول الاشتراكية وبعض الدول الأسيوية، رغم التهديد الذي أقدمت عليه الحكومة الفرنسية، بإعلانها أن أي اعتراف من قبل الدول بهذه الحكومة يعتبر عملا عدائيا ضد فرنسا⁽¹⁾.

ثانيا :موقف الجمهورية العربية المتحدة من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

لقد كانت الجمهورية العربية المتحدة سباقة إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن توجهات قادتها كانت ضد تعيين "فرحات عباس" على رأسها، كما رغبوا في تشكيل قيادتها من القادة الأربعة المسجونين بفرنسا⁽²⁾، إذا اعتبرت أن "فرحات عباس" دخيلا عن الثورة التحريرية الجزائرية، وأن ثقافته الفرنسية ستجعله ينساق نحو قبول مفاوضات مع فرنسا، وتجاهل العمل الثوري العربي⁽³⁾.

وبالرغم من اتجاه نوايا قادة القاهرة نحو بن بلة ورفاقه، وبالرغم من ضغوطات القاهرة لفرض رئاسة بن بلة، إلا أن الاتجاه نحو رئاسة "فرحات عباس"، قد تم في ظروف ديمقراطية، حيث سارت الفترة الأولى من تشكيل الحكومة المؤقتة بكفاءة سياسية وعسكرية دون صوت أي اعتراض يمكن أن يثير حفيظة قادة القاهرة، وقيادات جبهة التحرير الوطني⁽⁴⁾، وهذا ما جعل انتخاب "فرحات عباس" للمرة الثانية من خلال انعقاد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

أما الخلاف الثاني الذي نشب بين أعضاء الحكومة المؤقتة وقادة الجمهورية العربية المتحدة فكان بشأن السلاح، الذي كانت تبعث به هذه الأخيرة عن طريق وسطاء من

(1) - جريدة المجاهد:الإعترافات تتوالى من آسيا وإفريقيا ، العدد 10،30 أكتوبر1958.

(2) - أحمد توفيق المدني:حياة كفاح، المصدر السابق، ص 399.

(3) - المصدر نفسه، ص 399.

(4) - كانت هناك محاولات لانقلاب على الحكومة المؤقتة، بهدف التخلص من بعض أعضائها، ولكنها استطاعت أن تقف ضد هذه المحاولات وتحبطها في الوقت المناسب، للمزيد حول الموضوع انظر: محمد حربي :جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص،ص 187-189 .

الحكومة المؤقتة إلى الثورة بالداخل، لكن الحكومة المؤقتة كانت تكده بمخازن بليبيا وتونس واتهمت بالتماطل في إيصاله إلى قادة الثورة بالداخل.⁽¹⁾

II - الانقلاب على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وشل نشاطها:

أولاً: صراع التيارات السياسية والاتجاهات الأيديولوجية داخل الحكومة المؤقتة:

عند اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بهدف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كانت نوايا بعض الأعضاء تتجه نحو تنصيب أشخاص معينين سواء على مستوى رئاسة الحكومة المؤقتة، أو كنواب لرئيس الوزراء وذلك بإيعاز من قادة القاهرة أو رغبة شخصية من أشخاص مناوئين.

بدأت خيوط التآمر والتمرد حينما ظهر تيار معارض داخل الحكومة المؤقتة على تعيين بعض الأشخاص وعلى رأسهم "فرحات عباس"، حيث رفضوا الانصياع لمطالب أعضائها على اعتبار أنهم يمثلون الأقلية، كما قاموا بنشر الشائعات في الأوساط السياسية والدبلوماسية الجزائرية بالقاهرة مفادها أن أعضاء الحكومة المؤقتة يمارسون الدكتاتورية في السلطة، ويتآمرون على مستقبل الجزائر دون الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

لقد شكل هذا التيار المعارض رغم أنهم يمثلون الأقلية خطراً شديداً، كاد يعصف ويهدد كيان الثورة الجزائرية، خاصة وأن هناك أطرافاً من قيادة القاهرة تدعمه مادياً ومعنوياً، وقد بدأت نشاطات هذا التيار تظهر بوضوح في شهر أكتوبر 1958، حيث وجه اتهام واضح وصريح وانتقادات لاذعة لمسؤولي الحكومة المؤقتة بالتقاعس في دعم الثورة بالسلاح، رغم تكده بكميات كبيرة في المخازن التونسية والليبية، كما اتهمهم بإبعاد التيار التابع للقيادة المصرية من خلال عزل الضباط الذين تم تكوينهم وتدريبهم

(1) - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 401.

على تدمير واختراق خط موريس في الكلية الحربية المصرية وتركهم بدون عمل في تونس⁽¹⁾.

ثانيا: صراع ممثلي الحكومة المؤقتة بالقاهرة وتأثيره على نشاطها لدعم الثورة:

نتيجة للانتقادات الموجهة للمثلي الحكومة المؤقتة بالقاهرة وخاصة وزارة الخارجية، من التيار المعارض لخط عملها وبعض أعضائها أجبرت هذه الحكومة على ترك الخلافات جانبا، والتحرك لتمير السلاح المكس بتونس وليبيا، وانطلاقا من موقع المسؤولية قام كريم بلقاسم بالتحرك بإرسال وحدات من القوات المسلحة الموجودة على الحدود التونسية إلى داخل الجزائر.

بتاريخ 8 أكتوبر 1958 شرع في تطبيق مخططه من خلال تعيين العقيد "محمدي السعيد" رئيسا للجنة العمليات (COM)⁽²⁾، وكلفه بتوجيه وحدات القوات المسلحة المتواجد على الحدود داخل الجزائر قبل يوم 25 أكتوبر 1958⁽³⁾، لكن هذا التعيين وجد معارضة من كل العقيد "نواورة أحمد" مسؤول الولاية الأولى، و"عواشرية" رئيس فرقة عسكرية مكلف بالإشراف على القاعدة العسكرية بشرق البلاد، واللذان رفضا تعيين العقيد "محمدي السعيد" وبالتالي رفض الدخول إلى الجزائر.

(1) - فتحي الديب ، المصدر السابق، ص 399.

(2) - COM: comité d'organisation Militaire.

(3) - قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ أبريل 1958، بتأسيس هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، على الحدود الشرقية بقيادة "العقيد محمدي السعيد"، وعلى الحدود الغربية بقيادة "هوارى بومدين"، لكنها حلت في 9 سبتمبر 1958، وعوضت من قبل الحكومة المؤقتة بتاريخ الفاتح من شهر أكتوبر 1958، بقيادتين للعمليات العسكرية هما: - قيادة أركان الشرق بقيادة العقيد "محمدي السعيد". - قيادة أركان الغرب بقيادة العقيد "هوارى بومدين".

للمزيد انظر:

- Mohamed Harbi: L'Algerie et son destin, croyant sous citoyens, Medias Associes, Alger, 1994, p 157..

حاول كريم بلقاسم الاجتماع بهما بتاريخ 8 نوفمبر 1958 لإقناعهما بالعدول على هذا القرار، لكنهما فاجأه بفكرة تعيين "علي منجلي" قائدا للقاعدة العسكرية الموجودة بشرق الجزائر، وقد كان هذا أول عصيان لأوامر الحكومة المؤقتة بالجبهة الشرقية⁽¹⁾.

ثالثا: الانقلاب على الحكومة المؤقتة:

كما تم عرضه سابقا من وصول كريم بلقاسم إلى طريق مسدود في محاولته لفرض "العقيد محمدي السعيد" كرئيس للجنة العمليات، والمراد منها العمل على إدخال شحنات السلاح إلى الثورة بالداخل، والذي لاقى معارضة شديدة من قبل "العقيد نواورة" و"الرائد عواشرية" حيث ازداد الوضع خطورة وتأزما وتصلبا في المواقف خلال شهر نوفمبر من سنة 1958 بتونس وهو محاولة الانقلاب ضد الحكومة المؤقتة، وقد تزعم الانقلاب العقيد "محمدي السعيد" بعد عودته من منفاه مع أحد معاونيه وهو مصطفى لكل⁽²⁾.

خلال انعقاد الجمعية العامة والتي تضمنت إشارات الولاية الأولى والقاعدة الشرقية، والتي تم ترأسها من قبل العقيد "محمد العموري"، تقرر اتخاذ قرار خطير أخرج قادة الثورة بالخارج من مهمة الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري للثورة الجزائرية، إلى صراعات شخصية وحول القيادة بعيدا عن مبادئ أول نوفمبر وتطلعات الشعب الجزائري الذي يمثلونه.

كان قرار التخلص من العقيد "محمود الشريف" وزير التموين والتسليح والعقيد "كريم بلقاسم"⁽³⁾، من أخطر القرارات الارتجالية التي لم تحسب عواقبها على الصعيدين الداخلي والخارجي، بل كانت بناء على رغبات شخصية ولتصفية حسابات عالقة بين قادة الثورة، الأمر الذي تفتن له العقيدين "كريم بلقاسم" و"محمود الشريف" باكتشافهم المؤامرة قبل

(1) - محمد حربي: جبهة التحرير الوطني للأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص، ص189 - 190.

(2) - للمزيد من المعلومات حول شخصية كل من محمد العموري ومصطفى لكل وفصول قضية الانقلاب انظر:

- Mohamed Harbi : Le F.L.N , Mirage et réalité, op.cit, pp 210-221.

(3) - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 406.

تنفيذها، حيث حاول الاستتجاد بعناصر من جيش التحرير الوطني لإلقاء القبض على مديري الانقلاب لكن المهمة كانت صعبة، لذلك تم اللجوء إلى الحكومة التونسية التي استغلت اجتماع 28 عضوا من أعضاء الانقلاب بتاريخ 16 نوفمبر 1958، ليتم إلقاء القبض عليهم من قبل وحدات من الجيش التونسي وقدموا للمحاكمة⁽¹⁾.

لقد لعب العقيد "عبد الحفيظ بوصوف" دورا كبيرا في محاكمة المتآمرين على الحكومة المؤقتة حيث قام بتعيين العقيد "هوارى بومدين" والرائد "علي منجلي" وكيلان للمحاكمة، فيما تم تكليف العقيد "الصادق كمحامي للمتهمين"، وانتهت فصول المحاكمة الصورية بالإعدام على العقيد "العموري" و"تواورة" والرائدين "عواشيرة" و"الجمعي سعدي"، الذين نفذ فيهم الحكم في مارس 1959⁽²⁾، فيما حكم على بقية المتآمرين على الحكومة المؤقتة بالسجن لمدة سنتين⁽³⁾.

III- أثر قيام الجمهورية العربية المتحدة على النشاط الدبلوماسي للحكومة

المؤقتة:

جاءت خطوات إجراء تحقيق الوحدة بين سوريا ومصر في أعقاب أزمة لبنان سنة 1957 وما صاحبها من أحداث وتطورات على المسرح العربي، حيث جاء تحقيق الوحدة مفاجأة للأنظمة العربية للسرعة والأسلوب الذي تم به إعلان الجمهورية العربية المتحدة، ولما كان التطرق لتفاصيل هذا الموضوع ليس موضوع اهتمامنا، إلا أنه وجب أن نشير إلى أن الوحدة بين سوريا ومصر كما ذكر فتحي الديب أثرت سلبا على القضية الجزائرية من خلال امتعاض كل من حكام تونس والمغرب بعد استقلالهما سنة 1956، من الارتباط بين مصر والثورة الجزائرية، ومصر والدولة الجزائرية المستقلة مستقبلا، لذلك لم

(1) - فتحي الديب: المصدر السابق، ص، ص 407-408.

(2) - المصدر نفسه، ص 408.

(3) - Mohamed Harbi : op.cit , pp 210-221.

يدخر رئيسي كل من تونس والمغرب جهدا لعرقلة العلاقات بين مصر وقادة الثورة التحريرية وبكل الأساليب والوسائل أملا في احتواء الكفاح الجزائري⁽¹⁾.

أولا: الأزمة بين الحكومة المؤقتة وقيادة القاهرة:

تأزمت العلاقات بين القاهرة والحكومة الجزائرية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 1959، وإن كانت بوادر الأزمة قد بدأت تظهر في الشهرين الأخيرين من سنة 1958 في أعقاب محاولة الانقلاب التي دبر لها العقيد محمد العموري، حيث اتهمت القاهرة عبد الحفيظ بوصوف وعبد الله بن طوبال بمشاركتها وتأييدهما لمديري الانقلاب للتخلص من "كريم بلقاسم" وأعوانه لينفرد "بوصوف" بالهيمنة الكاملة على الثورة التحريرية الجزائرية، حيث تتهم القاهرة كل من بوصوف وبن طوبال بقيادتهما بعد عودتهما من تونس إلى القاهرة، لحملة على المسؤولين المصريين بأنها كانت وراء تدبير الانقلاب، كما أتهما من قبل القاهرة باتخاذهما مجالسهما الخاصة وفي كافة الأوساط الجزائرية والعربية فضاء لشن حملة وإثارة رئيس الحكومة المؤقتة وبعض أعضائه منها⁽²⁾.

ثانيا: صراع بين أعضاء الحكومة المؤقتة وتوقف نشاط دعم الثورة:

1. الصدام مع قادة القاهرة ونقل مقر الحكومة المؤقتة إلى تونس:

ما إن بدأت الحكومة الجزائرية أول اجتماعاتها بالقاهرة أوائل جانفي 1959 حتى قاد بن طوبال تيارا مناوئا ضد القاهرة يطالب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باتخاذ موقف عدائي من القاهرة ويطالبها بنقل مقرها من القاهرة إلى ليبيا أو تونس، وبمقابل هذا التيار المعادي للقاهرة برز تيار موالي للقاهرة تزعمه "الأمين دباغين" وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الجزائرية، الذي حذر أعضاء الحكومة المؤقتة من مغبة التورط فيما يطالب به التيار الأول، وما سيترتب عنه من نتائج ليست في صالح القضية والثورة الجزائرية ولا في صالح الشعب الجزائري، لكن فرحات عباس وكريم بلقاسم دفعا الحكومة

(1) - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 370.

(2) - المصدر نفسه، ص 414.

إلى تشكيل لجنة برئاسة فرحات عباس كلفت بالاتصال بالحكومات العربية المعارضة لسياسة مصر، وقامت هذه اللجنة باتهام القاهرة والمسؤولين المصريين لدى هذه الحكومات بمحاولة فرض سيطرتها على حكومة الجزائر والتقاعس عن إمداد الكفاح الجزائري باحتياجاته من السلاح والذخيرة، وأنهم لذلك قرروا نقل مقر حكومتهم من القاهرة إلى ليبيا أو تونس، كما حاولوا الاتصال بالصحف المعارضة لسياسة القاهرة للتعهد بما قامت به من ضغوطات ضد الحكومة المؤقتة⁽¹⁾.

2. موقف القاهرة من التهديد بنقل مقر الحكومة المؤقتة إلى تونس:

نظرا لتصاعد الموقف العدائي بين القاهرة والحكومة المؤقتة، قام جمال عبد الناصر بدعوة فرحات عباس وبعض أعضاء حكومته⁽²⁾ بتاريخ 6 فيفري سنة 1959، حيث ساد اللقاء جو من الصراحة ما بين الطرفين، وتم تناول النقاط التالية:

– مصارحة جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، لمستضيفيه عن سبب عدائهم للجمهورية المتحدة عامة والقاهرة خاصة.

– طلب توضيحات حول اتهامات الحكومة المؤقتة الجزائرية للمسؤولين المصريين، بتقصيرهم في إمدادهم بالسلاح، وواجههم بعلمهم بتكديسهم للسلاح بمخازن ليبيا وتونس.

– عبر عبد الناصر عن عدم معارضته لنقل مقر الحكومة المؤقتة إلى ليبيا أو تونس.

– أثار فرحات عباس موضوع إعانة الجمهورية العربية المتحدة المالية وطالب بمضاعفتها.⁽³⁾

(1) – فتحي الديب: المصدر السابق، ص 415.

(2) – حضر الاجتماع مع الرئيس جمال عبد الناصر كل من فرحات عباس، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، وأحمد فرنسيس واستغرق الاجتماع أكثر من ساعة ونصف، للمزيد حول الموضوع انظر: فتحي الديب: المصدر نفسه، ص 416.

(3) – فتحي الديب: المصدر نفسه، ص، ص 416-417.

ثالثا: إخفاق الحكومة المؤقتة في تحقيق أهدافها النضالية والإستراتيجية:

1. صراع داخل الحكومة المؤقتة:

يعتبر عميرة علاوة من أشد المعارضين لتعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة الجزائرية، حيث كان ينعته بالاندماجي الذي أراد الاستيلاء على الثورة، ونظرا لمواقفه هذه تدخل المسؤول عنه السيد الأمين دباغين وقام بإبعاده من المغرب إلى بيروت، لكن عميرة علاوة استمر في اتهاماته لفرحات عباس، وأعضاء الحكومة المؤقتة بالعيش في حياة من البذخ فيما يعاني الشعب الجزائري⁽¹⁾.

أمام التقرير الذي وصل إلى فرحات عباس بأن علاوة عميرة يقوم بشتمه هو ووزراء الحكومة المؤقتة ويتهمه بالانحراف عن مبادئ أول نوفمبر، والذي حول التقرير بدوره إلى عبد الحفيظ بوصوف⁽²⁾، هذا الأخير قام باستجوابه ليعثر عليه مقتولا أمام مبنى الحكومة المؤقتة الواقع في غاردين سيتي Gardencity بالقاهرة⁽³⁾.

قدمت الحكومة المؤقتة تقريرا يفيد بانتحار علاوة عميرة لكن رفض هذا التقرير من قبل وزير خارجيتها الأمين دباغين، وأصر على فتح تحقيق وهذا كان موقف السلطات المصرية أيضا⁽⁴⁾، لم يتوقف الأمين دباغين عن اتهاماته لفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة وعبد الحفيظ بوصوف مسؤول المخابرات العامة باغتيال "علاوة عميرة"، ليتدخل كريم بلقاسم وينتهز الفرصة ويحقق هدفه في رئاسة الحكومة المؤقتة، وإبعاد منافسيه بوصوف وبن طوبال، لكن مخططه فشل.

(1) - صالح بلحاج: أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1961، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص 35.

(2) - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 423.

(3) - Mohammed Harbi : Le F.L.N , Mirage et réalité, op. cit, p 223.

(4) - حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 190.

2. محاولة شل النشاط الخارجي للحكومة المؤقتة :

لقد كان لحادثة اغتيال "عميرة علاوة" تأثيرا سلبيا على نفسية وزير خارجية الحكومة المؤقتة "لمين دباغين"، وذلك لعدم اقتناعه بالرواية التي قدمتها الحكومة المؤقتة بانتحاره، ويرى "أحمد توفيق المدني" بأن صراعا كبيرا نشب بين رئيس الحكومة المؤقتة ووزير خارجيتها، اتهم فيه هذا الأخير "فرحات عباس" باغتياله، ووصل الأمر به أن أشهر السلاح في وجه فرحات عباس ولولا تدخل كريم بلقاسم لتفاقت الأمور، ليقوم لمين دباغين بتقديم استقالته بتاريخ 15 مارس 1959⁽¹⁾.

وأمام الوضعية التي آلت إليها أوضاع الحكومة المؤقتة، وحيادها عن مهمتها وهي العمل من أجل القضية الجزائرية، ودعم الثورة التحريرية بالسلاح وتوقف نشاطاتها الدبلوماسية وإيغالها في الصراعات الداخلية بين أعضائها، والاتهامات الموجهة لها من قبل قادة الثورة بالداخل بالتقصير والحياد عن مبادئ أول نوفمبر، قرر مجلس وزراء الحكومة المؤقتة عقد اجتماع بالقاهرة بتاريخ 29 جوان 1959 لدرء هذا الصدع وإيجاد حلول للمشاكل التي شلت نشاطها وكانت تحيد بها عن دورها الذي تأسست من أجله.

رابعا : النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة :

1_ نشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 1958-1961 :

- في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة 09 ديسمبر 1958:

ساهمت عدة عوامل في هذه الفترة من تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، في نجاح العمل الدبلوماسي الجزائري في هيئة الأمم المتحدة، منها التأكيد العالمي للقضايا التحريرية بعد المجزرة الفرنسية بساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958، وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، وتطور الدبلوماسية

(1) - أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص، ص 409-410.

الجزائرية من خلال مؤتمر القاهرة المنعقد ما بين 22 إلى 28 أوت 1958 ومؤتمر طنجة 1958.

وأمام هذا الوضع والظروف الدولية السائدة، تقدمت الدول الأفروآسيوية بطلب إلى الجمعية العامة بطلب مناقشة القضية الجزائرية، وتم قبول الطلب بمناقشاتها حيث قدمت اللجنة السياسية مشروعاً أضيف إليه مقترح سبعة عشر دولة إلى حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، حيث أكدوا على استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية وقد حضي نص المشروع بموافقة 35 دولة في مقابل 18 دولة معترضة، وامتناع 18 دولة عن التصويت.

- في الدورة الرابعة عشر سبتمبر - ديسمبر 1959:

جاء اعتراف ديغول في 16 سبتمبر 1959 بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم كخطوة ساهمت في تقدم 22 دولة آسيوية بمشروع قرار في 03 ديسمبر 1959، حيث نص المشروع على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال والحرية، وحث الطرفين على الدخول في مفاوضات في أقرب وقت لوقف إطلاق النار، وأكدت هذه الدول على استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للتفاوض، لكن المشروع لم يحصل على أغلبية ثلثي التصويت وإن كان قد تم الموافقة عليه بالأغلبية، حيث تقدمت باكستان بتاريخ 12 ديسمبر 1959، بمشروع قرار معدل تضمن ما يلي:

1. الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير.

2. إجراء مباحثات مباشرة بقصد الوصول إلى حل سلمي على أساس حق تقرير

المصير طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

3. كانت نتيجة التصويت على المشروع هي موافقة 29 دولة ورفضته 33 دولة وامتنعت 20 دولة ليخفف المشروع الذي تقدمت به باكستان لأنه لم يتحصل على ثلثي الأعضاء المصوتون.⁽¹⁾

لقد كانت نتيجة التصويت صعبة على الجزائريين، لأن قبول هذا القرار وتبنيه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة كان أمل للطريق نحو استقلال الجزائر، خاصة وأن المراوغات الفرنسية في محادثات مولان بين الوفدين المتفاوضين الجزائري والفرنسي أفضت إلى فشلها، نظرا للتطرف الفرنسي في التفاوض وطرحه لحلول من جانب واحد، أدت إلى رفضها من قبل ممثلو الحكومة المؤقتة الجزائرية في المفاوضات السيدان أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحيى، اللذان قدما طلبا باسم الحكومة المؤقتة الجزائرية بتاريخ 22 أوت 1960 إلى هيئة الأمم المتحدة للإشراف على أي عملية استفتاء في الجزائر.

- في الدورة الخامسة عشر ديسمبر 1960:

بعدها قامت 15 دولة أفرو آسيوية في 20 جويلية 1960، بتقديم نص مشروع يتضمن المقترح الذي أعلن عنه ديغول في تصريحه بتاريخ 16 سبتمبر 1960، وأمام الضغوطات التي فرضها الشارع الجزائري أمام مظاهرات 11 ديسمبر 1960، والضجة الإعلامية التي صاحبتة من قبل الصحافة العربية والعالمية، ومحاولات الحكومة المؤقتة على افتكاك قرار الموافقة من هيئة الأمم المتحدة للإشراف على استفتاء تقرير المصير في الجزائر، إلا أن قرار الجمعية كان مخيبا لأمال الجزائريين.⁽²⁾

- في الدورة السادسة عشر نوفمبر - ديسمبر 1961:

خلال سنة 1961 دخلت القضية الجزائرية مرحلة حاسمة، خاصة بعد فشل جميع المناورات الفرنسية، واضطرارها تحت ضغط الثورة داخليا إلى القبول بمفاوضات مباشرة مع الحكومة للجمهورية الجزائرية التي تقضي إلى تحقيق الاستقلال وخارطة الطريق

(1)- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 315.

(2)- المرجع نفسه ، ص 315.

لتطبيق تقرير المصير، وفعلا تمت لقاءات مباشرة مع وفد الحكومة المؤقتة⁽¹⁾ في مولان، وايفيان، ولوغران، لكن كانت مهمة عرض القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة دولية لا بد منها لإفضاء شرعية دولية، وتقويت الفرصة على الوفد الفرنسي المفاوض للمناورة والابتزاز والمساومة، حيث استطاعت جبهة التحرير الوطني فضح هذه المناورات.

5. في الدورة السابعة عشر 1962:

كانت هذه الدورة آخر دورة عرضت فيها القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة وهذا بعد ما قبلت فرنسا بمفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، حيث دخل الوفد الجزائري لهذه الدورة وهو يحمل أوراق اعتماد الجزائرية المستقلة كاملة السيادة، لتحتل الجزائر مقعدا في هيئة الأمم المتحدة، وكانت هذه الإنجازات بفضل دعم الدول العربية والدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية ابتداء من الفاتح من نوفمبر 1954 فأصبحت الجزائر العضو رقم 109 في منظمة الأمم المتحدة.⁽²⁾

وكشفها للرأي العام العالمي، وكننتيجة لذلك تقدمت دولة الكتلة الأفروآسيوية بمذكرة من جديد للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث شرعت اللجنة السداسية في مناقشتها بتاريخ 14 ديسمبر 1961، حيث تم المصادقة عليها من قبل اللجنة يوم 16 ديسمبر 1961 وهذا ما نص عليه المشروع الذي ساهم في دفع الطرفين إلى الوصول إلى اتفاق في مفاوضات ايفيان.

(1) - ترأس الوفد الجزائري المفاوض كريم بلقاسم، والذي تألف من بن طوبال، دحلب، يزيد كأعضاء الحكومة المؤقتة وبين يحي، بولحروف، رضا مالك، الصغير مصطفى، بن عودة كممثل عن جيش التحرير الوطني، ورفضت القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع الحكومة المؤقتة وتعيين عسكريين ينوبون عنها، بينما جاء الوفد الفرنسي المفاوض كالتالي: لوي جوكس، جان دوبييروقلي، برونو دولاس، كلود شاي، رولان بيكار، الجنرال ديكاماس، بيرنار تريكو، فان سان ليبوري، بليزن.

(2) - محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 239.

إن ممثلي الدول الأفروآسيوية بعد أن عبروا عن أسفهم العميق أمام استمرار الحرب في الجزائر، وبعد أن لاحظوا عزم الطرفين المعنيين على البحث عن حل تفاوضي سلمي على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال، فإنهم يدعون الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية لاستئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال، وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري وهكذا يلاحظ أنه لم يحتدم النقاش في هذه الدورة، ولم يحدث تماطل، لأن الطرفين كانا قد أوشكا على الاتفاق والذي تم التوقيع عليه مساء يوم 18 مارس 1962، والذي تضمن بشكل عام وقف القتال، وتنظيم استفتاء تقرير المصير.⁽¹⁾

مما تقدم خاض ممثلو الدول الأفروآسيوية ومن خلفهم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حربا دبلوماسية داخل أروقة الأمم المتحدة، عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ورغم الإخفاقات التي صاحبت طرح القضية الجزائرية من قبل هذه الكتلة إلا أن عدالة هذه القضية وشرعيتها أخرجت المجتمع الدولي الذي كان يميل نحو الأطروحات الفرنسية، وبعد عديد الجلسات داخل أروقة الجمعية العامة استطاعت القضية الجزائرية أن تفتك الاعتراف الدولي.

يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958م⁽¹⁾، من بين أهم الأحداث البارزة في تاريخ الثورة التحريرية، إن تعود فكرة تأسيسها إلى مؤتمر الصومام والذي حملت وثيقته عديد المقررات والتوصيات من بينها تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لتنشيط العمل الدبلوماسي على الصعيد الخارجي لإخراج فرنسا وتكذيب ادعاءاتها.

ويرى رضا مالك أن فكرة تأسيسها كانت ضرورة ملحة بعد اختطاف طائرة الزعماء الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956م⁽²⁾، وذلك للرد على الجرأة الفرنسية لاعتقالها أعضاء

(1) - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 315.

الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني، والذي سعت من خلاله فرنسا إلى تقويض مسيرة الثورة والحد من تحركات هذا الوفد خارجيا.

لقد أرجئ هذا المشروع إلى مؤتمر القاهرة المنعقد في 20 أوت 1957م، والذي أعطى إشارة القبول والبدء في هذا المشروع الوطني، والذي أوكلت مهمته إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، كما لاقى الدعم من قادة الدول المغاربية بعد عرضه في مؤتمر طنجة بالمغرب المنعقد في أبريل 1957م، بينما كان الصراع داخل لجنة التنسيق والتنفيذ وخاصة بعد اغتيال المناضل "عبان رمضان"⁽³⁾ وانعدام الثقة بين أعضائها من بين الأسباب التي عجلت بتأسيس .

2- مفاوضات وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والوفد الفرنسي

1958-1962م:

أكد ميثاق الصومام أنه من واجب قادة الثورة أن يحرصوا بانتظام على المحافظة على استقلال الثورة التحريرية الجزائرية استقلالا تاما، لذلك سعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على تأكيد هذه الاستقلالية، من خلال النأي عن أي ضغوطات إقليمية أو دولية، تجعلها مكبله وبالتالي تفقدها حريتها في اتخاذ المواقف الجريئة التي تخدم الثورة التحريرية، رغم إشراكها بعض الدول الصديقة في بعض المسائل ومع ذلك كانت الحكومة م.ج.ج تتخذ قراراتها المصيرية بسلطة مطلقة، وهذا ما أشرنا إليه في موقفها من مشروع ديغول "حق تقرير المصير

سعت ح.م.ج.ج إلى مواجهة الأكاذيب والادعاءات الفرنسية بخصوص الثورة التحريرية وأهدافها، وإيديولوجيتها، وكذلك قاداتها، من خلال نشاطها في عديد من دول العالم، لحشد الدعم الدولي للقضية الجزائرية. والحصول على دعمها المادي والمعنوي.

اعتمدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، على دعم الجمهورية العربية المتحدة والعراق وتونس والمغرب، والسعودية في إطار جامعة الدول العربية والكتلة الأفروآسيوية،

وهذا ما سناقشه من خلال نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في كل من آسيا وأوروبا⁽¹⁾.

لقد نشطت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل إيجاد حل تفاوضي عادل للقضية الجزائرية، ولكي تثبت للعالم الحر مشروعية الثورة التحريرية الجزائرية طبقا لما نص عليه البيان التأسيسي للحكومة المؤقتة في 18/09/1958م، وكذلك بيان الحكومة المؤقتة الصادر في يوم 28/09/1959م و12/11/1959م، أو من خلال اللقاءات التي أجراها رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومقالات الشخصيات ووزراء الحكومة المؤقتة في جريدة المجاهد خاصة⁽²⁾.

كما تبنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عديد الأهداف وجعلت أولى أولوياتها:
1. مواصلة الثورة لإجبار فرنسا لقبول التفاوض على أسس عادلة وبالتالي التفاوض من موقع قوة لا من موقع ضعف⁽³⁾.

2. السعي من خلال علاقة الثورة التحريرية بالدول المساندة لها وخاصة الكتلة الأفروآسيوية والجمهورية العربية المتحدة، باتجاه الدول الغربية⁽⁴⁾ لعرض عدالة القضية الجزائرية.

3. تبني مبدأ الحياد كإستراتيجية على الصعيد الخارجي في ظل الصراع بين المعسكرين غير أن هذا الحياد يتسم بالإيجابية من خلال دعم القضايا العادلة للشعوب.
4. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وسلامة ترابها وحدودها، وهذا ما تجسد من خلال تواجد جيش التحرير الوطني داخل الترابين التونسي والمغربي

⁵ م.و.للأرشيف، م.ح.م.ج.ج: تدخل أحمد فرنسيس: 1959/07/03، ع.م: G004. وتقرير السياسية العامة. فرحات عباس، 1959/06/20، G004.

⁶ وزير الدفاع والداخلية يقولان عن الثورة، "المجاهد"، عدد 31، 1958/11/01.

³ م.و.للأرشيف، م.ح.م.ج.ج: تقرير السياسة العامة، فرحات عباس، 1959/06/20، G004.

⁴ م.و.للأرشيف، م.ح.م.ج.ج: تدخل كريم بلفاسم، 1959/11/11، G008.

واحترامه لسيادة هاتين الدولتين رغم المصاعب التي كان يواجهها جيش التحرير الوطني داخل تراب هاتين الدولتين الجارتين إلا أنها كانت تسوى في إطار احترام سيادتهما⁽¹⁾.
5. تكثيف نشاطها من خلال حضورها في المؤتمرات والمحافل الدولية، وتأسيس مكاتب خارجية في مختلف دول العالم، لكسب الدعم المادي والمعنوي للقضية الجزائرية⁽²⁾.

3_النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة في المحافل والمؤتمرات الدولية :

لقد أكد بيان أول نوفمبر 1954م، على البعد المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية⁽³⁾، كما أظهرت شعوب المغرب العربي تأييدها المطلق للثورة التحريرية الجزائرية، وتجسد ذلك من خلال إيواء اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب خاصة بعد حصولهما على الاستقلال سنة 1958م، وظهر مراكز اللجوء في كلا البلدين الشقيقين، مما أدى إلى تزايد أعداد الفارين من بطش الجيش الفرنسي.

تعتبر حادثة ساقية سيدي يوسف الحدودية في 08 فيفري 1958م، من بين الحوادث التي ساهمت في زيادة التلاحم المغاربي وتجسد ذلك من خلال انعقاد مؤتمر طنجة في أفريل 1958م، الذي أكد فيه البلدان على الدعم اللامشروط للقضية الجزائرية، فأوصى بضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، خاصة بعد الاعتداءات المتكررة للسلطات الفرنسية على الشخصيات الوطنية وعلى رأسها اختطاف طائفة الزعماء الجزائريين يوم 1956/10/22م، والتي كانت متجهة من المغرب إلى تونس ثم الاعتداء

¹-المصدر السابق، تدخل كريم بلقاسم، 1959/11/11، G008.

²- م.و.للأرشيف، م.ح.م.ج.ج، تقرير محمد لمين دباغين إلى رئيس الحكومة المؤقتة ، 1959/10/02، ع02، م:04 و07.

³- الاطلاع على بيان أول نوفمبر 1954.

على مركز جيش التحرير الوطني بوجدة بالتراب المغربي، وقرية ساقية سيدي يوسف بتونس⁽¹⁾.

بالرغم من التضامن الذي أبدته كل من تونس والمغرب، إلا أن الضغوطات الفرنسية السياسية العسكرية بالإضافة إلى الإغراءات الاقتصادية على غرار اتفاقية إيجلي في جوان 1958م، وتخوف كلا البلدين نفوذ النظام المصري، واحتوائه للثورة التحريرية من خلال الضغط على قادتها.

الحقيقة أن كل من تونس والمغرب، بذلا جهودا مضمينة في سبيل الوساطة بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا عن طريق المفاوضات، وهذا ما تجسد من خلال الدور الذي لعبته تونس لتقريب وجهات النظر بين الطرفين قبيل مفاوضات إيفيان الأولى في ماي 1961م⁽²⁾.

لم تكن علاقة الثورة التحريرية وقادتها مع قادة كل من تونس والمغرب ودية دائما فقد مارس بورقيبة منذ أبريل 1959 ضغوطات عسكرية على جيش التحرير الوطني وهذا ما برز من خلال تصريحات وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة حين صرح قائلاً "إن وضعيتنا العسكرية جد متردية، فالضغوطات التونسية لم يسبق لها مثيل فمذ ستة أشهر ونحن نعاني ولم يعد بمقدورنا إدخال السلاح إلى حدود التراب التونسي إنهم يضغطون لمعرفة عددنا وعدتنا... إنهم يضغطون علينا في مسألة التفاوض بلعب دور الوسيط لمساعدة الأمريكيين، أما المغاربة فيلوموننا على استقرار الحكومة المؤقتة في تونس... إننا نقول لهؤلاء إن أردتم لعب دور وسيط زدونا بالأسلحة"⁽³⁾.

¹- محمد قنطاري: العلاقات الجزائرية المغربية إبان حرب التحرير الوطني، جريدة الجمهورية، عدد، 9134، 1992، ص7.

²- أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، رسالة ماجستير، فرع العلوم السياسية، تحت إشراف سليمان الشيخ، جامعة الجزائر، 1985، ص 109.

³- م.و.للأرشيف، م.ح.م.ج.ج، تدخل كريم بلقاسم، اجتماع 1959/10/03، ع.م: G007.

لقد خلص أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى أن هناك مؤامرة يقودها الغرب لدفعها للقبول بشروط التفاوض، لذلك رفضت ضغوطات بورقيبة ومحمد الخامس من خلال المطالبة العلنية والصريحة بالدعم العسكري، والمطالبة برفع المصادرة التونسية لمخازن السلاح التابعة لجيش التحرير الوطني منذ أبريل 1959م⁽¹⁾.

رغم المصاعب التي عانت منها الحكومة المؤقتة من بعض مواقف بورقيبة فيما يخص مسألة التفاوض وتواجد جيش التحرير الوطني بتونس إلا أن الحكومة التونسية فتحت المجال أمام نشاطها على أراضيها، وذلك من خلال احتضان عديد المؤتمرات بتونس، خدمت القضية الجزائرية وأهمها في الفترة الممتدة من 1958 إلى 1962، بل احتضنت مقر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد مغادرة وفدها للقاهرة .

أ. مؤتمر المهديّة 17 جوان 1958 :

دعت تونس إلى عقد مؤتمر مغاربي بمدينة المهديّة التونسية، حيث مثل المغرب الأقصى فيه كل من السادة "أحمد بلفريج" رئيس الحكومة آنذاك ونائبه السيد عبد الرحيم بوعبيد، أما تونس محتضنة المؤتمر فمثلها السادة كتاب الدولة "الباهي الأدغم، والصادق مقدم، والطيب المهدي"، أما عن جانب الجزائر فقد مثلها وفد عن جبهة التحرير الوطني وهم السادة "فرحات عباس وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف"، وهم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، بالإضافة إلى السادة الرائد قاسي وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل وآيت أحمد عن جبهة التحرير الوطني في الخارج بالإضافة إلى الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين آنذاك السيد رشيد القايد⁽²⁾.

ترأس السيد فرحات عباس الوفد الجزائري المشارك، وحرص الجانب التونسي على أن تكون أشغال المؤتمر سرية وتضمن المؤتمر جدول الأعمال التالي:

1. دعم الثورة التحريرية الجزائرية.

¹ - م.و.للأرشيف، م. ح.م.ج.ج، تدخل وزير التموين العام السيد محمود الشريف، 1959/10/03، ع.م: G007.
² - Mohamed Harbi :Les Archives de la revolution algérienne ,op cit , pp414-426.

2. جلاء القوات الفرنسية من منطقة المغرب العربي.
3. تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.
4. التوجه إلى الهيئات الدولية العالمية، من أجل عرض القضية الجزائرية.
5. تفعيل الهيئات ومقررات مؤتمر طنجة وعلى رأسها المكتب الدائم والمجلس الاستشاري⁽¹⁾.

لقد كان لمؤتمر المهديّة بعد معنوي، تمثل في مشاركة الوفد الجزائري فيه، رغم أن توصياته جوبهت بعوائق كان أهمها على الإطلاق إمضاء تونس بتاريخ 30 جوان 1958م. اتفاقية مع شركة فرنسية لمد أنابيب النفط الجزائري عبر أراضيها، الأمر الذي أثار امتعاض لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية، التي سعت لتعطيله بوساطات عربية لكن الضغوطات التي تعرضت لها الحكومة التونسية حالت دون ذلك وبالتالي تمكنت فرنسا من تحقيق الأهداف التالية:

1. عرقلة الدعم التونسي للقضية الجزائرية من خلال تعطيل تحرك جيش التحرير الوطني داخل أراضيها.
2. ضرب التضامن المغاربي المغربي، ودعم المغاربة للقضية الجزائرية.
3. نهب واستغلال النفط الجزائري في منطقة إيجلي بتكاليف بخسة⁽²⁾.

رغم كل الخلافات التي طفت على سطح العلاقات الجزائرية التونسية إلا أن لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية، ضمدت جراح الأشقاء، لتقليص قوة الخلاف بين الأشقاء، من خلال إطلاع الحكومة التونسية في جويلية 1958م، عن قرب الإعلان عن ميلاد حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهذا راجع لعمق العلاقات الأخوية بين الأشقاء ونظرا لاستيعاب وفد جبهة التحرير الوطني للأهمية الإستراتيجية للدعم التونسي المادي والمعنوي

¹-mohamed harbi: Les Archives de la revolution algérienne , op, cit , p 414.

²-جريدة المجاهد: العدد 27، 22 جويلية 1958، ص 1-5.

للثورة الجزائرية، فكانت تونس من بين الدول السباقة باعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽¹⁾.

لم يتوقف النشاط الدبلوماسي للوفد الخارجي للحكومة الجزائرية، عند هذا المؤتمر بتونس، بل نشطت الحكومة المؤقتة من خلال المشاركة بقوة في الاحتفالات بيوم إفريقيا والحركات التقدمية في العالم وذلك يوم 15 أبريل 1960 بوفد رفيع المستوى ترأسه السيد أحمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والذي قدم مداخلة ركز فيها على نضال الشعب الجزائري الطويل والذي يعتبر امتداد لنضال الشعوب الإفريقية، وركز على دور الشباب في جهاد الأمم وبناء الأمم⁽²⁾.

وفي 19 ديسمبر 1960، وقعت الحكومة التونسية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتفاقا يعتبر نجاحا دبلوماسيا جزائريا، نص على أن كل سلعة أو تجهيز يخص الحكومة المؤقتة، أو جيش التحرير الوطني أو الهلال الأحمر الجزائري، معفى من كل الضرائب والرسوم الجمركية⁽³⁾.

شارك المغرب الأقصى في حل القضية الجزائرية بالطرق السلمية، رغبة من حكومته في تجنب الدخول في صراعات مع الجزائريين والسلطات الفرنسية المدعومة من قبل الحلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾، ومنذ استقلال المغرب تنفست الثورة واستبشرت جبهة التحرير الوطني خيرا وذلك من خلال الاعتماد على المغرب كحليف طبيعي واستراتيجي لطالما دعم مناضلوه وقادته القضية الجزائرية، وبناءا على توصيات مؤتمر طنجة المنعقد في 27 أبريل 1958م، أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية الحكومة المغربية عن الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة، ونظرا لأهمية المغرب

1- جريدة المجاهد: العدد 27، 22 جويلية 1958، ص 1-5.

2- جريدة المجاهد: العدد 66، 18 أبريل 1960، ص 1-5.

3- جريدة المجاهد: العدد 18، المصدر السابق.

4- جريدة المجاهد: العدد 37، فيفري 1958، ص 12.

الأقصى تزامن الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة في القاهرة مع إعلانه في تونس على الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت الجزائر ليعترف بها المغرب بشكل رسمي مباشرة. لم يتوقف نشاط الوفد الجزائري الخارجي بعد تأسيس الحكومة المؤقتة بل ازداد نشاطه بالمغرب الأقصى، حيث نجح وفدا حكوميا جزائريا، من الحد من المضايقات التي كان يتلقاها اللاجئين الجزائريون من قبل القنصليتين الفرنسييتين في كل من وجدة وبوعرفة عن طريق عرض هذه المشكلة على العاهل المغربي محمد السادس في مراكش وكلفت مهمتهم بالنجاح بغلق هاتين القنصليتين، ما دفع السيد فرحات عباس بزيارة عمل دبلوماسية للمغرب الأقصى، ولم تكن زيارة فرحات عباس الأخيرة لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بل من بين أكثر زيارات رئيس حكومة الجزائر المؤقتة نجاحا، كانت زيارة السيد يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة للمغرب الأقصى والتي استمرت أياما من 4 جانفي إلى 1 فيفري سنة 1962، والتي اتفق فيها الجانبان على ما يلي:

1. إطلاع العاهل المغربي بعقبات التفاوض مع الجانب الفرنسي.
2. تأكيد المغرب الأقصى على الدعم اللامشروط للقضية الجزائرية.
3. احترام جهود الملك محمد الخامس المبذولة من قبله لإطلاق سراح الزعماء المسجونين بفرنسا⁽¹⁾ وإشراكهم في المفاوضات⁽²⁾.

لم تكن ليبيا بمعزل عن نشاط الحكومة المؤقتة، بل كانت الأراضي الليبية مسرحا لانعقاد أهم المؤتمرات الإستراتيجية والمصيرية على الإطلاق في مسار القضية الجزائرية، حيث استضاف الملك السنوسي في 14 فيفري سنة 1959م، وفدا جزائريا رسميا ترأسه السيد "فرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووزير الشؤون الحربية السيد كريم بلقاسم، ووزير المواصلات السيد عبد الحفيظ بوصوف، ووزير المعارف السيد

¹ محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 176.

² جريدة المجاهد: العدد 114، ص 9.

أحمد توفيق المدني، والسيد إبراهيم مزهودي مدير مكتب رئيس الحكومة المؤقتة آنذاك⁽¹⁾، حيث توجه رئيس الحكومة المؤقتة بخطاب للشعب الليبي كان له صدى عميق في أوساط الجماهير الليبية.

ومع تطور القضية الجزائرية سياسيا وعسكريا، احتضنت ليبيا عديد المؤتمرات المصيرية كان أبرزها وأهمها الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة التحريرية:

ب. مؤتمر طرابلس الأول: الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة التحريرية:

انعقد هذا المؤتمر بمدينة طرابلس العاصمة الليبية، وبرعاية ملكها في 16 ديسمبر سنة 1959م، وجاء هذا المؤتمر لوضع الأساس لدستور الدولة الجزائرية الناشئة، بالإضافة المصادقة الحكومة المؤقتة على مبدأ تقرير المصير، حيث زكى المجلس الوطني للثورة الجزائرية الحكومة المؤقتة وأعطاهم صلاحيات مطلقة في مسألة المفاوضات مع السلطات الفرنسية⁽²⁾.

لقد تضمن المؤتمر جدول الأعمال التالي:

1. إعادة تركيزه فرحات عباس للمرة الثانية كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
2. انتخاب قيادة عسكرية جديدة للثورة، ودعوة ضباط الخارج للالتحاق بالثورة وهم أعضاء اللجنة الوزارية للحرب وتضم السادة كريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بوصوف والأخضر بن طوبال.
3. التفاوض مع فرنسا على قاعدة مبدأ تقرير المصير وبإشراف هيئة الأمم المتحدة.
4. التأكيد على ضرورة دعم أصدقاء الثورة الجزائرية لها بالسلاح وخاصة الصين والاتحاد السوفياتي.

5. ضرورة نقل الثورة إلى كامل التراب الفرنسي.

¹ - جريدة المجاهد : العدد 37، 25 فيفري 1959.

² - جريدة المقاومة: العدد 102، 14 أوت 1961.

6. تأسيس هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني الجزائري، وإعادة تنظيم جيش التحرير الوطني⁽¹⁾.

وبعد حوالي ثلاثين يوما من أشغال المؤتمر، تم تعيين السيد فرحات عباس بتاريخ 18 جانفي سنة 1960، رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثانية، فيما عين السيد هواري بومدين مسؤول هيئة الأركان العامة للثورة التحريرية بتاريخ 23 جانفي 1960م، واستجاب عديد الضباط الجزائريين المقيمين بالخارج لدعوة المؤتمر بالدخول إلى أرض الجزائر و على رأسهم العقداء لطفي بودغن و الحاج لخضر و الطاهر زبيري و أحمد بن شريف و سليمان دهيليس⁽²⁾.

لقد ظلت ليبيا من أكثر داعمي الثورة التحريرية الجزائرية، كما بقيت أكثر دولة احتضنت أهم المؤتمرات المصرية في تاريخ القضية التحريرية الجزائرية ويعتبر مؤتمر طرابلس الثاني (الاجتماع الرابع للمجلس الوطني للثورة التحريرية) من بين المؤتمرات المهمة التي عقدت بطرابلس وفيما يلي أهم ما جاء فيه:

ج. مؤتمر طرابلس الثاني الاجتماع الرابع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية:

انعقد مؤتمر طرابلس الثاني، في ظروف صعبة من تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، في ظل صراع شديد بين الحكومة المؤقتة التي جردت هيئة الأركان العامة من جميع صلاحياتها ، حيث بدأت أشغال المؤتمر في 9 أوت 1961م وانتهت يوم 27 أوت 1961م، وركز فيه المؤتمرون رغم الخلافات على تعيين السيد بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة⁽³⁾، وتم تشكيل تشكيلة جديدة لها⁽⁴⁾ وركز المؤتمرون في هذا

1- في هذه الحكومة الثانية، تم إلغاء وزارة القوة المسلحة واستحدثت لجنة التنظيم العسكري COM وقامت بتعيين قيادة لهيئة الأركان العامة، وبالتالي ظهرت تشكيلة جديدة للحكومة المؤقتة الثانية لمزيد من التفصيل حول تشكيلتها، انظر: عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص، ص، 585-586.

2- لمزيد من التفاصيل حول الموضوع أكثر انظر: كتاب مصطفى هشماوي: المصدر السابق، ص 192.

3- المصدر نفسه، ص 192.

4- المصدر نفسه، ص 193.

المؤتمر على مسألة المفاوضات الجزائرية الفرنسية ، لم يكن هذا المؤتمر الثاني بل يبييا فقط بل تلاه بعده فترة زمنية قريبة من مؤتمر آخر وهو مؤتمر طرابلس الثالث .

د. مؤتمر طرابلس الثالث:

جاء هذا المؤتمر كدفعة قوية من قبل الحكومة المؤقتة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة، ليؤكد في ظل ظروف عالمية وإقليمية للعالم على الثبات على مبادئ الثورة التحريرية وأنه استقلال منقوص للجزائر، حيث بدأت جلساته في 27 ماي 1962م ليستمر إلى غاية 7 جوان 1962، وترأس جلسات المؤتمر السيد محمد الصديق بن يحي وانصبت مناقشات جلسات المؤتمر على المفاوضات وقضية الاستفتاء المقرر في أول جويلية 1962⁽¹⁾.

لقد عد مؤتمر طرابلس من أنجح نشاطات الحكومة المؤقتة الثالثة برئاسة فرحات عباس حيث نجح في وضع دعائم الدولة الجزائرية المستقلة، وأقر إقامة دولة جزائرية ديمقراطية شعبية على أسس اشتراكية، وتحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب طلائعي جماهيري توعوي⁽²⁾.

الحقيقة أن نشاط الحكومة المؤقتة كان حثيثا في منطقة المغرب العربي وذلك راجع للبعد الإقليمي والنضالي بين الدول الشقيقة الثلاث، لذلك لم تدخر الحكومة المؤقتة أي جهد في سبيل شحذ الدعم الإقليمي والدولي للقضية الجزائرية، واتخذت من أراضي كل من تونس والمغرب وليبيا منطلقا بعد القاهرة لنشاطاتها اللوجيستية والدبلوماسية ونجحت في ذلك رغم عديد العقبات التي واجهتها هذه المسيرة النضالية.

هـ. مؤتمر تونس 17 إلى 20 جوان 1958:

شارك فيه وفد من لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث افترض في مؤتمر تونس نتويج الوحدة المغاربية ومواصلة الدعم للثورة التحريرية الجزائرية، وتبنى المؤتمر القرارات المتخذة في

¹ - سعيد بوشعير: النظام السياسي الجزائري، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 1993، ص24.

² - مجلة الوحدة، العدد 488، من 1 إلى 6 نوفمبر 1990، ص 15.

مؤتمر طنجة⁽¹⁾، لكن مجيء ديغول للحكم وسياسته اتجاه تونس والمغرب أفشلت المؤتمر كون حكومتي كل من تونس والمغرب تجنبنا المواجهة مع ديغول، وإمكانية امتداد الثورة الجزائرية إلى البلدان المغاربية، وبالتالي الاصطدام المباشر مع الجيش والحكومة الفرنسية.⁽²⁾

و. مؤتمر منروفيا بليبيريا من 04 إلى 08 أوت 1959:

شارك فيهوفد من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث جمع هذا المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة حديثا، وما ميز هذا المؤتمر هو رفع العلم الوطني الجزائري في مبنى المؤتمر سوية مع بقية الدول السبعة المستقلة حديثا، و تبنى المؤتمر الدعم اللامشروط للقضية الجزائرية، حيث ظهرت احترافية الدبلوماسية الجزائرية من خلال عرضها للأوضاع الداخلية للجزائر ومعاناة الشعب وانتهاكات السلطات الاستعمارية لحقوق الإنسان.⁽³⁾

ي. مؤتمر القاهرة 25 مارس 1961:

بعد تعثر المفاوضات الفرنسية الجزائرية بسبب قضية فصل الصحراء، شاركت الحكومة المؤقتة الجزائرية بوفد قاده السيد "بومنجل" في مؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد بالقاهرة بتاريخ 25 مارس 1961، ورافع فيه على مسألة وحدة وسلامة التراب الجزائري، ورفض مسألة فصل الصحراء الجزائرية عن التراب الوطني الجزائري، وعبر عن أمله في دعم الشعوب الإفريقية والعالم الحر لموقف الحكومة المؤقتة، المصر على أن الصحراء جزء مكمل ولا يتجزأ من التراب الوطني الجزائري.⁽⁴⁾

(1) - المجاهد: العدد 23، 05 ماي 1958، ص ، ص 437-438.

(2) - المجاهد: العدد 79، 51 أفريل 1961، ص، ص 448-449.

(3) - المجاهد: العدد 48، 17 أوت 1959، ص 400.

(4) - المجاهد: المرجع نفسه، ص 400.

لقد سجل النشاط الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني نجاحا وخاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بالموازاة مع نجاح الثورة التحريرية على الصعيد الداخلي، مكنها من كسب التعاطف والتأييد العربي والدولي وعزل فرنسا دوليا.

المبحث الثاني: النشاط اللوجستي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958_1962م.

رغم التطورات السياسية والعسكرية التي عرفت الثورة التحريرية الجزائرية بعد مؤتمر الصومام على غرار العدوان الثلاثي على مصر وحادثة القرصنة الجوية الفرنسية التي اختطف فيها القادة الجزائريين أعضاء الوفد الخارجي الجزائري، لم يتوقف نشاط إمداد الثورة بالسلاح عبر طريق مصر لليبيا البري، الذي تولى احمد محساس الإشراف عليه، ثم أصبح بعد ذلك تحت إشراف الأمين دباغين وبمساعدة السيد عابد السنوسي في ليبيا⁽¹⁾، وفي سنة 1957م عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ مؤتمرها السنوي بمشاركة المجلس الوطني للثورة التحريرية بحضور كل من السادة عبان رمضان وكريم بلقاسم وعبد الله وبن طوبال وبن يوسف بن خدة، وسعد دحلب وعبد الحفيظ بوصوف⁽²⁾، وكذلك عمر أو عمران موفد جيش التحرير الوطني في الخارج، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ بالإضافة إلى السيد الأمين دباغين رئيس وفد جبهة التحرير الوطني بالخارج، ومحمد يزيد مندوب جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، وقد جاء هذا المؤتمر لبحث مسألة المساعدات العسكرية خاصة التي حصلت عليها الثورة الجزائرية من مصر خاصة والعالم العربي عامة ومستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا ومسألة التفاوض بين الطرفين، بالإضافة إلى دراسة مستقبل العلاقات بين مصر والثورة الجزائرية باعتبارها أكبر داعم لها دبلوماسيا وعسكريا⁽³⁾.

لقد أجمع المؤتمر ورغم تباين وجهات نظرهم في عديد القضايا على ضرورة استغلال توتر العلاقات بين فرنسا وتونس وخاصة وأن هذه الأخيرة خفت من ضغط

¹-فتححي الديب: المصدر السابق، ص، ص 330-333.

²- المصدر نفسه، ص334.

³- فتححي الديب: المصدر نفسه، ص334.

مراقبتها لجيش التحرير الوطني الجزائري، ونشاطاته عبر الحدود التونسية الجزائرية ومن ثمة وجوب التحرك لاستئناف استخدام الحدود الشرقية كقاعدة لتموين الولايات الداخلية بالأسلحة⁽¹⁾.

I. النشاط اللوجستي بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

أولاً: تأثير قيام الجمهورية العربية المتحدة على النشاط اللوجستي للحكومة المؤقتة:

الحقيقة أن قيام الجمهورية العربية المتحدة لم يعيق نشاط الوفد الخارجي بالقاهرة لدعم الثورة بالأسلحة، فمع مطلع سنة 1958 وبالتحديد يوم 26 جانفي استطاع عمر أو عمران مندوب جيش التحرير الوطني بالقاهرة من الحصول على أسلحة متنوعة تلتها دفعة ثانية وثالثة على التوالي أيام 10 فيفري 1958، و 19 فيفري 1958م ضمت هاتان الدفعتان أسلحة متنوعة أهمها الأسلحة المضادة للأسلاك الشائكة، التي وصلت عبر الحدود الشرقية للجزائر، مما كان له الأثر الإيجابي على عمر أو عمران ليطالب القاهرة بمواصلة إمداده بالأسلحة لنقله للثورة بالداخل فاستجابت القاهرة بدفعة يوم 31 مارس 1958 ضمت شحنة معتبرة من السلاح والذخيرة وثانية يوم 01 ماي 1958م وثالثة يوم 09 جوان 1958م، هذه الأخيرة ضمت أجهزة لاسلكية تم انتقاؤها خصيصا لجيش التحرير الوطني الجزائري بالإضافة إلى أجهزة راديو ومعدات لشحن البطاريات.

لقد كانت هذه الشحنات التي أخذت طريقها إلى جيش التحرير الوطني عبر الحدود الشرقية، كافية لإنعاش جيش التحرير الوطني الجزائري لفترة طويلة⁽²⁾.

ثانياً: تطور عمليات إمداد الثورة بالأسلحة:

¹- فتحي الديب: المصدر السابق، ص، ص 353-354.

¹- المصدر نفسه، ص، ص 353-359.

بالرغم من الأوضاع الصعبة التي نشط فيها أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة قبل تأسيس الحكومة المؤقتة لإمداد الثورة بالسلح، تواصل هذا النشاط بعد تأسيسها للحصول على شحنات جديدة من السلح، حيث تسلّم المندوب الجزائري "عرعار الخميسي" أول شحنة من السلح مجددا في 02 جانفي 1959م، وأخرى يوم 07 فيفري 1959م تحتوي على أسلحة متنوعة وذخيرة⁽¹⁾ كما تسلّم نفس المندوب شحنتين من السلح يوم 04 ماي 1959م وصلتا بأمان إلى تونس⁽²⁾.

لقد كان خط موريس عائقا حقيقيا استنزف العديد من كوادر جيش التحرير الوطني إلا أن إصرار بعض قادة الثورة بالخارج والداخل على مواصلة إمداد الثورة بالسلح، جعلهم يغيرون من إستراتيجية إمداد الثورة بالسلح عبر الحدود الشرقية، فكانت الطرق الشمالية عبر جبل الدير مرورا بعين الكرمة وصولا إلى جبال بني صالح وحمّام الدباغ والبابور وتكسانة وأكفادو وصولا إلى الولاية الثالثة مؤمنة، وقد تحمل المجاهدون مشاقا لتأمينها⁽³⁾. كما كانت مهمة إيصال السلح إلى الثورة التحريرية الجزائرية محفوفة بالمخاطر والمجازفة وازدادت أكثر خلال سنوات 1958-1960، لذلك لجأ قادة الثورة بالخارج وخاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي أخذت على عاتقها أكثر من أي وقت مضى ضرورة تزويد الثورة بالسلح، ودون انقطاع ما جعلها تفكر في طرق أخرى ومصادر أخرى لنشاطاتها العسكرية وخاصة بعدما قامت السلطات الفرنسية بإحباط عملية تزويد الثورة بالسلح عن طريق المركب الدنماركي "غرانيتا" في 23 سبتمبر 1958، وكذلك اخفاق سفينة الشحن التشيكية لبديس يوم 07 أفريل 1959 والسفينة البولونية "مونت كاسينو" في شهر جويلية 1959م، والمركب الهولندي الذي صودر في

¹- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 410.

²- المصدر نفسه، ص 437.

³- الملتقى الوطني الثاني لأحداث الثورة التحريرية، التقرير العسكري، الولاية الأولى، أوراس النمامشة، 1989، ص

ديسمبر 1959 ليكون إيقاف السفينة اليوغوسلافية "سلوفينيا" يوم 02 مارس 1960 بمثابة دق ناقوس الخطر على نشاطات وزارة التسليح والتموين بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽¹⁾.

II . نشاط وزارة التسليح والتموين في أوروبا:

أولاً: نشاط فيدرالية جبهة التحرير الوطني في أوروبا:

عملت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من خلال وزارة التسليح والتموين التي كان على رأسها عبد الحفيظ بوصوف وبالتنسيق مع فيدرالية جبهة التحرير الوطني التي كان لها علاقات مع نشطاء في الثورة التحريرية بفرنسا منذ حقبة محمد بوضياف، على إيجاد مصادر تسليح بأوروبا، ومقرات محصنة لإيواء النشطاء في حالة ملاحقتهم من قبل السلطات الفرنسية، حيث تم تكليفهم بتجنيد عملاء من بعض الدول كإيطاليا وسويسرا وبلجيكا لمساعدتهم في حال تعقبهم من قبل السلطات الفرنسية ورجال استخباراتها بأوروبا على التنقل إلى أماكن لا يطالونهم فيها أو المرور إلى بلد أوروبي آخر آمن على غرار سويسرا، أو مساعدتهم للاختباء بعيدا عن أعين المخابرات الفرنسية في الأراضي الفرنسية ذاتها⁽²⁾.

لقد نجحت فيدرالية جبهة التحرير الوطني عن طريق المسؤول المكلف بالإعلام والتنظيم، من تعبئة الجالية الجزائرية بفرنسا لصالح عملية تسليح الثورة، حيث حصل عدد المنخرطين في السنوات الأخيرة من الثورة من الجالية الجزائرية بأوروبا حوالي 350 ألف مناضل تم تنظيمهم بطريقة جد محكمة ومنظمة في خلايا جبهة التحرير الوطني، لاستعمالهم لصالح نشاط تسليح الثورة انطلاقا من أوروبا وصولا إلى الحدود المغربية ثم إلى داخل الجزائر عبر خط وجدة وهران⁽³⁾.

1- مصطفى طلاس: المرجع السابق، ص 171 .

2- أبو بكر حفظ الله: المرجع السابق، ص 315.

3- أبو بكر حفظ الله: المرجع نفسه، ص 316.

منذ تأسيس الحكومة المؤقتة استطاعت انطلاقا من القاهرة أن تفتح مكاتب لتمثيلها في معظم الدول الأوروبية، يقوم بالإشراف عليها مناضلون من الصف الأول من حيث العمل والنشاط الدبلوماسي، ومن هؤلاء المناضلين نذكر محمد كلوفي في إنجلترا والطيب بولحروف في سويسرا، ومحمد أمزيان بروما وآيت أحسن ثم حفيظ كرمان بألمانيا، ومحمد الشريف ساحلي بالدول الاسكندنافية، بينما يقوم ممثلو فيدرالية جبهة التحرير الوطني والتي كان مقرها بفرنسا تسيير نشاطات الحكومة المؤقتة المختلفة في كل من بلجيكا ولكسمبورغ وإقليم السار بألمانيا، وكثيرا ما كانت هذه الدول ولاعتبارات أمنية تتغاضى على نشاطات هذه الممثلات العسكرية لاعتبارات أمنية وقد كان نشاط جبهة التحرير الوطني السري تحت لجنة مساعدة اللاجئين الجزائريين⁽¹⁾.

لقد مثلت إسبانيا نقطة لعبور الأسلحة والذخيرة للمغرب الأقصى ثم للثورة التحريرية الجزائرية وأحيانا بعلم السلطات الاسبانية كونها تتغاضى في كثير من الأحيان على تجارة الأسلحة عبر أراضيها لكن توقف نشاط جبهة التحرير الوطني عبر الأراضي الاسبانية منذ حادثة توقيف سفينة السلاح "خوان أليك" في جوان 1957⁽¹⁾، بالأراضي الاسبانية والتي كانت متجهة إلى المغرب الأقصى⁽²⁾.

تمكنت الثورة الجزائرية من ربط علاقات مع فرنسيس جونسون⁽¹⁾، التي لعبت الشبكة التي أسسها دورا بارزا في دعم الثورة الجزائرية بالمال والسلاح، حيث ربطت علاقات مباشرة مع رئيس فيدرالية جبهة التحرير الوطني السيد "صالح لوانشي" بفرنسا، كما تمكنت هذه الشبكة من استقطاب الفيلسوف "جون بول سارتر"، ونجحت في توفير أماكن آمنة وسرية وجوازات سفر مزورة لتتقل نشطاء الثورة عبر الحدود⁽²⁾.

كانت شبكة "جونسون" مشكلة من عدة شرائح من المجتمع الفرنسي، قدمت خدمات لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، حيث جندت هذه الشبكة رجال دين وأثرياء

¹ - أبو بكر حفظ الله: المرجع السابق، ص 317.

وبسطاء من أطراف الشعب الفرنسي، كما تلقت الشبكة مساعدات من قبل الحزب التروتسكي والعمال والقساوسة على غرار "إرفوامس" و"روبير دافزير"، و"بيار مامي" ونساء أمثال السيدة "ماري شولي"¹.

ومع تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، تمكن عبد الحفيظ بوصوف الذي عين على رأس وزارة الاتصالات العامة ثم ألحق التسليح بوزارته في الحكومة المؤقتة الثانية في جانفي 1960م، حيث قام بتعيين السيد عبد الحفيظ بوصوف السيد "سي مصطفى" مسؤولا بقسم أوروبا لإمداد الثورة بالسلاح، حيث باشر مهامه بشراء الأسلحة انطلاقا من كولونيا بألمانيا، وانطلاقا من هذه المحطة تم تهريب كميات معتبرة من الأسلحة، بالاتفاق مع بعض الشركات كشركة آل تامزالي المشهورة بتجارة الزيت، حيث تم ملء براميل الزيت الخاصة بالشركة بقطع السلاح وتم نقلها على متن بواخر فرنسية دون تفتيش من تونس إلى الجزائر.

ثانيا: صفقات السلاح من الكتلة الشرقية:

تواصل نشاط الحكومة المؤقتة عن طريق وزارة السيد عبد الحفيظ بوصوف وبالتنسيق مع فيدرالية جبهة التحرير الوطني في إيصال السلاح إلى الثورة التحريرية الجزائرية، انطلاقا من أوروبا، وكانت تشيكوسلوفاكيا وجهة لإبرام صفقات السلاح بين حكومتها والحكومة المصرية، وكان التشيك على علم بأن هذه الأسلحة موجهة للثوار الجزائريين، لكن حرصت تشيكوسلوفاكيا على النأي من التورط في مشاكل مع الحكومة الفرنسية لذلك حرصت على أن يتم شحن السلاح إلى القاهرة أولا قبل تأمين وصوله إلى الجزائر وقد أشرف على تسلم الدفعات الأولى من الإمداد السيد علي محساس²,

لم يتوقف نشاط الحكومة المؤقتة العسكرية عند هذا الحد بل قامت بإنشاء حضيرة لوسائل نقل وشحن الأسلحة انطلاقا من الموانئ المصرية عبر الطريق البري سواء من

¹- للمزيد حول شبكة جونسون : انظر الملحق رقم 39.

²-فتحي الديب:المرجع السابق، ص، ص 323-324.

جهة ليبيا أو من جهة تونس، ويعتبر الطريق من الاسكندرية إلى مرسى مطروح أو إلى المستودعات الموجودة بمدينة السلم على الحدود الليبية المصرية⁽¹⁾.

بالإضافة إلى نشاط العقيد "عبد الحفيظ بوصوف" عبر الحدود المغربية أين كانت له اتصالات مباشرة مع السلطات الاسبانية والمغربية من أجل شراء السلاح وتأمين وصوله إلى الثورة، وقد كانت قاعدة الناظور النقطة النشطة في نقل السلاح عبر المغرب إلى جيش التحرير الوطني الجزائري⁽²⁾، كما قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بشراء شاحنات من نوع "فيات" و "مرسيدس" لصالح جيش التحرير الوطني، لنقل الأسلحة والذخيرة له عبر تونس وليبيا بالتنسيق مع سلطات البلدين.

أما عن طريق الحدود المغربية نجحت الحكومة المؤقتة في إيصال ذخيرة وأسلحة إلى مدينة طنجة محملة في سفينة شحن بلغارية، كانت صفقة تم إبرامها بين ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة البلغارية بصوفيا في شهر جوان 1961م، وقد بدلت جهود مضنية من قبل ممثل الحكومة المؤقتة الجزائرية السيد يوسف الذي استقر بطنجة لضمان نجاح وصول هذه السفينة بأمان إلى المغرب، بينما تنقل السيد بوصوف للمغرب بالتنسيق مع السلطات المغربية لموافقة ملك المغرب شخصيا تأمين نجاح هذه العملية التي كانت تؤمن حمولة أسلحة وذخيرة تقدر بحوالي 2500 طن موجهة إلى الولاية الخامسة⁽³⁾.

كما سبقت هذه العملية عملية أخرى أمنها ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد محمد قادري في شهر جانفي 1961م، تم شحنها إلى ميناء "حر" بالمغرب الأقصى كانت موجهة إلى الولاية الخامسة على متن المركب "أورغان" "Ourgan"، الذي وفق في الوصول إلى مرفأ حر يوم 04 فيفري 1961م⁽⁴⁾.

¹ - محمد عباس: المرجع السابق، ص 16.

² - Gilbert meynier : op .cit, p 476 .

³ - أبو بكر حفظ الله: المرجع السابق، ص 356.

⁴ - أبو بكر حفظ الله: المرجع نفسه، ص 356.

بالرغم من حرص واستتفار السلطات الفرنسية على إحباط عمليات شحن ونقل الأسلحة والذخيرة إلى جيش التحرير الوطني الجزائري بالداخل، ورغم حرصها على قطع جميع الطرق سواء كانت برية أو بحرية، وإغلاق جميع المنافذ لكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية نشطت منذ تأسيسها على تأمين شراء وتمويل الثورة بالأسلحة رغم المصاعب والعراقيل.

يرى عديد المؤرخين أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تدخر جهدا في تمويل الثورة بالأسلحة حيث كانت مؤسسة رسمية شرعية تعاملت معها العديد من الدول التي اعترفت بها في كثير من القضايا وأهمها شراء الأسلحة بطريقة قانونية عن طريق إبرام صفقات شراء الأسلحة وخاصة من دول الكتلة الاشتراكية والدول العربية ويمكن الجزم أن الثورة التحريرية الجزائرية وابتداء من سنة 1958، تمكنت من فك الحصار المفروض عليها في مسألة التمويل بالأسلحة الذي كان يؤمن عن طريق تهريبه عبر الطرق البحرية والبرية سواء من مصر أو أوروبا ليصبح إمدادا دوليا سريا وأحيانا علنيا لجيش نظامي ومؤسسة عسكرية مرتبطة بمؤسسة سياسية هي الحكومة المؤقتة⁽¹⁾.

المبحث الثالث: المفاوضات الفرنسية الجزائرية:

I. مفاوضات ايفيان :

من غير السهل الحديث والخوض في غمار دراسة اتفاقيات ايفيان ليس من أجل الاطلاع على محتواها فقط، بل لكونها قاسما مشتركا بين طرفين متقاتلين أحدهما مغتصب وآخر قام بثورة لانتزاع استقلاله، لكن الهدف من دراستها هو معرفة الإستراتيجية التفاوضية الفرنسية من ظروف ومواقف و من الطرق التي انتهجتها في التفاوض ومحاولة التعرف على مدى نجاح الحكومة المؤقتة للجمهورية ممثلة في الوفد المفاوض في التغلب ثم التفوق على مناورات الوفد الفرنسي المفاوض.

¹-محمد عباس، كيف صنع الإمداد جيش الحدود، الشروق اليومي 15/08/2005، العدد 1457، ص16.

حول مضمون الاتفاقيات نشير إلى أن الصحافة الفرنسية أطلعت الرأي العام على تفاصيل دقيقة من نصوصها رغم سرية العملية التفاوضية، مما أظهر أن النصوص كانت تسرب من قبل شخصيات فعالة في المفاوضات من الجانب الفرنسي. في تحليلنا للأحداث قد تكون عملية التسريب هذه مقصودة لجس نبض الشارع الفرنسي بخصوص بعض القضايا كالصحراء، وموقف الشعب الفرنسي وحتى أوروبيو الجزائر من هذه المسائل وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا.

أولاً: ظروف المفاوضات:

يرى خبراء في التحليل السياسي أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960، والتي عبر فيها الجزائريون علناً أمام الصحافة العالمية بحق تقرير المصير في الجزائر واستقلالها عن فرنسا، قد أجبرت ديغول على البحث عن مخرج مشرف لفرنسا من الجزائر، لأن سياسته فشلت في كسب ثقة المواطنين الجزائريين، لذلك عمل على الارتكاز على دعم الشعب الفرنسي من خلال إجراء استفتاء شعبي في فرنسا يوم 8 جانفي 1961، لمعرفة رأيهم حول مشروع تقرير مصير الجزائر.

صوت الفرنسيون بنسبة 75% بنعم وفي الجزائر بنسبة 55% بنعم لصالح المشروع، وبهذا كسب ديغول التأييد الشعبي له في هذه المعركة ضد معارضيه، ولم يدخر وقتاً في دعوة جبهة التحرير الوطني لمواصلة المفاوضات التي توقفت في 29 جوان 1960م، ليتحرك كبير المفاوضين الفرنسيين " جورج بومبيدو " "George Bembidou" وزميله " برونو دولوس " "Bruno Deleusse" باتجاه سويسرا لمقابلة الوفد الجزائري المفاوض بقيادة السيد "الطيب بولحروف"، و"أحمد بومنجل" وذلك بوساطة سويسرية¹ تمثلت في شخص "أولفيلونق" "olivier long"⁽²⁾.

¹ - للمزيد عن الدور السويسري في مفاوضات إيفيان انظر الملحق رقم 31.

² - Bernard Droz et Evelyne lever : Histoire de la guerre d'algerie 1954-1962, Paris, seuil, 1982, p 296.

ثانياً: الشروط التفاوضية للوفد الفرنسي:

طلب الوفد الفرنسي الذي أبدى مرونة واضحة في موقف فرنسا من مبدأ استقلال الجزائر إذ كانت تلك رغبة الشعب الجزائري الذين طلبوا من الوفد المفاوض الجزائري الإجابة على التساؤلات التالية:

1. تصويت الشعب الجزائري على تقرير المصير.
2. مصير الأوروبيين في حالة حصول الجزائر على الاستقلال التام.
3. طلبوا توضيحات بشأن ميناء المرسى الكبير بوهران وبتنول الصحراء بالجزائر.
4. أن تبدأ المفاوضات الرسمية بعد وقف عمليات العنف⁽¹⁾.

ثالثاً : رد فعل وفد الحكومة المؤقتة على المقترحات الفرنسية:

منذ البداية أدرك الوفد الجزائري المناورات الفرنسية، وكان مستعداً لها لذلك كان رده كالآتي:

1. طلب أن تقتصر المفاوضات على كيفية التحضير لانتخابات تقرير المصير، وفي المستقبل يتم التباحث في القضايا الأخرى بشكل مباشر بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية.
2. رفض الوفد الجزائري إعطاء أي ضمانات للأوروبيين أو الاعتراف بسيادة فرنسا على الصحراء الجزائرية.
3. اشترط الوفد الجزائري أن لا يكون هناك وقف لإطلاق النار إلا يوم التوصل إلى اتفاق تام ونهائي بين الطرفين المتفاوضين⁽²⁾.

رابعاً: إخفاق مفاوضات أيفيان الأولى:

توقفت المفاوضات يوم 15 مارس 1961 بسبب التباعد في وجهات نظر الطرفين، وكان من المفروض أن تستأنف من جديد بعد الوساطة السويسرية يوم 7 أبريل 1961

¹ -ibid:p297.

²-Bernard Droz et Evelyne Lever ,op cit, p297.

بمدينة إيفيان بسويسرا، لكن رفض الحكومة المؤقتة بعد التصريح الذي أدلى به السيد "لويس جوكس" Louis Jocks من أنه سيقوم بمحادثات مع المصاليين من أجل تحديد تاريخ لاستئنافها.

لقد حاول الطرف المفاوض الفرنسي كسب الوقت، واللعب بأوراق أخرى بغية إحراج الحكومة المؤقتة وإفشال مساعيها، لكن هذه المناورات لم تنطلي على المفاوض الجزائري الذي كان يرد بحزم وبدون تقديم تنازلات للطرف الفرنسي، الذي تأكد أن جبهة التحرير الوطني هي الطرف المخول من قبل الشعب الجزائري للتفاوض، ولا مجال للبحث عن أطراف أخرى.

لقد سارت الأمور عكس ما يشتهي ديغول حيث تسارعت الأحداث الداخلية الفرنسية متخذة مسارا عنيفا، من خلال محاولات بعض الجنرالات الرافضين لمبدأ تقرير المصير الإطاحة بحكومته، والتي أحبطت بالقوة من طرف السلطات الفرنسية وبدعم مطلق لديغول من قبل العائلات الفرنسية التي كانت ترغب في عودة أبنائها إلى الديار، اقتنع ديغول وبضغط الأحداث بضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات من خلال معاودة الاتصال بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائري ودعوتهم لاستئناف المفاوضات بسرعة وتسوية المسألة الجزائرية، حيث قام الوسيط السويسري "إيفيلونق" بتسليم رسالة يوم 4 ماي 1961م من قبل الوفد المفاوض الجزائري للوفد المفاوض الفرنسي ممثلا في شخص "لويس جوكس"، تتعلق بشروط استئناف المفاوضات ليرد عليها السيد "جوكس"، بأن ديغول مستعد للتفاوض على هذه الشروط، وأنه مستعد لإجبار أوروبيي الجزائر ووضعهم أمام الأمر الواقع أو أنه سيقوم باستشارتهم وإقناعهم⁽¹⁾.

II. اتفاقيات إيفيان:

¹-Olivier long : les dossiers secrets des accords d'Evian, Alger, office des publication universitaires, 1989,p73.

استأنفت المفاوضات يوم 20 ماي 1961م، بوفد مفاوض جزائري جديد قاده السيد "كريم بلقاسم" وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة ج.ج والسادة "أحمد فرنسيس" وزير المالية في ح.م.ج.ج، و"أحمد بومنجل"، و"محمد الصديق بن يحي" و"سعد دحلب"، و"قايد احمد"، و"علي منجلي" أما الوفد الفرنسي فقاده السيد "لويس جوكس" وزير مكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية والجنرال "برنارد تريكو"، ممثل لرئاسة الجمهورية الفرنسية، حيث دارت مفاوضات عسيرة بين الطرفين في جو مشحون سادته التوتر لكون كل طرف مصر على رأيه ومواقفه واستمرت هذه المحادثات لفترة طويلة امتدت من يوم 20 ماي إلى غاية 13 جوان 1961م، وكانت نقاط الاختلاف تتمحور حول إصرار الطرف الفرنسي الحصول على إجابة من قبل الوفد المفاوض الجزائري على النقاط التالية:

1- تحديد الفترة الانتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية المستقلة عن

فرنسا.

2- تقديم الضمانات الخاصة بالأوروبيين وأملاكهم بالجزائر⁽¹⁾.

أما الجانب الجزائري فقد رفض الخوض في هذه التفاصيل لأن هذا من صلاحيات الشعب الجزائري الذي سيصوت على تقرير مصيره بنفسه، كما رفضوا ازدواجية الجنسية لأوروبيي الجزائر وصعد "كريم بلقاسم" من لهجة الخطاب باتهام فرنسا بسعيها لفرض وضع معين في الجزائر قبل استفتاء تقرير المصير، وأنها تسعى لفرض قانون خاص للاحتفاظ بامتيازات للأوروبيين داخل الجزائر، وهذا ما سيفرض العودة إلى نظام الاستسلام و انتقد رغبة السلطات الفرنسية إبقاء سيطرتها على ميناء المرسى الكبير بوهران والصحراء⁽²⁾.

لقد واجهت المفاوضات بين الجانبين صعوبة بالغة حيث أكد الوفد المفاوض حينها والمؤرخون من خلال تحليلاتهم أن المفاوضات الفرنسي جاء لإملاء مطالب على المفاوضات

¹ -Olivier long: op cit, p87.

² -Ibid, p 87.

الجزائري، مصرا على فرضها عليه في حين أن المفاوضات الجزائرية أتى إلى ايفيان يحمل تطلعات الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ومصرا على انتزاع السيادة كاملة غير منقوصة من فرنسا.

الواقع أن التعنت الفرنسي وعدم جدية المفاوضات الفرنسي، أدى إلى توقفها من جديد حين طلب ديغول من وفده المفاوضات بايفيان الانسحاب يوم 13 جوان 1961م، لتبقى الاتصالات بين الجانبين على مستوى الفنيين فقط وهذا وجد قبولا لدى "كريم بلقاسم" أيضا⁽¹⁾.

أولا: نشاط وفد الحكومة المؤقتة في مفاوضات ايفيان الثانية:

استأنفت المفاوضات يوم 20 جويلية 1961 في قصر "لوغرين" "Lugrin" المطل على مدينة ايفيان، لتتعرثر من جديد بسبب المراوغات الفرنسية وتحدث ديغول في خطوة سابقة وخطيرة بأنه في حال بقاء المفاوضات الجزائرية، على مواقفه سيؤدي ذلك حتما إلى تقسيم الجزائر وخلق مقاطعات في ناحيتي الجزائر العاصمة ووهران يتمركز فيها مسلمو الجزائر الموالون لفرنسا، بحيث كانت هذه التصريحات سببا في انسحاب المفاوضين الجزائريين منها يوم 28 جويلية 1961 حيث اعتبرت الحكومة المؤقتة ج.ج. هذا التصريح استفزازا لها، وأكدت بقوة أن وحدة وسلامة التراب الجزائري شرط أساسي وغير قابل للتفاوض⁽²⁾.

لقد شهد شهر جويلية 1961م نشاطا لتحركات الجزائريين على الأرض بالداخل لدعم موقف الطرف المفاوضات الجزائري، حيث شهدت أيام الفاتح والخامس من جويلية سنة 1961م، موجة مظاهرات عارمة مطالبة الوفد المفاوضات الجزائري (الحكومة المؤقتة)، بالتفاوض على مبدأ الاستقلال التام للجزائر بما في ذلك الصحراء ووحدة التراب الوطني، ما أفرز مستشار الرئيس الفرنسي ديغول السيد "بارنادر تريكو" "Trricot"Bernadar،

¹ -olivier long : op, cit, p 87.

² -ibid ,p87

الذي قدم لرئيسه تقريرا مفصلا على الأوضاع داخل الجزائر الحبلى بالتطورات العسكرية أيضا لصالح الجيش وجبهة التحرير الوطني رغم وجود عدد كبير من الضحايا الجزائريين، بالموازاة مع نشاط منظمة الجيش السري المسلحة والتي صعّدت من أعمالها التخريبية⁽¹⁾.

الحقيقة أن الأوضاع الفرنسية سواء داخل فرنسا أو الجزائر، كانت صعبة وخاصة مع وجود أزمات اقتصادية حادة خلفتها حرب الجزائر، لكن ديغول كان يدفع باتجاه إجبار الحكومة المؤقتة ج.ج على قبول شروطه، كونه على علم بأنها في وضع لا تحسد عليه كونها لم تعد تحظى بإجماع من قبل قادة جيش التحرير الوطني ما أدخلها في صراع مع هيئة الأركان، قد دفعت هذه الظروف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باتجاه دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للانعقاد بطرابلس من 9 إلى غاية 27 أوت 1961.

ثانيا: دعم المجلس الوطني للثورة التحريرية للوفد الجزائري المفاوض:

ناقش أعضاء المجلس الوطني للثورة التحريرية المنعقد بدعوة من الحكومة المؤقتة من 9 إلى غاية 27 أوت 1961 مسودة تضمنت ما يلي:

1. آفاق ومستقبل الثورة التحريرية الجزائرية.
2. الأهداف المرجوة من الثورة التحريرية الجزائرية.
3. ضرورة تقوية العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني الجزائري.
4. تجنيد المزيد من الجماهير الشعبية من خلال التعبئة العامة.
5. التأكيد على مواقف الثورة التحريرية من الذهاب إلى حل سلمي يضمن سلامة التراب الجزائري ويضمن حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره⁽²⁾.

لقد خيمت أجواء عنيفة على مؤتمر طرابلس المنعقد أيام 9 إلى 27 أوت 1961م، حيث وقفت هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين، موقفا يشوبه الشك في صرامة الوفد

¹-العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، المرجع السابق، ص 164.

²-نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، الجزائر، وزارة الإعلام والثقافة، 1976، ص 74.

المفاوض، وطلب من "قايد" ، و"منجلي" تقديم تقويم للمفاوضات حيث اتهما الحكومة المؤقتة ج.ج بأنها تنحو نحو حل من النموذج الاستعماري الجديد الذي يضحى بالثورة لصالح ضمان التعاون مع فرنسا مستقبلا.

في ظل هذه الإنجذابات العاصفة اقترح بن يوسف بن خدة، خلق قيادة لجبهة التحرير الوطني فوق سلطة الحكومة المؤقتة، كان غرضه إضعاف كل من كريم وبن طوبال وبوصوف وإقصاء فرحات عباس عن القيادة وهذا الأمر جعل هواري بومدين الذي كان يسعى إلى توحيد الجيش الخارجي والولايات تحت سلطة هيئة الأركان ، لاتهمم بالتقصير في المفاوضات ودعم موقف بن خدة لأنه يهدف إلى جعل مقر قيادة جبهة التحرير الوطني على الحدود وهذا لا يخدم إستراتيجية الباءات الثلاث.

أمام هذا المأزق تمت التسوية برفع بن خدة إلى رئيس الحكومة المؤقتة ج.ج.(1)، وتعيين كل من "سعد دحلب" وزيرا للخارجية، و"كريم بلقاسم" وزيرا للداخلية ونائبا لرئيس الحكومة م.ج.ج، حيث كان من الضروري للجانبين الفرنسي والجزائري استئناف المفاوضات لكن ديغول لم يتوقف على تصريحاته المستفزة والغير مقبولة من طرف الحكومة المؤقتة، حيث صرح يوم 5 سبتمبر 1961 في خطاب أن لفرنسا مصالح في صحراء الجزائر، ولا بد من الحفاظ عليها، وأنه بعد عملية الاستفتاء يمكن التفاوض مع المنتخبين الجدد بشأنها، وهذا يدل على أن لهجته قد تغيرت ومع ذلك بقي الموقف الفرنسي غامضا، وبعد اتصالات السيد "الطيب بولحروف" مع الوسيط السويسري الذي أبلغ السيد "لويس جوكس" باستعداد الطرف الجزائري للمفاوض لاستئناف المفاوضات من جديد، واقترح "جوكس" بعد مقابلته لديغول أن تكون المفاوضات واللقاءات سرية وعلى مستوى رؤساء الوفود(2).

¹-محمد حربي: المصدر السابق ، ص136.

²- المصدر نفسه ، ص136 .

وانطلقت المفاوضات السرية يوم 28 أكتوبر 1961م، بوفد جزائري مكون من السادة رضا مالك ومحمد الصديق بن يحيى، والوفد الفرنسي المكون من "دولوس" De leusse، و"شايي" chayet واطلع كل جانب على مقترحات الآخر، وافترقا على أن يلتقيا مجددا في الفترة الممتدة من 8 إلى 10 نوفمبر 1961م.

لقد أرادت الحكومة المؤقتة ج.ج. أن تستشير الزعماء المسجونين بفرنسا كون رأيهم مهم في مسألة المفاوضات، لذلك طلبت أن يتم لقاءهم لكن تعنت الجنرال ديغول الذي اشترط ضرورة التقدم في المفاوضات لتحقيق هذه الرغبة وهذا ما تم فعلا، ليتم سماح السلطات الفرنسية لممثل الحكومة المؤقتة للسيد محمد الصديق بن يحيى، التوجه لفرنسا يوم 15 ديسمبر 1961 لمقابلتهم بقصر "أولنوا" "Aulnoy"، ثم استمرت زيارتهم من قبل السيد "لخضر بن طوبال" أيام من 27 إلى 29 ديسمبر 1961، للوقوف على وجهة نظر كل زعيم اتجاه المفاوضات.

لقد استمرت التجاذبات والاختلافات في وجهات النظر حول عديد القضايا بين المفاوضين الفرنسيين والجزائريين، مدة طويلة لكن أمام ضغط الأعمال الإرهابية للمنظمة السرية الفرنسية، قادت ديغول إلى الحد من المرافعات والمناورات ويقتنع بأن المفاوضات الجدية هي الطريق الوحيد لإنهاء المشكل الجزائري⁽¹⁾.

ثالثا: الاتفاق بين الوفدين المتفاوضين :

وصل الوفد المفاوض الجزائري إلى سويسرا يوم 10 فيفري 1962، يضم السادة "كريم بلقاسم" نائب رئيس الحكومة المؤقتة، ووزير الداخلية و"سعد دحلب" وزير الخارجية، و"لخضر بن طوبال" وزير دولة، و"محمد يزيد" وزير الإعلام، ويرافقهم السادة "محمد الصديق بن يحيى"، و"رضا مالك"، و"الصغير مصطفى" في نفس يوم وصول الوفد المفاوض الفرنسي المكون من السادة "لويس جوكس" وزير الشؤون الجزائرية، و"جين

¹-Olivier Long,op.cit , p 118.

دوبرقلي "Jean de Broglie" كاتب الدولة المكلف بملف الصحراء، و "روبير بيرون" "Robert Buron" وزير الأشغال العمومية، ورافقهم السادة المستشار "برينو دولوس" "Bruno deleusse"، و"رولان بيليكار" "Roland Billecart"، والجنرال "دوكاماس" "De camus"، و"كلود شايي" "Claude chaillet"، وخلال الفترة الممتدة من 9 إلى غاية 20 فيفري 1961 بدأت مفاوضات متواصلة وجد صعبة بمدينة "لي روس"، حاول خلالها كل وفد انتزاع مطالبه من الوفد الآخر، وتحقيق نتائج مرضية لحكومته.

وفي هذه المفاوضات السرية عكف المتفاوضون على دراسة مشروع الاتفاق، الذي سينتهي حربا استمرت أكثر من 7 سنوات، واحتلالا لفرنسيا للجزائر دام مايربو عن قرن وثلاثين عاما كانت نتائجه مأساوية على الشعب الجزائري ماديا ومعنويا. الواقع أن الوفدين المتفاوضين وبعد تجاذبات عسيرة، اتفقا بشأن عديد من القضايا لكن العقبة بقيت بشأن بعض النقاط الحساسة التي اختلفت التصورات والحلول بشأنها بين المفاوض الجزائري والمفاوض الفرنسي وتلخصت فيما يلي:

1. فرنسا تناور من جديد:

ضرورة بقاء وحدات من الجيش الفرنسي في قواعد معينة من الجزائر مثل قاعدة المرسى الكبير بوهران، وقواعد التجارب العسكرية الفرنسية بالصحراء. إصرار فرنسا على فصل الصحراء وأوعزت ذلك إلى الاستثمارات الفرنسية في مجال البترول.

ازدواجية الجنسية للأوروبيين المقيمين بالجزائر وسلامة ممتلكاتهم. رفضها طلب الوفد الجزائري بإطلاق سراح الزعماء الخمسة قبل وقف إطلاق النار ومشاركتهم في المفاوضات.

وقف إطلاق النار قبل الشروع في المفاوضات الرسمية.

أن لا يدخل جنود جيش التحرير الوطني الجزائري إلى المدن بألبستهم العسكرية وأسلحتهم حتى لا يكون شعورها بالهزيمة، بل يتم دخولهم إلى الثكنات التي يتخلى عنها الجيش الفرنسي وهو مجرد من أسلحته وكأنه مهزوم.

بقاء الحكومة المؤقتة ج.ج. خارج الجزائر لغاية يوم إجراء استفتاء تقرير المصير.

2. مطالب وفد الحكومة المؤقتة التفاوضية:

رفض الوفد المفاوضات الجزائري بقاء وحدات من الجيش الفرنسي بالمناطق المعينة لأن ذلك يعتبر مساس بالسيادة الوطنية.

رفض فصل الصحراء والتمسك بوحدة التراب الوطني والسيادة الكاملة على جميع الأراضي الجزائرية.

عدم تقديم أي امتياز للأوروبيين وعليهم الاختيار بين الحصول على الجنسية الجزائرية والخضوع للقوانين أو معاملتهم كأجانب.

المطالبة بإطلاق سراح الزعماء الخمسة للمشاركة في المفاوضات.

مواصلة الثورة ورفض فكرة وقف إطلاق النار حتى إمضاء اتفاق رسمي بين الجانبين.

دخول جيش التحرير الوطني بأسلحتهم وألبستهم العسكرية للتأكيد على انتزاع النصر. اشترط الوفد المفاوضات الجزائري على ألا تكون هناك متابعة قانونية ضد الفرنسيين أصدقاء الثورة الجزائرية، من قبل السلطات الفرنسية وتم رفضه.

دخول أعضاء الحكومة المؤقتة ج.ج. للأراضي الجزائرية مباشرة بعد التوقيع على معاهدة السلام بين البلدين⁽¹⁾.

عاد الوفد المفاوضات الجزائري إلى تونس و قدم مسودة الاتفاق إلى الحكومة المؤقتة التي عكف خبراءها ووزرائها على دراستها دراسة دقيقة من جميع الجوانب العسكرية

¹ - بن يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان، ترجمة لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 29-38.

والسياسية والقانونية، وتم استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لمناقشتها بإسهاب وتقديم رأي حول المسودة، حيث تم الاجتماع بالعاصمة الليبية طرابلس في الفترة الممتدة من 22 إلى غاية 27 فيفري 1962، وأجمع أغلبية المؤتمرين على الموافقة على المشروع ب 45 صوت لصالحها من مجموع 54 عضو حضر وأدلى بصوته.

الواقع أن الحكومة المؤقتة بقيادة بن يوسف بن خدة واجهت تعنت كل من السادة هواري بومدين وقايد أحمد وعلي منجلي بحكمة حتى تتجنب مواجهة شديدة قد تعصف بالمفاوضات، لكون هؤلاء الأعضاء اعترضوا على عدة قضايا اعتبروها تنازلا غير مبررا من الحكومة المؤقتة.

الحقيقة التي لم يتجاهلها المحللون السياسيون والقانونيون والمؤرخون أن المفاوضات كانت صعبة جدا على الجانبين، وأن المفاوضات الفرنسي بمناوراتهم ومراوغاتهم لم يرد الموافقة على البنود الواضحة فيما يخص قضية الصحراء بالخصوص، وكادت تفشل هذه المفاوضات لولا صبر وحنكة وإصرار الوفد المفاوضات الجزائري المدعوم من شرعية الثورة والتأييد الدولي الذي حققته دبلوماسية الحكومة المؤقتة دوليا، ونجاح جيش التحرير الوطني في تكبيد فرنسا الخسائر التي لم يعد اقتصادها يستطيع تحمل أعبائها.

3. التوصل لاتفاق بين الوفدين المتفاوضين:

كان يوم 5 مارس 1962 يوما حاسما في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية حيث صدر بيان من باريس وآخر من تونس ليعلن للعالم أن وفدا من الحكومة المؤقتة الجزائرية ووفدا من الحكومة الفرنسية سيجتمعان بمدينة ايفيان يوم 7 مارس 1962م، لإجراء مفاوضات رسمية وعلنية.

استمرت المناورات الفرنسية حتى آخر لحظة من المفاوضات وأمام ضغط بعض الظروف الداخلية للثورة التحريرية أبرزها الصراع الذي بدأ يظهر بين قادتها علنا، تمكن

الوفد الفرنسي من الحصول على بعض التنازلات من الوفد الجزائري، الذي أبدى مرونة في بعض القضايا مادامت الحكومة الفرنسية تعترف بسيادة الجزائر على جميع أراضيها.

4. التوقيع على اتفاقيات ايفيان الثانية :

تم التوصل من الجانبان إلى اتفاق نهائي يوم 18 مارس 1962م، على أن يتم وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962م، منتصف النهار، وتم الإفراج الفعلي على الزعماء المسجونين الخمسة في اليوم الموالي ليصلوا إلى المغرب قادمين من سويسرا.

5. بنود اتفاقيات ايفيان:

نصت بنود اتفاقيات ايفيان وباختصار على ما يلي:

- إطلاق سراح المسجونين السياسيين خلال 20 يوما من اتفاق وقف إطلاق النار.
- انسحاب الجيش الفرنسي من الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.
- تشرف الهيئة التنفيذية على إعداد الانتخابات الخاصة بتقرير المصير.
- يجرى الاستفتاء في جميع ولايات القطر الجزائري والبالغ عددها 15 ولاية.
- تتشكل محكمة متساوية الأعضاء من قضاة مسلمين وقضاة أوروبيين لحل النزاعات التي قد تبرز خلال الفترة الانتقالية.
- حل النزاعات بالطرق السلمية، وفي حالة عدم الاتفاق بين الطرفين يتم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.
- يختار الجزائريون بين الاستقلال التام للدولة الجزائرية، أو الاستقلال والتعاون بين الجزائر وفرنسا.
- يحتفظ الأوروبيون بجنسيتهم ويتعين عليهم الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية خلال الثلاث لسنوات القادمة.
- يحتفظ الأوروبيون بأموالهم في الجزائر، وفي حال تأميمها يحصل أصحابها على تعويض من الدولة الجزائرية.

– السماح لفرنسا باستغلال قاعدة المرسى الكبير بوهران لمدة 15 سنة قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين.

6- تقييم اتفاقيات ايفيان:

أجمع عديد المؤرخين بعد قراءتهم لاتفاقيات ايفيان وبعد التدقيق في بنودها والرجوع إلى بيان أول نوفمبر ووثيقة الصومام على ما يلي:

– إن اتفاقيات ايفيان وضعت حدا لحرب الابداء ضد الإنسانية في الجزائر لم يعرف لها التاريخ مثيلا.

– لقد مكنت هذه الاتفاقيات الشعب الجزائري من استعادة سيادته كاملة وحافظت على وحدته الترابية.

– إن هذه الاتفاقيات كانت بالنسبة للشعب الجزائري انتصارا سياسيا، قوضت أركان النظام الاستعماري الإمبريالي والتخلص من الهيمنة الأجنبية.

ومن جهة أخرى أعرب المؤتمر عن قلقهم إزاء الضمانات التي منحت للمستوطنين وجعلت منهم أقلية محظوظة، كما وقفوا أيضا على الأخطار التي تتجم عن بقاء القوات الفرنسية واحتفاظها ببعض القواعد العسكرية والمطارات والقواعد المخصصة لإجراء التجارب النووية، وعبر أعضاء المؤتمر عن أملهم في أن تتولى السلطات الجزائرية المستقلة بحث كل تلك القضايا من جديد، نظرا لما لها من تأثير على عملية التنمية والبناء والتشييد.⁽¹⁾

كما تم استعراض الأوضاع التي آلت إليها الجزائر والتي كانت تستدعي حولا جذرية، فكان ذلك تقييما وتبريرا للاختيارات التي تم تبنيها في المشروع ، لذلك جاء تحليل ميثاق طرابلس محذرا من العوامل التي قد تؤدي إلى الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار، الذي يريد الاحتفاظ بمصالحه في الجزائر باستخدام أشكال أخرى كالتعاون

(1)- محمد العربي الزييري: تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000 ، ص، ص

والتبادل وغيرها، حيث أن الاستعمار الفرنسي يحاول التكيف مع مرحلة الاستقلال بانقلابه إلى استعمار جديد من النوع الاقتصادي وهو ما جريته الثورة المسلحة.⁽¹⁾

المبحث الرابع: النشاطات الأخرى للحكومة المؤقتة لدعم الثورة التحريرية الجزائرية 1958-1962:

I. نشاط وزارة الشؤون الخارجية من خلال مكتب القاهرة 1958-1962م:

لقد سبق وأن عرفنا أن نشاط الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني بدأ من القاهرة مقر البعثة الخارجية لجهة التحرير الوطني المشكلة من السادة "أحمد بن بلة"، "محمد خيضر"، و"حسين آيت أحمد"، ليخلفهما السيد "محمد لمين دباغين" بعد مؤتمر الصومام. عرف نشاط البعثة الخارجية لجهة التحرير الوطني نقلة نوعية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 ديسمبر 1958م، حيث أصبح لهذا النشاط بعدا رسميا وقانونيا من خلال مكتب القاهرة المقر المركزي لوزارة الشؤون الخارجية خاصة بعد الاعتراف الدولي الذي حظيت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفيما يلي عرض لأهم النشاطات المختلفة لمكتب القاهرة الذي ينشط تحت أوامر وزارة الشؤون الخارجية على المستوى الدولي.

أولا: النشاطات القنصلية:

الحقيقة شكلت الوثائق الرسمية للجزائريين المهجرين في مختلف دول العالم المشكلة الأساسية لوزارة الشؤون الخارجية، والتي أخذت على عاتقها ضرورة حلها حيث قام مكتب القاهرة بإصدار جوازات سفر للجالية الجزائرية المتواجدة بالقاهرة ومختلف الدول العربية والأوروبية بناء على الطلبات المقدمة لهذا المكتب باعتباره المقر الرئيسي لوزارة الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما قام بإعداد رخص العبور، وإعداد

(1)- عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الايديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 157.

التأشيرات، ورخص الإقامة، وغيرها من وثائق السفر الهامة لتنقلات الجزائريين المقيمين والقادمين والمغادرين من مصر.

كما أنيطت بهذا المكتب مهمة التنسيق بين مختلف وزارات الحكومة م.ج.ج إداريا بالسلطات المصرية، التي سهلت من عمل مختلف وزارات الحكومة المؤقتة⁽¹⁾.

ثانيا: النشاطات الإدارية:

أشرف مكتب استقلال الجزائر على عملية تنظيم وإدارة والتنسيق والإشراف على ستة عشرة (16) مكتبا خارجيا بمختلف دول العالم تابعين لوزارة الشؤون الخارجية ماليا وعلى مستوى الموظفين، و على عملية التوظيف كذلك عملية المراقبة الدولية لهذه المكاتب ونشاطاتها المتمثلة في مختلف الندوات والأيام الدراسية لخدمة الثورة التحريرية الجزائرية لكسب الرأي العام الدولي لصالح القضية الجزائرية⁽¹⁾، ومن بين مختلف القضايا التي عالجها مكتب القاهرة من خلال تدخله لدى السفارات الأجنبية الموجودة بالقاهرة هي حل مشاكل الطلبة، واللاجئين والجرحى الجزائريين الذين اضطرتهم الظروف للتواجد بهذه الدولة.

كما كان له دور كبير في تنظيم زيارات رسمية لمسؤولين قياديين من الحكومة المؤقتة ج.ج.ج. لبعض الدول المتعاطفة والداعمة للقضية الجزائرية مثل الصين الشعبية ويوغسلافيا، وكوبا وأندونيسيا وفنزويلا... إلخ، في إطار الدعاية لكسب رأي عام هذه الدول لدعم القضية الجزائرية ماديا ومعنويا⁽²⁾.

¹ -التقرير السابق لوزارة الشؤون الخارجية.

² -المصدر نفسه.

³ - شهد نشاط وزارة الخارجية اضطرابا منذ استقالة السيد لمين دباغين يوم 15 مارس 1959م، على اثر اغتيال أحد معاونيه وهو علاوة عميرة، وانعدام الثقة بينه وبين بعض وزراء الحكومة المؤقتة وخاصة السيد عبد الحفيظ بوصوف والذي اتهمه بعملية الاغتيال.

ورغم المجهودات المبذولة من قبل مكتب القاهرة لدعم القضية الجزائرية ماديا ومعنويا، إلا أن الخلافات التي نشبت بين أعضاء (1) الحكومة المؤقتة ج.ج. والوحدة التي قامت بين مصر وسوريا ممثلة في الجمهورية العربية المتحدة، عرقلت نشاط وزارة الشؤون الخارجية خاصة وحركة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في بعض الأحيان.

II. نشاطات المكاتب الخارجية 1958-1962:

ورثت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مكاتب خارجية كانت تسمى المكاتب الخارجية لجبهة التحرير الوطني والتي كانت تحت إشراف الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، وكانت موزعة في آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا⁽²⁾، أين عملت هذه المكاتب على تمثيل الثورة الجزائرية، والحكومة المؤقتة ج.ج. في المحافل والمهرجانات المقامة بهذه الدولة، وسنقوم بتقديم النشاطات المختلفة لهذه المكاتب بأقسامها الأربعة:

أولاً: مكاتب القسم العربي :

1. مكاتب المغرب العربي

بلغ عدد المكاتب التابعة لوزارة خارجية الحكومة م.ج.ج. بالدول العربية سبعة مكاتب بالإضافة إلى فيدراليتي تونس والمغرب الأقصى ، وهما بالأساس تابعتان لوزارة الداخلية برئاسة " لخضر بن طوبال"³ وهذه المكاتب هي:

²-قسمت حسب تقرير وزارة الشؤون الخارجية إلى أربعة أقسام، القسم الأفروآسيوي والقسم الأمريكي، والقسم الإفريقي، وقسم أوروبا الغربية، المصدر السابق.

²-استقر اللاجئين الجزائريون على طول الحدود التونسية الجزائرية ، في المدن التالية: قفصه، غاز الدماء، ساقية سيدي يوسف، انظر: المجاهد: العدد 14، 15 سبتمبر 1957، ص7.

³- لخضر بن طوبال :عضو لجنة 22، عضو إضافي مكتب و. ث.ج سنة 1956، قائد الولاية الثانية ما بين 1956-1957، مسؤول المصلحة OS- عضو المنظمة الخاصة في لجنة التنسيق والتنفيذ 1958، وزير الداخلية 1958-1960، وزير الدولة 1961-1962.

مكتب تونس، مكتب المغرب الأقصى، مكتب بغداد، مكتب ليبيا، مكتب عمان، مكتب جدة بالمملكة العربية السعودية، مكتب بيروت، مكتب دمشق، مكتب القاهرة.

أ_مكتب تونس:

لقد ارتبطت الجزائر تاريخيا وجغرافيا ونضاليا لعقود طويلة بتونس، كما كانت هذه الأخيرة ملجأً آمناً للاجئين الجزائريين إبان الثورة التحريرية، لذلك قامت جبهة التحرير الوطني الجزائري بإنشاء خلايا لجبهة التحرير الوطني بتونس من أجل تلبية متطلباتهم. تمثلت مهام مكتب تونس في حماية اللاجئين الجزائريين بتونس، وحل مشاكلهم الاجتماعية والإدارية والصحية، وتأطير الشباب الجزائري في النشاطات الكشفية والرياضية لإعدادهم للالتحاق بجيش التحرير الوطني الجزائري، وتنظيم عمليات جمع التبرعات المالية والعينية، والإعداد لشهادات المتعلقة بالحالة المدنية للاجئين، كما أشرف هذا المكتب على بيع جريدة المجاهد، وإيصال مناشير الثورة للاجئين وتوزيعها وتنظيم النشاطات الرياضية والموسيقية والمسرحية الشبانية⁽¹⁾، كما كان مطلوباً من تونس المساندة المطلقة للثورة الجزائرية، وخاصة بعد التعثرات في العلاقات بين الحكومة الجزائرية والرئيس بورقيبة وخاصة بعد استقلال تونس سنة 1956 والضغط الفرنسي عليها.

لقد كان البعد الجماهيري العامل الأساسي في دفع الحكومة التونسية والرئيس بورقيبة إلى تبني مواقف متقدمة وواضحة إزاء تواجد جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية التونسية، وخاصة بعد حادثة ساقية سيدي يوسف 1958/02/08م والاعتداء الفرنسي على قاعدة بنزرت التونسية في 20 جوان 1961م، والذي وجد صداه عند الحكومة

¹ -م.و. للأرشيف: تقرير وزير الداخلية 1959/1960، 011.

شنت القوات الفرنسية هجوماً جويًا قوامه 26 طائرة حربية، قامت بقنبلة مدينة ساقية سيدي يوسف الحدودية مع الجزائر، كانت حصيلة 100 شهيد و200 جريح.

الجزائرية المؤقتة التي أكدت على استعدادها لوقف المفاوضات مع فرنسا دعما للموقف التونسي⁽¹⁾.

الحقيقة لم تتوقف نشاطات تونس رغم الغيوم التي سادت العلاقات بين الحكومتين لأن الشعب التونسي كان السباق لاحتضان الثورة الجزائرية، ففي 15 أبريل 1960م احتضنت تونس الاحتفالات بيوم إفريقيا، الذي جمع كل الحركات الوطنية والتقدمية في العالم والذي أكد على معاداة الاستعمار واعتباره عدو الإنسانية، فكان حضور مناضلين جزائريين بشكل قوي وفعال تأكيدا على الإصرار على إسماع صوت القضية الجزائرية في مثل هذه اللقاءات، وبهذه المناسبة ألقى السيد "احمد يزيد" وزير الأخبار في الحكومة م.ج.م محاضرة ركز فيها على وحدة الكفاح الجزائري مع الدول الإفريقية ضد الإمبريالية، وأكد أن الثورة الجزائرية هي ثورة كل الشعوب الإفريقية التواقعة للاستقلال⁽²⁾.

ب- مكتب المغرب الأقصى:

يعود وجود مكتب المغرب الأقصى إلى سنة 1956م حيث اشرف عليه الشيخ خير الدين⁽³⁾، لكنه عرف بعض الصعوبات إلى غاية تأسيس الحكومة م.ج.م حيث عملت هذه الأخيرة على إعادة هيكلته ومنذ سنة 1959 تحسن آداؤه وأصبح أكثر فعالية ونشاطا.

تركز نشاط هذا المكتب أكثر في الجوانب الاجتماعية والإعلامية، حيث ساهم في توحيد جهود هيئات الثورة النشطة على التراب المغربي مثل الهلال الأحمر الجزائري

²-اسماعيل الدبش:المرجع السابق، ص116.

¹-جريدة المجاهد، العدد 66، 18 أبريل 1960، ص 1-5.

²- الشيخ خير الدين : من مواليد بسكرة، عضو لجمعية العلماء م.ج، إلتحق بالثورة التحريرية الجزائرية، فأصبح ممثلا لجهة ت.و.جفي المغرب الأقصى من سنة 1956م إلى 1962م، وعضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959م-1962م، ثم نائب من سنة 1962م-1964م، عارض بومدين فاصدر نداء رفقة السادة فرحات عباس، بن خدة وحسين لحول ضده.

والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين كما نشط في المجال الدعائي من خلال التنسيق مع عديد المنظمات والهيئات المغربية لجمع التبرعات وتعتبر حملة جمع التبرعات في شهر نوفمبر من سنة 1959م، من أنجح العمليات حيث اظهر الشعب المغربي تضامنا كبيرا مع الثورة الجزائرية.

منذ تجديد مكتب الرباط، أنيطت به ربط علاقات واتصالات بالصحافة المغربية والدولية، وتزويدها بالأخبار الرسمية للثورة الجزائرية، كما أشرف على إعادة طبع وتوزيع جريدة المجاهد والقرارات والبيانات الصادرة عن الحكومة م.ج.ج وإجراءات لقاءات أسبوعية ودورية في إذاعة المغرب.

ومن بين أهم النشاطات التي ساهم في تأطيرها مكتب الرباط بالتنسيق مع السلطات المغربية وبموافقة محمد الخامس، إضراب 01 نوفمبر 1960م بمناسبة مرور الذكرى السادسة للثورة التحريرية الجزائرية، حيث عم هذا الإضراب جميع أنحاء التراب المغربي دعم بمظاهرات شعبية رفعت شعار الحرية والاستقلال للشعب الجزائري، وبهذه المناسبة وجه ملك المغرب خطابا للأمة قائلا: "...أيها الشعب المغربي، إن يوم الجزائر هو يومنا ومن واجبنا أن نواصل مساعدتنا ومساندتنا للجزائر... إن تحرير الجزائر مسألة حياة أو موت بالنسبة لنا لأنه الضمان الأكبر لحريرتنا ولوحدة المغرب العربي..."⁽¹⁾.

كما ساهم في إنجاح زيارة السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي قام بزيارة تفقدية للقاعدة الحدودية المغربية، وعاین عملية التنسيق المشتركة مع الجانب المغربي لدعم الثورة التحريرية الجزائرية، كما قام بعديد النشاطات الإعلامية والسياسية من خلال تنظيم زيارات للمدن المغربية لدعم القضية الجزائرية خاصة المدن الموجودة على الحدود الجزائرية المغربية⁽²⁾.

1- الملك محمد الخامس: خطاب في إذاعة المغرب الأقصى بمناسبة إحياء ذكرى أول نوفمبر، للمزيد انظر: المجاهد: العدد 28، 14 نوفمبر 1960، ص 6.

2- المجاهد: العدد 114، 6 فيفري 1962، ص 1-3.

لم تتوقف جهود هذا المكتب عند هذه الأعمال بل كان يقوم بحملات لجمع تبرعات مواد طبية بشكل دوري وذلك بالتنسيق مع السلطات المغربية ، حيث لعبت الجماهير المغربية دورا أساسيا في التأثير على الحكومة المغربية لاتخاذ هذا الموقف كما كان للملك الحسن الثاني دورا متقدما من القضية الجزائرية في هذه المرحلة من النضال الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، رغم أن هذا التأييد كان ناتجا بالدرجة الأولى من تخوف النظام المغربي من امتداد الثورة الجزائرية، إلى الأراضي المغربية وبالتالي تهديده بعدم الاستقرار. لقد كانت الجماهير المغربية في حالة غليان ضد فرنسا كونها مرت بنفس التجربة، لهذا وجد قرار الحكومة م.ج.ج في التفاوض مع الجانب الفرنسي ارتياحا خاصا من قبل الحكومة والملك المغربي باعتباره خطوة باتجاه حل للقضية الجزائرية واستتباب الأمن في المغرب العربي⁽¹⁾.

ج- مكتب ليبيا:

كغيرها من دول المغرب العربي افتتحت الحكومة المؤقتة مكتبا بليبيا تابعا لوزارة الخارجية الجزائرية الموجود مقرها بالقاهرة، كون ليبيا كانت دائما السباقة إلى احتضان الثورة التحريرية الجزائرية.

لقد نشط هذا المكتب في مجال التعبئة الجماهيرية حيث نظم تظاهرات جزائرية دورية بحضور السلطات المركزية والمحلية، تضمنت شعارات مساندة للشعب الجزائري ومداخلات وندوات أطرتها شخصيات وطنية جزائرية ، كذلك نظم هذا المكتب حملات لجمع التبرعات المالية والطبية والغذائية لصالح الشعب الجزائري لدعم صموده في داخل الجزائر⁽²⁾، حيث تميز الموقف الرسمي اتجاه الثورة التحريرية الجزائرية بالوحدة بين الشعب والحكومة خلال كل مراحل الثورة التحريرية، لذلك كانت أبواب الإذاعة الليبية

¹-المجاهد: العدد 71، 27 جوان 1960، ص 4.

²-اسماعيل الدبش: المرجع السابق، ص، ص 119-120.

مشرعة أمام الوفد الجزائري الموجود بليبيا وحتى الوفود الجزائرية والشخصيات الوطنية الجزائرية التي تزور طرابلس.

لقد كانت بيانات الثورة بالداخل والحكومة م.ج.ج سواء بمرحلتها بالقاهرة أو بتونس تذاع، من قبل نشطاء مكتب طرابلس عبر إذاعة صوت الجزائر من طرابلس وبنغازي وتزود الشعب الليبي والجالية الجزائرية الموجودة بليبيا بتطورات الثورة التحريرية الجزائرية، تفصح ممارسات الجيش والسلطات الفرنسية في حق الشعب الجزائري⁽¹⁾.

قام المكتب في 12 فيفري 1959م بتنظيم لقاء صحفي بين فرحات عباس رئيس ح.م.ج.ج على هامش زيارته الرسمية لليبيا مع صحفيين ليبيين أكد فيها امتنانه للدعم الليبي حكومة وشعبا للشعب والثورة الجزائرية حتى استرجاع الجزائر لسيادتها⁽²⁾، كذلك قام المكتب بنفس العمل مع السيد بن يوسف بن خدة أثناء زيارته لليبيا في ديسمبر 1961م، الذي شكر فيها ليبيا على دعمها المطلق للقضية الجزائرية⁽³⁾.

لم يتوقف نشاط مكتب طرابلس عند هذا الحد بل قام بالتنسيق مع نشطاء ليبيين لحملة لمقاطعة البضائع الفرنسية، كما نسقوا مع بعض الصحف الليبية لنشر قائمة ضمت الشركات التي تثبت تعاملها مع فرنسا وسميت بالقائمة السوداء⁽⁴⁾.

باختصار شكلت ليبيا ممرا استراتيجيا ومنبرا حرا لنشاط الوفد الجزائري المتواجد بها كون الموقف الرسمي الليبي كان موقفا متميزا وإيجابيا اتجاه الثورة التحريرية الجزائرية، كون ليبيا لم يكن لها ارتباط مباشر بالسلطات الاستعمارية، ما سمح للنظام الملكي بالتصرف بالاستقلالية بل بعداء كون جزءا من أراضيها (منطقة فزان) كانت محتلة من

1-إسماعيل الدبش : المرجع السابق ، ص 119.

2-المجاهد:العدد 111، 25 ديسمبر 1961، ص 5.

3-المجاهد:المصدر نفسه، ص 5. انظر الملحق رقم 14.

4-إسماعيل الدبش: المرجع نفسه، ص 124.

قبل فرنسا، بالإضافة إلى نجاح الممثلين الجزائريين بليبيا في إقناع الملك بأن جبهة التحرير الوطني لها استقلالية القرار وليس هدفها زعزعت استقرار جيرانها⁽¹⁾.

2_ مكاتب المشرق العربي :

أ- نشاط مكتب العراق:

كان على رأس هذا المكتب السيد احمد بودة²، ممثلاً لجبهة التحرير الوطني، ليخلفه السيد بوبحية أيام قبل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبعد الثورة العراقية ضد النظام الملكي التي جاء بالنظام الجمهوري بقيادة عبد الكريم قاسم، كما كانت الأجواء الثورية التي خيمت على العراق في تلك الفترة، مناسبة لنشاط هذا المكتب من خلال ممثليه الذين لم يدخروا جهداً لإيصال صوت الثورة الجزائرية للشعب العراقي لكسب مزيد من الدعم لصالح القضية الجزائرية.

نشط ممثلو الحكومة م.ج.ج بالعراق في جميع المجالات حيث نجح في المجال الإعلامي وبموافقة الحكومة العراقية من إصدار نشرة إعلامية دورية وتوزيعها في العراق وبعض الدول المجاورة لإيصال صوت الثورة التحريرية الجزائرية، كما تمكن ممثلو المكتب بالعراق من توزيع بيانات ومناشير الثورة على كثير من صحفيين وصحف العراق لنشرها في بعض الصحف العراقية كذلك كان لمكتب العراق دوراً بارزاً من خلال اتفائه مع السلطات العراقية باستضافة شخصيات وطنية جزائرية في الإذاعة العراقية⁽³⁾.

لقد بلغ نشاط مكتب العراق أوجه، من خلال التنسيق المستمر والدائم مع السلطات العراقية حيث نجح في كسب التأييد المطلق للثورة المطلق للثورة ففي خطوة جريئة للسلطات العراقية أوقفت بتاريخ 13 نوفمبر 1958م، نشاطاتها وتعاملاتها الاقتصادية مع

¹-إسماعيل الدبش: المرجع السابق، ص 118.

²-أحمد بودة : مناضل في حزب الشعب، مارس مهنة التعليم، سجن من قبل السلطات الفرنسية، لكنه هرب سنة 1956م والتحق بالثورة التحريرية الجزائرية بها انظر: عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، التاريخ القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986:

³-إسماعيل الدبش: المرجع نفسه، ص 94.

الحكومة الفرنسية وخاصة في مجال بناء الطرق وإقامة الجسور وبناء السدود والمنشآت العامة التي كانت تنفذ من قبل شركات كبرى فرنسية⁽¹⁾.

أما على المستوى الجماهيري فكانت التعبئة عامة والنشاط خصب من خلال تنظيم المظاهرات والاحتجاجات المتكررة وخاصة في كل سنة في ذكرى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، كما فتح العراق أبوابه لممثلي الجزائر في تنظيم وبرمجة أسابيع الجزائر بالعراق بشكل دوري⁽²⁾.

إلى جانب توقيعه لاتفاقية تسمح للطلبة الجزائريين الموجودين بالعراق بالتدريب في كلياتها العسكرية حيث وصل عدد المتخرجين من هذه الكليات الحربية العراقية حوالي أربعين طالبا برتبة ملازم و 27 طالبا طيارا عام 1962م⁽³⁾، وقدّر عدد الطلبة الجزائريين المتدرسين بالمؤسسات العراقية والذين تم تسجيلهم بالتنسيق مع مكتب بغداد نهاية سنة 1958 حوالي 29 طالبا.

لم يدخر ممثلو جبهة التحرير الوطني بالعراق أي جهد في أي مناسبة وفي أي مجال للمشاركة والتعريف بالقضية الجزائرية فكان للرياضة أيضا نصيبا من هذا النشاط، ومن الفعاليات الرياضية نظم المكتب لفريق كرة القدم لجبهة التحرير الوطني جولة من المقابلات مع مختلف الأندية الرياضية العراقية، حيث أظهر العراقيون بهذه المناسبات تعاطفا وتضامنا كبيرين تجاه الثورة الجزائرية، حيث حظي الفريق الجزائري بترحيب شعبي ورسمي كبيرين زاد من دعم العراق للثورة التحريرية العراقية⁽⁴⁾.

¹-المجاهد:العدد 33، 8 ديسمبر 1958، ص 6.

²-المجاهد:العدد 82، 14 نوفمبر 1960، ص، ص6-7.

³-مسعود خرنان: العراق والثورة الجزائرية 1954م-1962م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص 155.

⁴-م.م.و. للأرشيف: م.و.ث.ج. تقرير وزارة الشؤون الخارجية.

الواقع أن النظام الجمهوري الثوري الجديد في العراق ساند ودافع عن القضية الجزائرية، ودعم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبكفي للتاريخ أن جمهورية العراق تعتبر أول دولة عربية اعترفت بهذه الحكومة، ودعمتها دبلوماسيا وعسكريا.

ب- مكتب الأردن:

افتتح مكتب الجزائر بعمان بالأردن في جانفي 1958م قبل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حيث عرف نشاطا حثيثا بعد تأسيسها، وذلك تحت رئاسة السيد عبد الرحمان بن يعقوب⁽¹⁾، حيث عمل مكتب عمان بشكل رسمي منذ شهر جويلية 1958م، ويعتبر أول باكورة نشاطاته إصدار نشرية شهرية إعلامية استمرت بالصدور بشكل شهري إلى غاية جوان 1959م لتتحول إلى نشرية أسبوعية⁽²⁾، أما في المجال الإعلامي خصصت الإذاعة الأردنية حصة للثورة التحريرية والحكومة المؤقتة ج.ج يتم إعدادها من قبل القسم الإعلامي لمكتب عمان⁽³⁾.

عقد السيد عبد الرحمان بن العقون عديد الندوات الصحفية، الهدف منها تحسين الشعب الأردني بمعاناة الشعب الجزائري بالداخل، كما أشرف هو والقائمون على شؤون المكتب بتنظيم أيام احتفالية للجزائر بالمدن الأردنية التي احتشدت لها جماهير غفيرة من الشعب الأردني⁽⁴⁾، حيث استطاع المكتب الحصول على ترخيص ملكي لمزاولة طلاب جزائريين لدراساتهم سواءا بالمؤسسات العادية أو بالمؤسسات العسكرية الأردنية، حيث تم

¹- عبد الرحمان بن يعقوب: عضو بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ممثل جبهة التحرير الوطني ثم الحكومة م.ج.ج. بالعربية السعودية من سنة 1957م إلى غاية 1962م يعتبروا من أوائل من التحقوا بالوفد الخارجي المتواجد بالقاهرة سنة 1956م، ترأس المجلس الإسلامي الأعلى، للمزيد انظر:

-Abdrahmane Kiouane : Les Debuts d'une Diplomatie de Guerre (1956-1962), Ed, Dahlab, Alger, 1999, page, presentation.

²-م.م.و. للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق.

³-م.م.و. للأرشيف: المصدر نفسه.

⁴-م.م.و. للأرشيف: المصدر نفسه..

تسجيل 6 طلاب في المدارس العسكرية، في شهر ديسمبر سنة 1958م، بالإضافة إلى عديد الطلبة المنتسبين إلى كليات أردنية في التعليم العالي.

أما في مجال الدعم المادي أنشأ المكتب بالتنسيق مع السلطات الأردنية لجنة لجمع التبرعات والمساعدات للاجئين الجزائريين بالأردن فأهم هذه الحملات حملة جويلية 1958، وحملة ديسمبر 1958م والتي ساهمت فيها عديد المنظمات على غرار منظمة نساء نابلس، طولكرم، ورام الله، والجمعية الخيرية المستجبة بإيعاز من البطريرك⁽¹⁾.

ج-مكتب المملكة العربية السعودية:

تأسيس مكتب الجزائر بجدة السعودية في أفريل 1958م، برئاسة السيد عباس بن الشيخ الحسين الذي بذل جهودا كبيرة للتحرك داخل الأراضي السعودية لخصوصية النظام بهذه الدولة حيث وجد نفسه مجبرا على الحصول على تراخيص دورية من أجل التمكن من القيام بحملات لجمع التبرعات والإعانات للثورة.

أمام هذه الصعوبات ولضمان جمع تبرعات مالية للثورة واللاجئين الجزائريين داخل المملكة وحتى خارجها، استصدر المكتب دفاتر اشتراكات منتظمة خاصة بالجالية الجزائرية المتبرعة ونجح المكتب في هذه العملية رغم عديد الصعوبات والعراقيل⁽²⁾.

لم تتوقف جهود هذا المكتب عند هذا الحد، لكونه وجد في مواسم الحج المتعاقبة مناسبات هامة للقيام بالدعاية لصالح الثورة التحريرية في أوساط الحجاج القادمين من جميع أنحاء العالم، الذين تعاطفوا مع القضية الجزائرية وكانت لهم مساندات عينية تم جمعها بمساعدة الطلبة الجزائريين بالسعودية وجهت لدعم صمود الشعب الجزائري بالداخل⁽³⁾.

1-المصدر السابق.

2-م.م.و. للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية، المصدر نفسه.

3-المصدر نفسه.

الحقيقة كان تقرير وزارة الشؤون الخارجية المقدم من قبل السيد الأمين دباغين للمجلس الوطني للثورة التحريرية سلبيا فيما يخص الدعم السعودي للثورة، لكن المشرفون على المكتب وصلوا جهودهم من خلال اتصالاتهم المباشرة بعلماء الحرم النبوي طالبيين منهم التطرق إلى معاناة الشعب الجزائري الذي يريزح تحت الاستعمار الفرنسي وهذا ما وجد صدى إيجابيا في مرات عديدة.

-ثانيا: مكاتب قسم إفريقيا وآسيا:

الواقع أن القضية الجزائرية عرضت لأول مرة وبشكل رسمي وحظيت بالدعم المعنوي والدبلوماسي من قبل الدول الأفروآسيوية في مؤتمرها الأول، مؤتمر الشعوب الأفرو-آسيوية الذي عرف بمؤتمر باندونغ المنعقد من 18 إلى غاية 24 أبريل 1955، بمدينة باندونغ باندونيسيا والذي وجه فيه المؤتمر الدعوة للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة وعلى رأسهم السادة "أحمد بن بلة"، و"حسين أيت أحمد"، و"أحمد يزيد"، حيث عبر فيه رؤساء هذه الدول وخاصة رئيس مصر واندونيسيا، وخلص المؤتمر إلى إعداد مذكرة لعرضها على مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة تقدمها السعودية وهذا ما تم فعلا.

لقد كان لهذا المؤتمر صدى كبيرا ولمقرراته التي كانت نواة تأسيس حركة عدم الانحياز فمن هذا المنطلق وجد الشعب الجزائري في أصدقائه الأفارقة والآسيويين أكبر داعم لقضية ثورته التحريرية.

1- مكاتب قسم إفريقيا:

رغم أن الجزائر دولة إفريقية، ولها حدود جغرافية مع بعض الدول الإفريقية، ورغم توصيات مؤتمر باندونغ بخصوص مساندة ودعم القضية الجزائرية، إلا أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تفتتح مكاتب لها بقارة إفريقيا حتى جانفي 1960م، لذلك لم يكن للشعوب الإفريقية وخاصة الناطقة بالانجليزية دراية تامة بمعاناة الشعب الجزائري.

طالب السيد وزير خارجية الحكومة المؤقتة ج.ج. محمد لمين دباغين " بضرورة التوجه باتجاه إفريقيا لذلك تم فتح مكتب بالعاصمة الغانية أكرا، لكونها تقع في منطقة اتصال مع بقية البلدان الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، أما عن التأييد الإفريقي للثورة الجزائرية فقد كان محدودا وتضمن تظاهرات وندوات ونشاطات دبلوماسية، كما كان لبعض الدول الإفريقية موقفا سلبيا اتجاه الثورة التحريرية الجزائرية منها دول السنغال التي اتخذت موقفا مساندا للاستعمار الفرنسي تجسد خاصة في مشاركة عناصر من جيشها في معارك مع الجيش الفرنسي ضد جيش التحرير الوطني الجزائري، لكن لم يمنع ذلك تعاطف شرائح من الشعب السنغالي مع الثورة الجزائرية، كما شهد الجيش السنغالي المتواجد بالجزائر تمرد العديد من عناصره ورفضهم المشاركة في قتل الجزائريين⁽¹⁾.

الواقع أن الدول الإفريقية سواء المستقلة أو التي لم تحصل على استقلالها، لم تتحرر من التبعية للاستعمار، ما أثر سلبا على موقف حكومات هذه البلدان من افتتاح مكاتب للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بهذه الدول.

2_ مكاتب القسم الآسيوي :

أ- مكتب الهند:

أسس المكتب مباشرة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة وعين السيد "شريف قلال" مسؤولا مؤقتا لهذا المكتب ويساعده السيد توفيق بوعتورة ، مباشرة بعد بداية نشاطه لم يدخر السيدان " قلال وبوعتورة" جهدا لخدمة القضية الجزائرية، حيث كانت مناسبة انعقاد مؤتمر حزب المؤتمر الهندي الحاكم في جانفي 1959، مناسبة استضافت وفدا من مكتب الجزائر بالهند و قدم كلمة في هذا المؤتمر عبروا فيها عن المجازر التي يتعرض لها الشعب الجزائري من قبل المستعمر الفرنسي.

¹-المجاهد:العدد 81، 1 نوفمبر 1960م، ص 14.

كذلك شارك وفد من هذا المكتب في التجمع الأفروآسيوي المنعقد بنيو دلهي في شهر سبتمبر 1959م، قدموا فيه مداخلة تدين التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية⁽¹⁾، كما أشرف مكتب الهند على تحضيرات زيارة بعثة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى الهند وباكستان في شهر أبريل 1959م، لكن الحدث الأبرز الذي نشط فيه المكتب بصورة كبيرة هو حادثة اغتيال النقابي الجزائري الشهيد "عيسات ايدر" في شهر أوت 1959م، حيث نظم المكتب فعاليات ومظاهرات كبيرة شارك فيها جزائريون ومواطنون هنديون بمشاركة شخصيات من حزب المؤتمر الهندي عبر فيها الشعب الهندي عن دعمه للقضية الجزائرية⁽²⁾.

لقد كانت للذكرى الخامسة لاندلاع الثورة الجزائرية في يوم 1 نوفمبر 1959م، مناسبة نظم فيها مكتب الجزائر بنيودلهي بالتنسيق دائما مع حزب المؤتمر الهندي تجمعا كبيرا بالعاصمة الهندية بنيودلهي، قدم فيه السيد "قلال" كلمة عن معاناة الجزائريين من جراء الممارسات الفرنسية المناهية لحقوق الإنسان حيث هتف المتجمعون بحياة الثورة وضرورة دعمها سياسيا وماليا من قبل الهند والمجموعة الأفروآسيوية⁽³⁾.

ب- مكتب اليابان بطوكيو:

تأسس هذا المكتب بقرار من لجنة التنسيق والتنفيذية في يوم 29 جويلية 1958م، وعين على رأسه السيد "عبد الرحمان كيوان"، وقد شمل نشاط هذا المكتب كل من اليابان والشرق الأقصى⁽⁴⁾، والحقيقة واجه مكتب الجزائر بطوكيو صعوبات جمة، وذلك راجع لإستراتيجية اليابان الموالية للغرب، وكذلك للبعد الجغرافي بين الجزائر واليابان، ولجهل اليابانيين بحقيقة الثورة الجزائرية والجرائم المقترفة من قبل الاحتلال الفرنسي.

¹- م.م.و.و. للأرشيف: م.ح.م.ج.ج. و. ش.خ: تقرير النشاط الدبلوماسي نوفمبر 1958، مكتب نيودلهي، ع: 07، م: 01، و: 04. انظر الملحق رقم 40.

²- م.م.و.و. للأرشيف: م.ح.م.ج.ج. و. ش.خ: تقرير النشاط الدبلوماسي نوفمبر 1958، المصدر نفسه.

³- م.م.و.و. للأرشيف: م.ح.م.ج.ج. و. ش.خ: المصدر نفسه.

⁴- م.م.و.و. للأرشيف: وزارة الخارجية، المصدر نفسه.

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، سعى السيد عبد الرحمان كيوان لدى الحكومة اليابانية للاعتراف بالحكومة المؤقتة ج.ج، حيث عقد المكتب ندوة صحفية يوم 25 سبتمبر 1958م بالعاصمة طوكيو للتعريف بالحدث وكذلك لدعوة الحكومة اليابانية والشعب الياباني لدعم الشعب الجزائري وقضيته العادلة⁽¹⁾. اتجه ممثلو الجزائر بطوكيو إلى الحزب الاشتراكي الياباني واللجنة اليابانية للتضامن الأفروآسيوي رغبة منهم لمساعدتهم لدى الحكومة اليابانية والبعثة اليابانية بنيويورك من أجل دعم القضية الجزائرية بالأمم المتحدة⁽²⁾، وتعتبر لقاءات السيد عبد الرحمان كيوان، بموظفين ساميين من وزارة خارجية اليابان بالعاصمة طوكيو خلال أشهر جانفي، جوان، جويلية، أوت وسبتمبر 1959م⁽³⁾ محاولة لكنها غير موفقه بسبب الموقف الرسمي الياباني المتحفظ حيال السياسة الفرنسية في الجزائر، لذلك طلب السيد كيوان من الجامعة العربية إصدار موقف حول سياسة اليابان وموقفه من الثورة الجزائرية وضرورة دعم الجامعة العربية لموقفه هذا⁽⁴⁾.

اغتنم مكتب الجزائر بطوكيو، عقد اليابان للندوة الدولية ضد القنابل النووية والهيدروجينية بهيروشيما في أوت 1959م، ليشارك فيها بوفد ترأسه السيد عبد الرحمان كيوان، الذي قدم مداخلة مؤثرة جدا كان لها الأثر البالغ في قرارات هذه الندوة.

لقد أثمرت جهود السيد كيوان وخاصة مشاركة في ندوة هيروشيما، بتفاعل الشعب الياباني من خلال تجمعات وتظاهرات ضد التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية⁽⁵⁾، كما نجح السيد "كيوان" في الاتصال بمنظمات يابانية حكومية وغير

¹- م.م.و. للأرشيف م.ح.م.ج.ج. و.ش.خ: تقرير عن النشاط الدبلوماسي نوفمبر 1958، المصدر السابق.

²- المصدر نفسه.

³- م.م.و. للأرشيف: م.ح.م.ج.ج. و.ش.خ: المصدر السابق.

⁴- المصدر نفسه.

⁵- المصدر نفسه.

حكومية، مثل الصليب الأحمر الياباني وجمعية الصداقة اليابانية العربية، وجمعية مسلمي اليابان والحزب الليبرالي الديمقراطي⁽¹⁾.

لقد كانت الذكرى الخامسة لاندلاع الثورة التحريرية الجزائرية مناسبة للإعلان عن إنشاء جمعية الصداقة الجزائرية اليابانية التي شرع السيد "كيوان" في التحضير لإنشائها منذ شهر فيفري 1959م⁽²⁾،

الواقع أن الحكومة اليابانية لم تكن على إطلاع تام بالقضية الجزائرية، لذلك كانت بمنأى عن دعمها، كما اتسمت مواقفها بضعف التعاون مع البعثة الجزائرية بطوكيو وذلك راجع لكون اليابان يدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكبر حلفاء فرنسا، ومع ذلك تمكن مكتب طوكيو من النشاط باتجاه الشعب الياباني وبعض المؤسسات الخيرية والعمالية التي تفاعلت بشكل إيجابي مع الثورة التحريرية الجزائرية.

-ثالثا: مكاتب القسم الأمريكي:

نظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية، حليف فرنسا الاستراتيجي، ترشح لرئاسة مكتب نيويورك السيد "محمد يزيد"⁽³⁾ من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ إلى غاية ديسمبر 1958م، كونه شخصية نضالية وسياسية محنكة، ليخلفه السيد "عبد القادر شندرلي" بعد توليه لوزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة ج.ج⁽⁴⁾.

ينشط هذا المكتب في عديد المناطق من أمريكا، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا اللاتينية، كما أنطيت بالمكتب عدة مهام ونشاطات أهمها الاتصالات

1- المصدر السابق .

2-المصدر نفسه.

3- محمد يزيد :عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ 1950م إلى غاية 1954م، ثم رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني بنيويورك خلال سنوات 1955م-1958م، ثم وزير الإعلام في الحكومة، م.ج.ج خلال سنوات 1958م-1961م، فوزيرا للمالية في حكومة أحمد بن بلة ثم رئيسا للمركز الوطني للدراسات الإستراتيجية.

4-م.م.و. للأرشيف: تقرير وزير الخارجية، 1960/01/05، 007 .

ببعثات الدول دائمة العضوية وغير الدائمة في الأمم المتحدة⁽¹⁾، كذلك التحضير لعدة أنشطة أهمها:

إعداد وثيقة عن الجزائر، والتي دعمتها واحد وعشرون (21) دولة من الكتلة الأفروآسيوية يوم 10 جويلية 1959م، لعرضها على مجلس الأمن الدولي.

إعداد وثيقة بخصوص التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية.

تقديم طلب للجمعية العامة للأمم المتحدة، لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها في دورتها الرابعة عشر، ضمن الكتلة الفرو-آسيوية.

تنظيم مظاهرات احتجاجية في 15 أوت 1959م، بالتنسيق مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين والفيدرالية النقابية الأمريكية AFL-CIO، إثر اغتيال الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين والتي وجدت صدى كبيرا لدى الأمريكيين⁽²⁾.

تنظيم لقاءات إعلامية مع بعض الصحف الأمريكية للتعريف بالقضية الجزائرية.

قامت ممثلية الجزائر بتنظيم محاضرات بالجامعات الأمريكية بهدف تعريف الطلبة الأمريكيين بالقضية الجزائرية، وكذلك لمواجهة الدعاية الفرنسية القوية بالولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

القيام بجولة في أمريكا اللاتينية كانت بدايتها في سبتمبر 1959م، دعما للقضية الجزائرية⁽⁴⁾.

لم تكن مهمة مكتب نيويورك سهلة، بل كانت محفوفة بالمخاطر والمصاعب أعاققت أنشطة أهمها:

1. عدم التنسيق بين الحكومة م.ج.و ممثلي البعثة نيويورك.

¹-تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن نشاط مكتب ج.ت.و بنيويورك أنظر الملحق رقم 25.

²-تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن نشاط مكتب ج.ت.و بنيويورك: المصدر السابق.

³-المصدر نفسه.

⁴-المصدر نفسه.

2. عدم قدرة المكتب على تغطية الرقعة الجغرافية الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية.

رابعا: مكاتب القسم الاوروبي:

1- أوروبا الغربية:

أ- مكتب روما إيطاليا:

تأسس هذا المكتب في سنة 1957م بعد تأسيس الحكومة المؤقتة ج.ج. حيث اشرف عليه السيد "الطيب بولحروف"⁽¹⁾ ابتداء من شهر أكتوبر 1969م⁽²⁾.

لقد تمتع السيد الطيب بولحروف بشخصية أهله لربط علاقات بمختلف الأوساط السياسية والنقابية والدينية الإيطالية، وسهلت عليه النشاط داخل الأراضي الإيطالية لكسب تأييد الشعب الإيطالي للقضية الجزائرية، الذي ركز في تحركاته على ربط علاقات مع المسؤولين الإيطاليين وقد نجح في لفت أنظارهم للقضية الجزائرية، وتجسيد ذلك في اللقاءات والاتصالات التي جمعت بين الجانبين الجزائري والإيطالي، منها لقاء السيد بولحروف بالأمين العام لوزارة الخارجية الإيطالي آنذاك السيد "ألود" "Aloud" وبمسؤول الحزب الاشتراكي الإيطالي⁽³⁾.

ونظرا لما تتمتع به الكنيسة الكاثوليكية بالفاتيكان من نفوذ على الحكومة الإيطالية والأوساط الشعبية، اتجه ممثلو المكتب بإيطاليا للاتصال مع بابا الفاتيكان بمساعدة

¹-الطيب بولحروف: مناضل في حزب الشعب الجزائري ثم عضو في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال سنوات 1951-1954م، ثم عضو في فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1956م-1957م، ثم ممثلا لجبهة التحرير الوطني بسويسرا 1958م، ثم في روما 1959م، 1962م، ثم سفير للجزائر بإيطاليا ثم يوغسلافيا ثم الأرجنتين وبعد ذلك البيرو.

²-م.م.و. للأرشيف: م.م.و. للأرشيف: ح.م.ج.ج.و.ش.خ: 1959م/1960م، تقرير وزير الخارجية، المصدر السابق. انظر الملحق رقم 22.

³-م.م.و. للأرشيف: تقرير وزير الخارجية، 013.

اندونيسية، لكن محاولة اغتيال السيد بولحروف في شهر جويلية 1959م، من خلال محاولة تفجير سيارته أدت إلى توقف المكتب مؤقتا عن نشاطه، ليعاوده بعد تدخل السفراء العرب لدى وزير الخارجية الإيطالي و أكدوا له عن دعم الدول العربية للقضية الجزائرية⁽¹⁾.

ب. مكتب سويسرا:

لقد لجأ المناضلون الجزائريون في وقت مبكر إلى سويسرا وعلى رأسهم السيد "محمد بوضياف" منسق لجنة الستة، والسيد "فرحات عباس" بعد التحاقه بالثورة التحريرية سنة 1956 حيث اتخذوا من مدن برن وزيوريخ، أماكن لتحركاتهم ونشاطهم لصالح الثورة التحريرية الجزائرية⁽²⁾.

ترأس مكتب جبهة التحرير الوطني بسويسرا السيد "سي عبد الوهاب" إلى غاية قيام السلطة السويسرية بحضر نشاط جبهة التحرير الوطني الجزائري، حيث نشط ممثلو مكتب سويسرا في مدينة لوزان من خلال جمع وإحصاء الجزائريين المقيمين بسويسرا، ورغم قلة عددهم حاولوا جمع التبرعات والاشتراكات لدعم الثورة التحريرية، ولم يتوقف نشاط المكتب عند هذه المبادرات بل تعداها إلى الجانب الدعائي رغم الرقابة المفروضة عليه من قبل السلطات السويسرية إلا أن المكتب نجح من خلال تنشيط الطلبة الجزائريين المتواجدين في سويسرا الذين قاموا بتنظيم سهرات وندوات تم فيها دراسة القضية الجزائرية أمام ممثلي طلبة الجامعات السويسرية والذين تجاوبوا وتعاطفوا معها وخاصة ممثلو الطلبة البروتوستانت بجنيف⁽³⁾.

وفي إطار التعريف بالقضية الجزائرية إعلاميا، نشط المكتب بقوة لتوزيع جريدة "المجاهد"، وبيانات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفدرالية جبهة التحرير الوطني

1-المصدر نفسه.

(2) - م.م.و. الأرشيف: و.ش.خ.: تقرير عن مهمة محمد بوضياف في بيرن، ع، 01، م: 01، و: 01.

(3) - انظر الملحق رقم 27.

بفرنسا وتقارير عن الثورة التحريرية والانتهاكات الفرنسية في حق الشعب الجزائري⁽¹⁾، بالإضافة إلى جمع الملابس لصالح اللاجئين الجزائريين المتواجدين بكل من تونس والمغرب الأقصى، وهذا ما جاء في نص الاتفاقية المبرمة بين مكتب سويسرا والسيد "مهنوير" M. HEGNAUER ممثل المصلحة المدنية الدولية بزوريخ.⁽²⁾

ج. مكتب مدريد بإسبانيا:

على غرار بقية الدول الأوروبية ولإسماع صوت الثورة التحريرية الجزائرية ومعاونة الشعب الجزائري للرأي العام الأوروبي جميعا، لم تتردد جبهة التحرير الوطني بفتح مكتب لها بعاصمة إسبانيا مدريد ترأسه السيد محمد محبوب، ومن خلال دراستنا لأوضاع وعمل هذا المكتب وجدنا أنه نشط في ظروف جد صعبة نظرا لأوضاع الداخلية إسبانيا والتي تميزت بسيطرة النظام البوليسي الدكتاتوري للجنرال فرنكو، وما ميزه من تضيق الخناق على وسائل الإعلام والمعارضة، وهذا ما كان عثرة في خطى المكتب الذي سعى إلى التعريف بالقضية الجزائرية من خلال الكتابات عنها في الصحف الجزائرية، لكنهم أخفقوا في ذلك لأن الرقابة كانت مشددة على مثل هذه المواضيع.

رغم هذه المعوقات إلا أن المكتب تمكن بعد عدة إخفاقات من النجاح في توزيع نسخ من جريدة "المجاهد"، في بعض المناسبات، كما تمكنوا من توزيعها بشكل دوري ومنتظم على سفارات الدول الصديقة والمتعاطفة مع القضية الجزائرية الموجودة في إسبانيا.⁽³⁾

لم تتوقف مجهودات المكتب عند هذا الحد بل كانت له محاولات باتجاه الطبقة المثقفة وأساتذة الجامعات الإسبانية، حيث نجح ممثلو مكتب مدريد في شهر أفريل من سنة 1959 في محاولة تأسيس لجنة مساعدة الجزائر ضمن معهد الدراسات الإسلامية

(1) م.م.و.و. للأرشيف: م.م.و.ل.ج: تقرير وزارة الخارجية، ع 2، م 15.

(2) م.م.و.و. للأرشيف، المصدر نفسه.

(3) انظر الملحق رقم 28.

بالعاصمة مدريد، بفضل الصحفي المتعاطف مع القضية الجزائرية "ميغال سانزغارزون"، إلا أن المحاولة أجهضت لاحقا بسبب العراقيل من قبل السلطات الإسبانية.

أما فيما يخص جمع التبرعات للثورة الجزائرية واللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب فإن العملية واجهت وضعا صعبا من خلال حصرها نظرا للظروف الاقتصادية المتدهورة والوضع السياسي غير المستقر بها⁽¹⁾، و رغم كل هذه المشاكل والعقبات تمكن رئيس مكتب مدريد السيد "محبوبي" من الاجتماع بتاريخ 3 جويلية 1959 مع العقيد "كاساس" "KASSAS" نائب قائد الأركان المسؤول عن الاستخبارات، والذي أطلعه على الاتفاق المبرم ما بين مصالح الاستخبارات الإسبانية والاستخبارات الفرنسية حول تبادل المعلومات حول تحركات الجزائريين، كما أطلعه بأنه مراقب في كل خطوة من قبل المخابرات الفرنسية، وبعد مناورات نجح السيد "محبوبي" من أخذ وعد من قبل السيد "كاساس" بالتدخل لصالح أي جزائري يتم اعتقاله من قبل السلطات الإسبانية.

لقد تأكد ممثل الجزائر بعد هذا اللقاء بما لا يدع مجالا للشك وخاصة بعد إطلاعه على عديد الوثائق بأن السلطات الفرنسية كانت وراء عرقلة نشاط المناضلين الجزائريين وسخط السلطات الإسبانية عليهم وأنها هي من لفق مؤامرة اغتيال الكتابة الإسبانية لمكتب مدريد في جوان 1958، مما أدى إلى غلق المكتب ومصادرة محتوياته، وسجن كل من السيد بن عمر بن عدودة وجيلالي بن دريس على خلفية هذه الحادثة⁽²⁾، وأمام هذه الحقائق وبعد إطلاع المكتب عن هذه المستجدات بادرت هذه الخيرة للاتصال بالسفراء العرب بمدريد في شهر ماي 1959، وخاصة سفير الجمهورية العربية المتحدة للتدخل والوساطة لتلطيف الأجواء ما بين الجانبين الجزائري والسلطات الإسبانية، حيث استجابت

(1) - انظر الملحق رقم 26.

(2) - م.م.و. للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق.

الحكومة العراقية في جويلية 1959 بوضع نشاط مكتب الجزائر في مدريد تحت حراسة الدبلوماسية العراقية⁽¹⁾.

ساهمت هذه المساعي في إطلاق سراح المعتقلين الجزائريين المهتمين باغتيال الكاتبة، وتمكن رئيس المكتب من دخوله، واسترجاع بعد الوثائق المهمة⁽²⁾. الواقع كان نشاط الجزائريين بمدريد بالمخاطر والصعوبات لذلك كانت حصيلة نشاط المكتب ضعيفة مقارنة ببقية العواصم الأوروبية وهذا راجع للظروف السياسية والاقتصادية لإسبانيا.

د.مكتب لندن ببريطانيا:

ترأس مكتب لندن ما بين سنوات 1958 و 1959 السيد محمد كلو وساعده في تأدية مهامه السيد عزيز حسن حيث كانت مهمة المكتب صعبة وذلك راجع لكون بريطانيا أهم حليف استراتيجي لفرنسا، وكلاهما ينتمي إلى حلف الشمال الأطلسي ومقيد باتفاقياته، لذلك وجد السيد "محمد كلو" نفسه عاجزا حتى على تأمين إقامته بلندن، لولا المساعدات التي تلقاها من سفراء المغرب وتونس وليبيا لتسوية وضعيته كونه طالب مسجل بإحدى الجامعات ببريطانيا.

الحقيقة لعبت شخصية السيد "محمد كلو" المرنة والنشطة والمثابرة من ربط علاقات ودية مع عديد الشخصيات البريطانية، حيث تمكن من التغلغل في الأوساط البريطانية على اختلاف توجهاتهم السياسية مكنته من كسب ثقة الحكومة البريطانية ولو بشكل رسمي، لكن ساعدته هذه الثقة من عقد لقاءات مع مسؤولين انجليز والذي تمكن من إقناعهم بعدالة القضية الجزائرية، والذين توسطوا لدى السلطات البريطانية والتي وافقت على حضور وفد لجبهة التحرير الوطني إلى لندن لكن دون إعطائها الصبغة الرسمية،

(1) - م.م.و. للأرشيف: المصدر السابق.

(2) - المصدر نفسه.

وأن ذلك راجع لطبيعة الحكم في بريطانيا الذي يقوم على الحرية وإعطاء فرصة للآخر للتشاور.⁽¹⁾

رغم سيطرة حزب المحافظين على الحياة السياسية في بريطانيا، وهيمنتهم على الحكومة والذين كان لهم موقف معادي للقضية الجزائرية، لكن وجود تضامن من قبل حزب العمال البريطاني، والصحافة البريطانية ساهم في إعطاء مجال للحراك السياسي والدعائي لممثلي جبهة التحرير الوطني بلندن.

لقد كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جد متفهمة للموقف البريطاني حليفة فرنسا، لذلك جاءت تعليمات وزارة الخارجية الجزائرية لمكتب لندن في سنة 1959 واضحة بالتركيز على النشاطات الإنسانية من خلال جمع التبرعات والقيام بأنشطة ثقافية تخدم القضية الجزائرية دون التطرق للجانب السياسي⁽²⁾.

نجح مكتب لندن من ربط علاقات مع الصليب الأحمر البريطاني من خلال أمينته العامة السيدة "إفلين بارك" "Miss Evelyn Bark"، حيث توجت هذه العلاقات بتقديم تبرعات مالية معتبرة لصالح اللاجئين الجزائريين⁽³⁾، وكذلك تقديم مساعدات للطلبة الجزائريين، كما تمكن المكتب من تنظيم محاضرات في النوادي الجامعية البريطانية مستغلا الحرية في الجامعات البريطانية وذلك لخدمة القضية الجزائرية والتعريف بها وعرض أفلاما وثائقية عن وضعية اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب، ومعاونة الشعب الجزائري داخل الأراضي المحتلة⁽⁴⁾.

لقد كان هذا التطور في الموقف الرسمي لبعض الأوساط البريطانية وخاصة حزب العمال اتجاه القضية الجزائرية، لصالح القضية الجزائرية حيث ترجم إلى دعم مادي

(1) - تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق.

(2) - م.م.و. للأرشيف: م.ح.م.ج.ج. و.ش.خ.: تقرير وزارة الخارجية 011960/05، ع.م: G007.

(3) - المصدر نفسه.

(4) - المصدر نفسه.

ومعنوي لصالحها، وكذلك تم استتكار الممارسات الاستعمارية الفرنسية من قبل العديد من البرلمانيين والمنظمات العالمية والنقابية والصحفية.⁽¹⁾

لقد توج هذا النشاط الدؤوب لمكتب لندن الذي أخذ منحاً تصاعدياً وقبولاً في لندن بتأسيس "اللجنة البريطانية من أجل الجزائر" في 25 جوان 1959م، والتي ضمت السيد "أنطوني ويدج"، وبرلمانيين وصحافيين وجامعيين حيث تبنت برنامجاً لنشاطها كالاتي:

1- السعي باتجاه الرأي العام البريطاني للتعريف بالقضية الجزائرية لكسب تعاطفه.

2- إطلاع البريطانيين بمستجدات القضية الجزائرية.

3- الضغط على الحكومة البريطانية للدفاع عن القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية.⁽²⁾

ونقلها وزير الخارجية للحكومة المؤقتة لسفير السويد بالقاهرة والمؤرخة من تاريخ 23 ديسمبر 1959.⁽³⁾

2_ نشاط الحكومة المؤقتة في دول أوروبا الشرقية:

لم تنشئ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مكاتب خارجية بدول أوروبا الشرقية منذ تأسيسها وحتى سنة 1960م، رغم الدور الذي لعبته هذه الدول في دعم القضية الجزائرية لوجيستياً، حيث اكتفت الحكومة المؤقتة بإيفاد بعثات قادها السيد "محمد يعلي" حيث قام بزيارات مكوكية متلاحقة دون انقطاع لعدة جمهوريات كان أبرزها زيارته لألمانيا الديمقراطية، حيث اقترح على المسؤولين بهذا البلد تأسيس مكتب لجبهة التحرير الوطني من أجل التكفل باللجئين الجزائريين بهذا البلد، ولنقل الجرحى لعلاجهم، حيث قام السيد

(1)- المصدر السابق.

(2)- انظر الملحق رقم 23.

(3)- المصدر نفسه.

جاءت فكرة تأسيس منتخب لجهة التحرير الوطني أثناء الألعاب الغربية التي جرت بلبنان سنة 1957، حيث اقترح ملحق دبلوماسي جزائري لدى السفارة السورية واللبنانية من السيد "الحبيب دراوة" المدرب الجزائري للفريق التونسي تشكيل فريق جزائري للمشاركة في الاستعراضات الرياضية يتم خلالها رفع العلم الجزائري كخطوة أولى لإبراز القضية الجزائرية في محفل رياضي دولي .

لقد وجدت الفكرة طريقها للنور حيث تم تشكيل منتخب لجهة التحرير الوطني الجزائري بتاريخ 13 ماي 1957، من لاعبين ينشطون ضمن البطولة التونسية، ثم تطور هذا الفريق ليضم لاعبين جزائريين مهاجرين بفرنسا،¹ حيث تميزت ظروف تأسيسه بالسرية طوال فترة الإعداد لتأسيسه، وهو ما ضمن التحاق عدد كاف من اللاعبين المحترفين الجزائريين بالفريق الفرنسي بالمنتخب الجزائري نذكر منهم قيود قادر، وصالح جبالي، أحمد عراب، ومحي ختان، الذين أبدوا حماسا كبيرا للالتحاق بالمنتخب رغم المعوقات والعقوبات التي كانت ستطالهم مع فرقهم لكن حسهم الوطني جعلهم لا يترددون لتلبية نداء الوطن.²

بعد صدور قرارات مؤتمر الصومام والذي أوصى بإنشاء منظمات جماهيرية ضمن جبهة التحرير الوطني، ارتأت جبهة التحرير الوطني ضرورة تأسيس تنظيم رياضي يكون سفيرا لها في المحافل الدولية الرياضية وخاصة في مجال كرة القدم، والذي أصبح فريقا ممثلا لها بشكل رسمي في 14 أفريل 1958.³

ثانيا: نشاط منتخب جبهة التحرير الوطني الجزائري

1. النشاطات الأولى للمنتخب:

¹ - أحمد عصماني: دور الرياضيين الجزائريين المهاجرين بفرنسا في الثورة التحريرية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 13، جامعة الجزائر 2، 2011، ص، ص 210-211.

² - Michel naïtchallal: dribbleurs de l'indépendance ,l'incroyable histoire de l'équipe de football du FLN Algérie, Éd prolongation, France, 2008,p212.

³ - عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 128.

في 14 أبريل 1958 أعلنت جبهة التحرير الوطني أن عدد من الرياضيين المحترفين الجزائريين قد غادروا فرنسا وإمارة موناكو لتلبية النداء الوطني الجزائري وهم على التوالي: بوبكر، مخلوفي قدور، عبد الحميد كرمالي، عربي مختار، محمد معوش، زيتوني مصطفى، رويحي عمار، بن تيفور، بوشوك، السعيد براهيم، رشيد مخلوفي¹.

بالإضافة إلى تشكيلة أخرى من اللاعبين ليصبح عدد أفراد المنتخب 22 لاعبا ثم ارتفع العدد بحلول سنة 1960 إلى 32 لاعبا وكان معسكر تدريبهم في تونس .

في تونس بدأ منتخب جبهة التحرير الوطني في التدريب بانتظام تحت إشراف المدرب "محمد بومرزاق"، و"مختار عربي"، كما أجرى أولى مباراة رسمية ضد المنتخب المغربي في 09 ماي 1958 والتي انتهت لصالح الفريق الجزائري بنتيجة 2-1، ثم أجرى مباراة ثانية بتاريخ 11 ماي، 1958 ضد المنتخب التونسي، ثم ضد الفريق الليبي في شهر جوان².

لقد تعودت الجماهير الرياضية على تشجيع فريقها الوطني المحلي، لكن العكس تماما ما كان يحدث في المباريات التي يخوضها منتخب جبهة التحرير الوطني الجزائري حيث رأيت الجماهير على الهتاف له وباسم الجزائر ويهتف بشعارات تدعو لاستقلالها³.

2. تطور نشاط المنتخب الجزائري بعد تأسيس الحكومة المؤقتة:

تزامن تأسيس المنتخب الجزائري مع تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، التي لقي اعتراف عدد كبير من الدول في العالم، حيث كانت تسعى لتدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وكسب التضامن والتأييد الدولي لها، وهذا ما أعطى صيغة رسمية للمنتخب الجزائري الذي طور من مهاراته ومشاركاته رغم اعتراض وتهديدات الفيفا للفرق التي كانت تجري مباريات ضده، لكن بداية التضامن

¹ - عمر التوهامي: مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم الثورة، دار كرم الله للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 51.

² - عمر التوهامي: المرجع السابق، ص 53.

³ - جريدة المجاهد: العدد 20، 15 مارس 1958، ص 9 .

وكسر الحواجز مع الفريق الجزائري كانت عربية حيث أجرى منتخب المغرب ورغم تهديدات الفيفا أول لقاء مع منتخب جزائري بموافقة السلطات المغربية.¹

أ- نشاط المنتخب الجزائري في الدول العربية * في الأردن 30 جانفي - 6 فيفري 1959:

سافر ف. ج. ت. و إلى الأردن من أجل المشاركة في عدة مباريات هناك مع النوادي الرياضية في الأردن، وقد جاء في بيان من عمان وصفا للحفاوة التي قوبل بها الرياضيون الجزائريون في المملكة الأردنية، فقد أجرى فريقنا هناك أربع مباريات ناجحة في نابلس، والقدس وأريد وأخيرا في العاصمة عمان²، حيث جرت المباراة الأولى بين الفريق الجزائري وفريق منتخب الأندية في عمان، وقبل بدأ المباراة صافح الملك أفراد الفريقين، والتقطت صورة تذكارية.

وبعد مرور دقيقة على بدأ المباراة أعلن الحكم وقفها لمدة دقيقة حدادا على أرواح شهداء الشعب الجزائري، وقد انتهت المباراة بتعادل الفريقين 3/3 ليقدّم الملك كأس فضية لفريق جيش التحرير وقلد لاعبي الفريقين أوسمة رياضية، وقد تعالت الأصوات هاتفة بحياة الملك و الجزائر، وجرّت المباراة الثانية على ملعب مدرسة المطران في مدينة القدس، وانتهت المباراة بفوز الفريق الجزائري على الفريق الأردني 4/1 ، ومما يجدر بنا ذكره أنه كلما كان الفريق الجزائري يسجل هدفا في مرمى الفريق الأردني، كانت تتعالى هتافات الجمهور بحياة الجزائر، كما جرت المباراة الثالثة في ملعب بلدية أريد بين الفريق الجزائري وفريق النادي العربي، بالإضافة إلى مباراة أخرى مع منتخب نادي الجزيرة على ملعب الكلية العلمية الإسلامية، وقد انتهت المباراة رصد ريعها لمنفعة الجزائر بتعادل الفريقين 1/1، وعلى ملعب مدينة نابلس جرت مباراة كبرى بين الفريق الوطني ومنتخب

¹ - عاشور شرفي: معلمة الجزائر-القاموس الموسوعي-دار القضية للنشر، الجزائر، 2011، ص 1132.

² - جريدة المجاهد: ج2، العدد38، الثلاثاء 8 رمضان 1378هـ، (الفرقة الرياضية في الأردن)، ص 10.

مدارس لواء نابلس وانتهت بفوز منتخب مدارس لواء نابلس 2/1 وبلغ ريعها 2100 دينار سلمت للفريق دعما ومساندة لنضال الشعب الجزائري .

عقب انتهاء كل مباراة كان الشعب الأردني يقيم مآدب وحفلات تكريمية على شرف الفريق الجزائري حضرها جميع الطبقات سواء السلطات الرسمية أو عناصر من الشعب الأردني ومن بينها : مآدبة إفطار رمضان أقامتها بلدية القدس على شرف فريقنا الوطني عرض خلالها فيلما سينمائيا عن كفاح الشعب الجزائري، وأنشدت فرقة جوالاة الجزيرة نشيد "الله أكبر" وردد الفريق الوطني بنشيد "جزائرنا يا بلاد الجدود"، وأقيمت حفلة غداء على شرف فريقنا على مائدة أكبر اللواء، بهجت طيارة حاكم نابلس العسكري، ألقى خلالها الشيخ أحمد الجمبلي كلمة حيا فيها الفريق وأشاد بالروح الجهادية التي يتمتع بها أبطال الجزائر.¹

*في العراق 14-27 فيفري 1959:

عقب انتهاء ف. ج. ت. و من جولته في الأردن غادر عمان متوجها إلى العراق وفي الطريق إلى بغداد مر على دمشق، فالحركة الرياضية كانت من أهم مظاهر الدعم المعنوي العراقي للثورة الجزائرية، وكانت العراق تعتبر رابع دولة يزورها الفريق الجزائري سنة 1958 بعد تونس وليبيا والأردن حيث لعب الفريق عدة مباريات خصصت عائداها لدعم الثورة الجزائرية، انطلاقا من بغداد لينتقل جنوبا إلى البصرة، ثم كانت له جولة شمالا لعب خلالها في الموصل وكركوك والسليمانية لقي فيها الفريق كل الدعم من الجماهير العراقية، وانتصر ف. ج. ت. و في كامل المباريات² في بغداد (3/0، 11/0) وفي

¹ - عمر صالح العمري: موقف الأردن من الثورة في الصحافة الأردنية (1954-1962) ط خ بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص، ص122-123.

² - وزارة المجاهدين القواعد الخلفية للثورة الجزائرية (الجهة الشرقية من 1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، ص، ص236-237.

السليمانية 9/0، البصرة 3/2، كركوك 5/0¹ وبعد انتهاء الفريق الوطني جولته في العراق كان بصدد التوجه إلى الكويت لكن بسبب مشاكل سياسية حدثت في الكويت عاد الفريق من جديد إلى تونس²، تعتبر جولة ف. ج. ت. و في الدول العربية من أهم الجولات التي خاضها الفريق على الإطلاق لما لها من أهمية دبلوماسية ومادية من خلال طرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية وبالإضافة إلى جلب الدعم المادي والمعنوي من الدول العربية الشقيقة لصالح الثورة الجزائرية .

ب- في الدول الغربية:

على الرغم من القيود الدولية، واجه ف. ج. ت. و خلال السنوات الأربع من وجوده، عدة أندية من مدن أوروبية وآسيوية كثيرة، لعب الفريق أيضا ضد فرق وطنية أو حتى عسكرية، سافر أعضاء الفريق كثيرا من بلد إلى آخر لفترات قصيرة للعب مباريات، وفي كل مرة يعود إلى تونس³.

3. في أوروبا الشرقية:

لم يكتفي ف. ج. ت. و بزيارة البلدان العربية الشقيقة وحسب، بل قام بجولة في أوروبا الشرقية، حيث أنه سيجري عدة مباريات هناك⁴، فكانت أولى خرجات لرفقاء رشيد مخلوفي إلى أوروبا، ف. ج. ت. و وجدت في شرقها الدعم الشديد للثورة سيما وأن البلدان هناك كانت معارضة لتوجهات القوى الاستعمارية وعلى رأسها فرنسا، لعب ف. ج. ت. و خلال جولته هذه حوالي عشرين مباراة⁵ في بلغاريا، رومانيا، الاتحاد السوفياتي، بولندا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، المجر⁶.

1- عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 1132.

2- وزارة المجاهدين القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 238.

3- عمر التوهامي: المرجع السابق، ص، ص56، 57.

4- جريدة المجاهد: ج2، العدد37، الجمعة 6 فيفري 1959 (نشاط الفرقة القومية لكرة القدم)، ص 11.

5- عمر التوهامي: المرجع نفسه، ص 57.

6- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، طخ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ص، ص 148-149.

***بلغاريا:**

أول مباراة خاضها ف. ج. ت. و وفي أوروبا الشرقية كانت من العاصمة البلغارية صوفيا، وتم برمجة جميع مبارياته في بلغاريا، تقرر إجراء مباريات ما بين 12 و 21 ماي 1959.¹

أجرى الفريق أول مباراة في 12 ماي 1959 ضد فريق "ديمتروف فارد" فاز فيها فريق الجبهة 1/0.²

***رومانيا:**

في 23 ماي 1959 وصل ف. ج. ت. و إلى بوخارست العاصمة الرومانية حيث أجرى الفريق ثلاث مباريات المباراة الأولى كانت ضد فريق ستالين والمباراة الثانية كانت ضد فريق "ريبيد" لينتهي في الأخير بمقابلة ثالثة ضد فريق "نفط بوخارست".³

4. في جنوب شرق آسيا:

رغم حضر "الفيفا" وتحذيرها لكل منتخب البلدان الأعضاء فيها، اللعب أمام منتخب جبهة التحرير الوطني، لكن أغلب الدول التي زارها سفراء القضية الجزائرية، أبت إلا أن تستقبلهم أحسن استقبال وتلعب أمامهم اعترافا بالجزائر، وكانت أبرز تلك الدول التي دعمت قضية الشعب الجزائري تقع غالبا في المعسكر الشرقي والصين والفيتنام ، حيث أن ثاني خرجات منتخب ج. ت. و إلى دول غير عربية كانت صوب جنوب شرق آسيا

¹ -Rabah saadallah et djamel benfares: la glorieuse equipe de FLN,ed annal,Alger,1985, p215.

² -Abderrahim Kader:l'indépendance comme seul but, Paris, Méditerranée, Éditions, France, 2008,p76

³ -Michal naïtchallal : op ,cit, p146

أين يوجد أكبر معسكر اشتراكي في العالم، حيث أجروا جولة هناك من أكتوبر إلى غاية ديسمبر 1959 تتخللها 11 مباراة في الصين والفيتنام والبلدية من الصين.¹

*الصين:

أصدرت وزارة الخارجية رسالة بخصوص الفريق الرياضي إلى وزارة الداخلية، لتخبرها أن مستشار سفارة الصين بالقاهرة أبدى استعداد بلاده لاستقبال الفريق الجزائري الرياضي في الصين لمدة شهر، وأن المستشار يرغب في مقابلة داخلية لمناقشة سفر الفريق إلى الصين، ورسالة الخارجية موقعة من بوقادوم، ولاندي كيف تمت المفاوضات بين الطرفين حول السفر إلى الصين، أما الذي حصل فعلا فهو سفر الفريق إلى الصين و إجراؤه عدة مقابلات مع فرقها، لقد غادر الفريق تونس يوم 8 أكتوبر 1959 متوجها إلى الصين الشعبية بدعوة من الفريق الرياضي الصيني، وبعد توقف في طرابلس حيث أجرى مقابلة كروية مع الفريق الليبي، واصل سفره إلى بكين عبر القاهرة و موسكو، وقد وصل إلى الصين² يوم 16 أكتوبر من نفس السنة، وقد لعب الفريق ثلاث مباريات ربح واحدة منها وخسر اثنتين، وبمناسبة المباريات التي جرت في بكين تلقى أعضاءنا فريقنا الرياضي زيارة كثير من الوزراء الصينيين لهم ومن بينهم نائبي رئيس الوزراء هانبيهولنج ، بالإضافة إلى أن الاتحاد الوطني الرياضي الصيني ألح على الفريق الوطني البقاء طيلة فصل الشتاء بالصين، ولكن مشاغل أخرى جعلت المنتخب الجزائري يغادر الصين نهاية شهر ديسمبر.³

*الفيتنام:

¹ - جريدة الهدف : منتخب ج.ت.ط.و ومهد الكرة الجزائرية ومثال للتضحية، الجزائر، الاثنين 24 نوفمبر 2014، ص 4.

² - أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص، ص 148 - 149.

³ - جريدة المجاهد: العدد 56، الاثنين 28 جمادى الأولى-30 نوفمبر 1959 ،روابط الصداقة تعزز باستمرار، ص 8 .

في 5 نوفمبر 1959 سافر منتخب جبهة التحرير الوطني إلى الفيتنام الشمالية حيث أجرى عدة مقابلات وأقام في البلاد إلى 25 نوفمبر من نفس السنة¹، حيث فاز الفريق الوطني في أربع مباريات متتالية وكانت أبرز النتائج تلك التي حققها رفقاء مخلوفي أمام فريق "هايفونغ" الذي سحقه ب 11/0 وبعد ذلك دعى القائد الفيتنامي هوشي منه أحد رموز التاريخ العالمي لعضائه لتناول وجبة فطور الصباح في منزله على الساعة السابعة صباحا، وقد كان ذلك اعترافا مباشرا ومجاملة علنية للقضية الجزائرية².

لقد قام الفريق الوطني الجزائري لكرة القدم بجولة طويلة في جنوب شرق آسيا في كل من الصين الشعبية وجمهورية الفيتنام الديمقراطية، قوبل فيها بأعظم مظاهر الترحيب والإعجاب.

5. الجولات النهائية لفريق جبهة التحرير:

قبل بدأ المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول استقلال الجزائر، ختم المنتخب الجزائري جولاته الدولية، حيث كانت أول جولة في ليبيا ما بين 20-29 ماي 1960 أجرى فيها الفريق الوطني خمسة مباريات، الأولى ضد المنتخب الليبي، والثانية ضد فريق طرابلس، والثالثة ضد نفس الفريق، ثم الرابعة ضد فريق بنغاري³.

كما قام المنتخب بجولة ثانية جديدة قادته إلى أوروبا الشرقية كانت الأطوال على الإطلاق من مارس إلى جوان 1961، أجرى أثناءها 21 مباراة في يوغسلافيا وبلغاريا ورومانيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا⁴ وكان دائما يعزف فيها النشيد الوطني الجزائري قبل كل مباراة⁵.

¹ - أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص، ص 148 - 149.

² - المرجع نفسه، ص 149.

³ - Rabah saadallah et djamel benfares : op. Cit, p248.

⁴ - الهدف: المرجع السابق، ص 4.

⁵ - عمر التوهامي: المرجع السابق، ص 57.

لقد انتهت مهمة منتخب جبهة التحرير الوطني الثورية التي استمرت طيلة أربع سنوات قدم فيها اللاعبون كل ما لديهم، في سبيل خدمة القضية الجزائرية.

ثالثا: الدور الدبلوماسي والمادي لفريق جبهة التحرير الوطني

لقد نجحت جولات فريق جبهة التحرير الوطني الرياضية وخاصة في الفترة الممتدة من سنة 1958 إلى غاية 1962¹، حيث اعتبر الفريق سفيرا للثورة الجزائرية في مختلف البلدان، كما تمكن من إسماع صوت الثورة الجزائرية في المحافل الرياضية العالمية، أين كان يخصص باستقبال جماهيري حافل واستقبال على مستوى شخصيات رفيعة في عديد الدول على غرار الصين التي حضي فيها بمقابلة الرئيس ماوتسيتونغ وفي الأردن حضي باستقبال الملك حسين، بالإضافة إلى حفاوة الاستقبال الجماهيري والرسمي في فيتنام، حيث استضيف من قبل الزعيم "جياب فونفوين" الذي نعتهم بسفراء النضال الجزائري، كما استقبلوا بحفاوة في يوغوسلافيا أثناء الجولة التي قام بها الفريق الجزائري في بلغراد والتي ضمت مدرجات المباراة بين الفريق اليوغوسلافي والفريق الجزائري حوالي 40 ألف متفرج، وعقب انتهاء هذه المباراة انتقل عديد سفراء البلدان العربية والإفريقية بيوغوسلافيا لتحية المنتخب الوطني الجزائري².

لقد اهتم قادة الثورة الجزائرية بالرياضة باعتبارها فنا من فنون الحرب، وكذلك وسيلة من وسائل الإعلام الحربي، فالرياضة كانت بالنسبة للثورة الجزائرية عامل دعاية للثورة، من خلال رفع الفريق الجزائري للشعارات الوطنية والعلم الوطني والأناشيد الوطنية الجزائرية التي كان يصرح بها في الملاعب العالمية وكذلك بتصريحات اللاعبين المعادية للاستعمار ولصالح استقلال الجزائر³.

1- أحمد عصماني: المرجع السابق، ص 221.

2- أحمد عصماني: المرجع السابق، ص، ص 221، 223.

3- عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 1132.

الحقيقة أن المنتخب الوطني الجزائري ساهم بتمويل الثورة الجزائرية ماديا من خلال الأموال التي كانت تضح في حساب الحكومة المؤقتة، من خلال المداخل التي يتحصل عليها المنتخب أثناء المباريات التي كان يخوضها.¹

¹ - أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 251.

استنتاج جزئي:

شهدت الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1958 إلى سنة 1962 نجاحا على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث ساهم إنشاء الحكومة المؤقتة في تطور نشاط جبهة التحرير الوطني الدبلوماسي واللوجستي حيث توصلنا من خلال عرضنا للنتائج التالية:

1- نجحت لجنة التنسيق والتنفيذ في توصيتها بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لاقت اعترافا دوليا من قبل الدول الصديقة والشقيقة، ساهمت في إعطاء الشرعية للكفاح المسلح الجزائري، ونجحت رغم الصعوبات والتحديات في تدول القضية الجزائرية في المحافل الدولية وهيئة الأمم المتحدة مما أكسبها دعما دوليا وخاصة في أوساط الرأي العام العالمي الذي ضغط باتجاه إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية.

2- استطاعت الحكومة المؤقتة ربط شبكة من الاتصالات الدولية السرية مع الهيئات وحتى الحكومات لتمويل الثورة بالسلاح، والتي عرفت تطورا خاصة بعد إنشاء وزارة التسليح والتموين، ونجاحها في إبرام الصفقات لشراء السلاح خاصة من دول أوروبا الشرقية والتي تم تهريبها عبر الحدود الشرقية والغربية للجزائر والتي عرفت صدمات لكنها لم تنطوي إلى حد توقيف السلاح من قبل السلطات التونسية والمغربية.

3- أدى نجاح الثورة الدبلوماسي وعلى الأرض إلى رضوخ فرنسا للمفاوضات التي تعطلت وتوقفت مرات عديدة بسبب المناورات الديغولية التي تصدى لها السياسيون الجزائريون والثوار، ضغطت باتجاه استجابة الطرف المفاوض الفرنسي للجلوس إلى طاولة المفاوضات في ايفيان الأولى التي تعثرت، ثم في ايفيان الثانية التي توجهت بالتوقيع على اتفاقيات ايفيان يوم 18 مارس 1962، ومن ثمة وقف إطلاق النار وإعلان النصر في يوم 19 مارس 1962.

4- الحقيقة لم يتوقف نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الجانبين الدبلوماسي واللوجستي، بل تمكنت جبهة التحرير الوطني من إسماع صوت ثورتها للعالم

عن طريق فتح مكاتب لها في جميع القارات، نشطت في المجالات الثقافية والنقابية والفعاليات داخل الدول المتواجدة بها لخدمة القضية الجزائرية، فكانت الثورة والقضية الجزائرية حاضرة رغم الظروف العالمية آنذاك ورغم قوة فرنسا وحلفائها بقوة سياسيا وعسكريا، إلا أن جرائمها حركت الرأي العام العالمي لإيجاد حل نهائي للقضية الجزائرية.

الختامة

لقد انتقل رد الفعل الجزائري على الاستعمار الفرنسي أثناء الثورة التحريرية الجزائرية إلى مستوى التعبئة الشاملة لكافة القدرات المادية والبشرية والتنظيمية من أجل حل شامل وعادل للقضية الجزائرية، حيث التفت جميع القوى الدبلوماسية والسياسية والعسكرية الجزائرية لإيجاد حل للمعضلات الميدانية والدبلوماسية التي كانت تقف عائقا في وجه العمل الثوري الجزائري المسلح، وانطلاقا من الإستراتيجية التي انتهجتها الثورة التحريرية الجزائرية في مواجهة الآلة الاستعمارية الفرنسية بمختلف أساليبها وعلى الصعيد الداخلي والخارجي، حيث شكلت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني وشبكات الدعم اللوجستي والدعاية الإعلامية للثورة أبرز الهياكل والتنظيمات التي لعبت دورا بارزا في نجاح مهام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة.

يمكننا أن نجزم بأن العمل الدبلوماسي واللوجستي والإعلامي، كان من أهم المعارك التي خاضها العمل المسلح، كانت بحاجة إلى دعائم دائمة وفاعلة وإلى مجهودات فعلية على جميع الأصعدة، ولكن الأهمية التاريخية للدور والنشاط الذي قام به الوفد الخارجي بالقاهرة في أنه خاض حربا دبلوماسية وإعلامية وعلى المستوى اللوجستي من خلال شبكات الدعم للثورة، انطلاقا من القاهرة وصولا إلى تونس والمغرب وليبيا كمواقع تخزين وإنزال الذخيرة والسلاح لتأخذ طريقها البري لقادة جيش التحرير الوطني بالداخل، ولم يتأتى هذا النجاح في مهمته إلا من خلال وسطاء وداعمين للثورة التحريرية الجزائرية، من قبل الدول الشقيقة والصديقة وعلى رأسها مصر.

لقد تأكد مناخلو وقادة جبهة التحرير الوطني بشكل واضح بأن الثورة بحاجة إلى عامل على الصعيد الخارجي، لضمان توهجها عسكريا، وإخراج فرنسا دبلوماسيا وفي المحافل الدولية، وهذا ما عمل عليه أعضاء البعثة الخارجية منذ تأسيسها بالقاهرة والتي قطعت أشواطاً في عملها وهذا ما استنتجناه من خلال دراستنا لموضوع نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1954-1962، حيث توصلنا لنتائج التالية:

1. لقد كان لهجرة الجزائريين لدول المشرق العربي خاصة منها مصر وسوريا بداعي الدراسة أو هروبا من بطش الاستعمار، دورا بارزا للجزائريين ساهم في الحياة السياسية والثقافية والفكرية والعلمية لتلك الأقطار، جعلهم يقيمون علاقات مميزة مع النخب الوطنية والأحزاب السياسية لتلك الأقطار العربية وعلى رأسها القاهرة التي كانت مركز الإشعاع العلمي والثقافي في تلك الفترة.

2. ساهمت بعض النخب الوطنية الجزائرية، باحتكاكها بالنخب الوطنية المصرية على غرار الشيخ فضيل الورتيلاني، وعلي الحامي وعبد الحميد بن باديس، ولاحقا آيت أحمد ومحمد خيضر وأحمد بن بلة... إلخ، في النضج السياسي لهؤلاء النخب الجزائرية من خلال انتمائهم ونشاطهم في مكتب تحرير المغرب العربي ثم لجنة تحرير المغرب العربي.
3. اكتسب مناضلو حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية خبرة في العمل الدبلوماسي والسياسي، من خلال حضور المؤتمرات والتظاهرات في القاهرة وبعض الدول العربية والإسلامية، خدمت القضية الجزائرية لاحقا.
4. أدى اكتشاف المنظمة الخاصة وملاحقة نشطائها وعلى رأسهم أحمد بن بلة وآيت أحمد ومحمد خيضر والذين كانت القاهرة ملاذهم الأمان، إلى التفكير الجدي في العمل ثوري شامل وجب البحث عن متبني له من قبل بعض الدول العربية لذلك كانت قادة القاهرة وجهتهم خاصة بعد نجاح الثورة المصرية سنة 1952، واعتلاء جمال عبد الناصر كرئيس للجمهورية المصرية، والذي أخذ على عاتقه دعم الحركات التحريرية في قارتي إفريقيا وآسيا.
5. ساهمت الأزمة التي تفجرت وأدت إلى إنقسام حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الجزائرية خاصة بعد تعهد قيادة القاهرة للسيد أحمد بن بلة بدعمها سياسيا ولوجيستيا.
6. لقد كان ممثلو جبهة التحرير الوطني بالقاهرة الفارين بعد اكتشاف المنظمة الخاصة هم قادة الوفد الخارجي بالقاهرة، والذين كان لهم نشاط دبلوماسي ولوجيستي وإعلامي وفي مجالات متعددة لدعم الثورة الجزائرية حيث كانت تجربة مشاركتهم في مؤتمر باندونغ ناجحة في التقاف القادة الأفرو آسيويين حول القضية الجزائرية والذين تمكنوا من دعمها وتقديمها كمشروع للتصويت في هيئة الأمم المتحدة لعدة دورات وهي الدورة 11 و12 و13 و14، و15 و16 حتى التصويت بالأغلبية عليها.
7. لم يتوقف نشاط الوفد الخارجي بالقاهرة على هيئة الأمم المتحدة، بل شارك هذا الوفد في عديد المؤتمرات وخاصة العربية منها على غرار مؤتمر طنجة والقاهرة، لايصال صوت القضية الجزائرية وإبراز عدلتها للعالم.
8. رغم الصعوبات والعراقيل والخلافات التي ميزت هذه الفترة، وخاصة بعد انعقاد مؤتمر الصومام، والذي تقرر فيه تغيير أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة، إلا أن القضية الجزائرية كانت الهدف كل هذه المحاور المختلفة، ولولا حادثة القرصنة الجوية التي قامت بها فرنسا، لكان الخلاف أعمق ولربما ساهم في الابتعاد عن الأهداف الرئيسية للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة.

9. نجح الوفد الخارجي إلى حد كبير رغم العراقيل التي صاحبت الثورة الجزائرية، والإستراتيجية التي اتبعتها فرنسا على الصعيدين الداخلي والخارجي للحد من نشاط هذا الوفد، من خلال بناء خطي شال وموريس واللذان كان أكبر عقبة على الأرض لعبور الأسلحة إلا أن الدعم بالسلاح والذخيرة لم يتوقف رغم الإخفاقات في عديد العمليات كعملية الباخرة أطوس، إلا أن الدعم اللوجيستي للثورة استمر، وقد لعبت مجموعة من الدول العربية، مثل تونس والمغرب وليبيا دورا مهما في تسيير عمليات تسليم الثورة وتنظيم شبكات تموينها في الخارج، ويمكننا التأكيد على الدور المصري الذي أبدى فيه قادة القاهرة مساندة للثورة الجزائرية منذ بدايتها، حيث أن معظم الامدادات كانت مصر جمال عبد الناصر مصدرها أو وسيطا فيها، بالإضافة إلى يوغسلافيا التي ساندت القضية الجزائرية ماديا ومعنويا، من خلال إرسالها لعديد لشحن الأسلحة منها باخرة "سوفينيا"، كما كانت ممرا آمنا لقوافل الأسلحة القادمة من دول أوروبا الشرقية.

10. لقد كشفنا من هذه الدراسة الجهود الكبيرة التي بذلت من طرف قادة الوفد الخارجي الجزائري بالقاهرة وعلى جميع الأصعدة الإعلامية والثقافية والرياضية خاصة في الدول العربية، ولكننا إذا قمنا بدراسة تقييمية لنشاط هذا الوفد على الصعيدين اللوجيستي والدبلوماسي في الفترة الممتدة من 1954 إلى 1958، فإنه يتضح لنا أنه لم يحقق سوى جزء من الحاجة التي كانت يتطلبها العمل الملح بالداخل، لأن قضية نقص السلاح استمرت كمعضلة حتى نهاية الثورة التحريرية سنة 1962.

11. إن ما اعتبر قصورا في أداء هذا الوفد، لم يكن بسبب كفاءته، بالنظر إلى التضحيات التي قدموها لكننا يمكن أن نوعزها إلى عدة عوامل أهمها راجع للصعوبات والمناورات التي قامت بها الحكومة الفرنسية من تشديدها الرقابة في تونس والمغرب، وكذلك بعض الإغراءات والتهديدات التي وجهت لحكومتها، والتي هددت أمن وسيادة البلدين المستقلين حديثا، كذلك عدوانها الذي شاركت فيه مع كل من بريطانيا وإسرائيل على مصر سنة 1956، واتهامها بدعم الثورة الجزائرية، بالإضافة إلى تجنيدها آلة دبلوماسية مدعومة ببعض القوى الامبريالية الأوروبية لعرقلة القضية الجزائرية في أروقة هيئة الأمم المتحدة.

12. جاء تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1962 بالقاهرة، كحدث ساهم في رفع معنويات الشعب الجزائري، وأعطى دعما دبلوماسيا للثورة الجزائرية، هذه الحكومة التي حاولت الاستفادة من الأخطاء التي وقع فيها ممثلوا جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، ومن ثمة حاولت في المراحل اللاحقة تشكيل ترسانة دبلوماسية تابعة لوزارة الخارجية، نشط ممثلوها في مكاتبها في

القارات الخمس، من أجل كسب الدعم الدولي للقضية الجزائرية كما شكلت مشاركة ممثلوا هذه المكاتب في العالم في عديد المؤتمرات كمؤتمر القاهرة الثاني، والمهدية وآكرا ومنروفيا وغيرها نقطة تحول إيجابي لصالح الثورة والقضية الوطنية الجزائرية، كما قامت وزارة التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة الأولى ثم وزارة الاتصالات والاستخبارات في الحكومة المؤقتة الثانية ثم وزارة التسليح والاستخبارات في الحكومة المؤقتة الثالثة بقيادة "عبد الحفيظ بوصوف".

بتشكيل قواعد إمداد الثورة بالسلاح، والتغلب على الصعوبات التي وجهتها، بحثت تمكنت الثورة الجزائرية من إيجاد مصادر خارجية، ساهمت في تخفيف الضغط على جيش التحرير الوطني في الداخل، فلقد لعب قادة الثورة بالخارج دورا بارزا، كما كانت للدول العربية مساهمات كبيرة لاسيما دائما مصر وتونس والمغرب وليبيا.

13. الحقيقة أن اعتراف عديد الدول الصديقة الشقيقة بالحكومة المؤقتة الجزائرية أدى إلى انشاء عديد المكاتب بهذه الدول، كان نشاطها في عديد المجالات الثقافية والإعلامية والفكرية والرياضية نقطة تحول في هيئة الرأي العام لهذه الدول اتجاه القضية الجزائرية، دفع حكومتها إلى تبني قرار التصويت لصالحها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي دعم الوفد المفاوض الجزائري في جميع محطات المفاوضات والتي كانت شاقة وصعبة أمام المناورات الديغولية ضد قضية الصحراء خاصة، والتي أصرت فرنسا على فصلها عن السيادة الوطنية الجزائرية.

14. لقد نجح وفد جبهة التحرير الوطني بالتمسك بوحدة التراب الوطني الجزائري، وانتزاع الاستقلال الوطني للجزائر والذي توج بالتوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار في 19 مارس 1962، ثم إعلان استقلال الجمهورية الجزائرية في 5 جويلية 1962.

في ختام هذه الدراسة يمكننا القول أن "رهان دعم الثورة بالسلاح دبلوماسيا وسياسيا وإعلاميا" بدأ بالقدرات المحلية على مستوى التسليح، وبجهود قادة غير معروفين خارجيا وهم الذي أصبحوا قادة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، فعندما ظهر الدور الريادي للوفد الخارجي وعلى رأسه أحمد بن بلة، في إيجاد مصادر الدعم بالسلاح للثورة الجزائرية سواء بالدول الأوروبية أو العربية، بدأت الخطوات الأولى الموازية لهذا العمل اللوجيستي دبلوماسيا وإعلاميا لعرض عدالة القضية الجزائرية ومعاناة الشعب الجزائري في ظل سلطة استعمارية قمعية، حيث وجدت هذه الجهود والأنشطة المختلفة لهذا الوفد صدى بدأ يزداد بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الصعيدين

العربي والعالمي ساهم في ضغط الرأي العام العالمي لإيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية خاصة بعد الضربات القوية التي كانت توجهها الثورة للسلطات العسكرية الفرنسية.

الملاحق

الملحق رقم 01: أعضاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة



الشهيد محمد أحمد بن عبود مع الأستاذ فاضل الورتلاقي الجزائري عضو
لجنة الدفاع عن شمال إفريقيا وشخصيات مصرية وعربية .

محمد بن عبود : مكتب المغرب العربي في القاهرة، دراسات ووثائق ، المصدر السابق، ص

.156

الملحق رقم 02: بيان الدفعات 1,2,3,4 من الأسلحة والذخيرة الموجهة للجبهة الشرقية

سوري للبيان

البيان رقم ١٦٤ من الذخيرة المسلحة للجيش السوري (الجبهة الشرقية)

رقم التتبع	الوصف	الكمية	الوحدة	ملاحظات
١	ذخيرة ١٥ ملم	١١٥	١٥	١٥٠ (٤٥ ٤٥)
٢	ذخيرة ١٥ ملم	١٥٠	٢٠	٢٠٠
٣	ذخيرة ١٥ ملم	٧١٠	٢٠	٢٨
٤	ذخيرة ١٥ ملم	١٥٠٠	١٥	١٥٠
٥	ذخيرة ١٥ ملم	٥٠	١٥	١
٦	ذخيرة ١٥ ملم	١١٦٣	١٥	١١٦٣
٧	ذخيرة ١٥ ملم	٢٨٨٠	١٥	٣٤٧
٨	ذخيرة ١٥ ملم	٥٠٠٠	١٥	٢٠٠
٩	ذخيرة ١٥ ملم	٤٠٠	١٥	٢٤

هذا البيان يوضح كمية الذخيرة المسلحة الموجهة للجبهة الشرقية من قبل الجيش السوري
 بتاريخ ١٩٥٧/٨/١٧
 سوري للبيان

فتحي الديب: المصدر السابق، ص 680

الملحق رقم 03: وصل استلام ذخائر لجيش التحرير الوطني بتاريخ 10-02-1958 و 19-1958-02

وصل استلام

رقم سطر	الكمية	الوصف	ملاحظات
1	١٠٢٧٥	مخبر زيت قصبتيه الخشن	رائل ٥٥٥ مشغول (٨٥٥)
٣	١٤٨٧٤٠	زيت ذوق ٨.٢.٦٦٨٥	رائل ٧٦٠ مشغول سعة ١٥٥
	١٩٢٢٥٧٥		

استلمت أنا الذراع أدناه الامتثال للوصف المذكور باله من الرقود في الدفتر
في ١٠/٠٢/١٩٥٨ وزير الشؤون الخارجية

الاستلام
عبد الحليم
عبد الحليم

التاريخ: ١٩٥٨ / ٠٢ / ١٠

فتحي الديب: المصدر السابق، ص 688.

الملحق رقم 04 : القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

61. Telegram From the Mission at the United Nations to the Department of State¹*New York, October 5, 1955—11 a.m.*

Delga 53. Re Algerian question. In finding best means disposing Algerian item we must first set record straight in Paris and insist French immediately desist baseless charges along lines reported Paris 1522² which if picked up by press could create situation in which we could not render assistance French badly need. Second, we must pin French down, in writing if possible, as to what they want. If this is unacceptable to us we should reason with them in private and only move in UN on a basis which we and they approve.

We cannot let French dictate terms on which we should assist them because this will only lead to further unjustified recriminations if we are unable carry them out.

Suggest accordingly that, after Dillon makes firm representations along lines Deptel 1287 to Paris,³ he also inform French we cannot consider course action proposed by Pinay and Alphand as reported Paris 1522 because:

(a) We see no possibility obtaining required 7/8 majority for reversal Assembly's decision on inscription. US could not take position reversal would not require 7/8 majority since this would be evasion of clear-cut rule of procedure and would set extremely dangerous precedent. Such effort to evade rules would be contrary position we have taken when others sought nullify 7/8 requirement.

(b) Would be inconsistent traditional US position that discussion itself does not constitute intervention.

(c) Would place US in untenable position with respect to Netherlands, Australia, and South Africa all of whom have pressed US on this point.

(d) Failure bring about Assembly reversal, which we regard as almost certain, would damage US prestige with no advantage France. On contrary would create impossible situation for France in UN.

(e) Would lead to long, bitter debate which likely inflame situation in Algeria and Morocco.

For these reasons I suggest Dillon be instructed inform French US willing take lead in persuading largest possible majority adopt procedural motion stating simply that "The General Assembly decides not to consider further the Algerian question." We would press

¹ Source: Department of State, Central Files, 7515.00/10-555. Confidential; Priority; Limited Distribution.

² *Supra*.

³ Dated October 4, telegram 1287 reported that Lodge had done all that he could have been expected to do in behalf of the French. It noted a general feeling among delegations in New York that the French had not campaigned effectively in their own behalf. (Department of State, Central Files, 320/10-455)

Source :history-state.gov/Historical Documents.office of the Historian.Foreign Relation Telegram from the departement of state.

الملحق رقم 05: تقرير عن القضية الجزائرية من الحكومة الأمريكية إلى السفارة الفرنسية

66. Telegram From the Department of State to the Embassy in France ¹

Washington, February 7, 1956—7:21 p.m.

2856. Embtel 3489. ² You are authorized tell Pineau at your discretion that Mollet's efforts initiate liberal policy Algeria have support and sympathy US Govt.

While too early judge just what Mollet's full plan will be, nevertheless program thus far enunciated, i.e. abolition two college system, negotiations with Algerian leaders looking toward federal solution, represents significant step forward and in view serious situation confronting Mollet Algeria believe expression US encouragement this juncture appropriate. Although as you correctly stated any US démarche Egypt at this time of doubtful efficacy, nevertheless Dept would be willing consider suggestions as to how we might be helpful. ³

For Cairo and Tripoli: Dept believes Mollet's efforts show reasonable hope of French Govt going far towards meeting Algerian demands and thus significant opportunity—perhaps last—for French reaching accord with moderate elements Algeria. In view violent opposition by local French elements Algeria and probable subsequent opposition rightist groups French Parliament, consider that US encouragement might be helpful contribution in persuading Mollet to carry through liberal policy. Request your comments soonest as to efficacy and appropriateness US démarches urging Egyptian and Libyan Govts not undermine Mollet's efforts Algeria.

Dulles

¹ Source: Department of State, Central Files, 751S.00/2-456. Secret. Sent also to Cairo and Tripoli and repeated to Algiers, Tangier, and London.

² Telegram 3489, February 4, reported that Pineau had requested U.S. support abroad, particularly in Cairo. He claimed that France could deal with the internal aspects of the Algerian problem provided that the rebels received no external aid and encouragement from the Islamic world. Dillon offered his sympathy and support. (*Ibid.*)

³ Dillon replied in telegram 3582, February 9, that he preferred to wait until Mollet's return from Algeria. He feared that Mollet had backed away from his initial reform intentions after being pelted with raw vegetables and stones by the colons in Algiers because of his decision to appoint General Georges Catroux as Minister-President in Algeria. The colons blamed Catroux for negotiating the capitulation of Morocco and feared his appointment presaged a similar result in Algeria. Mollet responded by accepting Catroux's resignation in favor of Robert Lacoste and by embracing a less liberal line. (*Ibid.*, 751S.00/2-956)

Foreign Relations, 1955-1957, Volume XVIII

motion after briefest possible debate. Should be noted this would be preferable to Cyprus resolution of Ninth Session preamble of which implied future Assembly consideration. Once motion adopted this session, strong basis established for French seek outright defeat any future attempt raise Algerian question.⁴

Important we initiate necessary consultations as soon as possible to head off less desirable solutions certain be proposed here. If French agree US will seek have issue disposed of as soon as possible First Committee.

Lodge

⁴ Lodge later reversed himself, recommending against seeking passage of a "not to consider" resolution and proposing to let the Arabs take the initiative in moving a resolution which could not receive a two-thirds vote. He thought it premature, however, to suggest anything to the French who had not yet revealed their intentions. (Delga 58 from New York, October 6; *ibid.*, 751S.00/10-655)

Source :history state ,cf 751500/2-456.

Foreign Relations, 1955-1957, Volume XVIII

73. Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, September 21, 1956¹

SUBJECT

Inscription of Algerian Item at U.N.

PARTICIPANTS

M. Alphand, French Ambassador
 M. Lucet, French Minister
 The Acting Secretary
 Mr. Wilcox
 Mr. Elbrick

The Ambassador said that he wished to discuss tactics with respect to the Algerian problem in the forthcoming session of the General Assembly. He said that the situation will be different from that which obtained last year in that there are now more members of the United Nations and it is quite possible that the majority will vote for inscription of this item on the agenda. The French Government intends to clarify, before the meeting of the General Assembly, its proposals for a solution of the Algerian problem which he expected to be framed in the context of a French "Confederation". In contrast with last year's performance, the French Government did not wish to be unprepared this time and hoped to obtain the support of friendly nations to reduce the pressure on France. He referred particularly to the Afro-Asian group which, he understood, is considering a letter to the Secretary-General requesting the inscription of the Algerian item.² The French Government is hopeful of reducing the number of signatures to this letter and the Ambassador hoped that the U.S. Government would urge four of these countries (Liberia, Pakistan, the Philippines, and Thailand) not to sign the letter.³ He said that these four had already shown some hesitancy about signing and he hoped that the U.S. would make representations to the four countries in their respective capitals.

¹ Source: Department of State, Central Files, 320/9-2156. Secret. Drafted by Elbrick.

² On October 25, 15 nations submitted such a request. As a countermove, the French asked that the question of Egyptian military assistance to the Algerian rebels be placed on the Security Council agenda. This followed France's interception on October 16 of the *Atlas*, which had left Alexandria carrying weapons for the FLN. Though the matter was inscribed, France never requested a Council meeting to deliberate the issue.

³ Lucet had similarly approached Wilcox on September 14 to request that the United States use its influence to get Liberia, China, and the Asian members of SEATO not to support the inscription move. (Memorandum of conversation by David Bane; Department of State, Central Files, 320/9-1456)

The Acting Secretary said that we view the French position sympathetically, as the Ambassador was aware, but that we are now giving consideration to the various ways and means by which the Algerian item might be handled and could not at this moment commit ourselves to any particular course of action. He pointed out that any country can request inscription of an item on the General Assembly agenda and that it would be hopeless to try to get all nations to vote against inscription. While the most we could hope for is to prevent some nations from voting for inscription, this also presents problems. He was glad that the Ambassador had raised this issue and was particularly glad to hear that the French Government plans to announce its intentions with respect to Algeria prior to the General Assembly meeting. He hoped that we could capitalize on this fact and that we could avoid being placed entirely on the defensive.

The Ambassador said that he could understand this point of view but he insisted that it would be beneficial also if we could announce our support of the French position "in advance". He said the fewer countries that sign a petition for inscription the better the French position will be. The French Government is most anxious for U.S. support. Mr. Hoover said that we must know where we are going before we make definite plans, and that the U.S. Government has not yet established a position with respect to the tactics to be employed. The Ambassador asked whether the U.S. would support the French Government on the question of competence if the item is inscribed on the agenda. Mr. Hoover replied that this involves the whole question of tactics which is still under review in the Department. At the appropriate time, of course, we will wish also to explore the matter with the French Government. At this time, we question whether it would be wise to waste ammunition in opposing inscription, in view of the unlikelihood of any success in this effort. The Ambassador said that he did not consider that we would be wasting ammunition in any sense and his Government would be most grateful if the United States, without prejudging the ultimate tactics to be adopted, could use its influence with the four nations in question in order that they and others would understand that the U.S. supports France on this issue. He said that it was very urgent that action be taken since the letter may be dispatched at any moment. The Acting Secretary said that we would study the matter.

320/9-2156. Source :history state .gov.DS ,cf

الملحق رقم 07: رسالة ممثل جبهة التحرير الوطني محمد يزيد إلى الرئيس الأمريكي ايزنهاور
بشأن القضية الجزائرية

Foreign Relations, 1955-1957, Volume XVIII

74. Telegram From M'hammed Yazid of the National Liberation Front of Algeria to President Eisenhower ¹

New York, October 23, 1956—10:05 p.m.

MR. PRESIDENT: Five of my colleagues, including Mohamed Ben Bella, who fought under your command during World War II, have been arrested yesterday while they were on their way to participate with the Sultan of Morocco and the Tunisian Premier Habib Bourguiba in a conference to seek a peaceful solution for the Algerian problem. ²

The conference was called by the sovereigns of the two States with the specific knowledge of the French Government which had itself requested the mediation of the Sultan of Morocco and Premier Bourguiba of Tunisia. This action which was described by the representatives of more than twenty five African and Asian governments to the United Nations as "shocking" and condemned throughout the entire civilized world, will only help to increase the tension and aggravate the situation in North Africa and make impossible the achievement of a peaceful settlement of the Franco-Algerian conflict.

Mr. President, on behalf of the Algerian people who are fighting for ideals of peace and liberty which you have always championed, I appeal to you as President of the great democracy which blazed the trail of freedom to intervene with the French Government in order to set free the five leaders of the Algerian people. This would enable them to proceed to the proposed Conference of Peace in Tunis. Your intervention, Mr. President, would certainly avert the tragic consequences of the extension throughout North Africa of the war currently taking place in Algeria.

M'Hammed Yazid

¹ Source: Department of State, Central Files, 771.00/10-2456. The source text is a commercial telegram.

² Mohammed Ben Bella, Mohammed Khider, Hocine Ait Ahmed, Mohammed Boudiaf, and Mustafa Lacheraf were captured when the plane on which they were passengers was intercepted. The first four were members of the original National Council of the Algerian Revolution; the last was an FLN information officer. Their plane was registered in France and had a French crew though it had been chartered by the Sultan who considered the FLN leaders to be his guests and under his protection.

Source :history state .gov.D.S.C.F 771.00/10-2456.

الملحق رقم 08: المحادثات الأمريكية الفرنسية و القضية الجزائرية

76. Memorandum of a Conversation, French Embassy,
Washington, November 16, 1956 ¹

SUBJECT

Conversation with French Foreign Minister Pineau

PARTICIPANTS

Mr. Christian Pineau, French Foreign Minister
Mr. Hervé Alphand, French Ambassador
Mr. J. Daridan, Director of Political Affairs, Quai d'Orsay
Mr. William R. Tyler, WE

After a small dinner at the French Embassy, on the occasion of Mr. Pineau's unofficial visit to Washington, Daridan took me aside, and talked to me about Algeria. We were then joined by Pineau and Alphand.

1. *Algeria*: In the first part of the conversation, before we were joined by Pineau, Daridan said that "everyone" in Paris realized that the Government's program for Algeria would not succeed. The chances of achieving pacification were no better now than before. In fact, the arrest of the five FLN leaders had been an act of folly, which had involved Morocco more deeply in the issue. Daridan said France's long-term relations with Tunisia and Morocco could not be settled until the Algerian matter was disposed of; and yet no one in France who knew anything about the problem was optimistic that the new statute for Algeria which the Government had prepared would do the trick. Daridan said he thought the only hope lay in

¹ Source: Department of State, Central Files, 7515.00/11-1656. Secret. Drafted by Tyler. Enclosure to a memorandum from Tyler to Elbrick, November 26, indicating that because of the nature of the comments on Algeria the memorandum would not be given wide distribution and would be held for discussion with Ambassador Dillon.

U.S. initiative for a broad settlement of major issues in the Near East, of which Algeria was one. He said that unless we took this initiative, he feared the Algerian situation would deteriorate further, and that Morocco might eventually intervene openly with resulting chaos.

I said to Daridan that his idea that the U.S. should take the initiative on Algeria was unexpected, coming from a Frenchman. I reminded him that we had leaned over backward, in deference to French requests and sensitivities, in order to give France time to work out a solution herself, and by herself. I thought it would be far preferable for France herself to announce whatever measures she thought must be taken in order to bring peace to Algeria, and to form a permanent basis for friendly relations between Metropolitan France and that part of the world. I thought we would gladly support such measures if they seemed to us realistic and statesman-like. However, I said, I personally doubted whether it was a very tempting proposition for us to take the initiative and thereby expose ourselves to renewed charges of selling out France, and of trying to take over Algeria in France's place. Daridan repeated that he thought the situation would shortly require the leadership of the United States if catastrophe was to be averted in North Africa.

After Mr. Pineau had joined us, I asked him what he felt about the prospects for the Government's program for Algeria. He sounded very discouraged and said he thought the next stage must be to hold elections. When I asked whether he thought this could happen in the present climate of terrorism, he said nothing, but slowly raised his arms to an angle of about 30° from his body, and then let them fall again.

Pineau said he thought it important that a three-power conference be held before the Algerian question is debated in the General Assembly. I asked him when he thought that would be, and he said he thought some time in the first half of January. He did not mention any date in the immediate future for a conference.

Comment: From my conversation, I got the impression that (a) at least Pineau and the Foreign Office are very pessimistic about the situation in Algeria, and that they fear the worst for the future prospects of the West in Tunisia and Morocco, and (b) that the Government may now be coming around to a radical reappraisal of French national policy and goals in North Africa, which may involve us directly and at short notice.

[Here follows discussion of Egypt and Syria.]

Source :history state .gov.D.S.C.F 7515.00/11-1656.

الملحق رقم 09: المراسلات الأمريكية الليبية بشأن القضية الجزائرية

75. Telegram From the Department of State to the Embassy in Libya¹

Washington, October 26, 1956—8:03 p.m.

229. Embtel 245.² Position Department has taken re North African situation has been reached on basis careful consideration overall US foreign policy objectives involved. Our immediate objective is restoration peace and stability in area in which we maintain important interests. In pursuance this objective we have expressed concern to French Government over developments in North Africa resulting from plane incident. At same time we have urged moderation in both Morocco and Tunisia. This position does not imply any US responsibility for or sympathy with French action in intercepting plane and capturing Algerian leaders. Nor does it identify us with Moroccan and Tunisian demands French release Algerian leaders. Our position has been based solely on overall considerations US interests in countries affected.

In light foregoing we cannot agree public statement you suggest.

Foregoing is FYI only.

Embtel 242.³ You should reply orally to Libyan note along following lines:

"Department understands concern Libyan Government over situation resulting from plane incident and interception Algerian leaders and is also concerned re tension in North Africa. US of course has no legal right demand release Algerians. We have however emphasized to French Government our serious concern over recent developments North Africa. We are continuing make every appropriate effort to encourage earliest restoration peace and stability in area."

Department repeating Deptels 1459⁴ and 1494⁵ to Paris and

¹ Source: Department of State, Central Files, 7515.00/10-2656. Secret; Priority.

² In telegram 245, October 26, Ambassador Tappin commented as follows on the French seizure of Algerian leaders: "had I deliberately sat down and sought to do so, I could not have dreamed up act more prejudicial to Western-Arab relations than this one." He suggested a statement deploring France's action as detrimental to peace.

³ Telegram 242, October 24, transmitted the text of a Libyan note calling attention to the potential consequences of the French action and asking the United States to intervene. (*Ibid.*, 7515.00/10-2456) Documentation on representations to the U.S. Government to intercede on behalf of the Algerian leaders is *ibid.*, Central Files 7515.00.

⁴ Telegram 1459, October 23, expressed the Department's concern about the French action and its probable detrimental impact on Western interests throughout North Africa. The Embassy was requested to determine who was responsible for the action. (*Ibid.*, 7515.00/10-2256)

⁵ Telegram 1494, October 25, instructed Dillon to express U.S. concern at the highest appropriate level. (*Ibid.*, 7515.00/10-2556)

Source :history state .gov.D.S.C.F 7515.00/10-2656.

الملحق رقم 10: تلغرام من السفير الفرنسي للحكومة الأمريكية يتضمن تقرير لموقف الدول العربية من القضية الجزائرية

Foreign Relations, 1955-1957, Volume XVIII

77. Telegram From the Embassy in France to the Department of State¹

Paris, November 21, 1956—11 a.m.

2508. Reference: Embassy telegram 2450, November 16, repeated Algiers 91, Rabat 172, Tunis 156.² We consider French Government's current attitude toward Algerian question, as reported by Mollet's Cabinet, reflects short-sightedness and lack of realism. Attitude is quite understandable, however, since articulate French opinion, and particularly opinion leading figures of most political parties, is so strongly and emotionally opposed to significant concessions on Algeria that any French Government finds it much easier to postpone than to act. Indeed, especially after serious setback in Egypt, bold and forward-looking proposals on Algeria at this time could arouse so much opposition in Assembly as to cause government's overthrow.

Nevertheless, it is hard to avoid conclusion that, if French do not come up with new proposals, situation is likely to be worse rather than better after UNGA debate. Tempers on both sides will be further frayed, intransigent positions will have been reiterated, and French Government is likely to feel it cannot "surrender" to public demands of Arab States or to hostile UN resolution. Hence conciliatory action after debate may appear to French even more untimely than it does now.

Yet restoration of close and friendly relations with Tunis and Morocco apparently depend on an acceptable Algerian settlement. If French do not move forward promptly on Algerian question, their whole position in North Africa may become untenable. Result would probably be US would have to fill vacuum, which would be extremely expensive and also most damaging to our relations with France. This problem has already arisen in connection with economic aid. We do not know whether settlement, short of independence but generous in autonomy, acceptable both to France and to Algeria's neighbors, can be devised. However, it is obvious serious attempt along these lines should be made.

If Cabinet re-examination Algerian question this week ends in usual blind alley, we should like to discuss problem frankly and sympathetically with high French officials, preferably Mollet himself. This would be difficult and delicate *démarche* but we think it is

¹ Source: Department of State, Central Files, 7515.00/11-2156. Confidential. Repeated to Rabat, Algiers, and Tunis.

² This telegram reported that the French were disposed to await the completion of the U.N. debate before deciding what reforms to offer. Dillon did not believe that this tendency augured well for the future. (*Ibid.*, 7515.00/11-1656)

probably unavoidable in any case since we must certainly explain to French in advance line we propose to take in UNGA debate. They expect us to support them unequivocally on this matter which they consider at the moment their most vital interest. Our failure to do so would be considered as further, and perhaps fatal, shock to French confidence in Atlantic alliance and NATO. Yet difficulties vis-à-vis Arab States in supporting unequivocally present frozen French position are all too obvious. It seems in every way desirable, therefore, that US formulate its own attitude on this issue promptly and communicate our views to French in time for them to be considered and take effect.

We suggest for Department's and USUN's consideration démarche to be made in Paris along following lines:

(1) We reiterate our desire to be helpful in UN debate on Algeria;

(2) We agree Algerian item be postponed to latter half GA session if possible;

(3) We fear that, in absence any further and more explicit French proposals, debate will be very rough, Morocco and Tunis will be in opposition, US and other friends of France will be seriously handicapped by lack of knowledge French intentions, and outcome will probably be adoption condemnatory resolution which will make solution much more difficult;

(4) If, however, French Government should find it possible to put forward before or during debate proposals sufficiently liberal to have broad appeal in GA, we would be prepared to give strongest possible support to these proposals and exert our influence in same sense on other delegations.

We should appreciate being informed whether Department would authorize approach to French along these lines.

Dillon

Source :history state .gov.D.S.C.F 7515.00/11-2156.

الملحق رقم 11: تلغرام من السفير الفرنسي للحكومة الأمريكية حول نشاط ج ت و لكسب التأييد للقضية الجزائرية

Foreign Relations, 1955-1957, Volume XVIII

79. Telegram From the Embassy in France to the Department of State ¹

Paris, November 29, 1956—6 p.m.

2677. Re Deptel 2024. ² I saw Mollet this afternoon re reftel. There was no problem as far as Pineau was concerned as Algerian affairs are no concern of his and Mollet has always told me to talk to him directly on Algeria. I delivered message in reftel and Mollet assured me that he intended to make policy declaration before debate in GA. Mollet said, however, that he was afraid that any statement he would make would not be accepted by FLN leaders who now have put their faith in UN. His feeling is that the army of liberation, that is, those who are actually fighting in Algeria, are prepared to consider a cease fire after a reasonable offer from France. However, he feels that in no event will the FLN leaders outside of Algeria, i.e., those in Cairo, New York and elsewhere agree to anything which he may propose. He considers that their feeling is that Afro-Asiatic group plus Soviets now exercise clear working control of GA and therefore they will try and insist on having GA impose the terms of a settlement in Algeria. Such a settlement will of course be totally unacceptable to France.

Mollet said that his statement on Algeria will be bold, but probably not quite as bold as it would have been if he could have counted on good faith on the part of the FLN negotiators. He will stress complete liberty and equality for all individuals and all racial groupings in Algeria and will outline what he considers to be the minimum rights of French. He sees Algerian problem primarily as conflict between diverse non-European groups united in the Moslem religion and the hard core of Algerians of European descent. He feels that only metropolitan France can arbitrate between these two groups. He said that indigenous European elements whose loyalty is not to France, but rather to themselves as European Algerians are tending more and more towards attempting to achieve a solution along South African lines which would involve creation of an independent Algeria controlled by European elements. ³ He said that

¹ Source: Department of State, Central Files, 7515.00/11-2956. Confidential; Limit Distribution. Repeated to Algiers, Rabat, Tunis, and USUN.

² *Supra*.

³ In telegram 3397 from Paris, January 14, 1957, Dillon expressed his concern that the European population in Algeria might attempt to take matters into its own hands to impose a solution. He was unsure how the French army might respond to such a development. (Department of State, Central Files, 7515.00/1-1457) Two days after Dillon stated his concern, an attempt was made upon the life of General Raoul Salan, the supreme military commander in Algeria.

an attempt at any such solution would of course be a tragedy and he was using his whole effort to avoid such a result.

Regarding UN debate he said that France would explain actions being taken in Algeria and then would maintain that Assembly could take no action because it was not competent to intervene in French internal affairs. In other words, France will rely once again on argument of incompetence of GA but prior to proposing such argument will be willing to explain her position and her intentions. If France should be beaten and anti-French resolutions voted Mollet said it is absolutely certain that France will leave the UN for good and all. He said that his government will not take such action but there was absolutely no doubt that in refusing to take such action his government would be overthrown and succeeding government would effectively take France out of UN.

Mollet said that the result in UN depended entirely on US. There would be at least 26 votes, i.e. Afro-Asiatic bloc and Soviet bloc against France. Therefore it would require full efforts of US to defeat such a move. Mollet said this was one of the reasons why he felt it so essential that he meet with President personally in near future so that details of a common policy could be worked out to face up to this difficult situation.

Dillon

Source :history state .gov.D.S.C.F 7515.00/11-2956.

الملحق رقم 12: فرحات عباس مبعوث ج ت و لبحث القضية الجزائرية مع السلطات الأمريكية
وكسب تأييد المنظمات العمالية العالمية

Foreign Relations, 1955-1957, Volume XVIII

PARTICIPANTS

Ferhat Abbas
Abderrahman Kiwan
WE—Matthew Loomam
AF/N—John Bovey
AF/N—Donald Norland

After describing his mission to South America, Mr. Abbas said he had been sent by the FLN (Front de Libération Nationale) to discuss the Algerian situation with U.S. officials.

He launched first into a long and bitter review of French activities in Algeria, the burden of which was that the Clemenceau laws of 1919 and the Statute of 1947² were all based on a false conception that Algerians could be somehow assimilated as French citizens. Moreover, this assimilation had never been carried through in good faith, since Algerians were in fact disenfranchised through a system of unequal representation in the municipal councils (7/8 Moslem, 1/8 French) and by assignment of equal number of seats in the French Assembly, even though the Moslem population of Algeria was eight times that of the French. Even when Paris did act in good faith, any moves to correct this situation were immediately sabotaged, Mr. Abbas said, by the colons in Algeria.

Mr. Abbas said there were four principal facts which American officials should know: (1) They must realize from their knowledge of the Indo-Chinese situation that France would never win the Algerian war. Algerians would continue to fight until the French accepted the principle of equality rather than assimilation. (2) The war would continue to cause grave repercussions in Tunisia and Morocco, whose close relation to Algeria explained French creation of the Protectorates and which was still a fundamental fact of political and strategic life. (3) The war created a danger of increasing Communist penetration of North Africa. If the liberation movement were decapitated (it had not been, Mr. Abbas hastily added, by the capture of the five FLN leaders on October 22), red maquis might well take over, although they had not done so anywhere in Algeria to date. (4) North Africa was North African and not Egyptian or Middle Eastern; it could therefore form a useful new element in the Arab world if the settlement of the Algerian conflict permitted.

Mr. Kiwan adverted to the possibility of North Africa serving as bridge between the West and the Middle East, and he emphasized

²The Clemenceau laws of February 4, 1919, made French citizenship more accessible to the Muslim population and increased the local government role of Muslims who were French subjects. The Statute of September 20, 1947, defined Algeria as a group of overseas departments. It recognized two separate communities forming distinct electoral colleges, each of which selected 60 members of the local Assembly and sent 15 representatives to France.

the evident U.S. interest in the stability of the area, not to mention our moral interest in settling a colonial conflict.

Mr. Abbas reviewed the successive failures of his own movement, the UDMA and the MTLD of Messali Hadj, to persuade the French to drop their unreasonable insistence that Algeria was French and that Algerians were French rather than North African. In reply to a question, he tried to straighten out the orientation of the various Algerian labor organizations. Mr. Kiwan came to his rescue and explained the significance of the different groups as follows: The UGTA (Union Générale des Travailleurs Algériens) was the true national labor front, which represented the FLN leadership. Upon its formation last year members of the Communist-dominated CGT had immediately deserted to UGTA and it had become affiliated with the ICFTU. The few remaining hard-core Communists had formed the UGSA (Union Générale des Syndicats Algériens), while the MTLD of Messali Hadj was grouped in the USTA (Union Syndicale des Travailleurs Algériens). USTA and UGSA were really paper organizations; they were analogous in the labor field to the maquis which Messali and the Communists respectively had tried to form for their own use instead of joining with the FLN.

In response to Mr. Loomer's questioning, Mr. Abbas set forth four conditions which the French would have to accept before the FLN would accept a cease-fire: (1) recognition of the national existence of Algeria; (2) recognition of her right to independence; (3) a political amnesty; (4) recognition of a provisional Algerian Government, with which France would negotiate. Mr. Loomer asked where elections fitted into this picture; Mr. Abbas emphasized strongly that elections could only be held after the provisional government was formed.

We pointed out that insistence on these points, and particularly the fourth, would probably result in an impasse, especially in the light of the present political situation in France and asked whether more gradual formulas, such as those which appeared to interest Mr. Bourguiba, could be found. Mr. Abbas said we should try to see the arguments on the Algerian side instead of coming to the rescue of Mr. Mollet. He was told it was not our intention to take sides, much less mediate, on the Algerian issue; what we were interested in learning, however, was whether Mr. Abbas foresaw, given the realities of the situation, any possibility for a peaceful compromise solution of this tragic conflict.

Mr. Kiwan interrupted to say that there really was no impasse as "our friend" Abbas might have led us to believe. He said that the provisional "government" would not need to have all the attributes of sovereignty and indicated it might be analogous to the type of Tunisian Government which had been set up to negotiate local

Source :history state .gov.D.S.C.F.

الملحق رقم 13: دعم القاهرة والاتحاد السوفياتي للحكومة المؤقتة الجزائرية في المفاوضات
الجزائرية الفرنسية

Algeria

35. Memorandum of Conversation

Washington, January 3, 1961, 3:15 p.m.

SUBJECT

Call by Ambassador Alphand—January 3, 1961

PARTICIPANTS

The Secretary
Mr. J.V. Imhof, WE

Ambassador Alphand, French Embassy
M. Claude Lebel, Minister, French Embassy

[Here follows discussion of other matters.]

Algeria. The Secretary asked whether Ambassador Alphand had any recent information as to how the Algerian problem was developing. Ambassador Alphand said that in his talks with Prime Minister Debre and Minister Joxe both had been much more optimistic than on past occasions and had expressed the view that they felt reasonably certain for the first time that the other side really wanted to reach an agreement. He said he understood that in preliminary negotiations agreement had been reached on a number of crucial problems such as the Sahara, the stationing of French troops, the maintenance of bases and of communications with Black Africa and the rights of the European minority although this latter point still presented certain difficulties. He said he considered it likely that formal negotiations would begin within the next few weeks. He warned however that difficulties could appear at the last moment. With Arabs, one could never be certain whether agreements that had been reached would not again become negotiable. Also, the Egyptians and the Soviets were exercising pressure on the GPRA against a negotiated settlement. Lastly, there was the threat from the OAS. In the Metropole, the OAS has been noisy but without any real influence. The vast majority of the people in metropolitan France would welcome a negotiated settlement of the Algerian conflict. In Algeria, however, the OAS was influential and could cause trouble. Ambassador Alphand was con-

Source: Department of State, Central Files, 611.51/1-362. Secret. Drafted by Imhof (WE) and approved in S on January 9. Ambassador Hervé Alphand had requested an appointment with Secretary of State Christian A. Herter to discuss the general situation.

Source :history state .gov.D.S.C.F.611.51/1-362.

الملحق رقم 14: نشاط ممثل جبهة التحرير الوطني محمد يزيد مع الكتلة الأفروآسيوية لدعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

55. Memorandum From the Assistant Secretary of State for African Affairs (Williams) to the Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Johnson)

Washington, December 15, 1961.

SUBJECT

Reception of Algerian Representatives in the Department

Discussion:

On October 9th the Secretary approved EUR's memorandum of October 3¹ recommending that he call in the French Ambassador to inform him of the decision to receive representatives of the FLN in the Department up to the level of Under Secretary. Action was temporarily deferred, however. On November 21st the Secretary decided that EUR should inform the French Embassy we are now ready to receive Algerian representatives in the Department. According to your memorandum of December 11th to Mr. Tyler,² the Secretary agreed that EUR should defer action on informing the French Embassy until after the Paris meetings

Source: Department of State, Central Files, 033.51S11/12-1561. Secret.

¹ Not found. On November 13, Tyler sent a memorandum to Secretary Rusk reviewing the recommendation to receive PAG representatives in the Department. Rusk initialed his approval. (Ibid., 751S.00/11-1361)

² Not found.

54. Editorial Note

On December 14, 1961, Ambassador to the United Nations Adlai Stevenson sent to the Department of State the text of a draft U.N. resolution on Algeria which had been given to the U.S. Delegation by Tunisian Ambassador to the United Nations Habib Bourguiba, Jr., and had the preliminary approval of the Afro-Asian bloc in the United Nations. The draft included an operative paragraph calling on "the two parties to resume negotiations with a view to implementing the right of the Algerian people to self-determination and independence respecting the unity and territorial integrity of Algeria" and a preambular paragraph expressing regret at the suspension of negotiations between the Government of France and the Provisional Government of the Algerian Republic. In a separate telegram, Stevenson described the draft as "moderate," and noted that the only significant objection he saw was the reference to the PGAR. (Telegrams 2141 and 2142 from USUN; Department of State, Central Files, 751S.00/12-1461) On December 15, the Department authorized Stevenson to tell the French, Algerian, and Tunisian representatives that the United States could support the resolution if the reference to the PGAR and the phrase "and respecting the unity and territorial integrity of Algeria" was eliminated. (Telegram 1594 to USUN; *ibid.*)

On December 15, 34 Afro-Asian countries submitted the draft resolution to the First (Political and Security) Committee with the text unchanged except for a reversal in the position of two of its paragraphs. On December 18, Assistant Secretary Williams sent a memorandum to Under Secretary Ball informing him that Chanderli had told Stevenson he thought the reference to the PGAR could be eliminated but not the phrase "and respecting the unity and territorial integrity of Algeria," to which only the U.S. Delegation had objected. After noting that the French did not want the United States to vote for any resolution on Algeria, Williams argued that "the benefits to be gained from support of the resolution (with reference to PGAR eliminated) will outweigh possible disadvantages in both the short run and long run." (*Ibid.*, 751S.00/12-1861)

That afternoon, the Department cabled to USUN that it was "authorized to make it known publicly (in any way and at any time you deem best) that US prepared to vote for this resolution if those two elements, which would make an already difficult negotiation more difficult, are corrected." The telegram noted that the reference to the "unity and territorial integrity of Algeria" was a clear attempt to prejudice the outcome of the negotiations on the Sahara. (Telegram 1612 to USUN; *ibid.*, 751S.00/12-1461)

and that the reception of PAG representatives in the Department should, if necessary, be correspondingly deferred.

This matter is of particular importance now because the Paris meetings will be over at the end of this week and the PAG Minister of Information, Yazid, who is now in New York for the Algerian debate, may well want to be received in the Department. He has already asked to be received by Ambassador Stevenson in New York. I think we should be prepared to receive him here as well, presumably some time early next week.

As for the level at which PAG representatives may be received in the Department, it was the decision of the Acting Secretary on September 15, confirmed by the Secretary on October 9, that they could be received up to the level of Under Secretary. I think we should retain flexibility in this matter. As you know, I myself have already met socially with the PAG Information Minister in Tunis. I am afraid we would defeat our purpose if we tried to downgrade him, for example, should he come to Washington.

Recommendation:

That you authorize receiving the PAG Information Minister at Under Secretary or Assistant Secretary level some time next week, with the French Embassy to be informed beforehand by EUR.³

³ Johnson initialed his approval on December 20, crossed out the words "Under Secretary," and added the following handwritten note: "On condition that the PAG takes the initiative in requesting an appointment. We are not to stimulate such a request. Should request for appointment materialize, suggest Asst. Secretaries for both AF and EUR."

On December 22, the Department of State cabled the Embassy in Paris that it had informed the French Embassy in Washington on December 20 of the decision in principle to receive PAG leaders in the Department, noting that it had emphasized that their reception would not in any sense mean departure from a policy of nonrecognition and full support de Gaulle's Algerian policy. (Telegram 3539 to Paris; Department of State, Central Files, 611.51S/12-2261) On December 28, Couve de Murville suggested personally to Gavin that the Department refrain from seeing PAG officials for at least a week. (Telegram 3250 from Paris; *ibid.*, 751S.00/12-2861)

Source :history state .gov.D.S.C.F.7515-00/12-2861.

الملحق رقم 15: تقرير سكرتير هيئة الأمم المتحدة حول مسألة استقلال الجزائر

Foreign Relations, 1961-1963, Volume XXI

53. Memorandum From Harold H. Saunders of the National Security Council Staff to the Director of the Office of Northern African Affairs (Witman)

Washington, November 6, 1961.

SUBJECT

Algeria

Bob Komer left before your note¹ arrived. However, I believe my comments reflect his views.

We were pleased with the start made in Deptel 2432 to Paris.² We agree we must do everything we can to influence the PAG to stay with negotiations this time until they reach a settlement. Their outcome, of course, will shape our long range problem.

The urgent question in our minds is whether we could provide any inducements for PAG reasonableness. We are "intensifying regular contacts," but do we have anything to offer except advice? Is there any way we can increase the weight of our advice without upsetting the negotiating balance?

We feel it's very important to study possible post-independence aid programs now in order (1) to be prepared for quick movement and (2) to discover areas for helpful pre-independence discussion. Admittedly, we can't make final decisions until the situation clarifies, but we can't afford not to move decisively when it does. More immediately, we might find some way of adding substance to our present contacts with the PAG. If independence emerges from partition, the need for imaginative U.S. action will be even greater than if a settlement is negotiated.

We see two related but separate problems: (1) planning our long range approach to independent Algeria and (2) discovering ways to increase our leverage now for insuring successful negotiations. If you set up a study group, perhaps its work might be divided with these distinct problems in mind. Needless to say, we would welcome the chance to sit in on any such deliberations.

Hal Saunders

Source :history state .gov.D.S.C.F.11/1961.

الملحق رقم 16: تلغرام من الحكومة الأمريكية إلى السفير التونسي بأمریکا يبين تباين المواقف بين تونس و المغرب ومصر لحل القضية الجزائرية

Telegram From the Department of State to the Embassy in Tunisia¹

Washington, March 17, 1958—8:46 p.m.

735. Good Offices. Eyes only Murphy, Houghton and Jones. Tunis 1167.² Following comment bears on numbered paragraphs reftel.

1. Statements first numbered paragraph³ have been carefully weighed and while Department does not discount information to effect gesture needed, indication FLN will publicly cast its lot with Nasser appears ignore Tunisian and Moroccan attitudes. Latter are major factors in FLN thinking and it no doubt clear to FLN that neither Moroccans nor Tunisians would countenance such move toward Nasser, for time being at least. In any case it entirely unlikely such FLN plans would be unknown to Bourghiba and other top Tunisians and consultation envisaged numbered paragraph 5⁴ reftel should suffice in immediate future to keep us closely informed re FLN.

2. Subject any comments Murphy may have, we agree that we should warn FLN in sense recommended paragraph 2(a),⁵ but we do not believe contact should be made with Debbaghine in Cairo if this

¹ Source: Department of State, Central Files, 651.72/3-1758. Secret; Eyes Only; Limit Distribution. Drafted by Porter on March 15; cleared by Jandrey, Palmer, and Howe; and approved and signed by Herter. Also sent to Paris.

² Telegram 1167, March 14, reported the FLN had set a deadline for receiving an indication of Western support, and advocated establishing closer contact with the group. (*Ibid.*, 772.00/3-1458)

³ The first paragraph warned the FLN might ally with Nasser in absence of Western support.

⁴ Paragraph 5 recommended consultations with Bourguiba and the Moroccan Government.

⁵ Paragraph 2(a) stated: "warn FLN that US reaction would make it incredibly harder for US Government to play positive role in settlement of Algerian war."

630 Foreign Relations, 1958-1960, Volume XIII

can be avoided. We must assume FLN leaders under close GOE surveillance and therefore FLN itself would probably prefer contact be made Tunis or Rabat. If Debbaghine deemed ranking political leader at present, and if Murphy believes it desirable convey U.S. comments to him, we believe Embassy [*less than 1 line of source text not declassified*] can arrange for him come to Tunis.

3. Department in accord your belief closer overall contact with FLN needed and prior to receipt reftel had consulted [*less than 1 line of source text not declassified*] to that end. Entire matter now under study, especially in regard to contact with FLN military leaders who represent very important and relatively unknown factor.

4. Embassy Tunis was authorized several months ago by Department to establish discreet contact with FLN. In this connection, Dept approves suggestion para 5. of reftel re advisability very discreet high level contact with GOT this subject. We agree Tunis channel may be of increasing importance, and with this in mind we hope events will permit Tunisians induce leaders like Debbaghine to diminish their contact with Cairo. This may not be practical for latter at present because FLN dependence Egyptian support undoubtedly requires presence top level FLN in Cairo, and FLN in any case reluctant bring too many top leaders into proximity with French military forces.

6. Our hesitations with respect to Cairo contacts outlined are mentioned numbered paragraph 2.

7. We believe study mentioned paragraph 3 this tel and authorizations mentioned paragraph 4 will result adequate contacts for our purposes. As to hope we may be able hold out to FLN much would appear depend on development of present situation and consequent willingness governments Tunisia and Morocco exercise restraining influence on FLN and back up possible U.S. efforts that direction.

8. [*less than 1 line of source text not declassified*]

Herter

Source :history state .gov.D.S.C.F.651.72/3-1758.

الملحق رقم 17: تقرير أمريكي عن تطور تعداد القوات الفرنسية في الجزائر

Approved For Release 2001/08/27 : CIA-RDP61-00549R000200080018-7

SECRET

DEPARTMENT OF THE ARMY
Office, Assistant Chief of Staff, Intelligence
Washington 25, D. C.

POSITION OF THE FRENCH ARMY IN ALGERIA (U)

ARMY Declass/Release Instructions On File

1. Current Security Situation

a. The character of the revolt in Algeria has increased in intensity since its inception in the Aures Mountain area of eastern Algeria on 1 November 1954. This is best demonstrated by the marked increase in the scale of the French effort devoted to its suppression.

"Comparison of French Army Strength
June 1954 to 25 January 1957"

	Army Strength	Divisions	Regiments	Battalions
1 June 1954	64,000	1	4	6
25 January 1957	340,000*	13	42	64

* Gendarmerie, naval and air elements bring the total French military force in Algeria to approximately 400,000.

b. During this same period the organization, tactics, strength and armament of the rebels have continued to improve despite substantial losses to the French. Army Intelligence currently estimates that there are between 10,000 to 20,000 armed regular members of the National Liberation Army (NLA) in Algeria who can draw upon as many as 30,000 auxiliaries or part time rebels. Behind this group stands the great majority

SPECIAL HANDLING REQUIRED:

NOT RELEASABLE TO FOREIGN NATIONALS EXCEPT *none*
BY AUTHORITY OF *AD DeLong*

Approved For Release 2001/08/27 : CIA-RDP61-00549R000200080018-7

SECRET

SECRET
NOT RELEASABLE

d. The military problems of the French in combatting the Algerian nationalists have been compounded by the adverse effects of the Suez situation, and the Parliamentary difficulties of the Mollet Government plus a number of other collateral current problems. The use of Morocco and Tunisia as a sanctuary and as a source of supply to the rebels is expected to assume even greater importance as a result of the growing official support in these countries for the Algerian cause. The growing rigidity in the colon and nationalists positions was not improved following Premier Mollet's policy statement of 10 January which implied the development of Algerian autonomy but insisted that the French would not leave Algeria. A number of reports have indicated that the situation in Algeria will come to a head in the next few weeks. It is fairly well established that the forthcoming discussions in the United Nations General Assembly will lead to the calling of an eight-day general strike by the FLN. If the Moslems respond it is likely that French elements will react violently to such a move. Some sources have indicated that the French Army will support the "Colons" in defiance of constitutional authority and might even stage a military coup in France.

2. The Position of The French Army

a. In the past month there have been a series of reports pointing up the growing possibilities of the French military, in concert with French extremist groups, of effecting a coup to assume

SECRET

Approved For Release 2001/08/27 : CIA-RDP61-00549R000200080018-7

SECRET
NOT RELEASABLE

control of the machinery of Government in Algeria. The United States Consul General in Algiers reported in early January that the activities leading to the arrest of Brigadier General Jacques Faure, Assistant Commander of the Algiers Region, were symptomatic of the growing restiveness of the French military over the Algerian situation. Subsequently the Consul General has indicated that he anticipates the military assuming greater direction and control over events in Algeria.

b. On 15 January Ambassador Dillon discussed the Algerian situation with Lieutenant General Jean Ganeval, Secretary General of the Military Cabinet of President Coty. Ganeval minimized the General Faure incident but, while affirming the absolute loyalty and discipline of French officers in the rank of Colonel and above, indicated that "a dangerous state of mind" was prevalent among junior and field-grade officers and particularly noncommissioned officers. Many of these men are strongly opposed to further French retreats after the losses of Indochina, Morocco, Tunisia, and Suez and are in full sympathy with the colon elements. Ganeval believes this state of mind represents a matter of concern in case serious trouble should erupt between the European and Moslem populations. Similar sentiments have been voiced by senior officers of the French Army in Germany.

3. Estimate of French Army's Reaction to Events in Algeria

a. Considering the current position of the French in Algeria increased military control of the machinery of Government is probable.

Approved For Release 2001/08/27 : CIA-RDP61-00549R000200080018-7

SECRET
NOT RELEASABLE

The military, which have been the prime instrument of Resident General Robert Lacost's administration, has become increasingly involved in administrative, as well as military functions. This has been manifested on several levels of Government. Major General Marie Gouraud, Commanding General of the 27th Alpine Division in Algeria, informed Army Intelligence representatives on 16 January that over 300 French officers are now occupying administrative positions in Algeria. Brigadier General Jacques Massu, a paratroop commander most recently engaged in the Suez operation, was charged in early January with maintaining order in the Algiers area.

b. It is quite apparent that a clear danger exists that, as the French military become more involved in the local situation in Algeria, it ultimately will cease to be an impartial agent of the Government and will come to identify its interests with those of the colon extremists. However, Army Intelligence believes that this danger is not immediate. While many junior officers and noncommissioned officers probably could be influenced to support violence on the part of the colons it is believed that the tradition of responsibility to Constitutional authority is sufficiently strong among the senior commanders to preclude any attempt to stage a coup as long as the French Government demonstrates its intention to maintain control over Algeria. The reaction of the military in event of a drastic change in Government policy involving an abandonment of Algeria cannot be estimated at this time.

5

Approved For Release 2001/08/27 : CIA-RDP61-00549R000200080018-7

SECRET
SECRET

Source :ANNAHAR.Archive.

WWW.ANNHAR.COM

الملحق رقم 18: تدويل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة

القرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة الاولى

المحتويات

صفحة	
٣	٩٠٩ (دورة ١٠) - مسألة الجزائر (٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥) (البند ٦٤)
٣	٩١٠ (دورة ١٠) - المسألة الكورية (٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥) (البند ١٦)
٤	٩١١ (دورة ١٠) - مسألة مراكش (٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥) (البند ٥٨)
٤	٩١٢ (دورة ١٠) - استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية (٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥) (البند ١٨)
٥	٩١٣ (دورة ١٠) - آثار الانسحاب الذري (٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥) (البند ٥٩)
٥	٩١٤ (دورة ١٠) - تنظيم القوات المسلحة والاسلحة بجميع أنواعها وتحديدها وتخفيضها وتخفيضها متوازنا - عقد اتفاقية (معاهدة) دولية حول تخفيض الاسلحة وحظر الاسلحة الذرية والهيدروجينية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل (١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥) (البند ١٧ والبندين ٦٦)
٦	٩١٥ (دورة ١٠) - مسألة ايربان الغربية (غينيا الجديدة الغربية) (١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥) (البند ٦٥)
٧	٩١٦ (دورة ١٠) - مسألة ايربان الغربية (غينيا الجديدة الغربية) (١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥) (البند ٦٥)

ذلك بالوسائل السلمية ، وكذلك في سبيل اعادة السلم والامن الدوليين الى المنطقة .

وإذ تلاحظ، أن الفقرة ٦٢ من اتفاق الهدنة (٣) المؤرخ في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٣ تنص على أن يظل الاتفاق « ساري المفعول الى أن يحل محله صراحة اما تعديلات او اضافات يوافق عليها الطرفان أو نص يتضمنه اتفاق ملاتم بشأن تسوية سلمية على مستوى سياسي بين الطرفين .

١ - تعود فتؤكد نيتها في مواصلة البحث عن حل مبكر للمسألة الكورية وفقا لاغراض الأمم المتحدة .

٢ - وتحث على بذل الجهود المتواصلة لتحقيق عمده الاغراض .

٣ - وتطلب الى الامين العام وضع المسألة الكورية في جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة لاجتماع الجمعية العامة .

(ب)

مشكلة أسرى الحرب الكورية السابقين

ان الجمعية العامة ،

إذ تلاحظ، أن عددا من أسرى الحرب الكورية السابقين ما زالوا مؤقتا في الهند في انتظار التوصل الى قرار نهائي بشأنهم ،

١ - تلاحظ بعين التقدير أن حكومتى الأرجنتين والبرازيل قد تفضلتا فعرضتا توطين كل من يود استيطان هذين البلدين منهم ، وإن الاستشارات جارية بشأن الترتيبات اللازمة وذلك فيما يتعلق بعرض البرازيل .

(٣) المحاضر الرسمية لمجلس الأمن . السنة الثانية . ملحق شهر محرم (يونيو) وآب (السنين) وآب (السنين) ١٩٥٣ - الوثيقة - ٣٠٧٩ .

٩٠٩ (دورة ١٠) - مسألة الجزائر .

ان الجمعية العامة ،

تقرر ألا تمضى في النظر في البند الموضوع بعنوان « مسألة الجزائر » ، ولذلك تعتبر أنها لم تعد مكلفة ببحث هذا البند المدرج في جدول أعمال دورتها العاشرة .

الجلسة الشاملة رقم ٥٤٨

٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥

٩١٠ (دورة ١٠) - المسألة الكورية .

(أ)

تقرير لجنة الأمم المتحدة لتوحيد كوريا وانعاشها

ان الجمعية العامة ،

وقد أحاطت علما بتقرير (١) لجنة الأمم المتحدة لتوحيد كوريا وانعاشها الذي تم توقيعه في سيئول في كوريا في ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٥ .

وإذ تشير الى أن الجمعية العامة في قرارها رقم ٨١١ (دورة ٩) الذي اتخذته في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ قد أعربت في معرض موافقتها على تقرير (٢) الدول الخمس عشرة المشتركة في مؤتمر جنيف بالنيابة عن الأمم المتحدة ، قد أعربت عن أملها في أن يكون من الممكن قريبا تحقيق بعض التقدم في سبيل تكوين كوريا موحدة ومستقلة وديمقراطية في ظل نظام نيابي للحكم واتمام

(١) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ١٣ (ج/ع/٢٩٧) .

(٢) المرجع الأخير ، الدورة التاسعة ، الملحق ، البند رقم ١٧ من جدول الأعمال ، الوثيقة ج/ع/٢٧٨٦ .

RESOLUTIONS ADOPTÉES SUR LES RAPPORTS DE LA PREMIÈRE COMMISSION

S O M M A I R E

	Pages
909 (X). Question algérienne (25 novembre 1955) [point 64]	3
910 (X). Question de Corée (29 novembre 1955) [point 19]	3
911 (X). Question marocaine (3 décembre 1955) [point 58]	4
912 (X). Utilisation de l'énergie atomique à des fins pacifiques (3 décembre 1955) [point 18]	4
913 (X). Effets des radiations atomiques (3 décembre 1955) [point 59]	5
914 (X). Réglementation, limitation et réduction équilibrée de toutes les forces armées et de tous les armements; conclusion d'une convention internationale (ou d'un traité international) concernant la réduction des armements et l'interdiction de l'arme atomique, de l'arme à l'hydrogène et des autres types d'engins de destruction massive (16 décembre 1955) [points 17 et 66] ...	6
915 (X). Question de l'Irian occidental [Nouvelle-Guinée occidentale] (16 décembre 1955) [point 65]	7

909 (X). Question algérienne*L'Assemblée générale*

Décide de ne pas poursuivre l'examen du point de son ordre du jour intitulé "Question algérienne" et, en conséquence, n'est plus saisie de ce point de l'ordre du jour de la dixième session.

*548ème séance plénière,
25 novembre 1955.*

910 (X). Question de Corée**A**

RAPPORT DE LA COMMISSION DES NATIONS UNIES POUR L'UNIFICATION ET LE RELÈVEMENT DE LA CORÉE

L'Assemblée générale,

Ayant pris note du rapport de la Commission des Nations Unies pour l'unification et le relèvement de la Corée¹, signé à Séoul (Corée) le 7 septembre 1955,

Rappelant que, dans sa résolution 811 (IX), du 11 décembre 1954, en approuvant le rapport des quinze gouvernements² qui ont participé, au nom des Nations Unies, à la Conférence politique de Genève sur la Corée, l'Assemblée générale a exprimé l'espoir qu'il serait bientôt possible de faire des progrès vers la constitution, par des moyens pacifiques, d'une Corée unifiée, indépendante et démocratique, ayant une forme représentative de gouvernement, et vers le rétablissement intégral de la paix et de la sécurité internationales dans cette région.

¹ Documents officiels de l'Assemblée générale, dixième session, Supplément No 13 (A/2947).

² Ibid., neuvième session, Annexes, point 17 de l'ordre du jour, document A/2786.

Notant que, aux termes du paragraphe 62 de la Convention d'amistice du 27 juillet 1953³, les articles et les paragraphes de ladite convention "resteront en vigueur jusqu'à ce qu'ils soient expressément remplacés, soit par des amendements et des additions acceptés d'un commun accord, soit par des dispositions spéciales faisant l'objet d'un accord approprié en vue d'un règlement pacifique conclu entre les deux parties sur le plan politique",

1. Réaffirme son intention de continuer à s'efforcer de résoudre le plus tôt possible la question de Corée, conformément aux objectifs des Nations Unies;

2. Demande instamment que des efforts incessants soient faits en vue d'atteindre ces objectifs;

3. Prie le Secrétaire général d'inscrire la question de Corée à l'ordre du jour provisoire de la onzième session de l'Assemblée générale.

*549ème séance plénière,
29 novembre 1955.*

B

PROBLÈME DES ANCIENS PRISONNIERS DE LA GUERRE DE CORÉE

L'Assemblée générale,

Constatant qu'en attendant qu'une décision soit prise à leur sujet un certain nombre d'anciens prisonniers de la guerre de Corée se trouvent provisoirement en Inde,

1. Note avec satisfaction que les Gouvernements de l'Argentine et du Brésil ont généreusement offert de réinstaller tous ceux d'entre eux qui exprimeraient le désir de s'établir dans ces pays et que, en ce qui

³ Procès-verbaux officiels du Conseil de sécurité, huitième année, Supplément de juillet, août et septembre 1953, document S/3079.

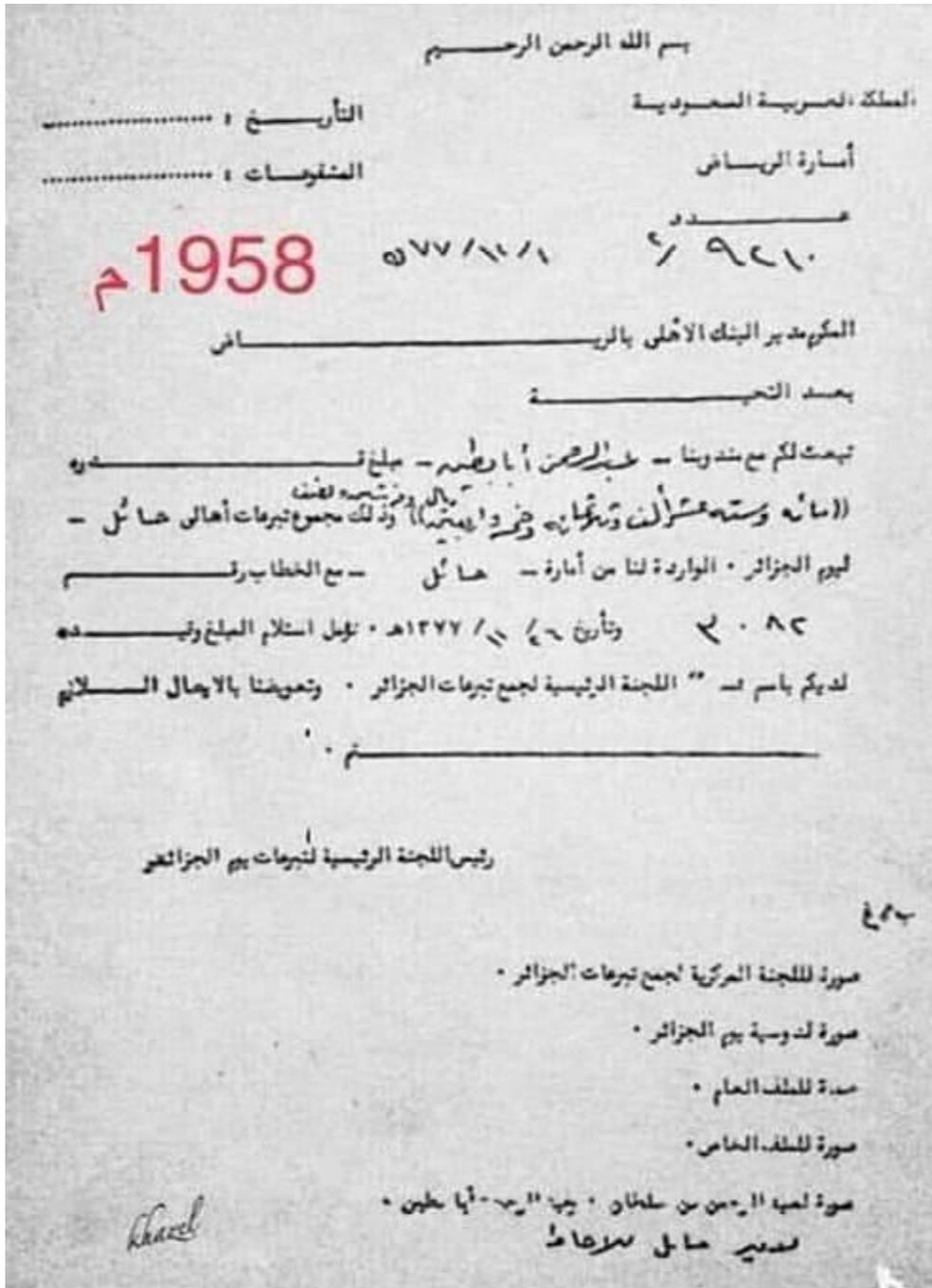
3

Archive: Fondation Messali Hadj



Source :fondation Messali hadj.

الملحق رقم 19: وثائق عن الدعم السعودي للمادي للقضية الجزائرية



تبرع أهالي حائل عام 1377 هـ بمبلغ 116,345 ريالاً
دعماً للثورة الجزائرية.
@munfared



نداء من سمو المشرف

على جمع التبرعات لأسبوع الجزائر في منطقة الرياض

أيها المواطنين : لست بحاجة الى أن أذكركم بهذا والى أن الفت انتباهكم الى ماخلفته هذه الحرب الغير متكافئة من عشرات الآلاف من الضحايا الذين يعانون حرارة الفاقة والبؤس والشقاء .. أرامل وأطفال ومجانز أصبحت بدون مأوى ومأكل وملبس .. مشردين ومقعدين ينتظرون العوثر والرحمة مصابون يقتنون من جراحهم ويتألمون ويشكون الى الله ثم اليكم أيها المواطنون الظلم والجبروت والقسوة .. فكل هذا وذاك طرق ويطرق أسماعكم في كل يوم وليلة وبالأمس القريب تجاوزتم بأريحية وكرم وجدتم بما أصلح الله به بعض شئون هؤلاء .. واليوم أيها الاخوة يدعوكم نفس الداعي .. فلقد صدر الأوامر العسكرية بتخصيص أسبوع للجزائر يبتدىء

في يوم ١٥/١٠/١٣٧٩ واتخذت الترتيبات اللازمة لجمع التبرعات التي تجودون بها أيها الاخوة وفقاً لقرار سمو رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠١٥١ وتاريخ ٢٨/٩/١٣٧٩ هـ فلنا لكل مدعو لداع الخير بما تجود به نفسه تقوداً أو كسماً أو أرزاقاً أو منقولاً وحلياً مهما كان هذا الشيء قليلاً أو كثيراً فالقليل في الكثير كثير والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً .. والمواطنون في توادم وتراحيمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو - و تداعى له سائر الجسد بالحنى والنهر .

والله من وراء القصد وفق
الله الخبير

سلمان بن عبد العزيز
أمير الرياض

1

جريدة البلاد : العدد 5359 ، الخميس 06 جويلية 2017 ، ص 06.

الملحق رقم 21: رسالة الأمين دباغين إلى الحكومة المؤقتة 02 أكتوبر 1959

Tunis, le 2 Octobre 1959

A Messieurs Le Président du Conseil,
Le Vice Président du Conseil, Messieurs
Les Ministres et Sous Secrétaire d'Etat,
Messieurs Les Délégués de L'Intérieur.

Les différends portent sur des questions de principes
ajoutées à des incidents nombreux et de plus en plus
insistants ont amené à présenter ma démission par lettre
le 23 Mars 1959.

Je ne puis de ma part faire état publiquement de cette
situation et d'espérer Les officiers compétents en attendant une
réunion avec les représentants de L'Intérieur.

Cette réunion ayant tardé à se produire, l'expédition
de ma démission s'est prolongée au-delà des délais raisonnables
et la bonne marche des services du Ministère.

Sur ces entrefaites, la déclaration de De Gaulle étant
de nature à m'imposer d'être obligé de venir de ma propre initiative
à la barre :

1) empêcher l'annuaire de faire état de nos
différenciations;

2) donner mon avis sur le genre de réponse
qu'il conviendrait de donner à cette
déclaration.

En ce qui concerne la question de la tenue de plusieurs réunions gouver-
nementales (une d'elles on m'a même demandé
sur la dévolution du GIRA) et assisté
à la conférence de presse du 28 Septembre dernier
..//..

sauvegarder leurs positions en Algérie ont plus intérêt à négocier une solution d'ensemble directement ou par personnes interposées, avec le GSPA en tant que tel ou en tant qu'autorité de fait de la Révolution. Ils échapperaient ainsi au verdict d'infidélité totale du peuple algérien en cas de mise en application loyale et effective de l'auto-détermination. Pour cela les Français pourraient spéculer sur des divisions supposées à l'intérieur de l'appareil dirigeant algérien et surtout sur l'instinct de conservation qu'ils supposent exister dans tout organisme au pouvoir. Tout pourparler avec les Français devrait avoir pour objet seulement l'organisation des conditions de l'auto-détermination avec les garanties de toute nature quant à la sincérité et la liberté du scrutin éventuel, étant entendu que l'auto-détermination ne saurait exclure en aucun cas l'option à l'indépendance.

En tout état de cause, l'ALN quoiqu'elle puisse être regroupée ne devrait être ni dissoute, ni désarmée. Elle doit constituer pour le peuple algérien la garantie suprême contre toute manœuvre de mauvaise foi ou de dupérisse de la part des Français, que nous n'aurions pas pu déceler en temps voulu.

Telles sont les considérations que j'aurais voulu vous exposer. Je regrette de ne pas en avoir eu l'occasion.

J'espère qu'elles vous seront d'une certaine utilité.

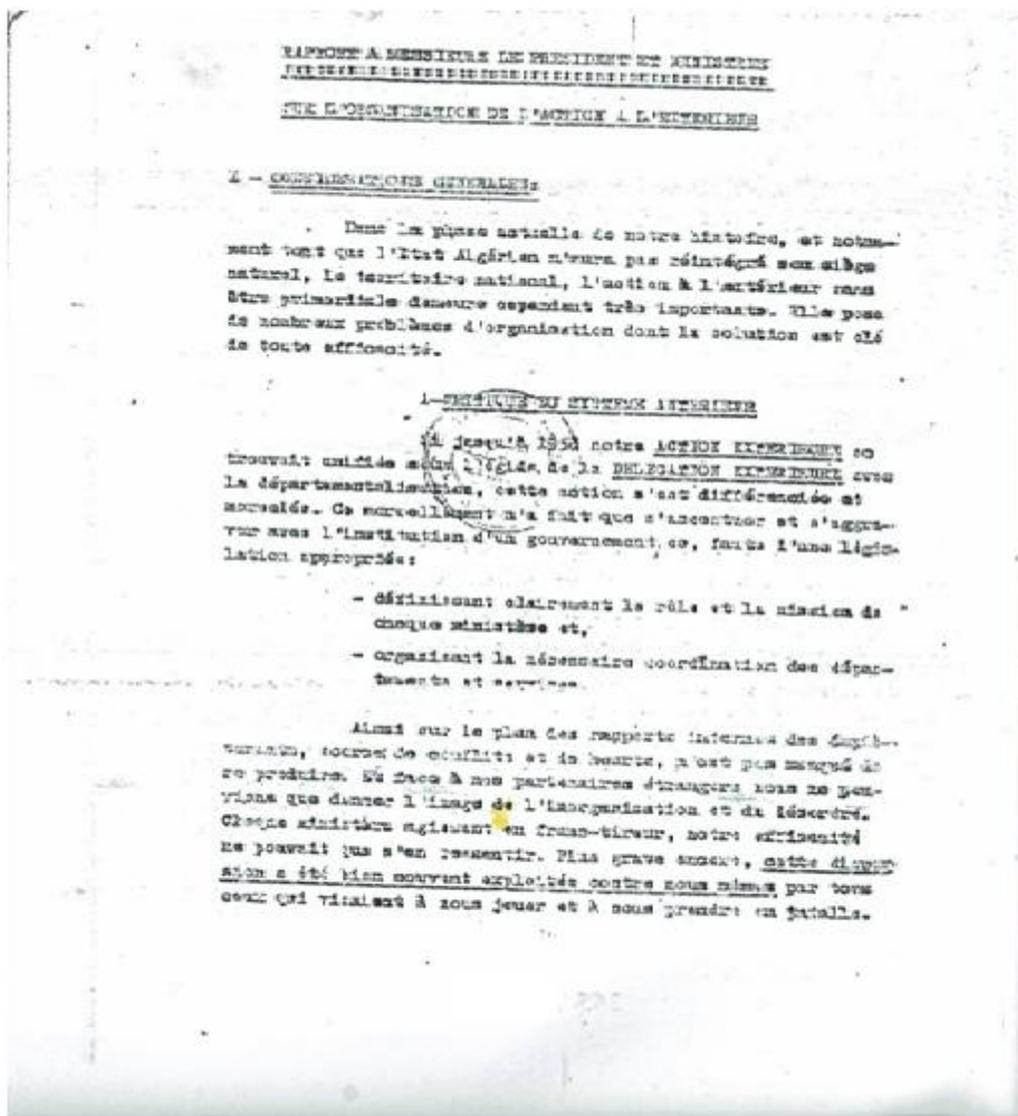
Pour terminer je ne saurais trop insister sur la nécessité de garder une fermeté d'union, de confiance et d'enthousiasme, seuls garants de la victoire dans la dure bataille qui s'annonce. C'est dans cet esprit que j'ai rejoint Tunis, certain par là-même d'avoir accompli un acte positif.

C'est dans cet esprit également que je demeure, prêt à servir la cause de mon peuple de tous les moyens et les possibilités qui me seront offertes.

SIGNÉ : Docteur Jamine Mohamed.

وثائق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: تقارير وزارة الخارجية حصيلة نشاط وزارة الخارجية
من سبتمبر 1958-1960.

الملحق رقم 22: تقرير كريم بلقاسم حول النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني 05 فيفري 1960



Le C.F.R.A. ayant d'ailleurs procédé à une juste critique de ces fautes passées, nous ne les rappelons que pour mémoire.

E- POUR UNE SAINTE CONCEPTION DE TRAVAIL A

Nous ne répétons jamais assez que notre révolution est et doit demeurer une.

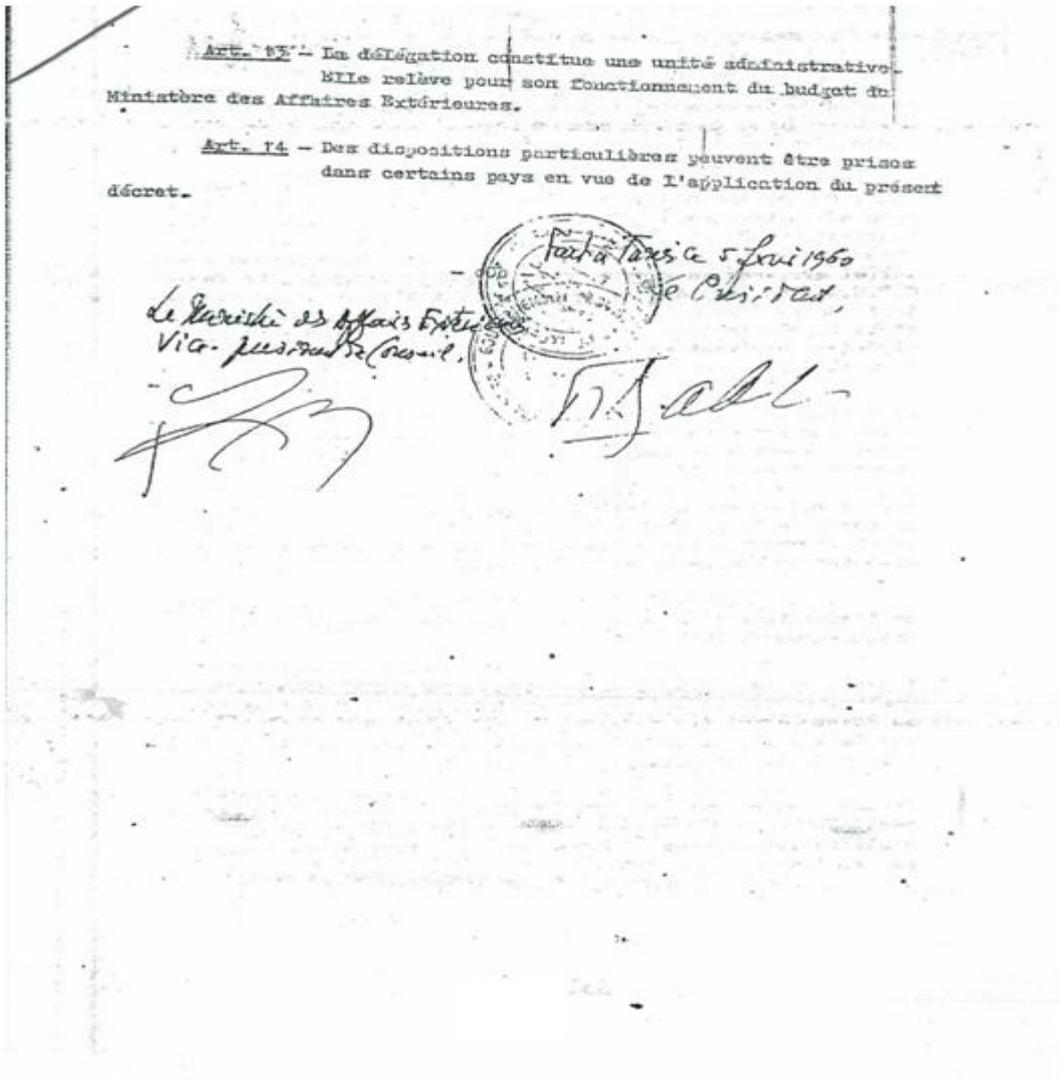
Une, elle est néanmoins comme toute révolution, multiforme dans l'action quotidienne, d'où nécessairement multiplicité d'organismes et services. Nous n'aborderons ici que l'action et les organisations à vocation externe.

Cette action vise essentiellement cinq missions

- 1°- diplomatique
- 2°- propagande et information
- 3°- sociale et culturelle
- 4°- économique et financière
- 5°- consulaire (traitant de problèmes que pose l'émigration algérienne).

Première remarque: il tombe sous le sens que cette division est purement théorique. Dans la réalité, ces différentes tâches s'interfèrent et se conjugent. Selon les pays et les milieux, notre action doit principalement viser tel ou tel objectif.

Par ailleurs, entreprise initialement sur tel plan (compte tenu de l'état de nos rapports avec le pays donné) cette action doit tendre à s'élargir aux autres domaines. Amorcée par un travail purement politique d'information et de propagande notre action doit tendre à se concrétiser par l'obtention d'aide (sociale, culturelle, matérielle et enfin si possible diplomatique). Inversement l'action diplomatique ne serait conséquente que dans la mesure où elle atteindrait des objectifs concrets: faire connaître notre cause, procurer un soutien matériel à notre révolution. Dans d'autres pays, Grande-Bretagne par exemple l'action sociale apparaît comme la meilleure



وثائق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: تقارير وزارة الخارجية حصيلة نشاط وزارة الخارجية
من سبتمبر 1958-1960.

الملحق رقم 23: تقرير فرحات عباس 20 جوان 1959

GOVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE
PRESIDENCE DU CONSEIL

RAPPORT DE POLITIQUE GENERALE

Le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, proclamé le 19 Septembre 1958, est entré dans son neuvième mois d'existence. Cette période est suffisante pour juger l'activité de cet organisme et établir un bilan objectif.

La formation de ce gouvernement a été réalisée sur la demande expresse de notre peuple et de notre Armée de Libération nationale. A cet égard, la proclamation a été un acte positif. Elle a donné une impulsion nouvelle à notre révolution nationale et fortifié la foi de notre peuple dans son indépendance. Reconnu par les gouvernements des pays arabes, de l'Indonésie et des pays communistes d'Asie, ce premier gouvernement a donné son assise juridique à notre revendication d'indépendance et renforcé, par voie de conséquence, la légitimité de notre combat.

Politiquement, le Gouvernement algérien est venu à son heure. Il a magnifiquement joué le rôle de grand barrage à l'offensive politique et diplomatique menée par le gouvernement du général de Gaulle dans le sens de l'intégration. Les grands moyens dont ce gouvernement a disposé pendant cette période (référendum, institution du collège unique, élections législatives et municipales, plan économique de Constantine, effort militaire, etc.) pouvaient menacer la résistance de notre peuple et par là même la combativité de l'A.L.N. Ils pouvaient également nuire à nos positions internationales et compromettre les avantages acquis devant les Nations Unies.

Le Gouvernement algérien a fait face à cette offensive. Tout péril n'a été pas écarté, il s'en fait. Mais les débats à la XIII^{ème} Session de l'O.N.U. en Décembre dernier, ont fait apparaître un léger progrès.

الملحق رقم 24: تقرير مكتب القاهرة عن النشاطات المصالح القنصلية

RAPPORT D'ACTIVITES
DES
SERVICES CONSULAIRES

Le Tableau ci-dessous retrace nos principales activités Consulaires durant l'année 1959 -

MINISTERES DU G.E.R.A.	Passports ou Laissez - Passer	Résidences	Enregistre- ments - Franç. SUDAN	Visas Entrées	Visas de Sorties	Formalités Diverses
PRÉFECTURE DU CONSEIL	4	32	24	30	23	Plusieurs
PRÉFECTURE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES	128	173	90	123	82	"
" FORCES ARMÉES	187	249	205	188	198	"
" RELATIONS ET COMMUNICAT.	26	141	136	128	45	"
" ARMEMENTS ET RAVITAILLE	46	52	38	61	45	"
DES INTÉRIEUR	9	26	36	28	32	"
DES AFFAIRES SOCIALES	38	64	52	41	33	"
" " CULTURELLES	228	389	259	68	176	"
DE L'INFORMATION	18	41	36	12	26	"
DES FINANCES	-	38	42	36	46	"
DES AFFAIRES NOUD APPLIC.	2	13	16	25	2	"
<i>Koutouk</i>	686	1343	934	744	684	"

Le Chef de Bureau chargé de l'accueil

وثائق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: تقارير وزارة الخارجية حصيلة نشاط وزارة الخارجية

من سبتمبر 1958-1960.

الملحق رقم 25: تقرير وزارة خارجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول نشاط مكتب

جبهة التحرير الوطني بنيويورك 05 جانفي 1960

Soviets had promised matériel assistance and that this assistance might be accompanied by volunteer technicians. However, there was no present fear that the Soviets would introduce organized military units into Algeria. Such action would obviously be an invasion of NATO territory. Mr. Gray asked if this meant that, in such an eventuality, we would take action under the NATO Treaty. Secretary Merchant said that yes, we would if the Soviet action constituted an organized attack. General Cabell pointed out in this connection that the northern departments of Algeria were covered by the North Atlantic Treaty but that the southern departments were not. Secretary Merchant noted that the French had moved the boundary of the northern departments south about a year ago so that the northern area now included most of the population of Algeria.

[Here follows further discussion of El Salvador.]

*The National Security Council:*⁵

3. Noted and discussed an oral briefing by the Acting Director of Central Intelligence on the subject, with specific reference to Sino-Soviet relations; the situation with respect to Algeria; and the situations in Laos and El Salvador.

4. Noted that in the event of intervention in Northern Algeria by organized, identifiable units of the armed forces of the USSR, the provisions of the North Atlantic Treaty would be applicable.

[Here follows item 5.]

Robert H. Johnson

⁵ Paragraphs 1 and 2 of this NSC Action were recorded in the portion of the memorandum not printed here.

*-foreign relations of the united states(1942-1960),F R U S, <http://digicoll.library.wisc.edu/FRUS/>

Source : D.D.C.F .Relation of the u.s (1942-1960) F.R.U.S

الملحق رقم 26: الدعم الأوروبي (الاسباني و الألماني) للقضية الجزائرية

Destinataire n° 514
Le 13 avril 1961
référence : 43532/A

E4

PREMIER MINISTRE
S. D. E. C. E.

ETAT MAJOR DE L'ARMÉE
DE BUREAU
Date : 13 AVRIL 1961
N° : 83 - 3
ALGERIE - ESPAGNE - MADRID

f

SECRET

ACTIVITES DU REPRESENTANT P.L.N. A MADRID

A 609 232
(6.4.61)
C/C

I - Salah MABDOUHI, représentant P.L.N. à MADRID, se trouvait le 6 avril 1961 de retour dans la capitale espagnole.

Il s'était d'abord rendu à TAMER pour y accomplir une mission au profit du P.L.N. . Il avait ensuite effectué une liaison avec RABAT pour y régler, sur le plan administratif, le cas de quelques Algériens se trouvant actuellement de passage à MADRID.

A 609 233

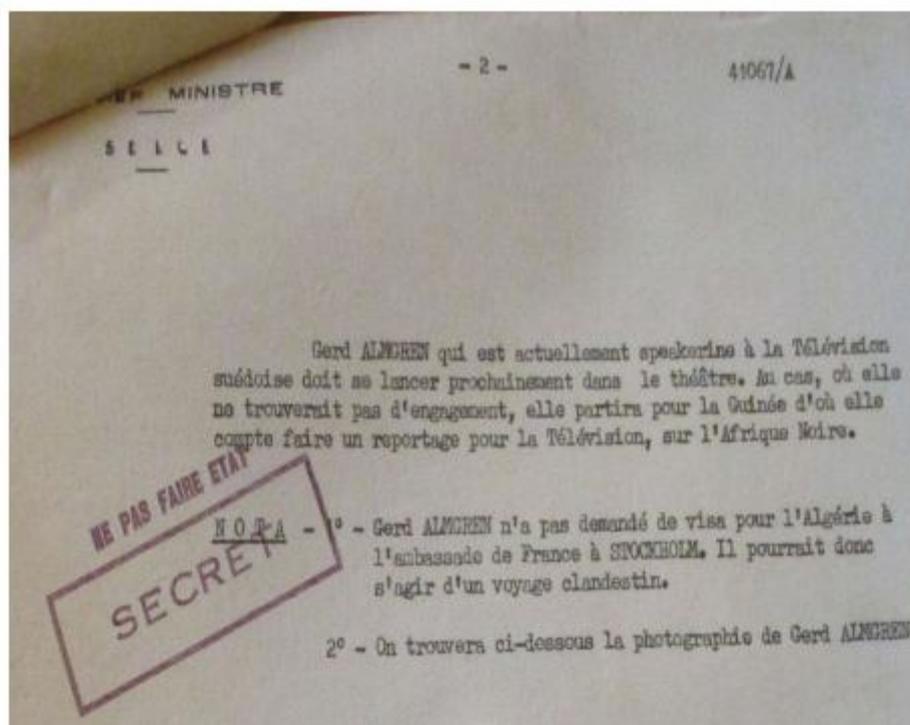
II - A la suite des ordres que Salah MABDOUHI avait reçu directement de la Fédération de France, le P.L.N. a précisé à son chef du bureau de MADRID qu'il n'avait d'ordre à recevoir que du ministère des Affaires Extérieures ou, à la rigueur, que du représentant du G.F.R.A. à RABAT. Salah MABDOUHI avait en outre toute latitude pour apporter ou non de l'aide aux Algériens de passage en Espagne.

.../...

Destinataires :

- N.G.D.N./R.N. - 2 ex.
- Ministre d'Etat chargé des Affaires Algériennes
- A. E. - Bureau de Liaison Algérie
- Crédes - Cabinet
- E.M.A./2
- Intérieur - D.G.S.N. (Cabinet)
- S.N.S.T.
- Dn des Affaires Algérie
- S.C.I.N.A.
- Délégation Générale en Algérie (Bur. d'Etudes)
- S.M. - Algérie/2° B.
- Conseiller Technique auprès C.C.I.

(2)



Boite 1 H 1753, Dossier 4 : Bulletin du S.D.E.C.E , relatifs aux relations de F.L.N avec les algériens 1961-1962.

الملحق رقم 27: تقرير الحكومة السويسرية حول عدد مناضلي FLN الناشطين في سويسرا

dodis.ch/15171

V. 13.

P.A.45.22. - GT/lk

Le 10 juillet 1959

*Informé M. Roguereau,
Ambassadeur de Belgique
(selon instructions du chef
du Dépt.).* *aa.* *13/7. P. 13.*

Notice pour le Chef du Département

- 1) Nombre de membres du FLN se trouvant actuellement en Suisse et qui seraient surveillés par la police.

Le nombre de ceux-ci n'est pas connu parce qu'il est impossible de savoir exactement qui en est membre. En revanche, on connaît le nombre d'Algériens résidant ou de passage chez nous. Il est aujourd'hui de 300 environ (le total des Nord-Africains serait de 600). Pratiquement, tous sont surveillés. En particulier les étudiants. La plupart de ceux-ci font partie de l'UGEMA (Union générale des étudiants musulmans d'Algérie). Cette union poursuit des buts nationalistes; elle est très active; interdite en France. Il n'y a pas de section organisée en Suisse, mais il existe un comité directeur qui entretient des relations avec tous les pays d'Europe et d'Amérique.

- 2) Mesure générale à l'égard des membres du gouvernement du FLN.

Nous n'envisageons pas de prendre des mesures générales à l'égard de ces membres. L'hospitalité leur est accordée pour autant qu'ils s'engagent à ne déployer ni activité politique, ni propagande, sous quelque forme que ce soit (déclarations à la presse, interview, etc.). Parmi les gens du FLN les plus en vue, qui séjournent ou ont séjourné en Suisse, citons Ferhat Abbas, chef du gouvernement provisoire de la République algérienne; Ahmed Boumendjel, chef du bureau de presse à Tunis; Adda Benguettat, secrétaire de Ferhat Abbas, probablement homme de liaison entre certains centres

./.



- 2 -

FLN et d'autres gens. Des prises de contact entre membres du FLN ou avec des personnalités françaises ont eu lieu sur notre territoire. Le service de police du Ministère public fédéral a cependant pu constater de façon générale que les Nord-Africains résidant en Suisse, membres ou non du FLN, observent la règle qui leur interdit de se livrer à des activités politiques publiques ou tombant sous le coup de certaines dispositions législatives suisses.

- 3) Collectes de fonds et paiement de cotisations pour le compte du FLN.

Les collectes publiques sont soumises à l'autorisation des autorités cantonales. Le Département n'a pas connaissance que des autorisations aient été demandées. Au demeurant, elles auraient été refusées. Les services de police n'ont pas non plus connaissance que des particuliers aient été sollicités de payer des contributions au FLN.

Quant aux cotisations, il est impossible de savoir si le FLN en perçoit auprès des Nord-Africains en Suisse. Nous savons qu'en France certains éléments algériens qui avaient refusé de payer la cotisation qui leur avait été imposée - plus précisément une sorte d'impôt - ont été liquidés par les agents du FLN. Aucun cas semblable ne s'est produit chez nous jusqu'à présent.

- 4) Revues, brochures et autre matériel de propagande publiés en Suisse.

L'arrêté du Conseil fédéral du 29 décembre 1948 règle la question de la propagande subversive (le Ministère public de la Confédération est chargé, en liaison avec les autorités douanières et postales, de saisir les objets qui peuvent servir à une propagande propre à mettre en danger la sûreté

./.

- 3 -

militaire ou extérieure de la Confédération, en particulier l'indépendance, la neutralité, les relations avec l'étranger, les institutions politiques et notamment démocratiques de la Suisse ou les intérêts de la défense nationale ...).

Les autorités ont donc le pouvoir de confisquer aussi bien ce qui serait importé que ce qui pourrait être publié en Suisse. Aucune publication FLN n'a été éditée en Suisse jusqu'à présent. En revanche, les autorités ont eu à s'occuper à quelques reprises de l'importation de matériel de propagande FLN. Chaque fois le destinataire a accepté, sur l'invitation des autorités, de retourner le matériel en question; de sorte qu'il n'y a jamais eu de saisie au sens de l'arrêté précité.

R. Guder
Guder

Source : Dodis 9399/15171.

الملحق رقم 28: مساعدات الصليب الأحمر السويسري للأطفال الجزائريين.

dodis.ch/15142

Berne, le 26 janvier 1960.

o.222.Alg. - AE/Gg

Distribuée

Confidentielle

A u C o n s e i l f é d é r a l

Secours aux enfants
algériens en Algérie

Le 14 novembre 1959, l'hebdomadaire français "Réforme" s'est fait l'écho d'un rapport que le pasteur Jacques Beaumont, président de la CIMADE (Comité inter-mouvements auprès des évacués) a consacré à la situation misérable dans laquelle vivent plus de 1,2 million d'Algériens entassés dans 1300 "centres de regroupement" en Algérie. La souffrance est particulièrement grande chez les enfants; leur sous-alimentation est chronique et la mortalité due à la faim est élevée. La plupart d'entre eux sont en outre rachitiques, paludéens ou tuberculeux.

En France, une vaste action de secours a été entreprise en leur faveur par la Croix-Rouge française, la CIMADE et l'entraide catholique, avec l'appui du Cardinal Feltin et du pasteur Boegner. Cependant, les fonds sont insuffisants et les rigueurs de l'hiver nécessitent une intervention rapide.

Nous nous sommes demandés si, du point de vue strictement humanitaire, la Suisse ne devrait pas tenter d'apporter quelque soulagement, dans une mesure limitée, au sort de ces malheureux. Les sondages préliminaires que nous avons effectués auprès du Ministère français des affaires étrangères et du président de la Croix-Rouge française, M. François-Poncet, ont montré qu'une aide suisse serait acceptée du côté français à la condition qu'elle soit discrète et apportée par l'entremise de la Croix-Rouge française.

- 2 -

La Croix-Rouge suisse, d'entente avec la société nationale française, a dès lors établi le programme suivant qui prévoit une aide alimentaire et médicale non seulement efficace, mais pouvant parvenir sur place très rapidement:

15 tonnes de lait en poudre mi-écrémé permettant de donner un demi-litre de lait à 5.000 enfants pendant 45 jours	fr. 37.500.-
1.000 boîtes à 100 tablettes de Nestrovit Roche permettant de donner une tablette à 2.000 enfants pendant 50 jours	" 11.000.-
collyres pour enfants	" 1.000.-
frais de transport et d'assurance jusqu'à Alger	" 500.-
Total	<u>fr. 50.000.-</u>

La Croix-Rouge suisse pourrait s'associer à cet effort avec une somme de fr. 10.000.- provenant de son fonds de secours aux enfants. La contribution de la Confédération devrait alors s'élever à fr. 40.000.-, montant qui pourrait être prélevé sur le crédit affecté à la poursuite des oeuvres d'entraide internationale.

Nous avons dès lors l'honneur de

proposer :

1. une somme de fr. 40.000.- est accordée à la Croix-Rouge suisse pour lui permettre d'entreprendre une action de secours en faveur des enfants algériens, par l'entremise de la Croix-Rouge française;
2. cette somme sera prélevée sur le montant de 11,5 millions de francs affecté à la poursuite des oeuvres d'entraide internationale par l'arrêté fédéral du 20 mars 1958.

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL

Extrait du procès-verbal au Département politique (en 10 ex.), pour exécution, et au Département des finances et des douanes, pour information.

226

Confidentiel Mardi 9 février 1960.

Secours aux enfants algériens
en Algérie.

Département politique. Proposition du 26 janvier 1960 (annexe).
Département des finances et des douanes. Rapport joint du 1er
février 1960 (annexe).
Département politique. Rapport joint du 5 février 1960 (annexe).

Vu la proposition et les rapports joints, le Conseil fédéral

d é c i d e :

1. Une somme de 40'000 francs est accordée à la Croix-Rouge suisse pour lui permettre d'entreprendre une action de secours en faveur des enfants algériens, par l'entremise de la Croix-Rouge française;
2. Cette somme sera prélevée sur le montant de 11,5 millions de francs affecté à la poursuite des oeuvres d'entraide internationale par l'arrêté fédéral du 20 mars 1958.

Extrait du procès-verbal au département politique (en 10 exemplaires), pour exécution, et au département des finances et des douanes, pour information.

Pour extrait conforme:
Le secrétaire,

Ch. Oser



Source : Dodis 9399/15142.

الملحق رقم 29: تقرير سويسري حول علاقة سويسرا بـ GPRA ونشاطها بها.

dodis.ch/15162

-1. Juni 60 - 09 C

Berne, le 30 mai 1960

p. B. 23.7A.15. (Algérie)

GT/kd

CONFIDENTIEL

A la Légation de Suisse

R a b a t**- Relations avec le GPRA**

Monsieur le Chargé d'affaires,

Nous avons l'honneur d'accuser la réception de votre lettre du 5 mai 1960 concernant le problème que soulèvent les relations à l'étranger entre représentants de la Suisse et délégués du GPRA.

Ce "gouvernement" cherche par des voies diverses à faire reconnaître son existence; si ce n'est de jure, du moins de facto. Les moyens qu'il emploie pour arriver à ses fins sont multiples et parfois subtils.

Comme toutefois la Suisse n'a, dans les conditions présentes, aucune intention d'accomplir un acte politique ou diplomatique dans le sens d'une reconnaissance du GPRA - voire même pour s'assurer des avantages futurs -, une certaine réserve doit par conséquent s'imposer dans les relations entre nos représentants et ceux du FLN. Cela ne signifie point qu'il faille ignorer ces derniers. Certains contacts peuvent être utiles et ceux par exemple que M. Guillaume a eus nous ont permis d'intervenir en faveur de Suisses d'Algérie que des rebelles avaient enlevés. En bref, un entretien chez des tiers, même dans le cas extrême un tête-à-tête dans votre bureau, ne nous paraît pas dépasser les limites de cette réserve. En revanche, prendre l'initiative d'inviter un délégué du GPRA et, particulièrement, l'avoir à sa table ou répondre affirmativement à une invitation d'un membre FLN à une toute autre portée et pourrait laisser supposer un ordre de relations que précisément nous ne jugeons pas nécessaire de créer pour l'instant.

Au demeurant, nous ne pensons pas que la réserve que nous prônons puisse faire naître de sérieuses susceptibilités. Les membres du GPRA connaissent parfaitement l'attitude neutre de la Suisse à l'égard des problèmes algériens. Ils savent d'autre part que notre hospitalité profite largement aux quelques 600 - 700 Algériens qui vivent actuellement en Suisse. Enfin, ils ont pu constater que les autorités fédérales et cantonales se sont montrées très libérales dans l'octroi d'autorisations d'entrée et de séjour à certaines personnalités du FLN.

Copies à 09-09
Légation de Suisse à Tunis,
Ambassade de Suisse à Paris,



dodis.ch/15162

- 2 -

M. de Tschudi nous avait entretenus de ce problème de vive voix lors d'un passage à Berne, mais nous n'avons pas correspondu à ce propos. C'est la raison pour laquelle les dossiers de votre Légation vous ont paru incomplets sur ce point-là.

Veuillez agréer, Monsieur le Chargé d'affaires, l'assurance de notre considération distinguée.



Source : Dodis 9399/15162.

الملحق رقم 30: تقرير سويسرا يتضمن عدد الضحايا الجزائريين بناء على تقرير

GPRA توضح الممارسات الفرنسية

dodis.ch/15163

Berne, le 22 juin 1960.

o.411.61.Alg.-DF/sh

Distribuée

A u C o n s e i l f é d é r a l

Conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre.- Déclaration d'adhésion du GPRA.

Le 20 de ce mois s'est présenté au Département politique M. Mansour Khikha, chargé d'affaires intérimaire de Libye à Paris, qui, muni de pleins pouvoirs en règle, a présenté une lettre émanant du premier ministre et ministre des affaires étrangères de ce pays, accompagnant un instrument d'adhésion de la "République Algérienne" aux conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre, du 12 août 1949.

Le Département n'a pas été pris au dépourvu par cette démarche subite, car, tenant compte de certaines informations de presse, il avait pris soin d'étudier la question de la suite à donner à une éventuelle déclaration d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne" aux conventions de Genève. Cette étude avait amené le Département aux constatations suivantes:

Les conventions de Genève ne connaissent aucun mécanisme institutionnel destiné à déterminer si une entité désireuse d'adhérer à ces accords présente les caractères d'un Etat. Dans ces conditions, la Suisse, Etat gérant desdites conventions, n'a pas la compétence de trancher le point de savoir si telle entité - en l'espèce, la "République Algérienne" - est un Etat. Elle n'est pas habilitée à déclarer nulle, parce qu'injustifiée, la reconnaissance du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne" à laquelle ont procédé dix-huit Etats, dont seize participent aux conventions. Elle n'est pas davantage en droit de refuser de notifier à l'ensemble des Etats participants l'adhésion de la "République Algérienne". D'autre part, en l'absence d'un mécanisme institutionnel particulier, la procédure décentralisée du droit international général en matière de reconnaissance demeure valable dans le cadre des conventions. Chaque Etat participant peut donc arrêter, en toute indépendance, la portée qu'il est disposé à accorder à une adhésion nouvelle.

- 2 -

On peut relever, à ce propos, que ces considérations ne présentent pas de divergences essentielles avec celles qui figurent dans un "mémoire juridique sur l'adhésion de l'Etat Algérien", également remis au Département par le chargé d'affaires de Libye à Paris.

Pour conclure, le Département politique est d'avis qu'en tant que gérant des conventions de Genève, le Gouvernement suisse ne peut refuser la déclaration d'adhésion constituée par l'instrument que présente le Gouvernement libyen au nom du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", si contraire que cela soit à la conception propre des autorités fédérales, relative à la situation politique en Algérie.

Cependant, en tant que Gouvernement d'un Etat participant, au même titre que d'autres, aux conventions de Genève, le Gouvernement suisse est libre de formuler toutes réserves à l'égard d'une telle adhésion. En l'espèce, ces réserves seraient d'autant plus justifiées qu'indépendamment de sa non-reconnaissance par ce Gouvernement, le "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", dont le siège est d'ailleurs hors d'Algérie, n'exerce pas, en fait, une autorité incontestée sur un territoire nettement délimité.

De telles réserves devraient être communiquées au Gouvernement libyen et, plus tard, aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève.

Vu ce qui précède, le Département politique a l'honneur de

p r o p o s e r :

de charger le Département politique:

1) d'accuser réception au Gouvernement libyen de l'instrument d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", relatif aux conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre, du 12 août 1949, qui a été remis au Département par le chargé d'affaires intérimaire de Libye à Paris;

2) de notifier la réception dudit instrument aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève;

3) d'adresser au Gouvernement libyen, simultanément avec la communication mentionnée sous chiffre 1, une lettre exprimant le point de vue particulier du Gouvernement de la Suisse, simple Etat participant aux conventions de Genève, selon lequel la déclaration d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", non reconnu par la Suisse, est dépourvue de toute portée juridique en ce qui le concerne;

- 3 -

4) d'adresser une communication dans le même sens aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève, simultanément avec la communication mentionnée sous chiffre 2.

5) de publier un communiqué de presse selon projet ci-joint.

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL

Annexe:

1 projet de communiqué
(à ne pas publier pour le moment)

Extrait du procès-verbal au Département politique (en 10 exemplaires), pour exécution, au Département de l'intérieur, au Département de justice et police et au Département militaire, pour leur information.

1140

Vendredi 1er juillet 1960.

Conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre.
Déclaration d'adhésion du GPRA.

Département politique. Proposition du 22 juin 1960 (annexe).

Après délibérations, le Conseil fédéral

d é c i d e :

- 1) d'accuser réception au gouvernement lybien de l'instrument d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", relatif aux conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre, du 12 août 1949, qui a été remis au département par le chargé d'affaires intérimaire de Libye à Paris;
- 2) de notifier la réception dudit instrument aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève;
- 3) d'adresser au gouvernement lybien, simultanément avec la communication mentionnée sous chiffre 1, une lettre exprimant le point de vue particulier du gouvernement de la Suisse, simple Etat participant aux conventions de Genève, selon lequel la déclaration d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", non reconnu par la Suisse, est dépourvue de toute portée juridique en ce qui le concerne;
- 4) d'adresser une communication dans le même sens aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève, peu après la communication mentionnée sous chiffre 2.

Extrait du procès-verbal au département politique (en 10 exemplaires), pour exécution, au département de l'intérieur, au département de justice et police et au département militaire, pour leur information.

Pour extrait conforme:
Le secrétaire,



Source : Dodis 9399/15163.

الملحق رقم 31: تقرير سويسري حول المفاوضات الفرنسية الجزائرية

dodis.ch/15878

LÉGATION DE SUISSE
EN TUNISIE

Rapport Politique no. 4

Ref.: B.10.5.- PG/FY

Négociations algéro -
françaises.

TUNIS, le 8 juillet 1960.

17, Av. de France
Case postale No. 901
Téléphone 244.656
Heures de réception: 9 à 12 heures

Au Département Politique fédéral,

B e r n e .

Monsieur le Président de la Confédération,

Des bruits courent à Tunis, selon lesquels il ne serait pas exclu que les pourparlers algéro-français se poursuivent éventuellement à Genève. Une dépêche datée de cette ville, parue dans le quotidien local "La Presse" de ce matin, signale même que M. Ferhat Abbas se rendrait prochainement en Suisse. Cette information, diffusée par l'Agence UPI, a naturellement contribué à accréditer davantage cette version.

M. Ch.-H. Favrod, l'envoyé spécial de la "Gazette de Lausanne" à Tunis et qui est en assez étroit contact avec les membres du G-P-R-A., me fait savoir qu'en effet dans ces milieux on avait toujours été partisan de négociations en territoire neutre. Si les porteparoles algériens avaient finalement consenti à ce que les conversations se déroulent sur sol français, c'était parce qu'ils avaient été sensibles au vœu du Général de Gaulle d'y voir s'établir de tels contacts d'une manière directe dans une conversation sans ambages et sans trop de formalités. Or, les pourparlers de Melun ont montré que les conditions de la rencontre ne correspondaient pas, sur le plan formel, à ce qu'avaient peut-être trop complaisamment imaginé les Algériens. Aussi, à son retour, Me Boumendjel étudiant le protocole des entretiens de Melun, a découvert que, tout compte fait, tous les points litigieux - à part la question des contacts avec les détenus politiques algériens - pouvaient être résolus sans autre par une négociation menée en pays neutre, où l'on ne saurait en effet y clôturer la délégation algérienne pour lui enlever la liberté de mouvement, de presse et de rencontres.

L'argument français, consistant à faire état de la guerre en action pour limiter la liberté des émissaires, tomberait dans la mesure où ces négociateurs résideraient précisément hors du territoire français,

.../



- 2 -

par exemple à Genève.

Voici quels auraient été les propos que le Président algérien aurait tenus à notre compatriote à ce sujet: "Dans cette ville, je peux faire venir qui je souhaite, fût-ce même des Français "ultras" au cas où j'aurais à prendre leur avis, ou un chef de "wilaya" si on m'oppose des arguments militaires, ceci pour autant bien sûr que les autorités fédérales y consentiraient. Nous avons toujours pensé que la procédure de la négociation en terrain neutre, bien loin de compliquer le problème, aiderait à sa solution. Paris, pour des raisons de prestige, tenant à notre venue, nous avons décidé d'accomplir ce geste de bonne volonté, mais cette bonne volonté n'a pas été récompensée. Il est évident que si la Métropole ne revient pas sur les conditions formelles de séjour et de travail de notre délégation - il a été en effet stipulé que les conditions faites à Melun aux premiers émissaires seraient les conditions qui me seraient faites à moi et à ceux qui m'accompagneraient -, je refuserai d'aller à Paris et proposerai à ce moment-là que la négociation s'engage hors de France".

Au cas où de plus amples informations devaient me parvenir sur les intentions algériennes relatées ci-dessus, je ne manquerai pas - si elles devaient se préciser - de vous en donner connaissance par les voies urgentes.

Veuillez agréer, Monsieur le Président de la Confédération, l'assurance de ma très haute considération.

Le Chargé d'Affaires de Suisse a.i.

L. Finkhauser

Source : Dodis 9399/15878.

الملحق رقم 32: تقرير سويسري عن نشاط الجزائريين بسويسرا لدعم الثورة الجزائرية

dodis.ch/15174



SCHWEIZERISCHE
BUNDESANWALTSCHAFT
Polizeidienst
MINISTÈRE PUBLIC FÉDÉRAL
Service de Police
MINISTERO PUBBLICO FEDERALE
Servizio di Polizia

BERN, den
BERNE, le 27 octobre 1960.
BERNA, li

Bericht · Rapport · Rapporto

No. Hu/j.6

von
de
dell' Humbert, insp.

an den Chef des eidg. Polizeidienstes in **Bern**
à M. le chef du Service de la police fédérale à **Berne**
al Capo del Servizio della polizia federale in **Berna**

In Sachen:
Affaire: **Guerre d'Algérie**
Vertenza:

betreffend:
concernant: **ses répercussions en Suisse.**
concerne:

Depuis 6 ans que dure le conflit entre la France et les révolutionnaires algériens, nos services eurent à s'occuper durant ces années de nombreux cas ayant pour origine la guerre d'Algérie.

En 1954 et 1955, nous n'avions, pour ainsi dire, aucun Algérien domicilié en Suisse, mais nous décelions toutefois le passage de quelques Nord-africains, nationalistes arabes, tels que Salah BENYOUSSEF, Tunisien, Ahmed BALAFREDJ, Marocain, BENBELLA, Algérien, lesquels étaient en rapport avec la Légation d'Egypte à Berne ou se rencontraient à Genève dans certains milieux internationaux.

C'est surtout à partir de 1956 que les Algériens commencèrent à venir en Suisse. Nous décelions à cette époque plusieurs agents de renseignements venus de France ou d'Afrique du nord, ou des trafiquants d'armes, séjournant dans notre pays, d'où ils se rendaient en Allemagne, en Belgique, en Scandinavie pour y faire des achats pour le compte de l'Armée de libération nationale algérienne. Certains se lièrent avec des ressortissants suisses, qui les aidèrent à se procurer des armes ou des explosifs (cas LEOPOLD/GUINAND, AREGGER, etc.).

Bien que de nombreuses interdictions d'entrée aient été prises à l'égard de ces agents nationalistes, les Algériens dont l'activité politique était suspectée par les autorités françaises commencèrent peu à peu à venir se réfugier en Suisse.

Au printemps 1956, Ferhat ABBAS et son adjoint le Dr FRANCIS Ahmed, de même que diverses personnalités politiques algériennes, rejoignent au Caire les dirigeants F.L.N., en passant par Genève. ABBAS et FRANCIS reviennent en Suisse et séjournent à Berne. Ils ont des contacts suivis avec la Légation d'Egypte. Ils entreprennent des voyages à l'étranger et reçoivent des émissaires venant de France à leur Q.G. qui se trouve à la Pension Bois-Fleuri à Berne.



dodis.ch/15174

SCHWEIZERISCHE BUNDESANWALTSCHAFT, Polizeidienst
MINISTÈRE PUBLIC FÉDÉRAL, Service de Police
MINISTERO PUBBLICO FEDERALE, Servizio di Polizia

Blatt
Feuille No. 2
Foglio

Tandis que plusieurs personnalités ou émissaires du F.L.N. se rencontrent en Suisse, l'Etat-Major quitte Berne et une sorte de permanence s'établit à Montreux à l'Hôtel des Palmiers, dès avril 1957, qui a été repris par l'ancien propriétaire de la Pension du Bois-Fleuri. Quelque temps plus tard, Ferhat ABBAS, qui a fait venir de Paris sa femme et son fils, se fixe à Montreux, tout en continuant d'entreprendre de nombreux voyages à l'étranger pour le Comité de coordination extérieur du F.L.N., dont il est le président.

C'est pendant cette période que de nombreux Algériens arrivent en Suisse. Ils sont généralement munis de passeports français ou de simples cartes d'identité. Certains désirent se rendre en Algérie, d'autres préfèrent rester en Suisse. Le Q.G. de Montreux et un certain BOULHAROUF Tayeb, séjournant avec un passeport tunisien à Ouchy, s'intéressent, en liaison avec le Dr BENTAMI Djilali, qui s'intitule délégué officieux du Croissant-Rouge Algérien à Genève, à tous leurs compatriotes domiciliés en Suisse.

A fin 1957 et dès le début de 1958, date de la dissolution de l'Union générale des étudiants musulmans d'Algérie (U.G.E.M.A.), par un décret du Gouvernement français, de nombreux étudiants algériens quittent la France et se fixent à Lausanne tout d'abord, puis à Genève pour suivre les cours des universités. Le comité exécutif de l'UGEMA s'est fixé à Lausanne et entreprend des démarches pour obtenir des bourses qui leur sont données pour la Suisse par le WUS, qui a reçu un don important de la fondation Ford et par les gouvernements marocain et tunisien, tandis que d'autres sont obtenues par l'intermédiaire de la Fédération internationale des étudiants et le "Cosec" ou leur sont octroyées par la plupart des gouvernements des pays de l'Est, mais aussi par les USA.

Le Comité exécutif de l'UGEMA qui, officiellement, a son siège à Tunis depuis l'été 1960, a réussi de grouper dans cette union générale tous les étudiants ayant quitté la France et ne reconnaît comme membres que ceux qui se déclarent favorables à la cause du F.L.N.

A partir de 1958, et durant les premiers mois de 1959, nos services, en collaboration avec les polices de nos cantons, purent établir que des cotisations étaient perçues auprès des Algériens résidant régulièrement en Suisse. Un montant variant entre 20 et 30 francs devait être versé chaque mois et celui qui ne se soumettait pas à cette obligation ou avait du retard dans ses cotisations était menacé. Un bureau de Suisse du F.L.N., dont le siège se trouvait à Lausanne, était chargé de faire les encaissements, de distribuer des secours, de réceptionner les Algériens venant de France, de prendre des informations sur leurs antécédents, de leur faire obtenir des cartes de légitimation, passeports

de complaisance ou de les faire acheminer sur l'Afrique du Nord.

Les interventions que nous avons faites, perquisitions, mesures d'expulsion et mises en garde ont eu pour effet que les dirigeants du G.P.R.A. donnèrent comme instructions à leurs partisans de cesser toutes cotisations.

Il n'en demeure pas moins que des représentants du G.P.R.A. tels que le Dr BENTAMI à Genève et plusieurs émissaires du F.L.N. séjournant clandestinement en Suisse, continuent de s'occuper des réfugiés venant de France, des étudiants, de se procurer des adresses de ressortissants suisses favorables à la cause du F.L.N. et, par l'intermédiaire de la Croix-Rouge, du journal "El Moudjahid", de leurs amis journalistes ou radioreporters, de faire une intense propagande anti-française et favorable aux révolutionnaires d'Algérie.

Grâce à nos nombreuses interventions et aux mises en garde faites aux Algériens qui viennent séjourner en Suisse pour étudier ou travailler dans diverses entreprises en qualité d'ouvriers d'usine, manoeuvres, employés dans l'hôtellerie, etc., nous estimons qu'actuellement ils subissent moins de pression de la part de leurs responsables et sont, dans l'ensemble, plus tranquilles.

Toutefois, nous devons remarquer qu'à la suite de la propagande habile menée par les dirigeants de la rébellion qui ont réussi à toucher les milieux les plus divers, une partie de l'opinion publique suisse a pris fait et cause pour le F.L.N. Preuve en est la récente réunion tenue à Berne, à l'occasion de laquelle fut créé le comité "Suisse-Algérie" qui ne sera qu'une organisation de soutien du F.L.N.

Plusieurs ressortissants suisses apportent aussi une aide efficace aux réseaux de soutien du F.L.N., tels que ceux de "Jeune Résistance", "Mouvement anticolonialiste français", "MAF", dont le professeur Francis JEANSON, qui séjourna plusieurs mois clandestinement en Suisse, en est un des dirigeants les plus influents.

Ces diverses organisations, qui ont dans leurs attributions de favoriser la désertion et l'insoumission des jeunes soldats français, possèdent de nombreux amis dans les milieux d'intellectuels de gauche, religieux et pacifistes de notre pays. Le "MAF" a mis à disposition de citoyens suisses des automobiles, dont nous connaissons l'existence et qui circulent sous des noms et avec des numéros d'immatriculation suisses, servant au transport de déserteurs français ou algériens, de documents, de propagande ou de fonds, passant la frontière franco-suisse clandestinement.

L'enquête faite récemment à Genève dans l'affaire

الملحق رقم 33: رسالة شكر من قبل كبير المفاوضين الجزائريين كريم بلقاسم للسلطات السويسرية عن دعمها و احتضانها المفاوضات.

dodis.ch/10380
S. F. G.

A Monsieur le Chef du Département

Le 31 mai 1961.

Conversation avec Krim Belkacem

Le vendredi 26 mai 1961, jour de mon départ définitif de Genève, je me suis rendu au Bois-d'Avault pour prendre congé de Boulahrouf. Je fus reçu par Krim Belkacem pour une conversation d'environ une heure.

Celui-ci remercie d'abord pour tout ce que nous avons fait et me prie de vous transmettre, ainsi qu'au Conseil fédéral, ses remerciements les plus sincères et chaleureux. Il m'assure que la nouvelle Algérie n'oubliera jamais le rôle que la Suisse a joué pour rendre la Conférence d'Evian possible. "Dans l'histoire de l'Algérie, la Suisse sera toujours mentionnée à la première place". Il est très satisfait de tous les arrangements qui ont été faits pour loger la délégation du GPRA et pour faciliter son travail. Il est même content du système video-duplex pour ses conférences de presse.

K.B. m'assure en outre que le monde africain et arabe - il précise "surtout africain, car il nous est plus proche que l'arabe" (K.B. est Kabyle) - se rend parfaitement compte du rôle décisif joué par la Suisse pour établir la paix en Algérie, qu'il lui en saura gré et qu'il ne l'oubliera pas. Il me promet qu'il se fera l'avocat de la Suisse chaque fois que nous le désirerions (comme dernièrement auprès de Sekou-Touré).

Quant à la négociation avec la France, elle n'avance pas vite mais les premières réunions ont été très utiles parce qu'elles ont permis de créer une atmosphère de dégel. Personnellement

Copie à D. Nahlen, Président de la Confédération, S. F. G.



K.B. est heureux de s'apercevoir qu'il a en M. Joxe un interlocuteur honnête et de bonne foi et dont K.B. sait maintenant "qu'il croit lui-même en ce qu'il dit".

K.B. est persuadé que la Conférence aboutira au résultat désiré bien qu'elle sera longue, laborieuse et peut-être même interrompue à plusieurs reprises. Malgré sept années de guerre, il considère la France comme la nation la plus proche au coeur des Algériens "car nous ne sommes pas rancuniers et prêts à conclure dans tous les secteurs des accords de coopération avec Paris mais seulement lorsque nous serons indépendants". En parlant des Français d'Algérie, il dit qu'ils auront les mêmes droits que les Algériens arabes s'ils se décident pour la nationalité algérienne. S'ils veulent rester Français, "nous les accepterons comme bons amis car le peuple algérien, malgré tout, aime les Français".

Pour terminer, K.B. me dit qu'il espérait voir le Ministre Long le plus souvent possible "pour lui demander conseil et pour profiter encore dans tous les secteurs de l'aide que la Suisse a bien voulu accorder au GPRA".

P.S. Rueden

Source : Dodis 9399/10380.

الملحق رقم 34: تقرير سويسرا حول تعثر المفاوضات والتدخل السويسري دون ايقافها

dodis.ch/10389



SITZUNG DES SCHWEIZERISCHEN BUNDESRATES
AUSZUG AUS DEM PROTOKOLL
SÉANCE DU CONSEIL FÉDÉRAL SUISSE
EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL
SEDUTA DEL CONSIGLIO FEDERALE SVIZZERO
ESTRATTO DEL PROCESSO VERBALE

GEHEIM

Freitag, 23. Februar

Französisch-algerische
Verhandlungen.

20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31

Politisches Departement. Antrag vom 22. Februar 1962 (Beilage)

Gestützt auf die Ausführungen des Politischen Departements hat der Bundesrat

b e s c h l o s s e n :

1. Die algerische Delegation wird für die Schlussphase der Algerienverhandlungen in "Bois d'Avault" beherbergt, sofern dies von französischer und von algerischer Seite gewünscht werden sollte.
2. Die letztjährigen Beschlüsse betreffend die französisch-algerischen Verhandlungen und die Unterbringung der algerischen Delegation in "Bois d'Avault", insbesondere der grundsätzliche Beschluss vom 11. April 1961 und die daran anschliessenden späteren Einzelbeschlüsse gelangen sinngemäss erneut zur Anwendung.
3. Allenfalls erforderlich werdende ergänzende Beschlüsse werden dem Bundesrat von den interessierten Departementen je nach Bedarf direkt unterbreitet.

Protokollauszug an das Politische Departement (6), an das Militärdepartement (6), an das Finanz- und Zolldepartement (Finanzverwaltung und Zollverwaltung 6), an das Justiz- und Polizeidepartement (6) und an das Post- und Eisenbahndepartement (namentlich Luftamt 6).

Für getreuen Auszug,
der Protokollführer:

Flores



Source : Dodis 9399/10389.

الملحق رقم 35: تقرير سويسري حول نشاط GPRA لدعم القضية الجزائرية 1960.

dodis.ch/10396

№ 27. Apr. 62 15

BIDGENOESSISCHES POLITISCHES
DEPARTEMENT

p.B.22.71.15.Alg.
p.B.73.Alg.O.(U'Ch) - PO/SF/mb

Bern, den 26. April 1962

VERTRAULICH

W e i s u n g

an die schweizerischen diplomatischen Vertretungen im Ausland sowie an die konsularischen Vertretungen in : Algier, Luxemburg, San José, Santo Domingo, Port-au-Prince, Tegucigalpa, Managua, Panama, San Salvador, Asuncion, Rangoon, Singapore, Saigon, Conakry, Léopoldville, Monrovia, Tananarive, Dar-es-Salaam, Freetown, Wellington.

Verhalten gegenüber dem GPRA

Wir sind in den letzten Monaten von verschiedenen Aussenposten angefragt worden, wie sie sich gegenüber Mitgliedern und offiziellen Vertretern des "Gouvernement Provisoire de la République Algérienne" verhalten sollen.

Unsere bisherigen Weisungen in dieser Angelegenheit gingen dahin, angesichts der guten Dienste, welche die Schweiz für das Gelingen der französisch-algerischen Verhandlungen geleistet hat, persönlichen und gesellschaftlichen Kontakten mit GPRA-Persönlichkeiten nicht auszuweichen, dagegen eine Teilnahme an offiziellen Anlässen zu Ehren des GPRA zu vermeiden.

Wir haben inzwischen festgestellt, dass seit dem in Evian vereinbarten Waffenstillstand britische, amerikanische und andere westliche Vertreter ihre Zurückhaltung gegenüber dem GPRA auch an offiziellen Anlässen in zunehmenden Masse ablegen, wobei zum Teil entsprechende Weisungen der Aussenministerien dieser Länder vorzuliegen scheinen. Angesichts dieser Sachlage ermächtigen wir Sie nunmehr, bei Einladungen zu derartigen Anlässen Ihre Teilnahme nach eigenem Ermessen zu bestimmen, wobei auch das Verhalten anderer westeuropäischer Vertreter und die eventuell zu erwartende Reaktion des Gastlandes in Rechnung zu stellen sind. Uebereifer gegenüber dem GPRA ist ebenso zu vermeiden

./.



- 2 -

wie allzu betonte Zurückhaltung, die nach den schweizerischen guten Diensten zugunsten der Einigung von Evian wenig angebracht erschiene. Sie wollen sich dabei bewusst sein, dass das GPRA vom Bundesrat nach wie vor *n i c h t* anerkannt ist. Sollte Ihnen gegenüber Kritik an der vorstehend umschriebenen schweizerischen Haltung geäußert werden, so wäre darauf hinzuweisen, dass wir uns vor allem vom Wunsch leiten lassen, das Vertrauen sowohl der französischen wie der algerischen Seite zu bewahren, um unsere Nützlichkeit für eventuell erforderliche weitere gute Dienste zu erhalten.

Diese Weisung ist momentan nur für einen Teil der schweizerischen Auslandsvertretungen, namentlich für jene in den Kapitalen der sogenannten "nichtengagierten" Staaten in Afrika und Asien von praktischer Bedeutung. Es schien uns aber doch nützlich, für alle Fälle und im Hinblick auf die zukünftige Entwicklung einem weiteren Kreise schweizerischer Aussenposten davon Kenntnis zu geben.



Abteilung für
Politische Angelegenheiten

Source : Dodis 9399/10396.

p.8.51.30.Alger. (Hich) - PO/mb
1. B. 7. 1. 0045. 0. M. 3. 1
VERTRAULICH

Bern, den 15. Juni 1962

Notiz für Herrn Botschafter Micheli

Botschaft von Herrn Joxe

Wie Sie wissen, habe ich meinen Mitarbeiter, Herrn Tripet, zu der gestrigen neuen geheimen Zusammenkunft zwischen Algerien-Minister Joxe und GPRA-Aussenminister Saad Dahlab auf französischem Boden in der Nähe der Schweizergrenze entsandt. Herr Joxe war sehr behilflich, uns, auf die durch Herrn Tripet übermittelte Bitte, die Flugbewilligung für unseren heutigen Repatriierungsflug aus Algier zu beschaffen.

Herr Joxe hat im übrigen Herrn Tripet beauftragt, Ihnen "ses amitiés" zu übermitteln. Sobald es ihm seine Arbeit gestatten wird, beabsichtige er, Sie aufzusuchen, um Ihnen persönlich für die wertvollen Vermittlerdienste der Schweiz, auch in der Phase nach Abschluss des Waffenstillstandes von Evian, zu danken.

Mitteilung von Herrn Minister Long

Herr Long ruft mich soeben an, um mir mitzuteilen, dass er Herrn Dahlab zum ersten Mal hinsichtlich des OAS-Problems recht sorgenvoll angetroffen habe. Herr Long hat festgestellt, dass auch Algerien-Minister Joxe wegen der Situation in Algerien "très ennuyé" gewesen sei; doch scheint man auf französischer Seite keine Möglichkeit zu haben, die Lage zu ändern. Es sei unter diesen Umständen zu befürchten, dass es in Algerien nach dem 1. Juli in den

./.



- 2 -

grösseren Städten vielleicht doch zu ernsthafteren Zusammenstössen kommen könnte.

Wie erinnerlich, ist unlängst das schweizerische Ehepaar Tanner, das für seine arabischen Sympathien bekannt war, entführt worden. Wir hatten die Sache auf dem üblichen Wege beim GPRA anhängig gemacht. Herr Dahlab hat nun mitgeteilt, es ergebe sich aus den FLN-Informationen, dass für die Entführung MNA-Elemente verantwortlich seien, die möglicherweise im Einvernehmen mit der lokalen Polizei oder jedenfalls mit der OAS gehandelt hätten.

GPRA-Aussenminister Dahlab hat im übrigen Herrn Long darauf aufmerksam gemacht, es sei ihm gemeldet worden, dass in der Ortschaft Kolea (Vorort in der Nähe von Algier) die aktivsten und leitenden OAS-Elemente Schweizer seien. Er bittet, durch unseren Generalkonsul zu versuchen, diese Leute zur Vernunft zu bringen, da ansonst nach Erlangung der algerischen Unabhängigkeit "une situation embarrassante" entstehen könnte. Wir werden heute noch in dieser Sache Herrn Generalkonsul Studer kabeln.

Kopie ging an Herrn Botschafter Soldati, Paris

14. 10. 1962

Source : Dodis 9399/10399.

الملحق رقم 37: تقرير سويسري حول المؤامرة الفرنسية الأمريكية في هيئة الأمم المتحدة لوقف

ملف القضية الجزائرية

*Légation de Suisse
en France*

Paris, le 18 février 1957.

Rapport Politique No 14
Confidentiel

Question algérienne

Monsieur le Conseiller fédéral,

M. Pineau est rentré à Paris auréolé de son succès à New York. A son arrivée il a été très félicité. Le vote de l'assemblée des Nations Unies a été, en effet, accueilli en France avec une grande satisfaction. Les adversaires du gouvernement, qui attendaient la fin des débats pour déclencher une offensive contre lui, voient avec quelque dépit sa position renforcée. Ils essaient de démontrer que ce vote ne signifie rien et ne règle rien. Cependant, d'une façon générale, on s'estime heureux de la tournure des événements. On se réjouit de l'attitude des Etats-Unis. On parle d'amitié retrouvée. On est content aussi de la position prise par les pays de l'Amérique du Sud. On est soulagé, enfin, de constater que le front de Bandoeng n'était ni aussi compact, ni aussi puissant qu'on le craignait.

Ce résultat est sans doute dû pour une bonne part à l'activité intense déployée par le Gouvernement français pour préparer le débat et trouver des appuis. La délégation française était nombreuse et fort bien composée. Elle comprenait des personnalités appartenant à des milieux très divers,

Monsieur le Conseiller fédéral
Max Petit pierre,
Chef du Département Politique,
B e r n e .



- 2 -

qui chacune était chargée de convaincre les représentants des mêmes milieux américains. Ainsi, un ancien combattant français attaché à la délégation avait pour mission particulière d'expliquer le point de vue français aux anciens combattants américains. Le travail de préparation a donc été fait de façon minutieuse.

On prétend aussi que les Français ont payé le prix qu'il fallait pour convaincre les Etats-Unis. Ce prix a été une participation accrue des compagnies pétrolières américaines à l'exploitation des gisements du Sahara. Je vous donne bien entendu cette information sous toute réserve, mais il est possible qu'elle ne soit pas dénuée de fondement.

La résolution des Nations Unies a sans doute renforcé la position de la France pour le règlement du problème algérien, puisque les "intentions" de M. Guy Mollet ont été en quelque sorte approuvées par l'assemblée des Nations Unies. Mais elle n'a pas diminué les difficultés de ce problème. Les actes de terrorisme en Algérie n'ont pas décré, bien au contraire, et on ne voit pas comment le Gouvernement français parviendra à un cessez-le-feu, puisqu'il ne semble pas qu'il y ait du côté des rebelles un chef dont l'autorité soit suffisamment grande pour imposer sa volonté aux différents groupes du F.L.N. Le temps presse pourtant. Comme je vous l'avais déjà annoncé, la France est hors d'état de supporter beaucoup plus longtemps les dépenses que lui occasionne le maintien de forces armées aussi considérables en Algérie. D'autre part, en proclamant que le règlement du problème était une affaire interne française, la France se doit de mener rapidement ce règlement à chef. Sinon, elle s'exposerait à de nouvelles attaques, qui cette fois risqueraient de porter gravement atteinte à son prestige.

- 3 -

Nous allons donc assister à de très grands efforts du côté français pour que le cessez-le-feu intervienne rapidement et qu'ainsi les élections promises par M. Guy Mollet puissent avoir lieu. On ne peut encore dire si ces efforts aboutiront. Les prochaines semaines nous éclaireront probablement à ce sujet.

Veillez agréer, Monsieur le Conseiller fédéral, l'assurance de ma haute considération.

Le Ministre de Suisse :

P. Micheli

Source : Dodis 9399/12896.

الملحق رقم 38: تقرير حول دعم الصليب الأحمر السويسري

dodis.ch/12576

Berne, le 15 août 1957.

o.222.Alg. - RH/Gg

A u C o n s e i l f é d é r a lAide aux victimes du
conflit d'Algérie.

A la suite d'une enquête menée sur place par les délégués du Comité international de la Croix-Rouge, celui-ci s'est efforcé de constituer un fonds pour venir au secours des victimes du conflit algérien. Il s'agit notamment d'environ 50.000 réfugiés qui se trouvent au Maroc et de 30.000 réfugiés qui ont trouvé asile en Tunisie. La plus grande partie de ces réfugiés se composent de femmes et d'enfants qui vivent dans des conditions extrêmement précaires.

En raison des objections politiques formulées par les représentants de ces réfugiés, une aide de la part de la France n'a pas pu être réalisée. Aussi le Comité international de la Croix-Rouge, après avoir constaté les besoins urgents de ces réfugiés en médicaments, vivres, logement, etc., a-t-il immédiatement entrepris une action en leur faveur. Les fonds dont il dispose étant insuffisants, le CICR a adressé un appel à un certain nombre de sociétés nationales de la Croix-Rouge qui, en raison de leur attitude neutre dans le conflit algérien, lui ont paru bien placées pour participer à l'aide à ces victimes, sans risquer pour cela de soulever des objections politiques d'un côté ou de l'autre.

C'est dans ces conditions que le CICR s'est adressé à la Croix-Rouge suisse qui a immédiatement décidé de verser à ce fonds de secours un montant de 25.000 francs. Toutefois, étant donné l'ampleur des besoins constatés par les délégués du CICR en Afrique du Nord et l'urgence de venir au secours de ces réfugiés, la Croix-Rouge suisse a sollicité l'aide de la Confédération. S'agissant du sort de milliers de femmes et d'enfants qui se trouvent dans un dénuement à peu près complet et tenant compte du fait que cette oeuvre de secours est due à l'initiative du Comité international de la Croix-Rouge, nous estimons qu'une contribution de la part de la Confédération est indiquée et pensons qu'un versement de 50.000 francs se justifierait. Ce montant serait versé directement à la Croix-Rouge suisse et s'ajouterait à la contribution de cette dernière, de sorte qu'il apparaîtrait comme un don de la Croix-Rouge suisse au Comité international de la Croix-Rouge.



- 2 -

Vu ce qui précède, le Département politique a l'honneur de

p r o p o s e r :

1. Une somme de 50.000 francs est mise à la disposition de la Croix-Rouge suisse pour venir en aide aux victimes du conflit algérien.
2. Ce montant sera prélevé sur les 6,5 millions de francs attribués, par arrêté fédéral du 21 décembre 1955, à la poursuite des oeuvres d'entraide internationale en 1956 et 1957.

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL

Extrait du procès-verbal au Département politique (en 10 ex.), pour exécution, et au Département des finances et des douanes (en 2 ex.), pour information.

Source : Dodis 9399/12576.

الملحق رقم 39: تقرير السفارة السويسرية بفرنسا حول مجريات محاكمة شبكة جونسون الداعمة
للثورة الجزائرية لوجيستيا

dodis.ch/15153

En l'honneur
11.10
Petitjean
07.5.60
Salazar



AMBASSADE DE SUISSE
EN FRANCE
Rapport Politique No 64

KR/EG

Paris, le 6 octobre 1960.

Monsieur Max Petitjean,
Président de la Confédération,
Berne

Le Procès

Monsieur le Président de la Confédération,

L'affaire du réseau de soutien au F.L.N., créé et dirigé par le professeur Francis Jeanson, devenue "le procès du réseau Jeanson" est un nouvel épisode de la guerre d'Algérie.

Appelée le 5 septembre devant le Tribunal Militaire de la rue du Cherche-Midi à Paris, l'affaire s'est terminée après un mois de débats tumultueux, par un verdict tombé dans une quasi-indifférence. Seul retient l'attention le fond du problème. On se souvient des faits: le 24 février dernier, la presse révélait au public la découverte d'un réseau français de soutien au F.L.N. Son fondateur et principal responsable, Francis Jeanson, était en fuite. Le réseau, composé essentiellement de jeunes éléments appartenant en majorité à des professions libérales, groupait des professeurs, des étudiants, des artistes, aux activités multiples: hébergement d'Algériens recherchés par la police, transport de fonds destinés au F.L.N. (près de 400 millions d'anciens francs), passage de frontières, diffusion de journaux clandestins comme "Vérité pour", assistance aux in-soumis, aux déserteurs. Leur objectif: répandre dans l'opinion



- 2 -

l'idée que la lutte du F.L.N. pour l'indépendance est une cause sacrée, que la guerre d'Algérie développe peu à peu le fascisme en France, que rétablir la paix c'est faire triompher la démocratie.

Disons tout de suite que si les juges militaires ont espéré découvrir un complot, un embryon de parti, une collusion avec les formations politiques existantes, ils en sont pour leurs frais. Les accusés ont au contraire déploré qu'aucune plateforme politique n'existât, sur quoi asseoir une action concertée.

La première réaction du public, en janvier, fut une sorte de stupeur. Puis se développa une campagne d'opinion, lorsqu'il fut prouvé que les membres du réseau venaient des horizons les plus divers, allant des progressistes anarchisants aux chrétiens fervents, catholiques et protestants.

Au mois d'avril, Francis Jeanson, par une manoeuvre savamment montée, faisait rebondir l'affaire. Alors qu'on le disait en fuite, recherché par la police sur toutes les routes, à toutes les frontières, il donnait en plein centre de Paris, devant des correspondants de journaux étrangers, une conférence de presse où il expliquait et justifiait l'activité du réseau. Le texte de cette conférence fut transmis, par un des auditeurs, le publiciste Georges Arnaud, (auteur du "Salaire de la peur"), au quotidien du soir "Paris-Presse-L'Intransigeant", qui le publia.

Entre-temps une trentaine de membres du réseau avaient été arrêtés, alors que Jeanson et quatre autres responsables, demeuraient introuvables.

Le 5 septembre donc, 23 personnes inculpées d'atteinte à la sûreté extérieure de l'Etat (17 Français métropolitains, 6 Musulmans) ont comparu devant le Tribunal Militaire. Dès le début, défense et tribunal se sont affrontés en ennemis. La défense, bien organisée, accumula les querelles de procédure, les dépôts de conclusions, harcela le président qui sortit fréquemment de son rôle d'arbitre. Les réactions passionnelles dominèrent les débats. Du tribunal, elles passèrent à la presse chargée de donner les comptes rendus et, soit dit en passant,

- 3 -

"Le Figaro" se signala par une hargne non dissimulée envers la défense. Des juges militaires se montrèrent en compagnie d'activistes de droite du mouvement "Jeune Nation", qui renaît toujours de ses cendres; ces mêmes activistes envoyèrent des commandos manifester.

Les audiences traînaient depuis huit jours quand enfin commença l'interrogatoire des accusés, des Musulmans d'abord. Les accusés furent solidaires, laconiques dans leurs déclarations; les Musulmans rendant hommage à leurs camarades métropolitains. Tous reconnurent les faits qu'on leur reprochait, les revendiquant au besoin. Ils se considéraient comme des résistants au même titre que leurs aînés, il y a vingt ans. Ce fut là un premier scandale. Un autre allait suivre : au moment où démarrait le procès, circulait dans le public une "déclaration sur le droit à l'insoumission dans la guerre d'Algérie" contenant des phrases de ce genre :

" Ni guerre de conquête, ni guerre de "défense nationale", ni guerre civile, la guerre d'Algérie est peu à peu devenue une action propre à l'armée et à une caste qui refusent de céder devant un soulèvement dont même le pouvoir civil ...semble prêt à reconnaître le sens. "

"...Beaucoup de Français en sont venus à remettre en cause le sens de valeurs et d'obligations traditionnelles. Qu'est-ce que le civisme, lorsque, dans certaines circonstances, il devient une soumission honteuse". N'y a-t-il pas des cas où le refus de servir est un devoir sacré, où la trahison signifie le respect courageux du vrai ?"

Ce qui donne à ce manifeste explosif toute sa valeur, c'est que les signataires (121 au départ) appartiennent au monde de la littérature, du théâtre, du cinéma: Simone de Beauvoir, Alain Cuny, Marguerite Duras, le professeur André Mandouze, Claude Roy, Jean-Paul Sartre, Simone Signoret, Vercors, etc., pour ne citer que les plus connus, les plus populaires. Tous se déclarent solidaires avec les inculpés et prêts à être de nouveaux témoins.

Après s'y être refusé, le Président du Tribunal consentit à en faire défiler quelques-uns, Mandouze, Vercors, entre autres. Et puis on donna lecture de la lettre de Jean-

- 4 -

Paul Sartre, actuellement en Amérique latine. Venant du pontife de l'existencialisme, qui met son immense talent au service de la cause du réseau, cette lettre ne pouvait avoir qu'un effet explosif. Elle remet tout en question : c'est à la fois un morceau d'anthologie des idées, et un appel à la guerre civile. Si elle engage son auteur aux côtés des inculpés dans un rôle qui force la sympathie, elle invite aussi la jeunesse à s'insurger contre l'autorité. Elle comporte des outrances, quand Sartre prétend que les membres du réseau Jeanson "travaillent pour l'instauration en France d'une vraie démocratie"; ou que leur action "aura mieux préparé à l'inévitable épreuve de force avec l'armée, ajournée depuis mai 1958." Dès lors qu'il se lance sur cette voie, si brillants que soient ses raisonnements, ses aphorismes, ils invitent insidieusement la jeunesse, qu'on le veuille ou non, à la révolte contre le pouvoir et contre l'armée en particulier. Sartre n'est plus qu'un tribun qui prêche la démagogie et l'anarchie. Or l'anarchie dans les idées amène tôt ou tard la persécution de l'esprit. Une doctrine politique basée sur les thèses chères à Sartre suscitera des réactions violentes qui feront surgir des adversaires du type Lagailarde, combattus eux-mêmes par des totalitaires de l'autre-extrême.

Les idées de Sartre ne peuvent constituer une méthode de pensée. On comprend l'attitude des partis politiques et c'est le moment de les faire intervenir. Mis à part les extrémistes de gauche et de droite, les partis en sont réduits à être, dans le tumulte des passions soulevées, ou anti-communistes, ou anti-fascistes, ou même anti-gaullistes. Le reste est une question de nuances qui s'ordonneront d'elles-mêmes quand les remous se seront apaisés. On comprend qu'aucun n'ait voulu s'engager sur le fond du problème que pose le procès Jeanson. Le plus exposé dans l'affaire, le Parti socialiste unifié, a fait une déclaration où il "salue le courage et le désintéressement des inculpés" tout en constatant que "ces hommes et ces femmes posent le problème entre la gauche française et le nationalisme algérien dans des termes qui ne sont pas ceux du P.S.U. ...".

- 5 -

Plus convaincante, et tout aussi courageuse, est la déposition à la fois mesurée, poignante dans sa sincérité, d'un autre témoin de marque: celle de M. Paul-Marie Teitgen, avocat, frère du leader M.R.P., haut fonctionnaire, ancien secrétaire général de la Préfecture d'Alger. M. Teitgen est venu déposer pour informer le tribunal, et à travers lui, l'opinion sur la réalité de la guerre d'Algérie, sur les faits. M. Paul Teitgen, comme en son temps le Général de Bollardière, demanda à être relevé de ses fonctions :

"J'ai en effet occupé en Algérie des fonctions, plus spécialement de 1956 à 1958 ... J'étais secrétaire général pour la police générale des cinq départements de la région d'Alger d'août 1956 à septembre 1957. Et je puis attester également sur l'honneur que pendant cette période ... la situation ne pouvait pas ne pas poser de problèmes.

" J'ai considéré que mon honneur et ma conscience m'interdisaient de poursuivre les fonctions que j'occupais et j'ai de mon propre chef quitté ces fonctions.

" Je pense qu'il est normal qu'une partie de la jeunesse se soit interrogée. Je crois, personnellement, que la situation en Algérie, ses développements, ses conséquences, conduisent, dans les formes du combat actuel, à des erreurs qui sont une impasse pour un certain nombre de gens ...

" Il y a une erreur grave à ne pas appeler les choses par leur nom et à ne pas donner à ces combats le sens véritable que requiert là-bas la présence de l'armée française, précisément. Faire faire à cette armée une besogne de police qui n'est pas la sienne, c'est la priver de l'élément essentiel de son combat et de sa raison d'être. Et dans le fait qu'un certain vocabulaire ne peut pas être employé parce qu'il pourrait l'être avec excès, eh bien, cela pose tout le problème d'une certaine jeunesse sous les drapeaux, que fait-elle là-bas? ... Elle n'est pas chargée, elle de fonctions de police, Monsieur le Président ! Et à partir du moment où un certain nombre d'excès ne deviennent plus que des excès de police, ils (les jeunes) se demandent ce qu'ils font sous les armes. Cela n'excuse pas, et c'est ma conviction personnelle, un certain nombre de leurs attitudes ou de leurs choix, mais ces choix, dans le désarroi de leur conscience, peuvent leur être dicté par ce paradoxe... "

Le Président :

" Vous avez eu connaissance qu'il y ait eu des excès ou des tortures ? "

M. TEITGEN : "Ces excès, ces tortures ont été la raison pour laquelle j'ai quitté mes fonctions, Monsieur le Président. "

- 6 -

Ici intervient un avocat de la défense, Me Vergès :

" Lui (M. Teitgen) qui signait la plupart des assignations à résidence, peut-il dire si tous ceux qu'il a assignés ainsi lui ont été rendus ou ont été rendus à la justice ? ... "

M. TEITGEN :

" J'ai juré de dire la vérité, Monsieur le Président. J'ai le regret d'avouer que des disparitions ont été portées à ma connaissance dont je suis certain et je souhaiterais, pour en finir avec des souvenirs qui sont pour moi pénibles... que la même rigueur, si elle doit frapper ceux qui ont le trouble dans leur conscience, frappe également, même si on trouve par ailleurs des excuses, mais pour le principe, ceux qui entachent l'honneur de mon pays et l'honneur de son armée...."

Ces deux témoins de marque sont assez représentatifs de deux Frances: Jean-Paul Sartre représente ce corps d'élite que sont les agrégés de l'Ecole Normale Supérieure, où l'on cultive la discussion idéologique, la quintessence de l'esprit jusqu'à l'extrême pointe de la lucidité. Comme homme, Sartre constitue une exception. Sa réussite sur le plan matériel est pour ainsi dire unique: le philosophe se double d'un dramaturge de talent, qui recueille au théâtre et au cinéma des droits d'auteur considérables venant s'ajouter à ceux que lui rapportent ses livres.

M. Teitgen, avocat, haut fonctionnaire, est, lui, beaucoup plus près des réalités, plus près des jeunes du contingent que le procès et le manifeste des 121 concernant particulièrement. Son appartenance à l'administration le rend davantage vulnérable que Sartre. On serait tenté de dire que la lettre de M. Sartre a un petit côté publicitaire, alors que certainement l'idée ne l'a même pas effleuré. Par contre, le courage de M. Teitgen rend un son d'une toute autre qualité. Il force l'admiration.

Le verdict rendu n'a suscité que peu de commentaires; on est tenté de dire qu'il est tombé dans un climat d'indifférence, en ce qui a trait à l'opinion. Les peines les plus

- 7 -

sévères -26 cas, 14 condamnations au maximum de la peine : 10 ans de prison (et une amende)- ont peu de chance d'être purgées en entier, à moins d'admettre que la guerre d'Algérie durera aussi longtemps que les peines.

Une constatation est certaine: le procès du réseau Jeanson, le manifeste des intellectuels, ont produit un remous qui va en grandissant. La campagne d'opinion se poursuit. Les arrestations se multiplient. Le manifeste a été saisi, mais une nouvelle diffusion semble avoir eu lieu. La revue "Esprit" a fait l'objet d'une réquisition, qui a abouti à l'arrestation d'un journaliste, collaborateur de "Témoignage Chrétien", M. Robert Barrat.

Il est encore trop tôt pour échafauder des prévisions sur l'issue des inculpations, arrestations, interrogatoires, qui sont la suite du procès Jeanson.

Que fera le Gouvernement ? Relèvera-t-il le défi, au risque de satisfaire la vocation au martyre de nombre d'opposants, ou fermera-t-il les yeux au risque de voir longanimité et clémence qualifiées de faiblesse? On dit M. Debré partisan de la première méthode, le Général de Gaulle de la seconde.

A l'horizon se profile déjà un autre procès: la tentative de coup d'Etat du 24 janvier ou l'affaire du "complot" d'Alger. Il aurait lieu le mois prochain. On parle de 19 inculpés, 6 détenus, dont Lagaillarde, Lefèvre, Demarquet. Neuf seraient en liberté provisoire, dont Alain de Sérigny, ancien directeur de l'Echo d'Alger. L'instruction paraît être menée très sérieusement. Quatre inculpés sont en fuite, dont Ortiz, qui serait l'âme du complot, où Lagaillarde joua le rôle déterminant.

Cette conjonction de procès, à l'heure actuelle, ne laisse pas d'être embarrassante pour le Gouvernement.

Veillez agréer, Monsieur le Président, les assurances de ma haute considération.

P. Micheli
(Micheli)

Source : Dodis 9399/15153

dodis.ch/11538

AMBASSADE DE SUISSE
~~XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX~~
 EN ITALIE

ROME, le 17 février 1958.

LARGO ELVEZIA - VIA BARNABA ORIANI, 61
 TEL. 872-401 - 872-402 - 872-403

Ref. N.°.....

Rapport politique n° 2

Tunisie - Afrique du Nord

Monsieur P e t i t p i e r r e ,
 Conseiller fédéral,
 Chef du Département politique fédéral,
B e r n e .

Monsieur le Conseiller fédéral,

Mon premier collaborateur vient d'avoir différents entretiens au Palazzo Chigi au sujet des récents événements d'Afrique du Nord. Il m'a fait la relation que j'ai l'honneur de vous transcrire ci-après:

"1) Tunisie

Les milieux officiels et privés faisant chorus avec la presse condamnèrent sévèrement le bombardement de Sakiet. Très rapidement "l'erreur politique" et les conséquences qu'elle comportait prirent le pas sur l'opération militaire flétrie au début. L'Italie, première puissance méditerranéenne dont les côtes orientales sont dans la zone d'action primaire de Bizerte, est sensible à tout ce qui peut modifier l'équilibre des forces et des rapports en Tunisie, pays dans lequel elle compte une émigration importante de vieille souche, des sympathies et des intérêts qu'il faut sauvegarder.

L'affaire de Sakiet étant d'importance, le Ministre des affaires étrangères l'a prise personnellement en mains, convoquant le Chargé d'affaires de France a.i., entendant l'Ambassadeur de Tunisie et l'Ambassadeur du Maroc. On



- 2 -

peu de choses sur ce qui fut dit au premier; vraisemblablement très peu, on en comprendra plus loin la raison. L'Ambassadeur de Tunisie, en revanche, se vit offrir spontanément les condoléances du Gouvernement et fut gratifié de sentiments de sympathie, peut-être sincères, mais qui n'affectaient toutefois aucunement l'attitude de l'Italie quant au fond de la question.

La tension entre Paris et Tunis ne semble, en effet, pas inquiéter l'Italie en ce qui concerne la situation de ses ressortissants en Tunisie, elle ne risque pas non plus d'entraver le développement normal des échanges et des relations italo-tunisiens. Les sentiments de sympathie à l'égard de Tunis n'hypothèquent pas les relations et les intérêts beaucoup plus importants qui unissent l'Italie à la France. La contradiction est donc flagrante, puisque, tout en condamnant le bombardement de Sakiet et surtout par lui une politique française engendrée dans le désordre des idées et dans l'absence de moyens de coordination et dont les résultats menacent chaque jour davantage l'équilibre des forces et risquent de conduire aux pires excès, Rome assure pourtant inconditionnellement Paris de son appui, cherchant avant tout à ne pas donner à une opinion publique française très sensible et nerveuse de nouvelles raisons de raidissement et aux "extrémistes" des arguments dangereux.

Hors des débats, l'Italie a gardé son sang-froid. Sa presse même, pro tunisienne pendant les quarante-huit heures qui suivirent l'incident, a opéré une volte-face en relevant que la Tunisie, base de départ et place de recueil du F.L.N., a tout fait pour s'attirer une sévère leçon. L'argument de Bourguiba de ne pas avoir assez d'armes pour défendre ses frontières ne leurre personne à Rome où l'on est persuadé qu'il n'y a pas de raison commune

- 3 -

entre la défense du territoire et les complaisances en matière de ravitaillement et d'instruction de troupes en guerre contre la France. Nier les faits serait nier l'évidence. La Tunisie s'est mise en état de belligérance, on me l'a souligné.

Soucieuse donc de ménager avant tout son premier partenaire atlantique, l'Italie appuie la France, même si elle lui reproche de conduire une politique peu réaliste. Elle a vu d'un mauvais oeil le recours à l'ONU, recours qui ne pourrait qu'internationaliser le problème, ce que l'on voudrait éviter.

Certaines personnes au Palazzo Chigi pensent, en outre, que Bourguiba a perdu de son autorité depuis un an et qu'il ne contrôle plus entièrement le développement de certaines situations.

2) Afrique du Nord

L'Italie prenant de plus en plus conscience de son redressement (sa lire est ferme, son Gouvernement stable, les conflits sociaux peu nombreux, son industrie en plein essor) et du rôle géographique qui est le sien face à la Méditerranée et dos à une Yougoslavie à la politique de bascule, on ne m'a pas caché au Palazzo Chigi qu'il y a quatre ans déjà on aurait souhaité un dialogue franc entre Paris et Rome au sujet de l'Afrique du Nord. Mes interlocuteurs, en effet, estiment que la France conduit une politique surannée, que la loi-cadre est insuffisante et qu'il faut envisager le problème de l'Afrique du Nord dans son ensemble, sans vouloir constamment nier l'évolution des idées et freiner les poussées nationalistes. Sans esprit de conquête ou de revanche, l'Italie estime qu'elle serait bien placée pour amorcer ce dialogue et mettre ainsi en garde les Français.

- 4 -

On condamne en termes assez sévères l'instabilité et les désordres intérieurs français, un de mes interlocuteurs alla même jusqu'à dire que trop de milieux français extrémistes ont encore des idées colonialistes dépassées depuis trente ans. Les conséquences de cette politique ou de cette absence de politique en Afrique du Nord inquiètent donc les personnes que j'ai rencontrées. On fait tout, m'a-t-on répété, pour renforcer les positions de Nasser et pour faciliter l'infiltration soviétique en Afrique du Nord. On sait à qui profitent les faiblesses, les divergences de vues et les attermolements occidentaux.

Les eaux albanaises, en outre, étant déjà infestées de sous-marins soviétiques, la solution qui doit intervenir pour la base de Bizerte est des plus importantes pour l'Italie.

3) Impression générale

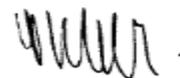
J'ai eu une nouvelle fois l'impression que toute décision italienne est subordonnée à l'accord des membres de la Nato. C'est ainsi, par exemple, que l'on m'a confirmé que Nasser, il y a deux ans, avait demandé des armes à l'Italie. Des divergences de vues s'étant produites à ce sujet à la Nato, le temps passa et Nasser s'adressa ailleurs. La reconnaissance également de la Chine communiste, souhaitée par certains milieux industriels et officiels italiens, n'a pas pu avoir lieu, faute de l'agrément de la Nato et particulièrement des U.S.A. en l'occurrence. La décision italienne récente de reconnaître l'Union arabe, elle aussi, ne prendra effet qu'avec l'accord de ses partenaires.

Les quatre lettres de la Nato semblent briller dans tous les bureaux du Palazzo Chigi; c'est par leur invoca-

- 5 -

tion que se terminent la plupart des réponses. On me l'a redit hier encore, les pierres angulaires de la politique italienne s'appellent Nato - ONU - Europe des Six et Euratom."

Veillez agréer, Monsieur le Conseiller fédéral, l'assurance de ma haute considération.



Source : Dodis 9399/11538.

الملحق رقم 41: تقرير فرحات عباس للحكومة المؤقتة بتاريخ 20 جوان 1959

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE
PRESIDENCE DU CONSEIL

RAPPORT DE POLITIQUE GENERALE

Le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, proclamé le 19 Septembre 1958, est entré dans son neuvième mois d'existence. Cette période est suffisante pour juger l'activité de cet organisme et établir un bilan objectif.

La formation de ce Gouvernement a été réalisée sur la demande expresse de notre peuple et de notre Armée de Libération nationale. A cet égard, la proclamation a été un acte positif. Elle a donné une impulsion nouvelle à notre révolution nationale et fortifié la foi de notre peuple dans son indépendance. Reconnu par les gouvernements des pays arabes, de l'Indonésie et des pays communistes d'Asie, ce premier gouvernement a donné son assise juridique à notre revendication d'indépendance et renforcé, par voie de conséquence, la légitimité de notre combat.

Politiquement, le Gouvernement algérien est venu à son heure. Il a magnifiquement joué le rôle de grand barrage à l'offensive politique et diplomatique menée par le gouvernement du général de Gaulle dans le sens de l'intégration. Les grands moyens dont ce gouvernement a disposé pendant cette période (référendum, institution du collège unique, élections législatives et municipales, plan économique de Constantine, effort militaire, etc.) pourraient menacer la résistance de notre peuple et par là même la combativité de l'A.L.N. Ils pouvaient également nuire à nos positions internationales et compromettre les avantages acquis devant les Nations Unies.

Le Gouvernement algérien a fait face à cette offensive. Tout péril n'est pas écarté, il s'en fait. Mais les débats à la XIII^{ème} Session de l'O.N.U. en Décembre dernier, ont fait apparaître un léger progrès.

(7)

à cette politique des masses concrètes en donnant des preuves de notre fidélité. Nous pouvons aider ainsi les autres du reste de leurs compatriotes.

4/ Sur le plan nord-africain, depuis la formation de notre gouvernement nous avons eu quelques accrochages avec nos frères Tunisiens et Marocains. Les difficultés avec ces deux pays existent. Nous ne devons pas les aggraver en créant des malentendus que nous pouvons éviter. Ce que nous pouvons demander aux deux peuples frères, c'est de nous aider efficacement à gagner la guerre.

5/ En matière de politique intérieure, beaucoup de choses restent à faire. Notre Ministère des Affaires Intérieures est paralysé depuis la formation du gouvernement. Il faut lui donner une impulsion nouvelle et repenser le problème de ses cadres et de leur utilisation " optimale " (Ce dernier point est valable dans tous les domaines afin d'éviter de sombrer dans la paperasserie et la bureaucratie).

6/ Quant à la Présidence, son rôle est d'être un ciment entre tous les ministères, et leur associé pour le meilleur et pour le pire, le lieu de ralliement des bons et des mauvais jours. Elle doit mettre en relief le travail de chacun pour qu'il devienne un objet de profit pour tous.

Elle doit mettre à l'étude certaines questions d'intérêt général (comme la négociation par exemple) et prendre à l'échelon le plus élevé des contacts avec les pays amis. Le Président doit avoir la confiance de tous ses ministres, sans quoi il n'est plus à sa place.

Voici tracés les contours de l'activité gouvernementale. Ils ont été dessinés pour servir de base de discussion à l'équipe ministérielle. L'essentiel est de prendre des décisions opportunes et de passer à l'action.

Lénine a dit " En Révolution, chaque pas en avant est plus important qu'une douzaine de programmes "

Et chacun de nous sait que nous sommes en révolution et non pas assis dans des fauteuils ministériels.

Tunis le 20 Juin 1959

وثائق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: تقارير وزارة الخارجية حصيلة نشاط وزارة الخارجية

من سبتمبر 1958-1960.

الملحق رقم 42: تقرير الأمين دباغين للحكومة المؤقتة

Tunis, Le 2 Octobre 1959

A Messieurs Le Président du Conseil,
Le Vice Président du Conseil, Messieurs
Les Ministres et Sous Secrétaire d'Etat,
Messieurs Les Délégués de L'Intérieur.

Des différends portant sur des questions de principes et de méthodes, ajoutés à des incidents nombreux et de plus en plus violents m'ont amené à présenter ma démission par lettre en date du 15 mars 1959.

Je fus prié de ne pas faire état publiquement de cette démission et d'expédier les affaires courantes en attendant une réunion avec les représentants de l'intérieur.

Cette réunion ayant tardé à se produire, l'expédition des affaires courantes s'est prolongée au détriment des raisons possibles pour la bonne marche des services du Ministère.

Sur ces entrefaites, la déclaration de De Gaulle étant survenue, je me suis senti obligé de venir de ma propre initiative à Tunis et cela pour :

- 1°)- empêcher l'ennemi de faire état de nos dissensions;
- 2°)- donner mon avis sur le genre de réponse qu'il conviendrait de donner à cette déclaration.

Ayant participé de ce fait à plusieurs réunions gouvernementales (à l'issue de l'une d'elles on m'a même demandé d'apposer ma signature sur la déclaration du GPRF) et assisté personnellement à la conférence de presse du 28 Septembre tenu

..//..

sauvegarder leurs positions en Algérie ont plus intérêt à négocier une solution d'ensemble directement ou par personne interposée, avec le GICPA en tant que tel ou en tant qu'autorité de l'Unité de la Révolution. Ils échapperaient ainsi au verdict d'indépendance totale du peuple algérien en cas de mise en application loyale et effective de l'auto-détermination. Pour cela les Français pourraient spéculer sur des divisions supposées à l'intérieur de l'appareil dirigeant algérien et surtout sur l'instinct de conservation qu'ils supposent exister dans tout organisme au pouvoir. Tout pourparler avec les Français devrait avoir pour objet seulement l'organisation des conditions de l'auto-détermination avec les garanties de toute nature quant à la sincérité et la liberté du scrutin éventuel, étant entendu que l'auto-détermination ne saurait exclure en aucun cas l'option à l'indépendance.

En tout état de cause, l'ALN quoiqu'elle puisse être regroupée ne devrait être ni dissoute, ni désarmée. Elle doit constituer pour le peuple algérien la garantie suprême contre toute manœuvre de mauvaise foi ou de dupérisse de la part des Français, que nous n'aurions pas pu décaler en temps voulu.

Telles sont les considérations que j'aurais voulu vous exposer. Je regrette de ne pas en avoir eu l'occasion.

J'espère qu'elles vous seront d'une certaine utilité.

Pour terminer je ne saurais trop insister sur la nécessité de créer une atmosphère d'union, de confiance et d'enthousiasme, seuls garants de la victoire dans la dure bataille qui s'annonce. C'est dans cet esprit que j'ai rejoint Tunis, certain par le même d'avoir accompli un acte positif.

C'est dans cet esprit également que je demeure, prêt à servir la cause de mon peuple de mon mieux et les possibilités qui me seront offertes.

SIGNÉ : Docteur Lamine Mohamed.

وثائق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: تقارير وزارة الخارجية حصيلة نشاط وزارة

الخارجية من سبتمبر 1958-1960.

Le C.N.R.A. ayant d'ailleurs procédé à une juste critique des cas fautes passées, nous ne les rappelons que pour mémoire.

E-POUR UNE SAINTE CONCEPTION DE TRAVAIL A

1°- Introduction

Nous ne répétons jamais assez que notre révolution est et doit demeurer une.

Une, elle est néanmoins comme toute révolution, multiforme dans l'action quotidienne, d'où nécessairement multiplicité d'organismes et services. Nous n'aborderons ici que l'action et les organisations à vocation externe.

Cette action vise essentiellement cinq missions

- 1°- diplomatique
- 2°- propagande et information
- 3°- sociale et culturelle
- 4°- économique et financière
- 5°- consulaire (traitant de problèmes que pose l'émigration algérienne).

Première remarque: il tombe sous le sens que cette division est purement théorique. Dans la réalité, ces différentes tâches s'interfèrent et se conjuguent. Selon les pays et les milieux, notre action doit principalement viser tel ou tel objectif.

Par ailleurs, entreprise initialement sur tel plan (compte tenu de l'état de nos rapports avec le pays donné) cette action doit tendre à s'élargir aux autres domaines. Amorcée par un travail purement politique d'information et de propagande notre action doit tendre à se concrétiser par l'obtention d'aide (sociale, culturelle, matérielle et enfin si possible diplomatique). Inversement l'action diplomatique ne serait conséquente que dans la mesure où elle atteindrait ses objectifs concrets: faire connaître notre cause, procurer un soutien matériel à notre révolution. Dans d'autres pays, Grande-Bretagne par exemple l'action sociale apparaît comme la meilleure

وثائق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: تقارير وزارة الخارجية حيلة نشاط وزارة

الخارجية من سبتمبر 1958-1960.

البيئو جرافيا

أولا : المصادر

أ-الأرشيف:

1-أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية :

1. history state ,cf 751500/2-456.
2. history state .gov.D.S.C.F 7515.00/10-2656.
3. history state .gov.D.S.C.F 7515.00/11-1656.
4. history state .gov.D.S.C.F 7515.00/11-2156.
5. history state .gov.D.S.C.F 7515.00/11-2956.
6. history state .gov.D.S.C.F 771.00/10-2456.
7. history state .gov.D.S.C.F.
8. history state .gov.D.S.C.F.11/1961.
9. history state .gov.D.S.C.F.611.51/1-362.
- 10.history state .gov.D.S.C.F.651.72/3-1758.
- 11.history state .gov.D.S.C.F.7515-00/12-2861.
- 12.history state .gov.DS ,cf 320/9-2156.
- 13.history-state.gov/Historical Documents.office of the Historian.Foreign Relation Telegram from the departement of state.
- 14.D.D.C.F .Relation of the u.s (1942-1960) F.R.U.S

2-الأرشيف السويسري :

1. Dodis 9399/15171.
2. Dodis 9399/15142.
3. Dodis 9399/15162.
4. Dodis 9399/15163.
5. Dodis 9399/15878.
6. Dodis 9399/15174.
7. Dodis 9399/10380.
8. Dodis 9399/10389.
9. Dodis 9399/10396.
- 10.Dodis 9399/10399.
- 11.Dodis 9399/12896.
- 12.Dodis 9399/12576.
- 13.Dodis 9399/15153.
- 14.Dodis 9399/11538.

3-الأرشيف الوطني الجزائري:

1. تقرير الأمين دباغين للحكومة المؤقتة.
2. تقرير فرحات عباس 20 جوان 1959.
3. تقرير فرحات عباس للحكومة المؤقتة بتاريخ 20 جوان 1959.
4. تقرير كريم بلقاسم حول النشاط الخارجي لجبهة التحرير الوطني 05 فيفري 1960.
5. تقرير كريم بلقاسم للحكومة المؤقتة حول حصيلة إخفاقات الوفد الخارجي.
6. تقرير مكتب القاهرة عن النشاطات المصالح القنصلية.
7. رسالة الأمين دباغين إلى الحكومة المؤقتة 02 أكتوبر 1959.
8. وثائق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:تقارير وزارة الخارجية حصيلة نشاط وزارة الخارجية من سبتمبر 1958-1960.

ب-الجرائد و المجلات:

1-بالعربية

- 1.جريدة المجاهد :العدد 114.
- 2.جريدة المجاهد : العدد 37، 25 فيفري 1959.
- 3.جريدة المجاهد : العدد 37، 25 فيفري 1959.
- 4.جريدة المجاهد ، العدد 23، 7 ماي 1957.
- 5.جريدة المجاهد ، العدد 14، 10ديسمبر، 1957.
- 6.جريدة المجاهد ، العدد 14، 10ديسمبر، 1957.
- 7.جريدة المجاهدالعدد14، 10/12/1957.
- 8.جريدة المجاهد: 1 ديسمبر 1957، العدد 13.
- 9.جريدة المجاهد: 29 جوان 1959، العدد 45.
10. جريدة المجاهد: الاثنين 13 أكتوبر 1960م، عدد 78.
11. جريدة المجاهد: الاثنين 13 أكتوبر 1960م، عدد 78.
12. جريدة المجاهد: العدد 114، 6 فيفري 1962.
13. جريدة المجاهد: العدد 12، 15 نوفمبر، 1957 .
14. جريدة المجاهد: العدد 19، 1مارس 1958.

15. جريدة المجاهد: العدد 23، 05 ماي 1958.
16. جريدة المجاهد: العدد 28، 28 أوت 1958.
17. جريدة المجاهد: العدد 48، 17 أوت 1959.
18. جريدة المجاهد: العدد 56، الاثنين 28 جمادى الأولى-30 نوفمبر 1959، روابط الصداقة تعزز باستمرار.
19. جريدة المجاهد: العدد 66، 18 أبريل 1960.
20. جريدة المجاهد: العدد 71، 27 جوان 1960.
21. جريدة المجاهد: العدد 79، 51 أبريل 1961.
22. جريدة المجاهد: ج2، العدد 38، الثلاثاء 8 رمضان 1378هـ، (الفرقة الرياضية في الأردن).
23. جريدة المجاهد: العدد 111، 25 ديسمبر 1961.
24. جريدة المجاهد: العدد 20، 15 مارس 1958.
25. جريدة المجاهد: العدد 33، 8 ديسمبر 1958.
26. جريدة المجاهد: العدد 81، 1 نوفمبر 1960م.
27. جريدة المجاهد: العدد 82، 14 نوفمبر 1960.
28. جريدة المجاهد، العدد 14، 15 ديسمبر 1957م.
29. جريدة المجاهد، العدد 15، 1 جانفي 1958م.
30. جريدة المجاهد، العدد 23، 1958/15/17.
31. جريدة المجاهد، العدد 41، وزارة الإعلام.
32. جريدة المجاهد، العدد 41، وزارة الإعلام.
33. جريدة المجاهد، عدد 27، 22 جويلية 1958.
34. جريدة المجاهد، عدد 11 نوفمبر 1957.
35. جريدة العلم: 27 جويلية 1957، السنة 13، العدد 322.
36. جريدة العمل، عدد يوم 28 جوان 1958.
37. جريدة المغرب العربي: المغرب الإفريقي، العدد 20، السنة 1، 6 فيفري 1948م.

2-بالفرنسية

1. journal officiel de la République Française débat parlementaire Assemblée nationale، Année 06/03/1956, N= 22.
2. journal officiel de la République Française débat parlementaire Assemblée nationale، Année 09/03/1956, N= 22
3. journal officiel de la République Française , débat parlementaire Assemblée nationale ، Année, 25/12/1956 N= 143.
4. La dépêche quotidienne d'Algérie du 01/06/1957, N° 2718 .
5. La question Algérienne devant l O.N.U Elmodjahid,N 34,24/12/1958.
6. le monde : 2 novembre 1961.
7. Le Monde, du 13 Mars 1956.
8. paris -presse-N: °4731, samedi 27 Février 1960.
9. question Algerienne devant l O.N.U Elmodjahid,N 34,24/12/1958.

ج - الكتب :

1- باللغة العربية

1. أبوبكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، ج3، المطبعة الجديدة، الدار البيضاء، 1999.
2. إدريس الرشيد: في طريق الجمهورية، مذكرات، دار الغرب الإسلامي، لبنان ، 2001.
- الأمير محمد سعيد: مذكراتي عن القضايا العربية والعالم الإسلامي ، ط2، نشر دار مكتبة الشركة الجزائرية للتأليف والترجمة والطباعة والتوزيع والنشر، الجزائر، 1968.
3. الحبيب بورقيبة: بين تونس وفرنسا، المطبعة الرسمية، تونس، 1957
4. الحبيب بورقيبة: حياتي، أرائي، جهادي، ط3، وزارة الإعلام، تونس.
5. الحبيب بورقيبة: خطب، ج9، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977.
6. الحبيب بورقيبة: خطب، ج8، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977.
7. حسين آيت أحمد: روح الاستقلال، مذكرات المكافح 1942-1952، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.
8. خطاب الرئيس بورقيبة يوم 23 جويلية 1959، جريدة العمل، عدد يوم 24 أكتوبر 1959.

9. الطاهر الزبيري: مذكرات أثر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
10. المغرب العربي: نداء من مكتب المغرب العربي في القاهرة، عدد 10، السنة 3، 1 أكتوبر 1947م
ثانيا: المراجع
أ-باللغة العربية
1. إبراهيم طامس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دط، دار الهدى، الجزائر.
2. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
3. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، طخ، دار الغرب الإسلامي بيروت.
4. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، الشركة الوطنية والتوزيع، 1983، ج2.
5. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، دار الرائد، الجزائر، 2009.
6. أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج8، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998.
7. أبو بكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية، 1954-1962.
8. أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
9. أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية في شبكة الأنترنت الموقع <http://AHMED-2004.alshukairy.org/publicationsa.html>.03juillet. (تاريخ الإطلاع : 2017/09/18 على الساعة : 21.35)
10. أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام دراسة في الإعلام الثوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990

11. أحمد محساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومسعود محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
12. إدريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.
13. إسماعيل الدبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
14. أمحمد المالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1994.
15. بشير قاضي، المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف، جيش التحرير المغاربي (1948-1954)، أعمال مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004.
16. بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، ترجمة لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
17. تركي ضاهر: أشهر القادة السياسيين من يوليو إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام، بيروت، 1992.
18. ثروت عكاشة: مذكراتي في السياسة والثقافة، ج1، مكتبة مدبولي، القاهرة 1954.
19. جمال قنان : قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1994.
20. الجنيدى خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، ج1، طبعة خاصة، موفم للنشر، الجزائر، 2008.
21. جوان جيليسي : ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبوطالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
22. الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الإصلاحى والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987.

23. حافظ حمدي، المشكلات العالمية المعاصرة، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1958.
24. حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009
25. حسن شمس: أنصر أخاك الثورة الجزائرية بأقلام عربية، ط1، دار الأبحاث الجزائرية، 2002.
26. حسن طه الفقير ورمضان علي الشراح: الكويت والتنمية العربية، مركز البحوث والدراسات، الكويت، 1994.
27. حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1982.
28. حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001.
29. خالد نزار: الجزائر 1954-1962، يوميات الحرب، طبعة خاصة، منشورات ANPE، الجزائر، 2004
30. رابح تركي: عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
31. رابح لونيسي: مصالي الحاج رائد الوطنية، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
32. الرشيد ادريس وآخرون: "كيان المغرب وآفاقه" في بناء المغرب العربي، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1983.
33. زغيدي لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956م - 1962م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
34. زكي مبارك: الشهيد أمحمد بن عبود صوت المغرب في المشرق، الذكرى الخمسين لشهداء المغرب العربي، أعمال ندوة النضال الوطني للشهيد امحمد بن عبود 1946-1949، ط1، منشورات جمعية تطوان أسمىر، تطوان، 2001.
35. زكي مبارك: محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، ط1، منشورات فيد بيرانت، الرباط، 2003.
36. سامي الدهان: الأمير شكيب أرسلان حياته وأثاره، دار المعارف، مصر، 1970

37. سعيد بورنان: نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936، 1956، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د س ن.
38. سعيد بوشعير: النظام السياسي الجزائري، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993.
39. سهيل الخالدي: الإشعاع المغربي في المشرق دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 1997.
40. صالح بلحاج: أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1961، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006.
41. صالح خرفي: أحمد رضا حوحو في الحجاز 1934-1945، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
42. صالح خرفي: صفحات من الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
43. صالح خرفي: في رحاب المغرب العربي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985.
44. صالح عوض: معركة الإسلام والصلبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962، ج1، ط2، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992.
45. صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م- 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،
46. الطاهر لبيب: المغرب العربي بين وحدة الخصوصية وخصوصية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م.
47. عاشور شرفي: معلمة الجزائر-القاموس الموسوعي-دار القضية للنشر، الجزائر، 2011.
48. عبد الإله بلقزني وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1986، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
49. عبد الحميد أبو بكر: مذكرات قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا، دار المعارف القاهرة، 1978.

50. عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، دط، وك، الجزائر، 1984.
51. عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، التاريخ القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
52. عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي (من خلال مذكرات معاصر) 1947م-1954م، ج3، (مود)، الجزائر 1986.
53. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج4، ط4، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1980.
54. عبد الرحمان عبد الله الصنهاجي: مذكرات في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي، 1947-1956، المغرب 1987.
55. عبد الرحمن بن براهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة 1920-1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .
56. عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير في مواجهة القدر، تر، صالح عبد النوري، طبعة خاصة، دار القصة، الجزائر، 2005
57. عبد الكريم بوصفصاف: الفكر العربي الحديث والمعاصر محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا، ج1، دار الهدى، عين مليلة، 2005.
58. عبد الكريم عزيز، نضال شعب ابي تونس (1881-1956)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2001.
59. عبد الكريم غلاب: تاريخ الحركة الوطنية المغربية من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، ج2، مطابع الشركة المغربية للطبع والنشر، الدار البيضاء، 1976 .
60. عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الايديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
61. عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009

62. عبد المالك عودة: قضية الجزائر في الأمم المتحدة، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر.
63. عبد الوهاب الكيلاني: الموسوعة السياسية، ج1، ، دار الهدى، بيروت، دس .
64. علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب، ط6 ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2006.
65. علال الفاسي: كي لا ننسى، مطبعة الرسالة ،المغرب 1973.
66. عمار بوحوش : العمال الجزائريون في فرنسا ، ط خ ، ش و ن ت ، الجزائر ، 2008.
67. عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
68. عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 1991.
69. عمار ملاح: قادة جيش التحرير الولاية الأولى، ج2، دط، دار الهدى، الجزائر، 2000
70. عمر التوهامي: مؤتمر الصومام وأثره في تنظيم لثورة، دار كرم الله للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .
71. عمر بن قينة: صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث، أعلام وقضايا ومواقف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
72. عمر صالح العمري: موقف الأردن من الثورة في الصحافة الأردنية (1962-1954) ط خ بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
73. عميرة علية : اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، ط1، المغاربية للطباعة والإشهار، تونس، 2007.
74. فرحات عباس : ليل الاستعار، تر، أبو بكر رحال ، دار القصبه ، الجزائر ، 2005
75. الفضيل الورتيلاني: الجزائر الثائرة، د ط، بيروت، 1963.
76. فيرنوروفالبورقبيبة والسياسة الخارجية لتونس المستقلة، ط1، تر، الصبحي ثابت ، منشورات للعهد التونسي للعلاقات الدولية، تونس، 2011.

77. قدور الورطاسي: أربع سنوات مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، مطبعة البلاد، الرباط، (دت).
78. كتاب مصطفى هشماوي : جذور نوفمبر، دارهومة، 1998.
79. لخضر بورقعة: شاهد على إغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر، تحرير الصادق بخوش، الجزائر، دار الحكمة، 1990.
80. مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر القاهرة، 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر، الصادق عماري، طبعة خاصة، دار القصبية، الجزائر، 2004.
81. محمد البجاوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر الحديث، بيروت 1971م.
82. محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، دار الفجر، الجزائر، 2005، محمد الميلي: مواقف جزائرية، ط1، م و ك، الجزائر، 1984.
83. محمد الصالح الجابري: رحلات جزائرية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001.
84. محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1984.
85. محمد بن أحمد يكن الغسيري المنصوري: صورة من حياة ونضال الزعيم الإسلامي والمصلح الديني الكبير الشيخ عبد الحميد بن باديس قدس الله روحه (1892-1940)، ط1، تقديم وتعليق، مسعود بن موسى فلوسي، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 2006.
86. محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، الجزائر 1954-1962، ط1، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983.
87. محمد حسنين هيكل: حلقات السويس، حرب الثلاثين سنة، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986.
88. محمد صالح الجابري: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
89. محمد عباس: عن اغتيال حلم... أحاديث محمد بوضياف، دار هومة للنشر والتوزيع.

90. محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دط، دار القصبية، الجزائر، 2007.
91. محمد عبد الرحمان الدسوقي: قانون المنظمات الدولية، منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، دار النهضة العربية، 2006، ج2.
92. محمد عبد الكريم الخطابي: التعرف على كفاحه ومواقفه، انظر مجموعة باحثين: الخطابي وجمهورية ترجمة صالح بشير، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، بيروت، 1980، ومحمد أمزيان، عبد الكريم وحرب الريف، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1972.
93. محمد عجرود: أسرار حرب الحدود، 1957-1958، دط، منشورات الشهاب، الجزائر، 2004.
94. محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
95. محمد مرشحة: الوجيه في المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة حلب، 2010.
96. محمد يوسف: الجزائر في ظل المسيرة النضالية "المنظمة الخاصة" ترجمة محمد شريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
97. محمد يوسف: الجزائر في ظل المسيرة النضالية، منشورت تالة، الجزائر، 2007.
98. محمود فوزي: حرب السويس 1956، ط1، ترجمة، مختار الجمال، دار الشروق، القاهرة، 1987.
99. مراد صديقي: الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، ترجمة احمد الخطيب، مكتبة الحياة، د س ت.
100. مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر، محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
101. مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2007.
102. مصطفى طلاس وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت

103. الملتقى الوطني الثاني لأحداث الثورة التحريرية، التقرير العسكري، الولاية الأولى، أوراس النمامشة، 1989.
104. مناد طالب : الفكر السياسي عند جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962، دار حطاب، الجزائر، 2007.
105. مؤمن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954م)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
106. نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، الجزائر، وزارة الإعلام والثقافة، 1976.
107. نوال المتزكي: الأحزاب الوطنية المغربية ومكتب المغرب العربي بالقاهرة، جيش التحرير المغارب 1948-1955م، أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2001.
108. وزارة المجاهدين القواعد الخلفية للثورة الجزائرية (الجهة الشرقية من 1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث.
109. يحي بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، د، ر، ط، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
110. يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

ب-باللغة الفرنسية

1. Beaucoup " le temps, stratigique N° 03 hiver 1982-1983, Genève.
2. Claude Faure : Bref historique des services de renseignement et de sécurité Français contemporains, Revue historique des armées, [en ligne], 247,2007,mis en ligne le 01/08/2008, consulté le 08/janvier/2017, URL: [http://rha, revues, org/1843COM:comitéd'organisationMilitaire](http://rha.revues.org/1843COM:comitéd'organisationMilitaire).
3. Abderrahim Kader:l'indépendancecommeseul but, Paris, Méditerranée, Éditions, France, 2008.

4. Abdrahmane Kiouane : Les Débuts d'une Diplomatie de Guerre (1956-1962), Ed, Dahlab, Alger, 1999, page, presentation.
5. Ali Haroun : la 7 ème wilaya, la guerre du FLN en France 1954-1962, Ed, Casbah, Alger, 2006.
6. Alistaire Horne : Histoire de la guerre d'Algérie, Michel albin, France, 1987.
7. Anne Dulphy ,la guerre d'Algérie dans les relations Franco-espagnoles, guerre mondiales et conflits contemporains 2009/3 N° :235.
8. Annuaire Statistique De l'Algerie, Gouvernement General De L'Algérie, Anne , 1935.
9. Bachir El Kadi de Tripoli à la Wilaya, in El Waten, 10 Janvier 2005.
10. Benjamin STORA :Algérie – Maroc Histoire paralleles croisés, ed, Barzakh, Alger, 2002.
11. Bernard DROZ et Evelynelever : Histoire de la guerre d'algerie 1954-1962, Paris, seuil, 1982.
12. Charle-R- Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, T2, P.U.F, Paris, France, 1970
13. Georges chauffard : Les carnets secrets de décolonisation, ed, calmamlevy, 1972.
14. Gouvernement General de L'Algérie, l'Algérie Economique, Office Algérienne d action (S.D)P.
15. Grand Dictionnaire Encyclopédique la Rousse, V 03, Paris, 1982.
16. Jacque Duchemmi : Histoire du F.L.N, Edition Mimouni, Alger, 2006.
17. Jean Depois, Rene Rynal : Géographie De L'Afrique De Nord, Payot, Paris, 1975.
18. Jean Pauk, Cahn et Klaus Gûrgen-mûller : la République fédérale d'Allemagne et la guère d'Algérie 1954-1962, éd, El Maanfa, Alger, 2010

19. -Jean-Manc Berrliere, police Français Histoire de la-EncyclopédiaUniversalis (en ligne), consulté le 3 février 2017 à 13h 30 URL: <http://www.universalis.fr/encyclopédie>, histoire de la police française.
20. J-WOLF: Maroc la vérite sur le protectorat franco espagnol, édit, Balland, 1994.
21. Kader benamara et fritz keller:solidarité en action soudieu européen à la résistance algérienne 1954-1963 ,editionbarkai, Alger, 2013
22. La question Algerienne devant LO.N.U,op,cit .
23. LindaAmira, La Bataille de Paris, la guerre d'Algérie en France, préface de Benjamin Stora, Chihab édition, Alger, 2005
24. Mauricechalle : Notre révolution, Paris, presse de la cité, 1968.
25. Meluik Constantin, De Gaulle, les services secret, et Algérie, Nouveau Monde, de, Paris, 2012.
26. Michel naïtchallal:dribbleurs de l'indépendance (l'incroyable histoire de l'équipe de football du FLN Algérie), Éd prolongation, France, 2008
27. Mohamed Harbi : commence en Algérie, éd complexe, Bruxelles, 1984.
28. Mohamed Harbi : les archive de la révolution Algérienne, éd, jeune Afrique, Paris 19.
29. Mohamed Harbi : Les archives de la révolutionalgérienne, éd,jeunedAfrique,Paris, 1980.
30. Mohamed Harbi:L'Algérieet son destin, croyant sous citoyens, Medias Associes, Alger, 1994.
31. Mohamed lebjaoui :Vérités sur la révolutionAlgérienne, ed, Gallimad, Paris 1970.
32. Mohammed Guentari : organisation politique administrative et militaire de la révolutionAlgérienne 1954-1962, OPU, Alger, 1994.
33. Mohammed Teguaia : Algérie en guerre, Alger, OPU, 1988.

34. Nadir Bouzar : "l'odyssée du dina" Récit du premier transport d'armes de révolutions Maghrébine, Bouchene, ENAL, Alger, 1993.
35. Olivier long : les dossiers secrets des accords d'Evian, Alger, office des publication universitaires, 1989.
36. Rabahsaadallah et djamelbenfares: la glorieuseéquipe de FLN,éd annal,Alger,1985
37. Redectiondes ancien combattants en Algérie Maroc et Tunisie, Temoignage sur la guene d'Algérie, Paris 1986.
38. Redha Malek : l'Algérie, évaau, histoire des négociationsecrètes, 1956-1962, éd ,Dehlab, 1994.
39. Yves courrière : la Guerre d'Algérie, les fils de la Toussaint, T1, Foyard, France, 1968.

ثالثا: المقالات

أ- باللغة العربية

1. إبراهيم لونييسي: المنظمة الخاصة LOS، أو المخ المدير لثورة فاتح أول نوفمبر 1954، مجلة المصادر، عدد 06، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، مارس 2002.
2. أحمد توفيق المدني: عبد الحميد بن باديس الرجل العظيم، مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، السنة 6 أبريل 1977، العدد 44، مطبعة البعث، قسنطينة.
3. أحمد حماني: دور الأفغاني في يقظة الشرق ونهضة المسلمين، مجلة الثقافة، العدد 38، تصدر عن وزارة الثقافة، السنة 7، أبريل -ماي 1977.
4. أحمد حمروش : ثورة 23 يوليو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، 1992
أحمد عصماني: دور الرياضيين الجزائريين المهاجرين بفرنسا في الثورة التحريرية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد13، جامعة الجزائر 2، 2011.
5. إسماعيل العربي: صفحة من نشاط جبهة التحرير الوطني تدويل القضية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 3، نوفمبر 1985، برقية جبهة التحرير الوطني إلى الرئيس بورقبيية.

6. بوعزة بوضرساية: بعض جوانب الحركة الوطنية من منظور ديبارمي، مجلة الثقافة، العدد 104، مجلة تصدر عن وزارة الثقافة، مرة كل شهرين، السنة 19 سبتمبر - أكتوبر 1994.
7. بوعلام بلقاسمي: مكتب المغرب العربي 1942-1947، تطور تيار العمل المغاربي الموحد بين برلين والقاهرة، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص المندوبية السامية، الرباط، 2002.
8. رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس والحركة الإصلاحية السلفية في الجزائر، مجلة الثقافة، العدد 68، تصدر عن وزارة الثقافة، السنة 12 مارس - أبريل 1982.
9. ردود فعل السلطات الفرنسية على قيام ثورة أول نوفمبر، في مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، عدد 01-1999.
10. زكي مبارك: مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي، مجلة الذاكرة الوطنية، العدد 13، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2009.
11. ظاهر رضوان: الوحدة العربية والجامعة العربية بين الأمل والواقعية، مجلة شؤون عربية، العدد 13، مارس 1982.
12. عامر رخيعة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، العدد 1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999.
13. عبد الرحمن هندام : أضواء على العدوان الثلاثي عام 1956م، المجلة المصرية للعلوم السياسية، نوفمبر - ديسمبر 1966.
14. العربي واحي :مجلة السلام والمشروع الإصلاحي للحركة الوطنية في المنطقة الخليفية، المنطقة الشمالية والكفاح الوطني (1909-1956) ، تطوان، 16-18 ديسمبر 1996، المعارف الجديدة، الرباط ، 1996.
15. علي العياشي: معركة جبل الواسطة، مجلة أول نوفمبر، العدد 80، 1986.

16. عمر بن قينية: واحد من شهداء الكلمة، الراصد، مجلة لسان حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 1، جانفي-فيفري 2002.
17. عمر بوداود، ودادية المهاجرين الجزائريين بأوروبا، الباحث، العدد 2، نوفمبر 1984.
18. القيادة التاريخية، مجلة الحدث العربي والدولي، الثورة الجزائرية، عدد خاص عدد 24، نوفمبر 2002.
19. الكرة العراقية وعلاقتها بالجزائر، جريدة الهدف الرياضي، من 3 إلى 9 أبريل 2002.
20. المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، محضر الجلسات ومقتطفات من الوثيقة الأساسية الجزائر 1996.
21. مجلة الوحدة، العدد 488، من 1 إلى 6 نوفمبر 1990 .
22. محمد أحسن الزغيدي: الثورة الجزائرية والبعث المغاربي، مجلة الثقافة، العدد 104، وزارة الثقافة، السنة 19 سبتمبر - أكتوبر 1994، الجزائر.
23. محمد التازي : الوطنيون ببلدان المغرب العربي في الذاكرة الوطنية، عدد خاص، الندوة المغاربية، وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير، 26/24 جانفي 2002، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، الرباط، 2002.
24. محمد بوضياف : حوار مع محمد عباس ، جريدة الشعب ، 16-17 نوفمبر 1988.
25. محمد عباس: عبان، بن بلة رسائل ما بعد الصومام حصيلة التسليح، الشروق اليومي، عدد 1493، يوم 26 سبتمبر 2005،
26. محمد عباس، كيف صنع الإمداد جيش الحدود، الشروق اليومي 15/08/2005، العدد 1457
27. محمد قنطاري: العلاقات الجزائرية المغربية إبان حرب التحرير الوطني، جريدة الجمهورية، عدد، 9134، 1992.

28. محمد قنطاري: "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة العربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني"، العدد 03، المتحف الوطني للمجاهد، 1995م.
29. محمد لخضر بو الطمين: الولاية الثانية، المرحلة الانتقالية، مجلة أول نوفمبر، عدد 145، 1994.
30. مرزوق العمري: الوطنية في فكر الشيخ البشير الإبراهيمي، المعيار، دورية محكمة تعني بالدراسات الإسلامية والاجتماعية، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، العدد 6، ربيع الثاني 1424 جوان 2003.
31. المهدي بنونة: نشأة مكتب المغرب العربي بنيويورك، جريدة العلم السياسية، السنة الأولى، العدد 10، أبريل 1983، المغرب.
32. يوسف الرويسي: نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، المجلة التاريخية، م.ت.م، عدد 12، مؤسسة التميمي، تونس، جويلية 198.
33. يوسف مناصرية: علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بأقطار المشرق العربي، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة علمية محكمة نصف شهرية، جامعة باتنة، العدد 14، جوان 2006.
- ب- باللغة الفرنسية

1. Benjelloun: Le développement du mouvement nationaliste marocain dans la zone nord sur le plan international, Revue d'histoire maghrébine, N° 45-46, Tunis, temimi, juin 1987.
2. Charles Favord : "Ahmed ben Bella, un Président prisonnier
3. Gampaolo calcul Novaki :La Politique tunisienne face à la guerre d'Algérie, confluence Méditerranée, N° :29 , Éditions L'Harmattan, Paris, Printemps, 1999
4. AM. des belges silodaine d'une Algérie indépendante, le quotidien algerien liberté , du 3 mars 2012.

5. journal officiel de la République Française , débat parlementaire Assemblée nationale ،Année, 25/12/1956 N= 143
6. Mohamed Boudiaf: La préparation du premier Novembre in EL jarida, N 15, Novembre- décembre 1974.

رابعاً: الشهادات المكتوبة:

1. شهادة أحمد بن بلة في برنامج شاهد على العصر تقديم أحمد منصور، القناة الفضائية القطرية، حلقة يوم 2002/10/27.
2. شهادة أحمد بن بلة في برنامج شاهد على العصر في قناة الجزيرة الفضائية يوم 2002/10/20.
3. شهادة أحمد بن بلة في برنامج شاهد على العصر من تقديم أحمد منصور، قناة الجزيرة، حلقة 2002/11/03، عبر موقع الجزيرة على شبكة الأنترنت.
4. شهادة أحمد بن بلة في حصة شاهد على العصر، حلقة يوم 2002-10-27.
5. شهادة أحمد بن بلة في حصة، شاهد على العصر حلقة يوم 2000-10-29.
6. شهادة أحمد بن بلة: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، تاريخ الجزائر (1830-1962)، القرص المضغوط، وزارة المجاهدين، 2002.
7. شهادة المجاهد عبد القادر العمودي : مجلة المصادر، العدد 4، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2001 .
8. شهادة المجاهد قاضي البشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح بوادي سوف يومي 19-20 مارس 1999.
9. شهادة المجاهد قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح بوادي سوف يومي 19-20 مارس 1999، شريط سمعي بصري، نسخ، مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.
10. شهادة بشير قاضي في الملتقى الوطني حول قوافل التسليح بوادي سوف يومي 19-20 مارس 1999، شريط سمعي بصري، (نسخ)، من مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.
11. شهادة عمار بن عودة: مجلة الباحث، جويلية 1987.

12. الملك محمد الخامس: خطاب في إذاعة المغرب الأقصى بمناسبة إحياء ذكرى أول نوفمبر.

13. المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة " القاعدة الشرقية" سوق أهراس، 14-15 فيفري 1985.

خامسا: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. أحمد بن فليس : السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، رسالة ماجستير، فرع العلوم السياسية ، تحت إشراف سليمان الشيخ، جامعة الجزائر، 1985

2. جلول مكي: المساهمة الجزائرية في النهضة العربية في بلاد الشام 1856-1918 من خلال نشاط الأمير عبد القادر والشيخ طاهر الجزائري، دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة الدراسات التاريخية(1979-1980).

3. خالد عبيد: مكتب المغرب العربي بالقاهرة، 1947-1949، شهادة كفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1989

4. سليمان بن رابح : العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين 1919-1939، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف صالح فركوس: جامعة باتنة، السنة الجامعية 2007-2008.

5. الطاهر جبلي: القاعدة الشرقية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2000/1999،

6. كمال سايح: المحاولات الوندوية في الحركة الوطنية الجزائرية 1936-1956، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

7. محمد بلقاسم: الاتجاه الوندوي في المغرب العربي 1910-1954، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ج2، 1994.

8. مسعود خرنان: العراق والثورة الجزائرية 1954م-1962م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983
9. مصطفى بوطورة: علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر
10. مصطفى سداوي: المنظمة الخاصة ودورها في إعداد الثورة نوفمبر 1954م (1947-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005م-2006م.
11. مليكة قليل : هجرة الجزائريين من الاوراس إلى فرنسا ، رسالة ماجستير، جامعة باتنة ، 2008-2009 .

الفهرس

الصفحة	الفهرس
I	إهداء
II	شكر وعرهان
III	ملخص الدراسة
IV	قائمة المختصرات
أ	مقدمة عامة
12	الفصل الأول علاقة الجزائريين بالقاهرة (1947-1954)
15	المبحث الأول: علاقة النخب الوطنية الجزائرية بالقاهرة
31	المبحث الثاني: التجربة النضالية الجزائرية ضمن مكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947-1951م
56	المبحث الثالث: قادة المنظمة الخاصة نواة لقيادة جبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1950 - 1954.
70	المبحث الرابع: نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني لتفجير ثورة أول نوفمبر 1954م.
83	الفصل الثاني نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1954-1958
85	المبحث الأول: النشاط الدبلوماسي لوفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1954-1958
110	المبحث الثاني: النشاط اللوجيستي لوفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1954-1958:
148	المبحث الثالث: النشاطات المختلفة لوفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1954-1958:
167	الفصل الثالث إستراتيجية فرنسا لعرقلة نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني
169	المبحث الأول: إستراتيجية فرنسا لعزل الثورة داخليا 1954 - 1962م:
182	المبحث الثاني: إستراتيجية فرنسا لعزل الثورة خارجيا :
222	المبحث الثالث : نشاط السلطات الفرنسية لقطع الإمداد المادي واللوجيستي على الثورة الجزائرية :
238	الفصل الرابع: نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة (1958-1962)
240	المبحث الأول:النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958_1962
267	المبحث الثاني: النشاط اللوجيستي للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958_1962م.
275	المبحث الثالث: المفاوضات الفرنسية الجزائرية:

289	المبحث الرابع: النشاطات الأخرى للحكومة المؤقتة لدعم الثورة التحريرية الجزائرية 1958-1962:
326	الخاتمة
332	قائمة الملاحق
425	البيليوغرافيا
448	فهرس المحتويات

الملخص:

شكل نشاط الوفد الخارجي لدعم الثورة التحريرية تحديا كبيرا لزعماء وقادة ثورة التحرير الوطني، خلال الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، بشكل خاص باعتبارها أبرز ثورات القرن العشرين، صلب موضوع هذه الأطروحة التي تتناول بالتحليل والمناقشة مسألة نشاط الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة (1954-1962) منذ المرحلة المبكرة للثورة (1947-1954)، مرورا بمرحلة العمل الثوري المسلح ونشاط الوفد الخارجي على جميع الأصعدة (1954-1985)، وانتهاء إلى مرحلة الاحتراف الثوري والدبلوماسي واللوجستي لهذا الوفد خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة (1958-1962).

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، جيش التحرير الوطني، الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، الدعم اللوجستي، الإمداد، النشاط الدبلوماسي، بن بلة، آيت أحمد، محمد خيضر، فرحات عباس، عبد الحميد بوصوف، أتوس دينا، تونس، المغرب.

Abstract:

The activity of the external delegation to support the liberation revolution posed a great challenge to the leaders and leaders of the national liberation revolution, during the Algerian liberation revolution 1954-1962, in particular as it is the most prominent revolutions of the twentieth century, the core of this thesis dealing with analysis and discussion is the question of the activity of the external delegation of the National Liberation Front in Cairo (1954- 1962) from the early stage of the revolution (1947-1954), through the stage of armed revolutionary work and the activity of the foreign delegation at all levels (1954-1985), and ending with the stage of revolutionary, diplomatic and logistical professionalism for this delegation, especially after the establishment of the interim government (1958-1962).

Key words: The Algerian Revolution, the National Liberation Army, the external delegation of the National Liberation Front in Cairo, logistical support, supply, diplomatic activity, bin Bella, Ait Ahmed, Mohamed Khader, Farhat Abbas, Abdel Hamid Boussouf, Atos Dina, Tunisia, Morocco.